العلاقات العراقيّة – الإيرانيّة في مهبّ التحوّلات

رؤى مستقبليّة لعلاقات بنّاءة

تأليف: مجموعة باحثين

إعداد وتحرير: مصطفى السراي

مركز البيان للدراسات والتخطيط

A Print Series of Al-Bayan Center for Studies and Planning
سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

العلاقات العراقيّة – الإيرانيّة في مهبّ التحوّلات

رؤى مستقبليّة لعلاقات بنّاءة

مركز البيان
للدراسات والتخطيط

العلاقات العراقيّة – الإيرانيّة في مهبّ التحوّلات
رؤى مستقبليّة لعلاقات بنّاءة

تأليف: مجموعة باحثين

إعداد وتحرير: مصطفى السراي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان
للدراسات والتخطيط

العلاقات العراقيّة – الإيرانيّة في مهبّ التحوّلات

رؤى مستقبليّة لعلاقات بنّاءة

تأليف: مجموعة باحثين

إعداد وتحرير: مصطفى السراي

296 صفحة

بغداد، آيار – مايو، 2025

ISBN: 978-9922-8871-5-9

جميع الحقوق محفوظة © لمركز البيان للدراسات والتخطيط

ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه أو نقله بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، بما في ذلك النسخ أو التسجيل دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

الطبعة الاولى

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3864) لسنة 2025

التصحيح والمراجعة اللّغويّة: د.هاني كنهر العتابي – عبير مهدي

تصميم وتنفيذ: مصطفى محمد

نشر وتوزيع : العارف للمطبوعات

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة –فضلاً عن قضايا أخرى– تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام، ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهمّ الحقليْ السياسي والأكاديمي.

قياساً بالأهمية التي يحظى بها العراق إقليمياً ودولياً، والتطورات المتلاحقة التي يشهدها البلد والمنطقة كانت أغلب التحليلات والمتابعات التي تحاول ملاحقة الأحداث والقضايا في العراق تفتقر إلى القدرة على التفكير خارج إطار الأسلوب السائد والقوالب التي حدّدت النظرة إلى العراق خلال العقود الماضية؛ لهذا السبب فإن المركز يسعى إلى تقديم وجهات نظر جديدة تعتمد الموضوعية، والحيادية، والمصداقية، والإبداع، ويوجّهُ المركزُ أنشطتَهُ في البحث والتحليل للتحديات التي تواجه العراق ومنطقة الشرق الأوسط بتقديمِ بصائرَ وأفكارٍ لصانعي القرار عن المقتربات الناجعة لمعالجتها على المديين القصير والطويل.

ويقدم المركز وجهات نظر قائمة على مبادئ الموضوعية والأصالة والإبداع لقضايا الصراع عبر تحليلات، وأعمال ميدانية، وإقامة صلات مع مؤسسات متنوعة في الشرق الأوسط, من أجل مقاربة قضايا العراق التي تخصُّ السياسة, والاقتصاد, والمجتمع, والسياسات النفطية والزراعية, والعلاقات الدولية, والتعليم.

محتويات الكتاب

المقدمة 9

الجزء الأول

العراق وإيران: وجهان لعملة واحدة ام عملتان مختلفتان

العلاقات العراقية الإيرانية بعد العام 2003: التحالف الصعب والتحدي المستتر 17
بسمة خليل الاوقاتي

مسارات العلاقة بين إيران وإقليم كردستان العراق 47
علي نجات

إيران والقوى غير الرسمية في العراق: قراءة ابعاد التفاعل في ظل التحولات الجيوسياسية 63
د. محمد معزز الحديثي

العلاقات العراقية – الإيرانية بعد عام 2003: رؤية في مجالات التعاون وقيودها 93
د.ستار جبار علاي

الجزء الثاني

الميزان التجاري بين العراق وإيران: لمن تميل الكفة؟

الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق وإيران بعد 2003: فرص التكامل وتحديات النفوذ 113
مصطفى السراي

تحليل البيئة الاقتصادية بين العراق وإيران: قراءة في التكامل الاقتصادي 137
د. علي عبدالكاظم دعدوش

الملفات العالقة في العلاقات العراقية – الإيرانية: المياه والزراعة والمناخ 167
د. زينب عبدالله منكاش

التنافس الجيو –اقتصادي والتوازن الإقليمي: طريق التنمية والربط السككي بين العراق وإيران أنموذجاً 181
د. سرى موفق مقصود

قضية الطاقة بين العراق والجمهورية الإيرانية: حدود المصالح وتحديات الطموح 197
هاشم الحسيني

العلاقات المالية والمصرفية بين العراق وإيران: تحديات الأداء والعقوبات 213
د. حسين احمد السرحان

الجزء الثالث

العراق وإيران ترابط ثقافي ومصلحة متبادلة

السياحة بين العراق وإيران: تحليل التوازن في المكاسب والتحديات 227
د.حامد رحيم جنابي

الدبلوماسية الشعبية والثقافية بين العراق والجمهورية الإيرانية: دراسة في مسارات السلوك الاجتماعي والشعبي 247
/ د.علي فارس حميد

الجزء الرابع

خارطة طريق لإعادة رسم العلاقات العراقية – الإيرانية

إطار عام لتصحيح العلاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية من منظور العراق 259
د.عبدالجبار احمد

العلاقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية: دلالات متأزمة وخيارات العمل الممكنة 287
قسم الأبحاث

المقدمة

(ازرع شجرة الصداقة لتثمر ثماراً تُرضي القلب، واقتلع بذور العداوة التي ستجلب معاناة لا حصر لها)، كما يقول حافظ شيرازي، فإذا كانت الصداقة تزرع شجرة المحبة، فكيف تكون الصداقة بين الجيران الذين تجمعهم أكثر من حوالي 1599 كيلومتراً؟

تُعدّ العلاقات العراقية – الإيرانية من أعقد وأصعب العلاقات الثنائية التي يصعب فهمها سابقاً وحديثاً، فهي علاقات مركبة تجمع بين المصلحة والعقيدة، والجيرة والعداوة، والقرب والابتعاد، والحرب والسلام، مما يجعلها شديدة الأهمية وفي الوقت نفسه بالغة الخطورة والتعقيد، لأنها لم تتخذ شكلاً واضحاً من حيث مؤشرات الاستقرار والاضطراب. وبالمقابل، كان سوء التصور السمة الأبرز في فهم هذه العلاقة العميقة الجذور في بعدها التاريخي. وتارةً لا يُنظر إلى هذه العلاقة بمعزل عن طرف ثالث، وهذا ما يشكّل تحدياً بارزاً في صناعة سرديات غير ناضجة لفهم هذه العلاقة المهمة، ليس بين البلدين فقط، بل بما لها من تأثير في مسار المنطقة برمتها.

في النظر إلى سجلات التاريخ للعلاقة بين العراق وإيران، يتبين أنّ العلاقة بين الجارين تمتاز بالعمق التاريخي، إذ كانت الدولتان الصفوية والعثمانية تتناوبان على حكم العراق، والاستيلاء عليه وضمه إلى أحد الطرفين، إلا أنّ العثمانيين أحكموا قبضتهم عليه لعدة قرون، وكانت مدة حكمهم للعراق أطول من الصفويين الذين حكموا العراق 41 سنة فقط بعد الفتح الإسلامي. لكن الجذور لم تبدأ من هناك، فالعراق ما قبل الإسلام كان جزءاً من الإمبراطورية الساسانية الإيرانية مترامية الأطراف، لذا كان لعامل التاريخ أثر كبير في رسم هذه العلاقة، ولعل جذوره العميقة بارزة في نمطية تلك العلاقة، حتى بات شكل العلاقة بين (العراق، تركيا، إيران) مثلث الاستقرار في المنطقة أو على العكس من ذلك.

تُعدّ العلاقات بين الجارتين من أقدم العلاقات اضطراباً وتوتراً في التاريخ، بسبب تأثير عقائد الجغرافيا السياسية والحدود والمجتمع والتاريخ والحضارة والهوية التي لم تكن مُحصَّنة أمام التأثيرات القادمة من ورائها. وقد أفضى هذا الواقع إلى تفاعل غير مستقر امتد منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا، متمثلاً بالغزوات المتبادلة، والإمبراطوريات الممتدة عبر الحدود، وبالتداخل الحضاري والثقافي. وشكّل ذلك أشبه ببوتقة صاهِرة لتداخل مفاهيم وتباعد أخرى، لكنه بالنتيجة يمثل ميراثاً مشتركاً ومعقداً يشكّله خليط من التعاطف والكراهية، والتجانس والاختلاف، والانتماء المشترك وتناقض الهويات.

وعلى الرغم من اعتراف إيران الشاه بالدولة العراقية الحديثة عند إعلانها ما بين (1919 – 1921) وعقد إيران مع العراق معاهدات، ودخولها في قطار التحالفات مثل تحالف سعد أباد وحلف بغداد،

إلا أنّ العلاقة لم تشهد استقراراً دائماً، لا سيما في أهم ملفين: الخلاف الحدودي، لاسيما في موضوع شط العرب، واتهامات بغداد لإيران بالتدخل في الشؤون العراقية الداخلية، خصوصاً في استخدام ورقة القضية الكردية، مما أثار أزمات ومشاكل ديموغرافية وجيوسياسية لم تستطع كلٌّ من الدولتين حلّها بالطرق السلمية، ورغم اتفاقية الجزائر التي باع فيها حزب البعث حق العراق من أجل القضاء على حراك جزء من أبنائه.

بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، شهدت العلاقات العراقية – الإيرانية انتقالاً كليّاً على الأصعدة كافة. تلك الثورة التي عدّت أول ثورة ناجحة في العصر الحديث، أفضت إلى نشوء نظام جديد. وبسبب تغيّر النظام الإيراني وما تبعه من تغير في اتجاهات إيران في السياسة الخارجية ورؤيتها للعالم الخارجي، وكذلك تغيّر خارطة الحلفاء والخصوم، وجد حزب البعث الحاكم في بغداد أنّ السياسة الخارجية الإيرانية أصبحت جزءاً من أيديولوجية النظام الإسلامي للجمهورية الإيرانية، واعتبرها مصدر خطر لمشروعه القومي. لا سيما مع بدايات صعود حزب البعث، الذي استشعر أنّ ذلك قد يدفع شيعة العراق إلى التعاطف مع الثورة الإيرانية، كما تعاطفت العديد من الحركات الإسلامية في الدول العربية. فدخل الطرفان في حرب الثماني سنوات المرهقة جداً لكلا البلدين، والتي تُعد من أكثر وأطول الحروب الحديثة في المنطقة آنذاك، وانتهت، كما أشار بيير رازو في كتابه الحرب العراقية الإيرانية، إلى أنّ الرقم الحقيقي لضحايا الحرب يقارب 680 ألف شخص.

ومن خلال ذلك يمكن القول إن التوتر والشد والجذب هما السمة السائدة في العلاقات العراقية – الإيرانية، ومع ذلك شهدت العلاقات بينهما فترات قصيرة من الانفراج، لا سيما بعد غزو العراق للكويت وأثناء الحصار الاقتصادي على العراق (1990 – 1991). فبعد أن قام صدام حسين بتمزيق اتفاقية الجزائر 1975، التي وقعها عندما كان نائباً لرئيس الجمهورية مع شاه إيران محمد رضا بهلوي عشية شنّه الحرب على إيران، عاد ليعترف بها في رسائل خاصة أرسلها آنذاك إلى هاشمي رفسنجاني.

وكان عام 2003 بمثابة اللحظة الفاصلة في تاريخ العلاقات العراقية – الإيرانية، في الوقت الذي تم فيه احتلال العراق، في ظل وجود فراغ استراتيجي حقيقي على بعدين: الأول داخلي، بعدم وجود كتلة بشرية أو مجموعة سياسية داخلية مهيأة لإدارة الملف بعد الاحتلال، وذلك بسبب سياسة البعث الإقصائية؛ والثاني خارجي، بعدم وجود قوة إقليمية قادرة على ملء الفراغ الذي نتج عن احتلال العراق وسد الثغرات الإقليمية.

تغيرت طبيعة التعامل الإيراني مع العراق في ظل وجود أكبر المهدّدين لها، وهي القوات الأمريكية، في دولة مجاورة لها. وعلى هذا الأساس، كانت إيران في بداية الأمر رافضة للتواجد الأمريكي في العراق، وكان الرفض من قبل كبار القادة وعلى رأسهم المرشد الأعلى السيد علي الخامنئي. لكن مع بدء العمليات العسكرية لقوات التحالف الأمريكي – البريطاني على العراق وبداية سقوط النظام السابق، بدأت إيران تتعامل وتتكيّف مع الأمر وكأنه واقع لا محال منه. والدليل على ذلك هو مشاركة إيران في المؤتمر الإقليمي لدول جوار العراق المنعقد في الرياض عام 2003، حيث وافقت على البيان الختامي للمؤتمر، الذي لم يدن التواجد الأمريكي في العراق.

في الوقت نفسه، لم تعلن إيران عن موقفها وسلوكها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مباشر، فكان ذلك عاملاً إيجابياً استفادت منه واشنطن، التي أعلنت أنّ طهران متعاونة بشكل غير مباشر. وما عزز هذا الشيء هو إغلاق الحدود الإيرانية بوجه مجموعة من أنصار الإسلام الإرهابية شمال العراق.

لقد تعاملت إيران مع العراق ما بعد 2003 باستراتيجية متعددة الأركان والاتجاهات:

1. تحويل العراق من مهدد للأمن القومي الإيراني إلى دولة جارة لا تخشاها إيران.
2. فهمت إيران أنّ تغيّر النظام البعثي المعادي للأيديولوجية الإيرانية شكّل فرصة كبيرة قدمتها الولايات المتحدة لها، ولكنها في ذات الوقت أصبحت الطوق الذي يحيط بها في أفغانستان، والآن في العراق، مما يجعلها في قلق مستمر من وجودها، فلابد من دعم محاولات بناء النظام العراقي وإزالة التهديد الأمريكي.
3. تولدت في مرحلة ما بعد 2003 قيادة لجميع قوى المعارضة العراقية، والتي كانت النسبة الأعظم منها قوى سياسية ذات توجهات دينية، وعلى الوجه الخصوص شيعية، ولها ارتباطات وثيقة مع الجمهورية الإسلامية لأسباب تتعلق بالجانب الثقافي والمذهبي والأيديولوجي، إضافة إلى الدعم الذي حصلت عليه هذه القوى أثناء المعارضة لحزب البعث، مما حفّز الدوافع الإيرانية إلى تمتين العلاقة داخل العراق من خلال هذه القوى السياسية.

لم تكن هذه العوامل فقط، بل تضافرت معها، على نحو غير واعٍ، عوامل عديدة اجتماعية ودينية – مذهبية وثقافية وأمنية، ساهمت في تشكيل نمط جديد من العلاقات العراقية – الإيرانية. وبالتالي، فإن إسقاط الهوية الدينية فقط على تلك العلاقة يسبب ضبابية واسعة الاتجاه.

يشكّل العراق أهمية سياسية بالغة لإيران، وخاصةً أنّ موقعه المجاور لإيران والعلاقات التاريخية بين البلدين له أثر في رسم هذه الأهمية. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل العراق حجراً ركنياً في الأمن القومي العربي والأمن

الخليجي. ومع هذا، فإن العراق بلد مسلم وبه ثقل للطائفة الشيعية، كما أنّ وجود الأماكن والعتبات المقدسة فيه يشكّل بدوره عنصراً مهماً لإيران أيضاً.

كما أنّ إيران تسعى إلى الاشتراك في الترتيبات الأمنية الإقليمية المستقبلية، وذلك في ضوء اعتقادها بأن العراق يشكّل عنصراً مهماً في تقرير توازن القوى في المنطقة. إذ ترى إيران أنّ تواجد القوات الأمريكية في العراق، وهو جار لها، يشكّل تهديداً لها، فمن الممكن للولايات المتحدة أن تتخذ العراق قاعدة عسكرية لتطبيق ما جاءت به استراتيجية الاحتواء. فقامت إيران بالاعتراف بالحكومة الانتقالية المشكلة في العراق، فضلاً عن أنّها كانت حريصة على عدم التورط في أي سياسة قد تُعدّ نقطة سلبية على مصالحها، أو يُفهم من خلالها أنّها تقف ضد الوحدة الوطنية في العراق. كذلك حرصت إيران على تقوية العلاقات الدينية مع المرجعيات الدينية في العراق، وعدم الدخول في قتال في حال نجح المشروع الأمريكي في العراق. فإيران ترغب بسقوط النظام العراقي السابق المعادي لها، لكنها في الوقت نفسه لا ترغب في أن يطوقها الأمريكيون من جهة الغرب بعد أن طوقوها من أفغانستان.

بنت إيران علاقة متميزة مع العراق بفضل جهود مثابرة ومتصلة منذ 2003، وقد تمكنت من نسج شبكة من العلاقات الرسمية مع نخبها السياسية السنية والشيعية والكردية على حد سواء. كما تضاعفت التجارة الثنائية بين البلدين، حيث وصلت إلى 12 مليار دولار أمريكي في 2018. ويعتمد العراق على إيران في مجال الطاقة، خاصة لتجنب انقطاعات التزود بالكهرباء، إذ تولّد واردات الغاز الإيراني نحو 15٪ من إجمالي 1400 ميغاواط من الكهرباء التي يستهلكها العراق يومياً.

أما على صعيد الصادرات، فقد وصل إجمالي الصادرات الإيرانية نحو العراق خلال السنة الأخيرة إلى 9 مليارات دولار من المنتجات المختلفة. كما توجه إيران نحو العراق 21٪ من إجمالي صادراتها غير النفطية، ما يمثل 5,73 مليار دولار خلال عام 2018، مما يجعلها أول مصدر للعراق قبل الصين. في المقابل، تمثل الواردات الإيرانية نحو العراق 16٪ من إجمالي الصادرات العراقية، وتعد إيران ثالث أكبر شريك تجاري للعراق بعد تركيا والصين.

قد يبحث البلدان عن طريقة للتعايش تضمن لهما البقاء في بيئة إقليمية صعبة، فالعلاقة بين هذين البلدين هي علاقة اعتماد متبادل. وقد سمحت زيارة الرئيس الأسبق حسن روحاني، التي دامت ثلاثة أيام في آذار 2019، بتعزيز هذا الترابط. ويمكن على سبيل المثال ذكر اتفاق لربط البلدين بخط سكة حديدية بين مدينة شلامجة عند الحدود الإيرانية – العراقية والبصرة في جنوب العراق، بالإضافة إلى الاتفاق المشترك لإلغاء رسوم التأشيرة. بل وقد أعلنت السلطات الإيرانية عن نيتها رفع مستوى التجارة الثنائية لتصل إلى حوالي 20 مليار دولار خلال السنوات المقبلة.

ولا يمكن نسيان مفصل مهم في تاريخ العلاقة العراقية – الإيرانية بعد احتلال الموصل من قبل داعش عام 2014، وأيضاً جهود إيران في مساعدة العراق في الحرب ضد الإرهاب وداعش. ففي 26 أيلول 2015، تم تشكيل تحالف رباعي من (روسيا، إيران، العراق، سوريا) من أجل زيادة الجهد الاستخباراتي في الحرب ضد داعش. وفي عام 2017، وقع العراق اتفاق تعاون عسكري مع إيران يهدف إلى زيادة التعاون في المجال الأمني والعسكري ومحاربة التطرف.

على الرغم من أنّ العراق وإيران لم يتمكنا من حل الإشكاليات التاريخية القديمة المتجذرة، مثل مسألة الحدود، والأنهار المشتركة، والتوازن التجاري، بالإضافة إلى الإشكاليات الأخرى، ونتيجة لهذه التداخلات في العلاقات العراقية – الإيرانية، ارتأينا في مركز البيان للدراسات والتخطيط العمل على إنتاج جهد لا نقول إنه شامل، وإنما يغطي السواد الأعظم من تعقيدات الإشكاليات والمقترحات للعلاقات العراقية – الإيرانية، لا سيما بعد 2003.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب، إذ حاولنا في مركزنا، منذ التأسيس، البحث والتعمق في محيط العراق الإقليمي رغبةً منا في تقديم مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تعين صانع القرار في الدرجة الأساس، والباحثين على فهم الإشكاليات ومحاولة تذليل العوائق أمام الحلول.

لم تكن ظروف عمل هذا الكتاب تمر بشكل سلس، فقد استمر العمل فيه لمدة سنتين، شهدت هذه السنتان العديد من الأحداث الإقليمية والدولية، ولم يكن العراق وإيران خارجها، بل كانا في قلب العاصفة التي عصفت بالشرق الأوسط، ووسط سرعة الأحداث التي أصبحت لا تستطيع طائرات الدبلوماسية مجاراتها.

جاء الكتاب في أربعة أجزاء مترابطة، يتناول كل جزء منها متغيراً من المتغيرات في العلاقات العراقية – الإيرانية. فالجزء الأول، الذي حمل عنوان)العراق وإيران: وجهان لعملة واحدة أم عملتان مختلفتان؟(، يناقش الإشكاليات وطبيعة العلاقة السياسية بين الطرفين، وقد قُسّم إلى أربعة أقسام: الأول يبيّن طبيعة العلاقات السياسية بين البلدين، والثاني يتحدث عن العلاقة بين إيران وإقليم كردستان، والثالث يناقش إشكالية علاقات إيران مع الأطراف العراقية خارج الأطر الرسمية، والرابع يبيّن طبيعة المشكلات والتحديات التي تواجه الطرفين.

أما الجزء الثاني، الذي حمل عنوان (في الميزان التجاري: العلاقات بين العراق وإيران، لمن تميل الكفة؟)، فيناقش الإشكاليات الاقتصادية، وقد قُسّم إلى ستة أقسام: الأول يتحدث عن الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق وإيران، والثاني يناقش التكامل الاقتصادي بين البلدين، أما الثالث فيتناول العلاقات العراقية – الإيرانية في مجال المياه والزراعة والمناخ. وجاء الرابع بخصوص طريق التنمية والربط السككي بين العراق

وإيران، وتناول الخامس ملف الطاقة بين البلدين، بينما يبيّن السادس العلاقات المالية والمصرفية بين العراق وإيران.

الجزء الثالث، الذي حمل عنوان (العراق وإيران: ترابط ثقافي ومصلحة متبادلة (، قُسّم إلى قسمين: الأول يتحدث عن العوائد الاقتصادية للسياحة بين العراق وإيران، والثاني حول الدبلوماسية الشعبية والثقافية بين العراق والجمهورية الإيرانية. لنختتم في الجزء الرابع، الذي خصص لبحث خارطة طريق لإعادة رسم العلاقات العراقية – الإيرانية.

مصطفى السراي

أيار / مايو 2025

الجزء الاول

العراق وايران: وجهان لعملة واحدة ام عملتان مختلفتان

العلاقات العراقيّة الإيرانيّة بعد العام 2003: التحالف الصعب والتحدّي المستتر

بسمة خليل الأوقاتيّ / أستاذ العلاقات الدولية في كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد

المُقدِّمة

في مقابلة إعلاميّة له مساء يوم الجمعة 28 اذار 2025 ذكر السفير الإيرانيّ في العراق السيد محمّد كاظم آل صادق أنّ القوى في بلدان (محور المقاومة) هي قوى حليفة وليست تابعة، هذه هي إحدى الإشارات الرسميّة الهامة والصريحة لدبلوماسيّ إيرانيّ التي وصف من خلالها طبيعة العلاقة الخاصة بين القوى العراقيّة وغيرها من القوى في المنطقة والجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة. هذه العلاقات المبنية على جملة من العناصر والأسس المتمثّلة بالجوار الجغرافيّ والتداخل الديموغرافيّ والمصالح الاقتصاديّة والأمنيّة المتشابكة وبالتراث الثقافيّ المشترك وبالتاريخ، هذه العلاقة ظلّت إلى يومنا هذا بعيدة عن الضبط والتقنين؛ ممّا رتب إشكالات عديدة وفي أكثر من جانب، وربما كانت جهات صنع القرار السياسيّ والاستراتيجيّ في البلدين تريد لهذه الحالة المتداخلة والضبابيّة الاستمرار بفعل ما تقدمه من فوائد تكتيكية إلى جانب التعقيدات والإشكالات التي تثيرها على المستوى الاستراتيجيّ نتيجة تناقضها مع سياقات وصيغ عمل الدولة المؤسّساتي المنظم والمستقر الممتد عبر الزمن.

إذ شهدت العلاقات العراقيّة الإيرانيّة تحولاً جذريًا بعد العام 2003، فقد انتقلت من حالة التوتر والعداء المعلن خلال عهد النظام السابق إلى ما يبدو تحالفًا وثيقًا ولكن غير معلن في الوقت الحاضر. يتسم هذا التحالف بطبيعة معقدة وضبابية؛ فهو تحالف صعب ومُستتر قائم على مصالح متشابكة وأدوار متبادلة بين نخب حاكمة في البلدين دون إطار رسمي معلن أو معاهدات مقننه العلاقات العراقيّة الإيرانيّة بعد العام 2003. علاقة التحالف المعمقة والمتشعبة والمتنامية بصورة سريعة على أرض الواقع (بما يسبق أيّ صياغة وتأطير لها) ومن دون استيعاب وجهات النظر المختلفة والهواجس بشأنها أدّت إلى إثارة اعتراضات داخليّة وخارجيّة؛ فشرائح واسعة من العراقيّين تنظر بريبة إلى النفوذ الإيرانيّ وتعدّه مساسًا بالسيادة الوطنيّة، فيما تبدي الولايات المتحدة ودول أخرى تربطها روابط مقننة بالعراق تحفظات شديدة على تنامي ذلك النفوذ العلاقات الاستراتيجيّة واللعب على اللغة. في ظل هذا الوضع، يواجه صانع القرار العراقيّ معضلةً مزدوجة تتمثّل في الحفاظ على شراكة سياسيّة وأمنيّة مع إيران (التي تُعد حليفًا أساسيًا لبعض القوى العراقيّة) من جهة، والالتزام بشروط الشفافية والسيادة ومتطلبات تحالفاته الدَوليّة (وعلى رأسها الولايات المتحدة عبر اتفاقية الإطار الاستراتيجيّ 2008) من جهة أخرى.

تسعى هذه الدراسة إلى فهم التعقيدات التي شابت هذه العلاقة وفهم عناصر وجذور هذه التعقيدات من أكثر من جانب ووجهة نظر وفهم المعوقات الحالية التي تقف حائلا امام نموها وترسيخها على أسس واضحة وثابتة.

إنّ العلاقات العراقيّة الإيرانيّة شهدت بعد العام 2003 تحولًا جذريًا من العداء العلني في الأعوام السابقة إلى ما يبدو اليوم تحالفاً غير معلن، تتخلله مصالح متشابكة وأدوار متبادلة، إلا أن هذا التحالف مشوب بالتعقيد والضبابية؛ إذ لا تحدده اتفاقيات واضحة، ولا تضبطه أطر قانونيّة معلنة، كما يواجه اعتراضات داخليّة من فئات من الشعب العراقيّ، ترى فيه مساساً بالسيادة الوطنيّة وهيمنة خارجيّة على القرار السياسيّ، إلى جانب تحفظات لأطراف دولية فاعلة كالولايات المتحدة الأمريكيّة التي يرتبط بها العراق بعلاقات مؤطرة باتفاقية ومعاهدة موقعة في منذ العام 2008[1]، ما يضع صانع القرار العراقيّ أمام تحدٍ مزدوج: الحفاظ على علاقاته مع إيران التي تعد شريكًا سياسيّا وأمنيّا لبعض الأطراف الداخليّة، مقابل تلبية متطلبات الشفافية والسيادة وإعادة التوازن في علاقاته الإقليميّة والدَوليّة. فكيف يمكن فهم هذا التحالف المركّب، وما هي آفاق تنظيمه أو إعادة تعريفه بما يحفظ مصلحة الدولة العراقيّة ويحقق استقرارها الداخليّ وانفتاحها الخارجيّ؟

إن افتراض أسباب موضوعية يمكن أن تكون وراء هذا التحدي المزدوج لصانع القرار هي: أن التحالف العراقيّ الإيرانيّ بعد عام 2003 الذي بُني على أساس مصالح أمنيّة وسياسيّة مشتركة بين نخب حاكمة في البلدين؛ ظل غير مقنن ومفتقر للشفافية، ما جعله تحالفاً هشاً وعرضة للأزمات. ومن المحتمل أن تنظيم هذا التحالف وإعادة توازنه يتطلب إعادة صياغة العلاقة على أسس واضحة مقننة تحفظ للعراق سيادته، وتمنحه هامشاً أكبر في قراره الوطنيّ، مع مراعاة مصالحه الإقليميّة والدَوليّة.

إنّ هذه الدراسة تتناول العلاقات العراقيّة الإيرانيّة بعد عام 2003 بوصفها "تحالفًا صعبًا ومستترًا." سنقدم خلفية تاريخيّة موجزة للعلاقات بين البلدين لفهم الجذور والسياق، ثم نحلل بالتفصيل أبعاد العلاقة بعد سقوط نظام صدام حسين، بما في ذلك الجوانب السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة، وطبيعتها غير الرسميّة. كما نناقش مواقف القوى العراقيّة المختلفة حيال هذه العلاقة، والاعتراضات الشعبيّة والدَوليّة بشأنها (خصوصًا من قبل الولايات المتحدة). ويتضمن الفصل تحليلًا قانونيّا لالتزامات العراق الدَوليّة – مثل اتفاقية الإطار الاستراتيجيّ مع واشنطن – ومدى تأثيرها على انخراطه الاستراتيجيّ

1. اتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين الولايات المتحدة وجمهوريّة العراق SFA.
/https://mofa.gov.iq/2024/51323

مع إيران. كذلك نستعرض التحديات البنيوية التي تعيق تطبيع أو تقنين هذا التحالف، قبل أن نختم بتقييم الخيارات الاستراتيجيّة المتاحة أمام العراق في ظل بيئة إقليمية ودولية معقدة، مصحوبًا بخاتمة وتوصيات عملية لصناع القرار.

أولاً: خلفيّة تاريخيّة للعلاقات الثنائيّة (من العصور القديمة حتى 2003)

على مدار التاريخ المدوّن، وبحكم الجوار الجغرافي والحدود المشتركة ارتبطت الأراضي العراقيّة والإيرانيّة بعلاقات واسعة تراوحت بين التعاون والصراع. فالبلدان يشتركان بحدود برّية طويلة حوالي 1200 كم) إلى جانب الحدود المائيّة والبحرية تجعل منهما جارين في تماس دائم [2] وتشير المصادر التاريخيّة إلى أن العراق كان في حقب معينة جزءًا من الإمبراطوريات الإيرانيّة القديمة؛ فعلى سبيل المثال خضع وادي الرافدين لحكم الأخمينيين (هخامشيان) والساسانيين لفترات طويلة امتدت قرونًا [3] كما تنازعت الإمبراطوريتان الصفوية والعثمانية السيطرة على العراق في القرن السادس عشر، حيث احتل الصفويون بغداد عام 1508م قبل أن يستعيدها العثمانيون عام 1534م، ثم تبادل الطرفان السيطرة مرة أخرى خلال الفترة 1623–1638م إلى أن رسّخ صلح زهاب 1639م الوضع الحدودي بينهما [4] أسّست هذه الحقب التاريخيّة الطويلة إرثًا من الروابط الجغرافية والاقتصاديّة والثقافيّة والدينيّة بين الشعبين؛ فكلاهما وريثان لحضارات قديمة ومراكز دينيّة مهمة، وتجمعهما روابط اجتماعيّة وثقافيّة وعشائرية ممتدة عبر الحدود [5] وقد أشار الرئيس العراقيّ برهم صالح عام 2021 إلى هذه الحقائق بقوله "لا يمكنك ببساطة فصل العراق عن إيران" في إشارة للجغرافيا والديموغرافيا المشتركة بين البلدين (الأكثرية الشيعيّة والحدود الطويلة والتداخل الاجتماعيّ) [6] .

في التاريخ الحديث، اتّسمت العلاقات بطابع متقلّب. خلال الحكم الملكي في العراق (1921–1958) كانت هناك محاولات لبناء علاقات حسن جوار مع إيران الشاه، رغم بعض الخلافات الحدودية والمائيّة. لكن عقب ثورة 14 تموز/يوليو 1958 وسقوط الملكية، انسحب العراق

2. History of Iran: Safavid Empire 1502 - 1736 ،By H. R. Roemer، pp. 189 - 350
3. Iran–Iraq relations - Wikipedia
4. History of Iran: Safavid Empire 1502 - 1736، Ibid.
5. محمد جاسم الخزرجي وخليل جودة الخفاجي، مستقبل العلاقات العراقيّة – الايرانية والمتغيرات المؤثرة فيها للمدة 2003- 2020، مجلة أبحاث العلوم الإنسانية، المجلد الجديد، العدد 34، 2022.
6. Kali Robinson ،How Much Influence Does Iran Have in Iraq? | Council on Foreign Relations،، October 18، 2022 11:04 am (EST)، https://www.cfr.org/in-brief/how-much-influence-does-iran-have-iraq?utm_source=chatgpt.com

من حلف بغداد المناوئ لموسكو [7] ما أثار تحفظ إيران البهلوية. وفي العقود اللاحقة من القرن العشرين، برزت الخلافات الحدودية بشكل خاص حول شط العرب (أروند رود) ومناطق أخرى. توصل الطرفان إلى اتفاقية الجزائر عام 1975 والتي كان أبرز ما فيها ترسيم الحدود المائيّة واعتماد ما يسمى بخط (الثالويك / Thalweg) أو خط الأعماق الذي يحول شط العرب من نهر عراقيّ صرف بضفة إيرانيّة في الشرق إلى نهر مشترك بين البلدين في مقابل انهاء دعم الشاه للحركة الكرديّة في كوردستان العراق. أدّت هذه الاتفاقية إلى تهدئة مؤقتة بين البلدين، لكنها لم تصمد طويلاً؛ إذ ألغى النظام السابق برئاسة صدام حسين ومن طرف واحد هذه الاتفاقية في أيلول/سبتمبر 1980 ممّا كان أحد أسباب اندلاع الحرب العراقيّة الإيرانيّة.

شهدت فترة حرب الثماني سنوات (1980–1988) مواجهة دامية أصبحت واحدة من أطول الحروب التقليدية في القرن العشرين. خاض البلدان صراعًا شرسًا أسفر عن خسائر بشرية هائلة (تُقدر بنحو مليون إيرانيّ و500–300 ألف عراقيّ) [8] واستُخدمت فيها أسلحة كيميائية وتدخلات دولية [9] . انتهت الحرب بهدنة Status quo ante bellum دون منتصر واضح، وتركت ندوبًا عميقة في الذاكرة الجماعية للشعبين وعلاقة عداء معلنة بين نظامي الحكم. لكن ومنذ مطلع العام 1990 (وقبل ان يتورط العراق بغزو الكويت) حاول صدام حسين زعيم النظام السابق ولأسباب في ذهنه ومن خلال عدة رسائل متبادلة مع الرئيس الإيرانيّ في حينه هاشمي رفسنجاني تلطيف الأجواء وتحسين العلاقات وحل النقاط العالقة بين البلدين لكن نتائج ضئيلة تحققت[10] عقب غزو العراق للكويت في اب 1990 زار نائب رئيس النظام السابق العراقيّ عزة إبراهيم الدوري مع وفد مرافق له لوضع ترتيبات انتقال الطائرات العراقيّة إلى الأراضي الإيرانيّة كوديعة لحين انتهاء الحرب التي كان يجري الإعداد لها من قبل أمريكا وبقية دول التحالف لإخراج العراق من الكويت بالقوة ورغم معارضة إيران لاحتلال العراق للكويت بالقوة عام 1990 من جهة الا انها كانت منددة بالتدخل الأمريكيّ ضد العراق من جهة أخرى. وقد وصل عدد الطائرات المدنية والعسكريّة التي لجأت إلى إيران قبيل واثناء حرب الخليج الثانية لإخراج العراق من الكويت قرابة الـ (150 طائرة من مختلف الانواع) [11].

7. Iran–Iraq relations - Wikipedia، Ibid.
8. Kali Robinson ،How Much Influence Does Iran Have in Iraq? | Council on Foreign Relations، Ibid.
9. Ibid.
10. مراسلات صدام حسين ورفسنجاني، اسرار وخفايا يكشفها الرئيس الإيراني و وزير خارجيته، وثائق تنشر لأول مرة، ترجمة واعداد: مازن الزيدي، تقديم: د. محسن هاشمي رفسنجاني، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع. العراق–بغداد، الطبعة الأولى 2020م
11. Iran–Iraq relations - Wikipedia، Ibid.

عادت العلاقات بين بغداد وطهران للتوتر من جديد عقب نهاية الحرب مباشرة في آذار من عام 1991؛ نتيجة لأحداث الانتفاضة الشعبانية التي اجتاحت العراق في حينه والتي هددت النظام والتي تم قمعها خلال أسابيع. النظام العراقيّ اتهم السلطات الإيرانيّة والحرس الثوريّ الإيرانيّ بدعم هذه الانتفاضة والسماح بعبور عناصر عبر الحدود للمشاركة فيها. لاحقا ومنذ أواسط التسعينيات من القرن الماضي خف التشنج في العلاقات بين العراق وإيران قليلا وذلك بفعل تخفيف النظام العراقيّ لمواقفه كنتيجة للظروف الاقتصاديّة الصعبة التي كان يمر بها النظام بفعل الحصار والتي أدّت به لطرق كلّ الأبواب المتاحة من أجل توفير المال وبكل السبل ومنها تهريب النفط والمنتجات العراقيّة بالتعاون مع إيران، ايضاً زاد من صعوبة الأوضاع الاضطرابات التي أصابت بنية النظام العراقيّ الأساسية واضعفته حيث دبت خلافات داخل عائلة راس النظام وكان من ذلك تمرد وهروب حسين كامل وشقيقه صدام كامل مع زوجاتهم إلى الأردن وتصريحاته المحرجة من العاصمة الأردنية ومن ثم تطبيق الأمم المتحدة لبرنامج الغذاء مقابل الدواء. إيران ظلت تحتضن قادة المعارضة العراقيّة (خصوصًا من الإسلاميّين الشيعة والقوميّين الاكراد) الفارّين من قمع نظام صدام، فيما استمر النظام العراقيّ في اعتبار إيران تهديدًا استراتيجيّا له. لم تبدأ الانفراجة النسبية إلا بعد عام 1997 مع تبادل أسرى الحرب وتطبيع دبلوماسيّ محدود. ومع ذلك، وعشية الغزو الأمريكيّ عام 2003 كانت العلاقات رسمياً ما تزال في حالة جفاء وإن لم تكن بمستوى العداء العسكريّ السابق[12].

باختصار، ترك التاريخ إرثًا مركبًا للعلاقات: من جهة هناك وشائج حضارية ودينيّة وجوار جغرافي يفرض نوعًا من التفاعل المستمر، ومن جهة أخرى خلفت الصراعات والحروب المتكررة عقودًا من عدم الثقة. هذه الخلفية مهمة لفهم عمق التحول الذي طرأ بعد 2003، حين أزيل العدو المشترك (نظام صدام) وبرزت ظروف جديدة أتاحت تقاربًا غير مسبوق — لكنه مشوب بتعقيدات التحالف الصعب والمستتر الذي نتناوله في الأقسام اللاحقة.

12. History of Iran: Safavid Empire 1502 - 1736،

ثانياً: العلاقات العراقيّة الإيرانيّة بعد 2003 – التحالف الصعب والتحدّي المستمرّ

بعد إسقاط نظام صدام حسين من قبل الولايات المتحدة الأمريكيّة في عام 2003 وصعود حكومة عراقيّة بقيادة قوى سياسيّة إسلاميّة شيعيّة كان العديد منها على صلة وثيقة بطهران خلال المنفى، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين العراق وإيران اتسمت بتقارب كبير على مختلف الأصعدة. ولأول مرة منذ عقود، تم تطبيع العلاقات الرسميّة بين البلدين: أقيمت سفارات وتبادلت زيارات رفيعة المستوى؛ إذ زار الرئيس الإيرانيّ (أحمدي نجاد) بغداد في 2008 كأول رئيس إيرانيّ يزور العراق ما بعد الثورة الإسلاميّة[13] ، كما قام رؤساء وزراء العراق (مثل نوري المالكيّ) بزيارات متكررة إلى طهران معلنين "علاقات أخوي" ودعمًا لمواقف إيران (بما في ذلك حقها في برنامج نووي سلمي واضحت إيران أكبر شريك تجاريّ للعراق بحلول نهاية العقد الأول من الألفية مع تدفق ملايين الزوار الإيرانيّين سنويًا للمراقد الإسلاميّة الشيعيّة في النجف وكربلاء بعد رفع القيود القديمة[14] . هذه التطوّرات عكست انتقالًا من عداء الأمس إلى تحالف اليوم – لكنه تحالف أقرب ما يكون إلى زواج بلا عقد رسمي ينظم ويضبط ويشهر هذا الزواج. في هذا القسم نحلل أبرز أبعاد هذا التحالف: السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة، ونناقش طبيعته غير الرسميّة، ومواقف القوى العراقيّة المختلفة تجاهه، وردود الفعل الشعبيّة والدَوليّة حياله.

1. البعد السياسيّ والدبلوماسيّ:

سياسيًا، حظيت إيران بنفوذ واسع في المشهد السياسيّ العراقيّ بعد 2003، مستفيدة من صعود أحزاب وشخصيات تربطها بها علاقات أيدولوجية أو تاريخيّة. تشير تقارير مجلس العلاقات الخارجيّة الأمريكيّ (CFR) إلى أن طهران "بنت نفوذًا سياسيًا كبيرًا في العراق منذ سقوط نظام صدام»[15] ؛ إذ إنَّ أكثر من اثنتي عشرة جماعة وحزبًا عراقيًا لها علاقات وثيقة بإيران[16] . على سبيل المثال، حزب الدعوة الإسلاميّة والمجلس الأعلى الإسلاميّ والتيار الصدري وفصائل في تحالف الإطار التنسيقي حاليًا جميعها تمتلك صلات متفاوتة مع طهران، سواء عبر دعم لوجستي أو مالي أو احتضان تاريخيّ لقياداتها إبّان معارضة صدام[17] وقد دعمت إيران تشكيل حكومات ائتلافية بقيادة شخصيات

13. Iran–Iraq relations - Wikipedia
14. Ibd.
15. Kali Robinson، How Much Influence Does Iran Have in Iraq? | Council on Foreign Relations، October 18، 2022 11:04 am (EST)، https://www.cfr.org/in-brief/how-much-influence-does-iran-have-iraq?utm_source=chatgpt.com
16. Ibd.
17. Iran–Iraq relations - Wikipedia.

مقربة منها (كإبراهيم الجعفري ثم نوري المالكيّ ثم حيدر العبادي إلى حد ما، ولاحقًا دعمت قادة فصائل في الحكومات بعد العام 2018)[18].

تجلى الحضور الإيرانيّ السياسيّ في تأدية دور الوسيط أو صانع الملوك في عدة محطات: فخلال أزمات تشكيل الحكومة (كما في 2006 و2010 و2018)، انخرطت طهران في التوفيق بين حلفائها العراقيّين لضمان تشكيل ائتلاف حاكم لا يعادي مصالحها[19] وفي المقابل، سعت الحكومات العراقيّة بعد 2003 إلى توثيق العلاقات الدبلوماسيّة مع إيران كجزء من سياسة الانفتاح الإقليميّ وأيضا ضمن رؤية أمنيّة قائمة على استقراء للأوضاع . فإلى جانب الزيارات الرسميّة المتبادلة رفيعة المستوى، افتُتحت قنصليات عديدة: لدى إيران اليوم قنصليات في البصرة والنجف وكربلاء والسليمانية وأربيل، فيما للعراق قنصليات في مشهد والأهواز وكرمنشاه[20] ممّا يعكس عمق التواصل الرسميّ.[21]

رغم هذا التقارب السياسيّ، يظل غياب الإطار التحالفي الرسميّ سمة مميزة: فالعراق لم يوقع مع إيران أيّ معاهدة تحالف شاملة وكبيرة أو اتفاقية شراكة استراتيجيّة (مقارنةً بعلاقته مع الولايات المتحدة عبر اتفاقية الإطار الاستراتيجيّ 2008 مثلًا) على الرغم من وجود اتفاقيات ثنائية بين الطرفين، تشمل قضايا فنية، واقتصاديّة، وأمنيّة، تخصيصية. العلاقة السياسيّة أشبه بشبكة تحالفات بين الأحزاب والقوى العراقيّة القريبة في الرؤى من إيران وبين طهران، أكثر منها علاقة دولتين مؤسستين[22] وهذا ما يجعلها عرضة للاضطراب مع تغير الخارطة السياسيّة الداخليّة في العراق (كما ظهر في انقسامات القوى السياسيّة الشيعيّة بين قوى مقربة لإيران واخرين مستقلين نسبيًا كتيار السيد الصدر). بكلمات أخرى، النفوذ السياسيّ الإيرانيّ في بغداد قوي، ولكنه غير مقنن بمعاهدة استراتيجيّة كبيرة تفضي عليه طابع الرسميّة، بل يستند إلى نفوذ غير مباشر عبر حلفاء محلّيّين[23].

18. Renad Mansour، Iraq's 2018 Government Formation: Unpacking the Friction between Reform and the Status Quo، LSE Middle East Centre Report February 2019. on: https://eprints.lse.ac.uk/100099/1/Mansour_Iraq_s_2018_government_formation_2019.pdf?utm_source=chatgpt.com

19. Kali Robinson، Ibd.

20. Iran–Iraq relations - Wikipedia،Ibd.

21. Ahmed Ali، Michael Knights، Michael Eisenstadt، Iran's Influence in Iraq، May 6، 2011،https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/irans-influence-iraq?utm_source=chatgpt.com

22. ستار جبار علاي، «العلاقات العراقيّة الإيرانية بعد 2003»، ورقة مقدمة في مؤتمر بجامعة بغداد، 2017 (منشور على Re-search Gate) pdf .

23. أشارت دراسة TCF إلى تشابك مصالح البلدين سياسيًا بعد 2003 بحيث باتت بغداد تضم أهم حلفاء طهران الإقليميين ضمن حكومتها. انظر:

وقد حذّر محللون من أن طابع ''الدولة الموازية'' المتمثّل في سيطرة قوى موالية لإيران داخل العراق يضعف من مؤسسية العلاقة ويجعلها مشكلة في نظر الكثيرين [24].

2. البعد الأمنيّ والعسكريّ:

أمنيّا إيران بعد تاريخ 2003 أصبحت اللاعب الإقليميّ الأكثر تأثيرًا ليس في المشهد الأمنيّ العراقيّ فحسب، بل في عموم المنطقة [25].

فقد نشطت طهران بالعمل سريعا على استثمار حالة فراغ القوة التي حدثت عقب سقوط النظام العراقيّ السابق والذي سقطت معه عناصر قوة عديدة للدولة العراقيّة وأجهزتها ومؤسّساتها التي كانت تحت يده ومنها الجيش العراقيّ السابق الذي تم حله عقب سنوات من اضعافه كلّ ذلك أدّى إلى شيوع حالة من الوهن والقلق وعدم الاستقرار، فقامت إيران بدعم وتشجيع قوى سياسيّة لها أجنحة وتشكيلات مسلحة وتشكيل جماعات مسلحة وقوى سياسيّة مسلحة لضمان نفوذها.

وتفيد بعض التقارير بأن أكثر من 40 فصيلاً من الفصائل المرتبطة بالحشد الشعبيّ ترتبط عقائديًا أو لوجستيًا بإيران [26] بل إن العديد من هذه الفصائل بايع المرشد الأعلى الإيرانيّ علي خامنئي مرجعًا دينيّا لها [27]. ومن أبرز هذه الجماعات منظمة بدر (التي كانت جناحًا عسكريّا مدعومًا إيرانيّا منذ الثمانينيات) وكتائب حزب الله وعصائب أهل الحق وكتائب الإمام علي وغيرها – وكلها حظيت بالدعم والرعاية تسليحا وتدريبا في مختلف مراحل النشأة والتطوّر [28] وقد لعبت هذه القوى ادوار مزدوجة: فمن جانب هي قاتلت الجماعات الإرهابيّة (القاعدة ثم داعش) وأسهمت في دحر تنظيم داعش عام 2017 بدعم إيرانيّ صريح بالسلاح والمستشارين (حيث قاد الجنرال قاسم سليماني إلى جانب قادة اخرين كبار من الحرس الثوريّ مهمات تنسيق العمليّات ضد داعش في العراق [29] ، ومن جانب آخر مارست هذه الفصائل نفوذًا ضد أيّ وجود أمريكي متبقٍ في العراق عبر استهداف قواعد

Sajad Jiyad، Iraq's Impossible Choice between Iran and America، https://tcf.org/content/commentary/iraqs-impossible-choice-iran-america/#:~:text=The%201%2C000،and%20millions%20of%20pilgrims%20across.

24. يحي الكبيسي، العلاقات الاستراتيجية واللعب على اللغة، القدس العربي، الأربعاء 16 ابريل 2025.

25. Sajad Jiyad، Iraq's Impossible Choice between Iran and America،Ibd.

26. Kali Robinson، Ibd.

27. Ibd.

28. Kali Robinson، How Much Influence Does Iran Have in Iraq? | Council on Foreign Relations، Ibid.

29. Iran–Iraq relations - Wikipedia، Ibid.

القوات الأمريكيّة وسفارتها، سعيًا لإخراجها بالكامل بعد تهيئة قرار بذلك في مجلس النواب [30] وقد أشار مجلس العلاقات الخارجيّة الأمريكيّ إلى أن هذه المليشيات المدعومة إيرانيّا استخدمت العنف لقمع معارضي النفوذ الإيرانيّ في الداخل وللضغط باتجاه طرد ما تبقى من قوات أمريكيّة [31] .

بالإضافة إلى ذلك، عملت إيران على تطوير التعاون العسكريّ الرسميّ مع الحكومات العراقيّة المتعاقبة. فتم توقيع مذكرات تفاهم أمنيّة وتنسيق عمليّاتي خاصة بعد 2014 في سياق الحرب على داعش. إذ قدّمت إيران دعمًا عسكريّا عاجلًا للعراق بعد انهيار الجيش أمام داعش (معركة الموصل 2014)، وأرسلت مستشارين عسكريّين (مثل فيلق القدس) وعتاد حربي. هذا الدعم اعتبرته القوى المقربة من إيران دليلًا على أن طهران ”شريك أمنيّ ثابت“ لبغداد بخلاف واشنطن التي بدا تأخرها في إيصال الدعم وكأنه تلكؤ غير المبالي بخطورة الحدث والموقف [32] .

بالمقابل، ترى أطراف أخرى أن هذا التعاون الأمنيّ خارج إطار الدولة (أي عبر المنظمات والأحزاب المسلحة) امر يقوّض سيادة العراق ويجعل قراره الأمنيّ مرتهنًا لإيران. فمثلاً، تقوم إيران دورياً بقصف مواقع في إقليم كردستان العراق بحجة استهداف جماعات معارضة إيرانيّة كرديّة (كحزب الحياة الحرة PJAK) دون تنسيق مسبق كافٍ مع بغداد [33] ممّا يحرج الدولة العراقيّة. وكذلك فإن استمرار نشاط فصائل مسلحة خارج السيطرة الحكوميّة يطرح تحديًا لبناء جيش وطنيّ محترف.

وعلى الرغم من هذه الإشكاليات، فإنّ التشابك الأمنيّ بين بغداد وطهران أصبح عميقًا. شكل العراق وإيران ومعهما روسيا وسوريا عام 2015 مركز تنسيق أمنيّ ”خلية المعلومات الرباعية“ لمحاربة داعش [34] كما أن الحدود الطويلة بينهما تتطلب تنسيقًا دائمًا لمنع تسلل الإرهاب وتهريب السلاح. وإيران بالنسبة للعراق عمق استراتيجيّ أمنيّ مهم: فهي مصدر تسليح بديل (خصوصًا في ظل قيود التسليح الدَوليّة على العراق سابقًا)، وهي الملاذ لقادة الفصائل عند تضييق الخناق عليهم داخليّا. وعلى الجانب الآخر تنظر طهران إلى العراق باعتباره خط دفاع أمامي ضد أيّ تهديد (سواء أكان داعش أم أيّ تواجد أمريكي معادٍ) [35] ؛ لذلك استثمرت بقوة في ترسيخ نفوذها الأمنيّ هناك نشرت وسائل إعلام صورًا ووقائع عن دور قاسم سليماني في قيادة معارك ضد داعش بجانب القوات العراقيّة، ممّا عزز صورة التحالف الميدانيّ بين بغداد وطهران [36]

30. Kali Robinson، Ibid.
31. Ibid.
32. Sajad Jiyad، Iraq’s Impossible Choice between Iran and America، Ibid.
33. Kali Robinson، Ibid.
34. Template: Iran–Iraq relations - Wikipedia
35. Sajad Jiyad، Iraq’s Impossible Choice between Iran and America، Ibid.
36. Ibid.

هذا الواقع الأمنيّ المشترك عزز "تحالف الأمر الواقع" بين البلدين، لكنه أيضًا جعل العراق ساحة لتصفية حسابات إقليمية – تجلّى ذلك مثلاً في اغتيال الولايات المتحدة لقائد فيلق القدس قاسم سليماني ونائب رئيس الحشد الشعبيّ أبو مهدي المهندس في بغداد (يناير 2020) والذي كاد يفجر مواجهة كبيرة على الأراضي العراقيّة[37] . باختصار، البعد الأمنيّ في العلاقات بعد 2003 يوضح جانبًا من صعوبة هذا التحالف: فهو قوي ومؤثر لكنه غير مؤطر رسميًا ضمن معاهدة دفاع مشترك، ممّا يجعله موضع جدل حول مدى مشروعيته وتأثيره على سيادة العراق.

3. البعد الاقتصاديّ والتجاريّ:

من الناحية الاقتصاديّة، شهدت العلاقات العراقيّة الإيرانيّة انتعاشًا كبيرًا بعد 2003؛ إذ أصبح العراق سوقًا أساسيًا للبضائع والاستثمارات الإيرانيّة ومصدرًا للعملة الصعبة لإيران، وفي المقابل تعتمد قطاعات عراقيّة مهمة على إمدادات إيرانيّة (كالطاقة). فبحسب دراسات أكاديمية بلغ حجم التبادل التجاريّ بين البلدين نحو 12 مليار دولار سنويًا بحلول أواسط العقد الماضي[38] ، مع طموح معلن من الطرفين للوصول به إلى 20 مليار. أصبحت إيران الشريك التجاريّ الأكبر للعراق متفوقة على تركيا والصين في بعض السنوات[39] صادرات إيران للعراق متنوعة وتشمل: المنتجات الغذائية والزراعية، السلع الصناعية والكهربائية، السيارات وقطع الغيار، وخصوصًا الطاقة الكهربائية والغاز؛ إذ يعتمد العراق بشكل ملموس على إيران في استيراد الكهرباء والغاز لتشغيل محطاته الكهربائية، بما يغطي جزءًا مهمًا من عجز الطاقة المزمن لديه (حوالى 1200 ميغاواط من الكهرباء وعشرات الملايين من الأقدام المكعبة من الغاز يوميًا)[40] بالمقابل، يصدر العراق لإيران النفط ومشتقاته بشكل غير مباشر (عبر إعادة التصدير أحيانًا) فضلاً عن منتجات زراعية كالتمور وغيرها.

وقد اشار (تحليل سجاد جياد في TCF) أن إيران أصبحت اللاعب الأمنيّ الأبرز في العراق بعد 2011، كونها الشريك الأكثر حضورًا واستمرارًا مقارنة بالولايات المتحدة.

37. أشار CFR إلى ولاء فصائل من الحشد الشعبي لمرجعية السيد الخامنئي واستخدامها العنف لفرض النفوذ الإيراني وطرد الأمريكيين. انظر:

Kali Robinson، How Much Influence Does Iran Have in Iraq? | Council on Foreign Relations، Ibid.

38. Iran–Iraq relations - Wikipedia، Ibid. وقد أوردت موسوعة ويكيبيديا أن إيران أصبحت أكبر شريك تجاري للعراق بعد 2003 مع نمو زيارات المسؤولين والتعاون الاقتصاديّ.

39. أكدت دراسة في مجلة البحوث الإنسانية (2022) تصاعد التبادل التجاري واتفاقات الربط السككيّ ودخول الشركات الإيرانية للأسواق العراقيّة. انظر:

محمد جاسم الخزرجي وخليل جودة الخفاجي، «مستقبل العلاقات العراقيّة – الإيرانية والمتغيرات المؤثرة فيها للمدة 2020-2003»، مجلة أبحاث العلوم الإنسانية، المجلد الجديد، العدد 34، 2022.

40. Iraq's dangerous balancing act between Iran and the US | Conflict News | Al Jazeera

علاوة على التجارة البينية، برز الاستثمار والتعاون الاقتصاديّ: دخلت مئات الشركات الإيرانيّة للعمل في مشاريع إعمار وبنى تحتية في جنوب ووسط العراق [41] ، وتم توقيع العديد من مذكرات التفاهم الاقتصاديّة في مجالات الإسكان والزراعة والصحة والسياحة الدينيّة [42] كما افتتح البلدان معارض تجاريّة مشتركة وشجعّا انسيابية التبادل عبر منافذ الحدود الـ19 (جرى تقليصها لاحقًا إلى 3 منافذ رسمية لضبطها [43] هناك أيضًا مشروع للربط السككيّ بين ميناء البصرة وميناء الخميني عبر الشلامجة لتسهيل نقل البضائع والمسافرين [44] هذا إلى جانب تنسيق في قطاع المصارف وتسهيلات مصرفيّة متبادلة (رغم تعقيدات العقوبات الأمريكيّة على إيران التي تحدّ من هذا التعاون).

المكون الحيوي الآخر هو السياحة الدينيّة: فالعراق يستقبل ملايين الزوار الإيرانيّين سنويًا (خصوصًا في الزيارات المليونية كالأربعين وغيرها)، ممّا يضخ أموالاً كبيرة في الاقتصاد المحلّيّ (فنادق، مطاعم، نقل). وقد ألغى البلدان تأشيرات الدخول في السنوات الأخيرة لتشجيع هذا التدفق. بالمقابل يزور الإيرانيّون عتبات العراق، ويزور عراقيّون المشاهد المقدسة في قم ومشهد بإيران. هذا التفاعل الشعبيّ يرسخ أواصر اقتصاديّة–اجتماعيّة مهمة.

وعلى الرغم من هذه الصورة الإيجابيّة للتعاون الاقتصاديّ، فإنّ العلاقات الاقتصاديّة تواجه تحديات تجعلها أيضًا "صعبة": منها اختلال الميزان التجاريّ لصالح إيران بشكل كبير واعتماد العراق المفرط على الواردات الإيرانيّة (ما يثير انتقادات داخليّة بأن إيران تُغرق السوق العراقيّة ببضائعها على حساب الإنتاج المحلّيّ). كذلك أدّت العقوبات الدَوليّة على إيران إلى تعقيد المعاملات الماليّة؛ فمثلًا يضطر العراق للحصول على إعفاءات مؤقتة من العقوبات الأمريكيّة للسماح له بدفع مستحقات استيراد الغاز والكهرباء الإيرانيّين بالدولار. وفي الفترة الأخيرة، شددت الولايات المتحدة الرقابة على تحويلات الدولار من العراق لمنع تهريبها إلى إيران، ممّا سبب شحًا في الدولار بالسوق العراقيّة واضطرابًا نقديًا [45] ووجدت الحكومة العراقيّة نفسها مضطرة لاتخاذ إجراءات مصرفيّة صارمة إرضاءً لواشنطن (مثل منع بعض المصارف من التعامل بالدولار) [46] هذا التداخل بين الاقتصاديّ والسياسيّ يجعل التحالف الاقتصاديّ غير مستقّر بالكامل؛ فبغداد لا تستطيع التخلي عن إيران كمصدر أساسي للطاقة والتجارة[47]، وفي الوقت نفسه لا ترغب بأن تصبح اقتصادها رهينة للعقوبات والمشاكل الإيرانيّة[48].

4. الطبيعة غير الرسميّة وغير المقننة للتحالف

47. Iraq's dangerous balancing act between Iran and the US | Conflict News | Al Jazeera،Ibid.

48. بيانات من وزارة الكهرباء العراقيّة (منشورة عبر الإعلام) تظهر اعتماد العراق على الغاز والكهرباء الإيرانيين كنسبة مهمة من إمدادات الطاقة الوطنيّة.

على الرغم من جميع جوانب التعاون الوثيق آنفة الذكر، فإنّ العلاقة العراقيّة الإيرانيّة تظل بعد 2003 تحالفًا بلا معاهدة رسمية – أيّ أنه تحالف غير رسمي وغير مقنن. فلا يوجد اتفاق دفاع مشترك موقع بين بغداد وطهران، ولا تحالف استراتيجيّ معلن على غرار تحالفات إيران مع بعض الأطراف (مثلاً مع سوريا رسميًا ضمن معاهدة 2006). هذا التحالف المستتر يقوم أساسًا على تفاهمات ضمنية ومصالح مشتركة واتصالات خلف الأبواب المغلقة بين صناع القرار، بدلاً من أطر قانونيّة ومعاهدات علنية [49].

من دلائل عدم الرسميّة هذه:

غياب الاتفاقيات المعلنة: باستثناء مذكرات تفاهم قطاعية (اقتصاديّة وأمنيّة) ومذكرات تعاون، لا توجد وثائق استراتيجيّة موقعة تحدد طبيعة التحالف وحدوده. لم يصادق مجلس النواب العراقيّ مثلاً على أيّ اتفاقية تحالف مع إيران. حتى اتفاقية عام 1975 التي رسمت الحدود أعيد تفعيلها ضمنيًا بعد 2003 باعتبارها الأساس القانونيّ القائم، ولكن لم يتم تحديثها أو استبدالها بتحالف جديد.

سرية التنسيق الأمنيّ: التعاون العسكريّ والأمنيّ يجري عبر قنوات استخبارية أو من خلال قادة الحشد الشعبيّ، وليس عبر اتفاقية دفاع رسمية. فعند انتشار مستشارين إيرانيّين أو شن ضربات مشتركة ضد داعش، لم يكن ذلك مبنيًا على معاهدة دفاعية معلنة، بل على طلب الحكومة العراقيّة مساعدة إيران وموافقة ضمنية من التحالف الدَوليّ. هذا الوضع يختلف عن تحالفات عسكريّة كلاسيكية.

تجنب الإعلان خوفًا من ردود الفعل: يدرك كلّ من بغداد وطهران أن إعلان تحالف رسمي بينهما سيستفز قوى داخليّة وخارجيّة (معارضة عراقيّة سنية وكرديّة؛ الولايات المتحدة وحلفاؤها الخليجيون)، وقد يضر بالعراق دوليًا. لذلك فضّل الطرفان الإبقاء على شعرة "لاحليف ولا عدو" علنًا. فالحكومات العراقيّة تصر رسميًا على القول إنها تتّبع سياسة متوازنة مع الجميع وليست منحازة تمامًا لإيران، رغم التقارب العملي الكبير.

اعتماد التحالف على شخصيات وظروف أكثر من مؤسّسات: الكثير من أوجه العلاقة – كما مر – تتم عبر علاقات الأحزاب وقادة المليشيات، وهي علاقات شخصية أو فئوية. لم يرتق التعاون المؤسسي بين وزارتي الخارجيّة أو الدفاع في البلدين إلى مستوى شراكة استراتيجيّة معلنة. هذا يعني أن أيّ تغير في المشهد السياسيّ (كخروج حزب موالٍ لإيران من السلطة) قد يؤثر فورًا على متانة العلاقة، لعدم وجود التزام رسمي طويل الأمد يربط الدولتين.

49. ستار جبار علاي، «العلاقات العراقيّة الإيرانية بعد 2003»، ورقة مقدمة في مؤتمر بجامعة بغداد، 2017 (منشور على Re-search Gate) pdf، مصدر سبق ذكره.

هذه الطبيعة غير الرسميّة جعلت التحالف ''مرنًا ومراوغا'' في آن واحد. فهو مرن بحيث يمكن لكل طرف إنكار بعض جوانبه (مثلاً تنفي بغداد أيّ تبعية وتعتبر العلاقة ضمن علاقات الجوار الطبيعية)، ومراوغ بحيث يصعب على الآخرين (كواشنطن) الضغط لوقفه طالما لا إطار رسميا له. لكنها أيضًا مكمن ضعف: حيث يبقى التحالف عرضة لسوء الفهم والأزمات. على سبيل المثال، عندما اندلعت احتجاجات شعبيّة عراقيّة واسعة في 2019 ورفع المحتجون شعارات ضد إيران وأحرقوا قنصلياتها في مدينة كربلاء [50] ؛ إذ أبرزت الاحتجاجات العنيفة ضد الوجود الإيرانيّ (حرق القنصلية في النجف 2019) أن التحالف غير معلن شعبيًا، بل مرفوض من شرائح واسعة لم يكن لدى الحكومة العراقيّة أو الإيرانيّة آليات مؤسسية لامتصاص التوتر سوى الاتصالات السياسيّة، ما كشف هشاشة الغطاء الرسميّ.

وقد لخّص يحيى الكبيسي (الباحث العراقيّ) هذه الحالة بقوله: إن العلاقة بعد 2003 بُنيت على أسس تكتيكية بين قيادات سياسيّة أكثر من كونها علاقة بين دولتين عبر مؤسّسات مستقرة؛ فهي ''تحالف غير مُقنّن'' قائم على مصالح آنية، ممّا يبقيه عرضة للتقلبات [51] وبالتالي يظل التحالف صعبًا — ليس بسبب عدم انسجام الطرفين، بل بسبب عدم تثبيته في إطار شفاف وواضح يحدد التزامات كلّ طرف[52]. ان صياغة التحالف وتثبيته عبر أطر رسمية وعقب نقاشات مستفيضة تستوعب مختلف وجهات النظر بشأنه ستجعله راسخا وصامدا بوجه أية انتقادات لاحقة من أيّ طرف؛ لأنّ النقاشات ستكون قد استنفذت كلّ زخم فيها ونزعت كلّ الحجج منها بذات الوقت الذي تكون قد انضجت العلاقة.

5. مواقف القوى العراقيّة المختلفة من العلاقة:

تتفاوت مواقف القوى السياسيّة والمكونات الاجتماعيّة العراقيّة بإزاء العلاقة مع إيران بشكل

50. Why are Iraqi protesters targeting Iranian buildings? | News | Al Jazeera.

51. ستار جبار علاي، «العلاقات العراقيّة الإيرانية بعد 2003»، ورقة مقدمة في مؤتمر بجامعة بغداد، 2017 (منشور على Re-search Gate) pdf.

52. وقد أشار الكبيسي في مقالته ''القدس العربي'' إلى غياب أيّ إطار قانوني للتعاون الأمنيّ بين بغداد وطهران، على عكس العلاقة المقننة مع واشنطن التي انتهت فعليًا بانتهاء اتفاقية القوات 2011. انظر:
Yahya Al-Kubaisi، "Strategic Relations and Playing on Words،" Al-Quds Al-Arabi (in Arabic)، Aug 2020.
كذلك نوّه سجاد جياد (باحث عراقيّ) إلى أن العلاقات ''ستستمر رغم عدم وجود معاهدة رسميّة'' لأنها متجذرة، لكنه دعا واشنطن لتفهم أنها قائمة أمر واقع. انظر:
Iraq's Impossible Choice between Iran and America.

كبير، ممّا يضفي على هذا التحالف تعقيده الداخليّ الخاص. يمكن تمييز أبرز المواقف على النحو التالي:

القوى السياسيّة الشيعيّة المقرّبة من إيران: وهي القوى التي عادة ما تمسك بزمام السلطة ومفاصلها بعد العام 2003 إلى حد بعيد (حزب الدعوة، المجلس الأعلى سابقًا، منظمة بدر، جماعات الإطار التنسيقي الحالية). هذه القوى تنظر لإيران كحليف استراتيجيّ وعمق عقائدي. فهي ممتنة لدعم طهران لها ضد نظام صدام في السابق ولاحقًا ضد داعش وبقية التنظيمات الإرهابيّة، ومن ثم تدافع هذه القوى باستمرار عن العلاقة الوثيقة مع إيران وترفض أيّ حديث عن كونها علاقة "تبعية"، بل تصفها بأنها شراكة مبنية على المصالح المشتركة والروابط المذهبية. على سبيل المثال، غالبًا ما يصرح قادة في الإطار التنسيقي بأن إيران دعمت استقرار العملية السياسيّة في العراق، وأن التنسيق معها "يخدم مصلحة العراق أولاً" من وجهة نظرهم. هؤلاء أيضًا يقللون من شأن المخاوف المتعلقة بالسيادة، ويرون أن السيادة العراقيّة لا تُنتهك بالتعاون مع جار مسلم تجمعه علاقات تاريخيّة.

القوى السياسيّة الشيعيّة المستقلة: هنا يندرج التيار الصدري وزعيمه السيد مقتدى الصدر (وهو حالة خاصة؛ فعلى رغم صلاته بطهران فإنّ خطابه العلني غالبًا وطنيّ عراقيّ مستقل رافض للهيمنة سواء الأمريكيّة أو الإيرانيّة)، وشخصيات شيعيّة مدنية أو مرجعية النجف المتمثّلة بالسيد السيستاني. هذه الأطراف تدعو إلى علاقة متوازنة مع إيران دون ارتهان. السيستاني مثلا يلتزم الصمت سياسيّا بشأن إيران لكنه يدعو ضمنيًا لاحترام سيادة العراق وعدم تقليد نظام ولاية الفقيه في العراق [53] والصدر رفع شعار "لا شرقية ولا غربية" في بعض المظاهرات، في دلالة على رفضه لأن يكون العراق تابعًا لإيران (الشرق) أو أمريكا (الغرب) هذه القوى تنتقد أحيانًا النفوذ الإيرانيّ الزائد ووجود المليشيات الخارجة عن الدولة، معتبرة أنه يسيء لصورة الشيعة أنفسهم ويهدد كيان الدولة. لكنها في الوقت نفسه لا تقطع شعرة التواصل مع طهران، بل تسعى لاستثمار علاقتها الثقافيّة والاجتماعيّة و الدينيّة معها للتأثير الإيجابيّ (مثال: تواصل الصدر مع إيران في أزمات تشكيل الحكومة لإقصاء خصومه من الإطار التنسيقي). باختصار، موقف هذه الفئة: التحالف مقبول ما دام يحترم سيادتنا ولا يتحول لوصاية.

القوى السنية العربية: يغلب على الموقف السني الريبة والرفض للهيمنة الإيرانيّة. فغالبيّة العرب السنة (أحزابًا وجمهورًا) يعتبرون إيران المستفيد الأكبر من تغييرات 2003 على حسابهم، وينظرون للفصائل الموالية لإيران كقوى معادية تهمّشهم أو تمارس انتهاكات بحقهم (خاصة خلال الحرب ضد

53. Kali Robinson ،How Much Influence Does Iran Have in Iraq? | Council on Foreign Relations،، October 18، 2022 11:04 am (EST)، https://www.cfr.org/in-brief/how-much-influence-does-iran-have-iraq?utm_source=chatgpt.com

داعش حيث سجلت انتهاكات اتُّهمت بها بعض فصائل الحشد في مناطق سنية). لذا تطالب معظم القيادات السنية بضبط النفوذ الإيرانيّ في العراق. فعلى سبيل المثال، تصريحات شخصيات سنية بارزة (كأسامة النجيفي أو خميس الخنجر مؤخرًا) تنتقد – وإن كان انتقادها بشكل ضمني ومخفف – تدخل إيران في تشكيل الحكومات ودعمها لفصيل دون آخر. كما رحب السنّة عمومًا بالوجود الأمريكيّ إلى جانب النفوذ الإيرانيّ لضمان نوع من التوازن. ومع ذلك، هناك براغماتية لدى بعض الساسة السنّة؛ إذ إنّهم يشاركون في حكومات ائتلافية مع حلفاء إيران ويضطرون للتعايش مع الوضع القائم، بل وإيفاد ممثلين للقاء مسؤولين إيرانيّين عند الحاجة. لكن يظل الشعور الشعبيّ السني عمومًا سلبيًا تجاه إيران، وتُرفع في احتجاجاتهم رايات تندد بما يسمونه بالاحتلال الإيرانيّ الخفي»

القوى الكرديّة: يتسم الموقف الكردي بازدواجية وحذر. فإقليم كوردستان العراق له علاقات قديمة مع إيران تعود لسنوات النضال ضد نظام البعث، حيث دعمت طهران فصائل كرديّة (خاصة الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ) واستضافت قادتها. وبعد 2003، حافظت القوى الكرديّة على علاقة ودية مع إيران كقوة إقليمية مؤثرة. قيادات مثل جلال طالباني ومسعود بارزاني زاروا طهران مرارًا، وإيران لديها قنصليات فاعلة في أربيل والسليمانية. الكرد يقدّرون دعم إيران لوضعهم خلال أزمة استفتاء الاستقلال 2017 (حيث وقفت إيران ضد الاستفتاء لكن أيضًا دعت للحوار وحمت السليمانية جزئيًا). بالمقابل، لا ينسى الأكراد أن إيران يمكن أن تشكل خطرًا؛ فهي تعارض استقلالهم بقوة وتنسق مع بغداد وأنقرة ضد أيّ طموح انفصالي كوردي. كما أن القصف الإيرانيّ المتكرر لمواقع أحزاب كوردية إيرانيّة معارضة داخل الإقليم يزعج حكومة كردستان. لذا يتعاون الأكراد مع إيران بدافع المصلحة (منعًا لعداوتها، واستفادةً من تجارتها ودعمها أحيانًا)، لكنهم أيضًا يبنون تحالفات موازية مع أمريكا وإسرائيل وحتى تركيا لمعادلة النفوذ الإيرانيّ. وقد وثقت دراسات غربية احتضان إيران لأحزاب كرديّة عراقيّة تاريخيّا وموقفها الحذر من تطلعات الأكراد، ما يفسر سياسة الأكراد المتوازنة حيالها (علاقات ودية لكن رفض أيّ هيمنة أو مساس بوضع الإقليم). ويمكن وصف موقفهم بأنه براغماتي محايد إيجابيّ: لا يريدون خسارة طهران ولا السماح لها بالهيمنة المطلقة.

الرأي العام والحراك الشعبيّ: على المستوى الشعبيّ الأوسع، تظهر انقسامات لكن بصفة عامة ازدادت نقمة الشارع (خصوصًا في الوسط والجنوب الشيعيّ) على الدور الإيرانيّ خلال السنوات الأخيرة [54] .

بلغ الغضب ذروته في احتجاجات أكتوبر 2019 حين هاجم المتظاهرون علنًا القنصليات

54. Why are Iraqi protesters targeting Iranian buildings? | News | Al Jazeera.

الإيرانيّة ونددوا بإيران باعتبارها داعمة ''النظام الفاسد'' في بغداد[55] يهتف بعض الشباب بشعارات مثل ''إيران برّه برّه!'' تعبيرًا عن رفض التدخل في شؤون بلدهم. وهذا التحول في مزاج الشارع الشيعيّ تحديدًا مهم؛ إذ لم يعد النفوذ الإيرانيّ محل ترحيب غير مشروط حتى لدى من يفترض أنهم حاضنته المذهبية. أما الشارع السني والكردي فموقفه النقدي تجاه إيران قديم، ولكنه كان مهمشًا بسبب ضعف تمثيله في السلطة. الآن مع تصاعد صوت الشباب والمجتمع المدني، بات الضغط الشعبيّ عاملًا لا يمكن تجاهله في رسم السياسة تجاه إيران. وربما دفع ذلك بعض السياسيّين (حتى الموالين نسبيًا لإيران) إلى اتخاذ مسافة إعلاميّة عن طهران[56].

في المحصلة، تعدد المواقف الداخليّة هذا يجعل صياغة استراتيجيّة وطنيّة موحدة تجاه إيران أمرًا صعبًا. فكل طرف عراقيّ يسعى لإقامة العلاقة وفق أجندته أو هواجسه الخاصة. وهذا الانقسام الداخليّ أحد التحديات البنيوية التي سنناقشها لاحقًا فيما يتعلّق بتقنين التحالف أو تطبيعه.

ثالثاً: التحليل القانونيّ للاتفاقيات الدَوليّة للعراق وتأثيرها على علاقاته مع إيران

يتعين لفهم حدود التحالف العراقيّ الإيرانيّ النظر في الالتزامات القانونيّة الدَوليّة للعراق والتي قد تقيد انخراطه في محاور إقليمية معينة. وأبرز هذه الالتزامات اتفاقية الإطار الاستراتيجيّ لعلاقة الصداقة والتعاون بين جمهوريّة العراق والولايات المتحدة الأمريكيّة لعام 2008 (SFA)، إلى جانب اتفاقية وضع القوات (SOFA) الموقعة في نفس العام والتي نظمت انسحاب القوات الأمريكيّة بحلول نهاية

55. Kali Robinson، How Much Influence Does Iran Have in Iraq? | Council on Foreign Relations، Ibid.

56. يوضح تقرير لموقع كردستان 24 (2025) على لسان وزير الخارجية فؤاد حسين سياسة بغداد: ''إيران والعراق جاران تربطهما علاقات وثيقة لكنهما دولتان منفصلتان'' – تأكيدًا على استقلال القرار العراقيّ رغم التقارب( )هذا الموقف الرسميّ يعبّر عن توجه القوى الشيعية المعتدلة وكثير من المستقلين. انظر:
US ties crucial for Iraq، separate from relations with Iran، says Iraqi FM .

2011 [57] (كما يرتبط العراق بعدة اتفاقيات ضمن الجامعة العربية تحظر مثلًا استخدام أراضيه للإضرار بدول عربية أخرى، فضلاً عن التزاماته كدولة ذات سيادة في الأمم المتحدة بالعقوبات الدَوليّة وغيرها. فيما يلي تفصيل لأهم الجوانب القانونيّة:

–اتفاقية الإطار الاستراتيجيّ مع الولايات المتحدة (2008): هذه الاتفاقية الشاملة التي دخلت حيز التنفيذ 2009 تنظم التعاون الأمريكيّ العراقيّ في مجالات الأمن والدفاع والاقتصاد والتعليم والثقافة وغيرها [58] . ورغم أنها لا تنص على (تحالف دفاعي ملزم) بل تتحدث عن التعاون في أربعة أسطر فقط دون آليات محددة [59] ، إلا أنها تعكس شراكة استراتيجيّة مفترضة مع واشنطن. من الناحية القانونيّة، لا تتضمن الـSFA أيّ بند صريح يمنع العراق من إقامة علاقات استراتيجيّة مع دول أخرى، لكنها تؤكد احترام سيادة العراق واستقلاله [60] . بمعنى أن العراق نظريًا حر في التحالف مع من يشاء، شريطة ألا يتعارض ذلك مع بنود الاتفاقية أو يقوّض غرضها. وهنا تبرز إشكالية: هل التحالف مع إيران يقوّض غرض الشراكة مع أمريكا؟ Washington تعاملت مع الـSFA كأساس لعلاقة طويلة الأمد تشمل جانبًا أمنيًا، ولكن فعليًا بعد انسحاب 2011 لم يعد هناك إطار قانونيّ للتعاون العسكريّ إلا ضمن مكافحة الإرهاب [61] لاحقًا، اضطرت الولايات المتحدة للعودة عسكريًا عام 2014 دون غطاء قانونيّ جديد واضح، ممّا خلق وضعًا غريبًا حيث بقيت اتفاقية الإطار قائمة اسمياً لكنها مجمّدة فعليًا في الشق الأمنيّ.

بالنسبة للعلاقة مع إيران، من منظور قانونيّ بحت لا يمنع الـSFA العراق من التعاون مع إيران. لكن عمليًا، ينظر الأميركيون إلى العراق كطرف يجب أن يراعي مصالحهم بموجب هذه الشراكة. وقد صرح مسؤولون أمريكيون بأنهم يتوقعون من بغداد ضمان سيادتها بتقليل النفوذ الإيرانيّ في قراراتها السيادية [62] . أيّ أنهم يرون أن روح الاتفاقية تستوجب ألا يسمح العراق بأن تكون سياساته مرتهنة لإيران في المجالات الحساسة (السياسة والأمن والاقتصاد [63] كذلك، توجد التزامات ضمنية: مثلًا، التنسيق الأمنيّ العراقيّ الأمريكيّ (في مكافحة الإرهاب) لا ينسجم مع وجود شخصيات مصنفة

57. Yahya Al-Kubaisi، "Strategic Relations and Playing on Words،" Al-Quds Al-Arabi (in Arabic)، Aug 2020 .
58. Ibid
59. حيث نصت اتفاقية الإطار الاستراتيجي الأمريكيّة–العراقيّة (2008) يؤكد التعاون في شتى المجالات مع احترام السيادة.
60. Ibid.
61. Ibid.
62. Iraq's dangerous balancing act between Iran and the US | Conflict News | Al Jazeera
63. Ibid.

إرهابيّا لدى واشنطن (كقادة بعض المليشيات) داخل المنظومة الأمنيّة العراقيّة بدعم إيرانيّ. أيضًا التبادل الاستخباراتي مع أمريكا قد يتعارض مع تعاون العراق استخباراتيًا مع إيران في الوقت نفسه. هذه التعقيدات غير منصوص عليها صراحة لكنها واقع تفرضه حالة التعارض بين سياسات واشنطن وطهران.

–العقوبات والالتزامات الدَوليّة: التزم العراق بالقرارات الأممية الخاصة بالبرنامج النووي الإيرانيّ قبل 2015، وكذلك ملزم حاليًا (ولو أدبيًا) بتطبيق العقوبات الدَوليّة إن وُجدت. حاليًا العقوبات المفروضة على إيران هي أمريكيّة أحادية بالأساس، وليست مجلس أمن، لذلك قانونًا العراق غير ملزم بها. لكنه عمليًا مقيّد ماليًا: فالتعاملات الدولارية تمر عبر النظام المالي الأمريكيّ الذي يطبق عقوباته، ما أجبر العراق على الالتزام فعليًا بالكثير منها (كمنع مصارفه من تمويل كيانات إيرانيّة). كذلك قانون قيصر للعقوبات على سوريا أثّر بالعراق، فكان عليه أخذ استثناءات لاستمرار تعاون كهربائي مع إيران يغذي سوريا. إذن هناك تأثير قانونيّ غير مباشر للعقوبات على حرية الحركة العراقيّة تجاه إيران.

–اتفاقيات الدفاع العربي المشترك: العراق طرف في معاهدة الدفاع العربي المشترك 1950، والتي تنص على التعاون بين الدول العربية في حال أيّ اعتداء. هذه المعاهدة تضع حدًا (نظريًا) لأي التزام يتعارض مع ميثاقها. فإذا افترضنا تحالفًا عسكريّا عراقيّا إيرانيّا، فقد يُرى كإخلال بالتزامات العراق تجاه المنظومة العربية إن أدّى مثلاً لاصطفافه مع إيران ضد دولة عربية. طبعًا هذه المعاهدة شبه معطلة في الواقع، لكن أهمّيّتها سياسيّة – حيث يستند معارضو التقارب الشديد مع إيران إلى البعد العربي والدعوة لعدم التفريط به. قانونيّا لا عقوبة مباشرة، لكن سياسيّا العراق يدرك أنه لو وقّع حلفًا مع إيران فسيُعتبر خارج الإجماع العربي وربما يواجه قطيعة عربية.

الدستور العراقيّ والقوانين الداخليّة: الدستور العراقيّ لعام 2005 ينص في ديباجته على بناء علاقات على أساس حسن الجوار وعدم التدخل. كما أن المادة 8 منه تلزم الدولة العراقيّة بمراعاة احترام التزاماتها الدَوليّة. وعليه فإن أيّ اتفاقية تحالف يجب ألا تجرّ العراق إلى خرق التزام دولي (مثل استخدام أراضيه للهجوم على دولة أخرى). مثلاً، لو تحالفت بغداد وطهران رسميًا فقد تُطلب منها مساعدة إيران في حال حرب إقليمية (وهذا سيخالف على الأرجح مبدأ عدم الاعتداء). لذا قد يجادل البعض أن تحالفًا كهذا قد يصطدم مع روح الدستور. أيضًا مجلس النواب العراقيّ له سلطة إقرار المعاهدات، ومن شبه المستحيل تمرير تحالف مع إيران في البرلمان نظرًا للانقسام السياسيّ الحاد حوله.

باختصار، الوضع القانونيّ الحالي يعطي مرونة للعراق للحفاظ على علاقات قوية مع إيران من دون أن يكون مخالفًا لقانون دولي صريح، لكنه بالمقابل يضع حدودًا سياسيّة لما يمكن فعله. فالعراق

لا يستطيع قانونيّا (أو سياديًا) أن يوقّع تحالفًا مع إيران ينص مثلاً على وجود قوات إيرانيّة دائمة على أراضيه أو تنسيق عسكريّ ضد طرف ثالث؛ لأنّ ذلك مباشرةً يناقض اتفاقاته مع أمريكا ويحرجه عربيًا. وقد وجد العراق نفسه مرارًا يحاول إحداث توازن قانونيّ ودبلوماسيّ: فهو يُطمئن واشنطن أن علاقته بإيران لن تضر بمصالحها [64] ، ويبلغ طهران أنه ملتزم بشراكته مع أمريكا ولن يجعلها ساحة لاستهداف إيران. هذا التوازن الدقيق كُشف بوضوح في جولات "الحوار الاستراتيجيّ" بين بغداد وواشنطن (2020–2021) حيث تعهدت بغداد بضبط سلاح الميليشيات وضمان سيادة قرارها الأمنيّ [65] وهو تلميح لطمئنة الأمريكيّين بوجود حدود للدور الإيرانيّ. وفي الوقت نفسه توسط العراق بين إيران وأمريكا والسعودية لتخفيف التوتّرات، كمحاولة لاستباق أيّ إحراج قانونيّ بتحويله لدور إيجابيّ [66] .

إذن قانونيّا، لا شيء يمنع العراق كدولة ذات سيادة من أن يقيم تحالفات من اختياره، لكن واقعيًا اتفاقية الإطار الاستراتيجيّ مع واشنطن وغيرها من الترتيبات تكبح بغداد عن الذهاب بعيدًا نحو طهران[67]. ويعلق الباحثون أن الحل الأمثل أن تنتهج الولايات المتحدة سياسة تجاه العراق" غير مشروطة بعلاقته مع إيران" [68] وأن يحترم الجانبان (واشنطن وطهران) مبدأ حياد العراق، لكن ذلك لم يتحقق كليًا بعد.

رابعاً: التحديات البنيوية في طريق تطبيع أو تقنين التحالف

وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين على نشوء الوضع الجديد للعلاقات العراقيّة الإيرانيّة، فإنّ هذا التحالف المشهود ما يزال غير طبيعيّ بالكامل بمعنى أنه غير مقنن رسمياً كما رأينا. ويعود ذلك إلى جملة تحديات بنيوية وهيكليّة عميقة تعرقل أيّ محاولة لتطبيع العلاقة (أي جعلها علاقة عادية طبيعية بلا احتجاج أو تحسس) أو تقنينها (أي وضعها في إطار اتفاقيات معلنة وثابتة). من أبرز هذه

64. US ties crucial for Iraq، separate from relations with Iran، says Iraqi FM
65. Yahya Al-Kubaisi، "Strategic Relations and Playing on Words،" Al-Quds Al-Arabi (in Arabic)، Aug 2020 .
66. US ties crucial for Iraq، separate from relations with Iran، says Iraqi FM،Ibid.
67. نقلت الجزيرة عن باحثة في معهد كلينجنديل أن "الولايات المتحدة تريد ضمان سيادة العراق عبر تقليص النفوذ الإيراني في كلّ مستويات القرار"، ما يعكس اشتراطًا سياسيّا يرتبط بروح اتفاقية الشراكة. انظر:
Iraq's dangerous balancing act between Iran and the US | Conflict News | Al Jazeera
68. دعا تقرير لمركز القرن (2020) واشنطن لانتهاج سياسة غير مشروطة تجاه العراق وفهم أن علاقته بإيران حتمية بحكم التاريخ والجغرافيا، وهو ما يعطي إشارة لإطار قانوني مرن. انظر:
Iraq's Impossible Choice between Iran and America

التحديات:

1. الانقسام الداخليّ العراقيّ: كما استعرضنا، المشهد السياسيّ والشعبيّ العراقيّ منقسم بشدة حول العلاقة مع إيران. هذا الانقسام مؤسسي؛ حيث إن الحكومات العراقيّة غالبًا ما تكون ائتلافية هشة تضم مكونات مختلفة الرؤى. أيّ محاولة رسمية لتعميق التحالف مع إيران (كعقد اتفاقيات استراتيجيّة أو تعاون عسكريّ علني) ستواجَه بمعارضة قوية داخل مؤسّسات الدولة نفسها – سواء في البرلمان أو حتى داخل مجلس الوزراء. وهذا يمنع بلورة إرادة عراقيّة موحدة تجاه إيران. فالقرار العراقيّ مرتهن للتوازنات بين تيارات موالية وأخرى معارضة لإيران، ما يفرض نهجًا وسطياً يبقي العلاقة في منطقة رمادية.

2. طبيعة النظام العراقيّ الديمقراطي الجديد: النظام السياسيّ العراقيّ بعد 2003 يسمح بقدر كبير من حرية التعبير والتظاهر وتشكيل الأحزاب المعارضة. أيّ مسعى حكوميّ للتقارب الشديد مع إيران يصطدم بمقاومة مجتمعية (احتجاجات، صحافة حرة، تنديد علني). وعلى عكس دول أخرى حليفة لإيران (كالنظام السوري مثلاً) يفتقر صانع القرار العراقيّ لأدوات قمع أيّ معارضة داخليّة للتحالف. لقد رأينا كيف تراجعت حكومة عادل عبد المهدي عن بعض التوجهات بعد احتجاجات 2019 التي كان من أسبابها الغضب من النفوذ الإيرانيّ[69] . هذه الديناميات الديمقراطية تجعل تطبيع التحالف صعبًا – إذ لا يمكن تسويق إيران شعبيّا بسهولة، خاصة في ظل الصورة السلبية بفعل تصرفات بعض المليشيات ومشاكل الاقتصاد المرتبطة بالفساد والنفوذ.

3. وجود تعددية غير منضبطة وضعف/اضطراب في هيكليّة المؤسّسات الأمنيّة الرسميّة: من التحديات الخطيرة ازدواجية مراكز القرار الأمنيّ والعسكريّ في العراق. إذ تتمتع فصائل مسلحة ذات علاقات وارتباطات خاصة مباشرة مع إيران بنفوذ قوي ضمن الهياكل الأمنيّة الرسميّة (هيئة الحشد الشعبيّ) وأحيانًا بموازاتها. هذا يخلق تعارضًا بين مؤسستين: المؤسسة العسكريّة الرسميّة (الجيش النظامي) التي ترتبط أكثر بالتعاون مع أمريكا، ومؤسسة الحشد/ والفصائل التي ترتبط بها وذات علاقات تعاون مباشرة مع إيران. هذا الاضطراب الهيكلي بمعنى أنه جزء من بنية النظام بعد 2014. بالتالي، أيّ محاولة لبلورة سياسات واستراتيجيّات دفاعية واحدة تصطدم بهذا الواقع. لا يمكن مثلاً توقيع اتفاق دفاعي رسمي مع إيران بينما الجيش العراقيّ ذاته مدرّب ومجهز أمريكيًا ويعتمد على الدعم الغربي وهناك توتر بين إيران من جهة والغرب وامريكا من جهة أخرى؛ ولا يمكن أيضًا تجاهل قوة الحشد في رسم السياسات. هذا الخلل البنيوي يحول دون تقنين التحالف لأن انقسامات على مستوى التشكيل والبناء وعلى مستوى القرار القيادي والحل (بدمج كلّ السلاح بيد الدولة) ما

69. How Much Influence Does Iran Have in Iraq? | Council on Foreign Relations

زال بعيد المنال في المدى القصير.

4. التشابك الاقتصاديّ: صحّيح أن العلاقات الاقتصاديّة قوية، لكنها غير متوازنة. فالعراق يعتمد على إيران في الطاقة والبضائع، وإيران تحتاج العراق المتمتع بالحرية واليد الطليقة والعلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة لاستخدامه في تجاوز العقوبات. هذا التشابك يشكل تحديًا لأي تقنين؛ لأنّ المعارضين يرون فيه خطرًا على اقتصاد العراق (بدل أن يكون تكاملاً متكافئًا)[70]. مثلاً، لكي يُطبّع التحالف اقتصاديّا ربما يلزم اتفاقات طويلة الأمد في الكهرباء والغاز، لكن هذه تصطدم بتحذيرات أمريكيّة بخرق العقوبات. أيضًا أيّ اندماج اقتصاديّ أعمق (كالسماح لإيران بمد سكك حديد واستثمار كبير) قد يعتبره البعض اختراقًا سياديًا. بالتالي يبقى التعاون الاقتصاديّ في إطار "غير رسمي – سوقي" (تجارة مفتوحة، شركات خاصة) دون معاهدات اقتصاديّة كبرى. كما يعاني العراق بنيويًا من ضعف إنتاجه الصناعي والزراعي، ممّا يجعل تكافؤ العلاقة معدومًا – فهو سوق مستورد، وإيران مصدر مهيمن. هذه الموازين المختلة تعرقل رفع العلاقة لمرحلة اتحاد اقتصاديّ مثلاً.

5. البيئة الإقليميّة العدائية: إن محيط العراق العربي والإقليميّ يشكل تحديًا لبنيوية هذا التحالف. دول الجوار العربية (خصوصًا الخليج بقيادة السعودية) تنظر بعين الشك والقلق لأي تقارب عراقيّ إيرانيّ كبير [71] وقد عملت تلك الدول على استعادة النفوذ في العراق عبر الانفتاح الاقتصاديّ والدبلوماسيّ (مثلاً السعودية فتحت سفارتها مجددًا 2016، واستضافت زعماء عراقيّين، وتشارك بمشاريع استثمارية) محاولةً جذب بغداد بعيدًا عن طهران. كذلك تركيا – وإن كانت أقل عداءً لإيران – لكنها تنافسها على النفوذ في مناطق شمال العراق اقتصاديّاً وأمنيّاً. هذا الوضع يعني أن العراق واقعٌ في قلب تجاذب إقليمي. وبالتالي أيّ محاولة لتقنين التحالف مع إيران رسميًا ستُفسر إقليمياً كاصطفاف ضد المحور العربي التركي، ممّا قد يستعدي تلك الدول ويدفعها لخطوات مضادة (كالعزلة أو حتى دعم قوى مناوئة داخل العراق). ومن الصعب على صنّاع القرار العراقيّ تجاهل هذا الاعتبار؛ لأنّ العراق بحاجة لعلاقات إيجابيّة مع الجميع لاستقراره وإعادة إعمارها. لذا

70. تطرقت مقالات أكاديمية عراقيّة إلى خلل الميزان التجاري والاقتصاديّ لصالح إيران كعائق لبناء علاقة تكامل حقيقي (مما يجعل العلاقة موضع انتقاد مستمر في البرلمان العراقيّ). انظر: محمد جاسم الخزرجي وخليل جودة الخفاجي، «مستقبل العلاقات العراقيّة – الإيرانية والمتغيرات المؤثرة فيها للمدة 2020-2003»، مجلة أبحاث العلوم الإنسانية، المجلد الجديد، العدد 34، 2022. على الرابط: مستقبل العلاقات العراقيّة – الايرانية والمتغيرات المؤثرة فيها للمدة 2003- 2020

71. لفتت بي بي سي في تغطياتها إلى أن الدول الخليجية تنظر بحذر لأي تحالف عراقيّ إيراني وتستبق ذلك بمحاولات جذب العراق عربيًا. انظر: ستار جبار علاي، «العلاقات العراقيّة الإيرانية بعد 2003»، مصدر سبق ذكره.

تبقى سياسته مائلة للنأي بالنفس، ممّا يعيق تقدم التحالف مع إيران لمستوى أعلى.

6. التخوف من العقوبات والعزلة الدَوليّة: العراق شهد تجربة مريرة في التسعينيات حين كان معزولًا دوليًا تحت العقوبات. لذا هناك حذر بنيوي لدى نخبه من أن يصبح في مواجهة مع المجتمع الدَوليّ مجددًا. إن أيّ تحالف صريح مع إيران – الدولة الخاضعة لعقوبات ومواجهة مع الغرب – قد يجر على العراق مخاطر اقتصاديّة (عقوبات ثانوية) وحتى أمنيّة. مثال ذلك، قانون مكافحة أعداء أمريكا بالعقوبات (CAATSA) الذي يمكن أن يستهدف دولًا تتعاون عسكريًا مع خصوم واشنطن[72]. المسؤولون العراقيّون يدركون أن اللعب على التوازن أفضل من الانحياز. هذه العقلية المؤسسة على دروس الماضي تشكل عائقًا بنيويًا أمام توثيق التحالف رسميًا.

7. عامل السيادة الوطنيّة: على المستوى الفكري، ما يزال مفهوم السيادة حساسًا جدًا في العراق بعد تجربة الاحتلال الأمريكيّ. هناك إجماع عراقيّ (بين غالبية التيارات) على رفض أيّ انتقاص جديد من السيادة. هذا الإجماع حتى الموالين لإيران يتمسكون به علنًا. لذا فإن أيّ علاقة خارجيّة مكتوبة ومدونة بشكل رسمي فيها شبهة عدم توازن سيُنظر إليها كمس بسيادة العراق وبكرامته الوطنيّة. إيران نفسها تفهم هذه الحساسية (كونها عانت تاريخيًا من هيمنة أجنبيّة أيضًا)، لذلك هي لا تضغط نحو اتفاقيات رسمية قد تبدو كشكل من فرض الهيمنة، بل تفضل الإبقاء على نفوذها غير الرسميّ.

هذه التحديات مجتمعةً تفسر لماذا لم ينتقل التحالف العراقيّ الإيرانيّ إلى مرحلة التحالف المعلن على الرغم من مرور 20 عامًا تقريبًا. إنها تحديات بنية هيكليّة في النظام العراقيّ والإقليميّ، تتطلب حلولاً طويلة المدى. وربما يرى البعض أن تنظيم هذا التحالف لن يكون ممكنًا إلا بإعادة صياغة التوازنات الداخليّة[73] (كدمج الميليشيات وتحقيق مصالحة وطنيّة شاملة) وإرساء معادلة إقليمية جديدة تنهي الصراع الإيرانيّ الأمريكيّ على أرض العراق. بدون ذلك، سيظل التحالف "صعبًا" بمعنى غير مستقر وغير قابل للتقنين، مهما بلغت درجة التقارب والتعاون بين بغداد وطهران.

خامساً: الخيارات الاستراتيجيّة المتاحة أمام العراق

72. شدد تقرير معهد واشنطن على أن محاولات بغداد البقاء حليفة للولايات المتحدة وإيران معًا تضعها في موقف صعب في إشارة لتحدي التوازن الإقليمي. انظر:
A New Era in Iraq's Relations with the West? | The Washington Institute،

73. أشار تحليل في فورين بوليسي إلى أن احتجاجات العراق 2019 و2020 كشفت فشل النظام القائم على المحاصصة والنفوذ الإيراني في إقناع الشعب، ما يعني استحالة ترسيخ التحالف دون إصلاح داخلي. انظر:
Iraq's protests، explained | Vox

في ضوء ما سبق من تحليل لمكامن القوة والضعف في العلاقة العراقيّة الإيرانيّة، يجد العراق نفسه أمام خيارات استراتيجيّة محدودة للتعامل مع هذا التحالف الصعب والمستتر. البيئة الإقليميّة والدَوليّة المعقدة – حيث يستمر الصراع الأمريكيّ الإيرانيّ، وتشتد التنافسات الإقليميّة – تجبر بغداد على موازنة دقيقة. فيما يلي تقييم لأبرز الخيارات الاستراتيجيّة المتاحة للعراق:

المضي في تحالف استراتيجيّ كامل مع إيران (خيار التيار المؤيد لإيران/قوى المقاومة): يقضي هذا الخيار باصطفاف العراق بشكل صريح مع إيران في مواجهة المحور الآخر (الولايات المتحدة وحلفائها). تحاجج بعض القوى السياسيّة الإسلاميّة الشيعيّة وقوى سنية وكوردية ذات علاقة أن مصلحة العراق تكمن في التحالف مع جاره القوي الذي لن يخذله، بدل الاعتماد على الأمريكيّين المتقلبين. مزايا هذا الخيار قد تشمل: ضمان دعم إيرانيّ مطلق لاستقرار النظام العراقيّ ضد أيّ تهديد داخليّ أو خارجيّ، وتعزيز التكامل الاقتصاديّ (ربط كهربائي كامل، مشاريع بنى تحتية مشتركة)، وربما امتيازات في التعاون العسكريّ (تطوير منظومة دفاعية بديلة عن الغرب). لكن مساوئه جسيمة: فمن شبه المؤكد أن انحيازًا كهذا سيؤدي إلى عزلة عراقيّة عن الغرب ومعسكره، وقطع للمساعدات والتعاون الأمريكيّ (بما فيه التعاون الأمنيّ والاستخباري الضروريّ ضد الإرهاب). وقد تواجه العراق عقوبات اقتصاديّة أمريكيّة خانقة شبيهة بإيران، ممّا يضرب اقتصاده. إقليميًا، سيعني ذلك توترًا شديدًا مع دول الخليج وربما تركيا، واحتمال تحوّل العراق لساحة مواجهة مفتوحة إذا اندلعت حرب بين إسرائيل/أمريكا وإيران. داخليًا، سيزيد هذا الخيار من السخط لدى شرائح كبيرة من الشعب (السنة والكرد وحتى شيعة رافضين للهيمنة الإيرانيّة). لذا يُقيّم هذا الخيار بأنه عالي المخاطر وقد يكون مستبعدًا عمليًا إلا إذا حصل تغير جذري في موازين القوى (كخروج كامل لأمريكا من المنطقة أو اتفاق نووي يرفع الضغط عن إيران). حتى إيران نفسها قد لا تفضل أن يُعلَن العراق حليفًا رسميًا لها لأن ذلك يجعله هدفًا مباشراً لخصومها.

التمسك بالشراكة مع الولايات المتحدة والمعسكر الغربي (خيار الموازنة ضد إيران): وهو نقيض الأول، أيّ أن يقرر العراق الحد من نفوذ إيران والاقتراب أكثر من المحور الأمريكيّ–الغربي والعربي. قد يتضمن ذلك: تطبيق أقوى لاتفاقية الإطار مع واشنطن، طلب استمرار التواجد العسكريّ الأمريكيّ (للتدريب والاستشارة وربما قواعد دائمة)، الدخول في مشاريع ربط كهربائي مع الخليج بدلاً من إيران، التعاون مع السعودية ودول الخليج استراتيجيًا، وربما الانضمام لترتيبات أمنيّة إقليمية موجهة لكبح إيران. ميزة هذا الخيار أنه سيكسب دعمًا ماليًا وتقنيًا كبيرًا من الغرب ودول الخليج (استثمارات، إعمار، تسليح متطوّر)، ويعزز استقلال العراق عن اقتصاد إيران المضطرب. كما قد يرضي أطيافًا عراقيّة واسعة تطالب بسيادة القرار العراقيّ بعيدًا عن طهران. لكن عيوبه كبيرة: فمن شبه المؤكد أن

إيران سترد بقوة عبر أذرعها داخل العراق لعرقلة أيّ حكومة تتبنى هذا النهج – قد يصل الأمر إلى تأجيج صراع داخليّ مسلح أو انهيار حكومة موالية لأمريكا. إيران لديها من النفوذ ما يكفي لجعل حكم العراق مستحيلاً بدون تفاهم معها. بالتالي محاولة استعدائها تمامًا قد تدفع نحو عدم استقرار داخليّ وربما اندلاع مواجهات مع الفصائل والقوى المسلحة. كذلك، قد لا يكون الدعم الأمريكيّ/العربي مستدامًا أو كافيًا لاحتواء رد فعل إيران. بالتالي هذا الخيار محفوف بمخاطر انقسام داخليّ وحتى حرب أهلية بالوكالة، ولا يحظى بتوافق وطنيّ. التجربة أثبتت أن العراق لا يستطيع أن يكون خصمًا لإيران وهو على حدوده وبين جمهوره من يواليها؛ لذا هذا الخيار أيضًا غير واقعي حاليًا، إلا في حالة تغير النظام بإيران أو تغير الأولويات جذريًا.

الحفاظ على سياسة التوازن الحالية (الحياد الإيجابيّ): وهذا الخيار هو عمليا ما تحاوله الحكومات العراقيّة منذ 2014 فصاعدًا – خاصة في عهد حيدر العبادي ثم مصطفى الكاظمي وإلى حد ما حكومة محمّد شياع السوداني. يقوم على التوفيق بين المحورين بدل الانحياز: أيّ الحفاظ على علاقات قوية مع إيران وفي الوقت نفسه علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وجيران العرب، والسعي للنأي بالعراق عن أيّ صراع مباشر بينهما. يتضمن ذلك: التأكيد دومًا على مبدأ أن ''العراق ليس ساحة حرب بالوكالة''؛ فالقيادة العراقيّة تصرح علنًا أنها لن تسمح باستخدام أراضيها للهجوم على إيران (طمأنة لطهران)، وفي المقابل تطلب من إيران كفّ يد المليشيات عن استهداف الأمريكيّين (طمأنة لواشنطن) [74]. كذلك، إشراك العراق في جهود دبلوماسيّة لحلحلة التوتر الإقليميّ – كما فعل باستضافة حوار سعودي إيرانيّ في بغداد 2021-2022 – لتعزيز موقعه المحايد البنّاء. ويحرص العراق على تنويع شراكاته الاقتصاديّة: فيشتري الكهرباء من الخليج والأردن وتركيا لتقليل الاعتماد على إيران، وفي الوقت نفسه يربط شبكة سكك مع إيران لتنشيط التجارة. هذه السياسة تطمح إلى أخذ أفضل ما في المحورين وتجنب الأسوأ. السوداني مثلًا في 2023 شدد أنه لن يحرق جسوره مع العرب وأمريكا رغم دعم الفصائل الموالية لإيران له[75] ويعتبر هذا الخيار الأكثر استقرارًا والأقل مجازفة، لأنه يحافظ على التوازن الداخليّ أيضًا – فلا ينتصر فريق موالٍ لإيران كليًا ولا يخسر الفريق الآخر تمامًا. بالطبع تطبيق هذا النهج صعب ويتطلب مهارة سياسيّة لإرضاء جميع الأطراف. يواجه العراق انتقادات من الجانبين: يتهمه البعض في واشنطن بأنه ''ضعيف أمام إيران''، وتتهمه أطراف في طهران أحيانًا بأنه ''متأمرك'' إذا ما تعاون أمنيًا مع أمريكا. ومع ذلك، يبدو هذا الخيار الواقعي الوحيد حاليًا الذي يجنّب العراق

74. Yahya Al-Kubaisi، "Strategic Relations and Playing on Words،" Al-Quds Al-Arabi (in Arabic)، Aug 2020 .; US ties crucial for Iraq، separate from relations with Iran، says Iraqi FM

75. Iraq's Foreign Policy Balancing Act Is Likely to Continue، Nov 29، 2022 Gregory Aftandilian

الأسوأ. ويلاحظ أن إيران والولايات المتحدة – على الرغم من خصومتهما – تتفهمان حاجة العراق للتوازن؛ فإيران تدرك أن على حلفائها العراقيّين مراعاة وجود أمريكي لا يمكن صدمه فجأة، وأمريكا تفهم (إلى حد ما) أن نفوذ إيران بالعراق أمر واقع[76] وبالتالي كلاهما يتقبل نسبياً لعب بغداد على الحبلين، طالما لم يتجاوز حدودًا معينة (مثلاً أن لا يسمح العراق بهجوم من أراضيه على إيران – وهذا ملتزم به، وأيضًا أن لا يتحول العراق منصة لالتفاف إيران على العقوبات بشكل فاضح – وهذا تراعيه بغداد جزئيًا).

خيار تعزيز استقلالية العراق (عدم الانحياز النشط): هذا خيار يطرح نفسه نظريًا، وهو أن يحاول العراق بناء مسار ثالث مستقل بعيدًا عن أيّ محور. بمعنى أن يعمل على تقوية مؤسّساته الداخليّة وجيشه واقتصاده، بحيث يقل اعتماده على إيران وأمريكا معًا بمرور الوقت. حينها يمكنه أن يتعامل مع الجميع وفق مصلحة وطنيّة خالصة دون رضوخ للضغوط. عمليًا هذا الخيار هو هدف طويل الأمد وليس سياسة آنية. ويمكن اعتباره استراتيجيّة تكاملية: فبدل الانخراط في محاور، يركز العراق على إصلاح داخله – محاربة الفساد، حصر السلاح، تنمية الاقتصاد – وحين يصبح قويًا، ستصبح علاقته مع إيران أكثر ندية وكذلك مع أمريكا. عندها ربما يمكنه عقد شراكات متوازنة لا تتعارض مع بعضها. هذا الخيار يتطلب بيئة هادئة نسبيًا ودعم دولي لتنمية العراق كـ"منطقة حياد" بين القوى، شبيهًا ربما بسياسة الهند في عدم الانحياز إبّان الحرب الباردة. التحدي أن العراق حاليًا غير مستقر بما يكفي لتطبيق هذا دون دعم خارجيّ – أيّ أنه يحتاج للمحورين كي يبني نفسه، ما يبقيه في دائرة الابتزاز السياسيّ. مع ذلك، يظل هذا طموحًا استراتيجيًا معلنًا لجميع الحكومات العراقيّة: شعار "العراق أولاً" أو "سيادة العراق" بمعنى الابتعاد عن لعبة المحاور. إن نجاح هذا المسار سيحتاج وقتًا وربما تغيرًا في سلوك الجوار أيضًا[77].

تقييم عام: أمام العراق هوامش مناورة ضيقة. الخيار الثالث (سياسة التوازن والحياد الإيجابيّ) هو الأكثر قابلية للاستمرار حالياً، وهو ما نرى تجسيده فعليًا. الخيار الأول أو الثاني يعني رهن البلاد بالكامل لطرف ضد آخر، وهذا كان يمكن أن يحدث لو انتصرت بالكامل إحدى الكتل (لكن

76. Iraq's Impossible Choice between Iran and America

77. تقرير المعهد العربي في واشنطن أشار إلى أن السوداني – رغم دعمه من الموالين لإيران – سيحاول اتباع سياسة خارجية متوازنة ويرفض الضغوط للانحياز الكامل.انظر:
Iraq's Foreign Policy Balancing Act Is Likely to Continue
كذلك أوضحت دراسة Century Foundation أن العراق لا يستطيع ببساطة فك ارتباطه بإيران لكنه بالمقابل يحتاج الحفاظ على علاقات جيدة مع واشنطن، داعيةً لاستراتيجية أمريكيّة تقر بهذه الحقيقة.انظر: Iraq's Impossible Choice between Iran and America

نتيجة الانتخابات المتعاقبة والتركيبة السكانية تمنع ذلك). أمّا الخيار الرابع فهو اتجاه مستقبلي يحتاج دعمًا وإرادة صلبة. من زاوية المصالح الوطنيّة العراقيّة، يبدو الحفاظ على علاقة جيدة مع إيران ضرورة جيوسياسيّة لا مفر منها – فإيران جار دائم وقوة إقليمية كبرى وحدودها لا يمكن تغييرها[78] وفي الوقت نفسه، لا غنى للعراق عن الانفتاح على العالم وخاصة الغرب للتكنولوجيّا والاستثمار وضمان التوازن الاقتصاديّ. لذا استراتيجيّة التنويع في الشراكات مع إبقاء علاقات ودية مع طهران هي الأنسب. وقد عبّر رئيس الوزراء الحالي السوداني عن ذلك بقوله إنه يسعى لـ"علاقات متوازنة مع الجميع تحفظ استقلال العراق[79].

على المدى البعيد، قد تتغير الخيارات المتاحة بحسب تطوّرات الخارطة الإقليميّة: مثلا، اتفاق إيران والسعودية 2023 برعاية صينية خفف قليلًا الاستقطاب، ممّا يصب في صالح العراق ويعزز خيار الحياد. أيضًا إمكانية إحياء الاتفاق النووي قد تقلل الضغط الأمريكيّ على العراق بخصوص إيران. وفي المقابل، أيّ تصعيد عسكريّ كبير بين إيران وأمريكا قد يفرض على العراق اتخاذ موقف أصعب. لذلك تبقى المرونة والاستعداد لكل الاحتمالات هي السياسة الأذكى للعراق حاليًا.

الخاتمة:

تُظهر دراسة العلاقات العراقيّة الإيرانيّة بعد 2003 أنها علاقة معقدة تتأرجح بين الأخوّة العدائية والتحالف غير المعلن. فمن جهة، تقارب البلدين بشكل غير مسبوق في العصر الحديث إثر زوال نظام صدام، وتجذرت بينهما مصالح أمنيّة وسياسيّة واقتصاديّة جعلت إيران الشريك الأبرز للعراق في عديد من المجالات ومن جهة أخرى، بقي هذا التحالف مفتقرًا للشفافية والتقنين، يحيط به الغموض وترفع حوله علامات الاستفهام بشأن مدى استقلالية القرار العراقيّ ومدى احترام إيران لسيادة جارها (لقد استفادت بغداد وطهران من بعضهما بعد 2003 – العراق استفاد أمنيّا في محاربة أعدائه المشتركين مع إيران (كالتنظيمات المتطرفة) واقتصاديّا في الإمدادات وتبادل المنافع، وإيران

78. How Much Influence Does Iran Have in Iraq? | Council on Foreign Relations

79. Iraq's Foreign Policy Balancing Act Is Likely to Continue.

أكد فؤاد حسين وزير الخارجية (2025) في تصريح له فصل مسارات العلاقات مع إيران وأمريكا، أيّ عدم جعل إحداها على حساب الأخرى (وهذا جوهر خيار الحياد الإيجابيّ).انظر:

US ties crucial for Iraq، separate from relations with Iran، says Iraqi FM

وحسب تحليل Atlantic Council عن سياسة الكاظمي (2020) شدد على سعي العراق للنأي بنفسه عن صراع طهران وواشنطن، وطرح رؤيته بأن يكون العراق "جسر تواصل" لا ساحة صراع – ما يعكس الخيار الرابع (استقلالية الدور العراقيّ).

استفادت استراتيجيّا بتوسيع نفوذها الإقليميّ وكسر عزلتها عبر العراق – لكن هذا التقارب لم يخلُ من السلبيات. فقد ترافق مع تصاعد توتّرات داخليّة في العراق، حيث برز رفض شعبيّ ملموس لأي هيمنة خارجيّة إيرانيّة (كما ورط العراق موضوعيًا في صراع المحاور على نحو أضر باقتصاده (نتيجة العقوبات) وأمنه أحيانًا (ساحة صراع إيرانيّ–أمريكي بالوكالة).

إنّ وصف العلاقة بأنها ''تحالف صعب ومستتر'' يلخص واقعها: فهي صعبة لأن استمرارها على وضعها الحالي يتحدّى بناء دولة عراقيّة قوية مستقرة نتيجة اختراقها بهياكل غير رسمية، ومستتر لأنها تفتقد للإعلان الرسميّ ممّا يطرح تساؤلات حول مشروعيتها وغاياتها البعيدة. ومع ذلك، أثبتت التجربة أن العراق لا يستطيع ببساطة الاستغناء عن إيران ولا تهميش، بحكم الجغرافيا والديموغرافيا وتوازن القوى الداخليّ، مثلما أن إيران تجد في عراق ما بعد صدام حليفًا لا بديل عنه إقليميًا. هذان العاملان يفرضان قدراً من الواقعية على الجميع في التعامل مع هذا التحالف: فلا العراق سيصبح دولة معادية لإيران كما كان زمن صدام، ولا إيران قادرة – أو ربما راغبة – في تحويل العراق إلى دولة تابعة بالكامل لها على غرار النموذج السوري أو اللبناني، نظرًا لخصوصية العراق.

المطلوب إذن هو إعادة ضبط شكل العلاقة بحيث تتحول من تحالف ضبابي محفوف بالمخاطر إلى علاقة دولة بدولة شفافة ومتوازنة. هذا يستلزم معالجة داخليّة في العراق بتقوية مؤسّسات الدولة ووحدتها (ليكون القرار الخارجيّ موحدًا)، ويتطلب أيضًا تفاهمات بين بغداد وطهران ترسم خطوطًا واضحة: مثل احترام كامل لسيادة العراق وعدم تدخل إيران في اختيار قياداته، مقابل ضمان مصالح إيران الأمنيّة المشروع منها (كألا يُستخدم العراق ضدها). وكذلك انخراط العراق في ترتيبات إقليمية تخفف الاحتقان (كما بدأ بالفعل عبر دوره في المصالحة السعودية الإيرانيّة 2023). باختصار، على الرغم من صعوبة هذا التحالف حاليًا، يمكن – بالتخطيط والإرادة السياسيّة – تحويله من عبء إلى رصيد يخدم العراق. لكنه إن تُرك على حاله بدون تصحيح، فقد يبقى مصدر عدم استقرار وإعاقة لتطوّر العراق السياسيّ والاقتصاديّ.

التوصيات العملية:

في ختام هذه الدراسة، نطرح عددًا من التوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز الإيجابيّات في العلاقات العراقيّة الإيرانيّة ومعالجة الاختلالات، بما يمهد لتقنين مدروس للعلاقة أو على الأقل تطبيعها على أسس واضحة تخدم مصلحة العراق العليا:

1. تعزيز مفهوم الدولة والسيادة في إدارة العلاقات الخارجيّة: ينبغي للحكومة العراقيّة السعي لأن تكون القرارات الخاصة بالعلاقات مع إيران (وغيرها) نابعة من مؤسّسات الدولة الرسميّة (رئاسة الوزراء ووزارة الخارجيّة وقرار برلماني عند اللزوم) بدلاً من تركها بيد الأحزاب أو الشخصيات النافذة. هذا يتطلب مثلًا حصر قنوات الاتصال مع إيران عبر القنوات الدبلوماسيّة الرسميّة قدر الإمكان، وتنظيم لقاءات ثنائية مؤسسية (لجان مشتركة وزارية) لمناقشة الملفات المختلفة بشفافية. كذلك تفعيل المجلس الوزاري للأمن الوطنيّ لرسم استراتيجيّة موحدة تجاه إيران تلتزم بها جميع الأجهزة — بما فيها الحشد الشعبيّ — لضمان رسالة عراقيّة واحدة. عندما تُدار العلاقة بمؤسسية وعلنية، يقل الاحتقان الداخليّ وتصبح أكثر توازنًا.

2. صياغة اتفاقات ثنائيّة شفافة في المجالات الحيويّة: بدلاً من ترك التعاون الأمنيّ مثلًا يجري في الخفاء، يمكن توقيع مذكرة تفاهم أمنيّة علنية بين بغداد وطهران ترسم خطوط التعاون ومحاذيره (مثلاً: دعم العراق في مكافحة الإرهاب مع احترام سيادته، التنسيق على الحدود لمنع تسلل المطلوبين لكلا البلدين). كذلك في الاقتصاد، ينبغي تحويل الكثير من التفاهمات إلى اتفاقيات رسمية مثل اتفاقية طويلة الأمد لتوريد الغاز والكهرباء بشروط واضحة وأسعار عادلة، واتفاق لتنظيم الحركة التجاريّة عبر الحدود (الجمارك، المقاييس، منع التهريب)، وربما اتفاق استثمار مشترك يحدد المشاريع الإيرانيّة في العراق ضمن أطر قانونيّة. هذه الخطوات تقلل من الشبهات حول "الهيمنة الاقتصاديّة" إذا ما صدّقها البرلمان العراقيّ وأعلن عن تفاصيلها، ممّا يوفر رقابة شعبيّة عليها.

3. إرساء آلية حوار استراتيجيّ ثنائي: على غرار الحوار الاستراتيجيّ العراقيّ الأمريكيّ، يمكن إنشاء آلية حوار عراقيّ إيرانيّ منتظم (سنوي أو نصف سنوي) على مستوى رفيع لمراجعة سير العلاقات ومعالجة أيّ إشكالات. يشارك في هذا الحوار مسؤولو وزارات عدة (خارجيّة، دفاع، داخليّة، اقتصاد، طاقة) لوضع كلّ القضايا على الطاولة — من قضايا المياه (تدفق الأنهار الحدودية) إلى ملف المنافذ الحدودية، ومن موضوع الميليشيات إلى التعاون الاقتصاديّ. وجود هكذا إطار يساعد على حل المشكلات قبل تفاقمها ويضمن أن لا شيء مهم يتم خارج علم الحكومتين. ويمكن توسيع هذا الحوار ليصبح ثلاثيًا بانضمام طرف محايد (مثلاً عُمان أو قطر) كمسهل لضمان شفافية أكبر وتطمين إقليمي.

4. تحييد العراق عن صراع المحاور قدر المستطاع: على الصعيد الإقليميّ، يتعين على الدبلوماسيّة العراقيّة تكثيف جهودها في لعب دور الجسر بين إيران وخصومها، بهدف حماية العراق من

الضغوط. لقد حققت بغداد نجاحًا في استضافة محادثات سعودية؛ ينبغي البناء على ذلك بالدفع نحو مجلس حوار إقليمي دائم مقره بغداد لمعالجة الخلافات (وربما يضم تركيا أيضًا). فكلما قلّ توتر إيران مع دول الجوار، انخفضت وطأة المشكلة على العراق. كذلك يجب أن يستمر العراق في طمأنة الجميع عبر إعلاء مبدأ الحياد في تصريحاته الرسميّة: أيّ تأكيد أنه لن يكون منطلقًا لأي عمل عدائي ضد أيّ دولة، ولن ينخرط في أحلاف عسكريّة موجهة ضد طرف آخر. هذا الإعلان المستمر يرسخ صورة العراق كدولة حيادية، ما يعطيه هامشًا أوسع للتحرك دون أن يُعتبر خائنًا لهذا الطرف أو ذاك.

5. تقوية الاقتصاد العراقيّ وتخفيف الاعتماد على إيران: اقتصاديًا، لتحقيق علاقة صحّيّة مع إيران، يجب أن يكون العراق قادرًا على الندية. وهذا يتطلب إصلاحات تقلل اعتماده على أيّ مصدر خارجيّ وحيد. مثلًا: الإسراع بتنويع مصادر استيراد الغاز والكهرباء (عبر الربط الخليجي والأردني) حتى لا تصبح إيران الطرف الأوحد. كذلك تنشيط الزراعة والصناعة المحلّيّة لتقليص إغراق السوق بالمنتجات الإيرانيّة، ممّا سيخلق توازنًا تجاريًا أفضل. عندئذٍ يمكن للعراق أن يفاوض من موقع أقوى على اتفاقات تجاريّة متوازنة. أيضًا ينبغي الاستفادة من الإعفاءات المؤقتة من العقوبات لبناء بدائل دائمة (محطات كهرباء تعمل بالوقود المحلّيّ مثلاً) كي لا يبقى رهينة ملف العقوبات على إيران. بهذه الطريقة، إن تعرقلت العلاقات مع إيران اقتصاديًا لأي سبب، لا يتضرر العراق كثيرًا. وفي الوقت عينه وجود اقتصاد عراقيّ قوي سيجعل إيران حريصة على علاقة حسنة متكافئة حفاظًا على مصالحها التجاريّة.

6. ضبط حركة ودور الفصائل المسلحة: لا يمكن بناء علاقة دولتين طبيعية بوجود جهات عراقيّة مسلحة تعتبر نفسها تابعة لأوامر المرشد الإيرانيّ علنًا لذا على الحكومة العراقيّة الإسراع في دمج كافة قوات الحشد الشعبيّ تحت قيادة الدولة فعليًا، ومنع أيّ فصيل من العمل خارج هذا الإطار. يجب حظر حمل أيّ شعارات أو صور لقيادات غير عراقيّة في مؤسّسات أمنيّة عراقيّة — كما حصل حين أزيلت صور قاسم سليماني وغيره من بعض المدن الرسميّة. كما يتعين مأسسة عقيدة الجيش والحشد على الولاء للعراق فقط. هذا لا يعني قطع الصلة بإيران، بل ضبطها بحيث تتم بين دولتين وليس بين ميليشيا وحرس ثوري. إن نجاح العراق في كبح جماح الفصائل المارقة سيبعث برسالة لإيران أيضًا أن الدعم يجب أن يمر عبر الدولة لا عبر كيانات موازية. وبالتالي يشعر الجميع بأن التعاون الأمنيّ مشروع وليس تآمرًا. قد يتطلب الأمر حوارًا عراقيًا إيرانيًا صريحًا بشأن الفصائل لوضع تفاهم بأن أمن إيران يضمنه جيش عراقيّ قوي وليس جماعات منفلتة.

7. الاستفادة من التعاون مع المجتمع الدَوليّ في تعزيز الاستقرار: يمكن للعراق طلب مساعدة أممية أو

أوروبية لضبط أمور معينة. مثلاً، مراقبة الحدود العراقيّة الإيرانيّة بمساعدة تقنية حديثة (كاميرات، تبادل معلومات) للحد من تسلل السلاح أو الجماعات الإرهابيّة بالاتجاهين – وهذا يصب في مصلحة البلدين. كذلك الاستعانة بخبرات دولية في إصلاح القطاع الأمنيّ بحيث لا يبقى مجال للازدواجية. عندما يرى العالم جدية العراق في الإصلاح الداخليّ، سيقتنع أكثر بدعم حياده الخارجيّ، ما يخفف الضغط عليه للاصطفاف.

8. تطوير خطاب إعلامي متوازن: من المهم أيضًا إدارة الرأي العام لصالح علاقة متوازنة مع إيران. حاليًا ينجر الإعلام العراقيّ إما للتطبيل لإيران بشكل ينفّر شريحة واسعة، أو لمهاجمتها بشكل عدائي. على الدولة تشجيع خطاب وطنيّ يذكّر بضرورة علاقات جيدة مع كلّ الجيران ومنها إيران، وفي الوقت نفسه ينتقد أيّ تجاوز منها بشكل موضوعي. هذا التوازن في الخطاب سيهيئ الشارع لتقبل خطوات تقنين العلاقة (كالاتفاقات الرسميّة) على أنها لصالح العراق وليست تنازلًا. كما يفيد في تقليل الاحتقان الطائفيّ حول الموضوع.

9. في النهاية، تنفيذ هذه التوصيات يتطلب إرادة سياسيّة عراقيّة مستقلة وقوية. وربما الأهم هو التوصية الأخيرة غير المكتوبة: بناء الهوية والمصلحة الوطنيّة العراقيّة فوق أيّ اعتبار طائفيّ أو خارجيّ. فعندما يضع العراقيّون مصلحة بلدهم أولًا، سيتمكنون من تحديد خطوط واضحة لأي تحالف أو علاقة خارجيّة – بما في ذلك مع إيران – على نحو يفيد الشعب العراقيّ برمته ويضمن سيادة العراق واستقراره على المدى الطويل. التحالف الصعب يمكن أن يصبح تحالفًا طبيعيًا إذا ما احترمت إيران عراقًا قويًا ذا سيادة، وعندما يمتلك العراق مقومات القوة والمنعة التي تجعله شريكًا لا تابعًا.

مسارات العلاقة بين إيران وإقليم كردستان العراق

علي نجات / طالب دكتوراه دراسات الشرق الأوسط في جامعة طهران.

المقدّمة

تتمتّع إيران وإقليم كردستان العراق بعلاقات ثقافيّة وتاريخيّة واسعة تمتدّ عبر عدة قواسم مشتركة كاللغة والعرق والدين، التي شكلّت رابطاً قوياً بينهما. تاريخيّاً كانت إيران داعماً مهماً للأكراد في العراق، خاصة خلال فترة حكم صدام حسين، وبرز ذلك بشكل خاص في الثمانينيات خلال الحرب العراقيّة الإيرانيّة.

وقدمت إيران دعماً عسكريّاً مباشراً لقوات البيشمركة خلال صعود تنظيم داعش الإرهابيّ؛ إذ وفرت الأسلحة والمستشارين العسكريّين لمحاور ديالى وكركوك، وهو ما اعترف به قادة أكراد مثل مسعود بارزاني بأن إيران كانت أول من استجاب لطلب المساعدة خلال الأزمة. وعلى الرغم من ذلك، لم تدم العلاقات الإيجابيّة بين الجانبين طويلاً؛ فقد أدّى استفتاء 25 سبتمبر 2017 لانفصال إقليم كردستان عن العراق، الذي نظمه مسعود بارزاني رئيس الإقليم السابق، إلى تأزم كبير في العلاقات مع إيران التي أصبحت من أبرز المعارضين للاستقلال الكردي.

ومع ذلك، شهدت العلاقات بين الجانبين تحسناً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، مع زيارات متبادلة ومساعٍ لتوسيع التعاون الاقتصاديّ والسياسيّ. بدأت مرحلة جديدة من التعاون عقب زيارة نيجيرفان بارزاني، رئيس الإقليم إلى طهران ولقائه المرشد الأعلى ورئيس إيران، والتي تلاها زيارة سياسيّة مهمة للرئيس الإيرانيّ مسعود بزشكيان إلى أربيل وبغداد.

العلاقة بين إيران وإقليم كردستان العراق تتّبع مسارات متعددة وتتأثر بالعوامل السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة. تتسم العلاقة بين إيران والإقليم بتغيرات حادة بين فترات التعاون والتوتر العسكريّ، وفقاً للمصالح الجيوسياسيّة المتغيّرة. لذا يهدف هذا الفصل من الكتاب إلى دراسة الاتجاهات والمسارات والسيناريوهات المستقبلية للعلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق. ومن ثم، تم تقسيم هيكل هذا الفصل وتنظيمه إلى أربعة أقسام. ولتحقيق هذه الغاية، وبعد دراسة تقلبات العلاقات بين الجانبين، سيتم التطرق إلى عوامل التقارب والتباعد بين إيران وإقليم كردستان العراق، وأخيرا سيتم استشراف مستقبل العلاقات بين الجانبين.

أولا: اتجاهات العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق

العلاقة بين إيران وإقليم كردستان العراق تتّبع مسارات متعددة وتتأثر بالعوامل السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة. تتميز العلاقة بين إيران وإقليم كردستان بالتناقض بين التقارب السياسيّ والتوتر وفقًا للمصالح الجيوسياسيّة المتغيّرة. تأسست هذه العلاقة بشكل أساسي في زمن الجمهوريّة الإسلاميّة وخلال الحرب العراقيّة – الإيرانيّة، وفي فترة اضطراب الأوضاع الكرديّة مع نظام صدام حسين خلال الثمانينيات، وما بعد خروج منطقة كردستان عن سيطرة بغداد في الفترة بين 1990 و2003. لم يكن ذلك بالمحصلة يجري بعيداً عن تحقيق فائدة لإيران التي كانت راغبة في إزاحة نظام البعث، وتحشيد قوى المعارضة العراقيّة، وبشكل خاص الشيعيّة والكرديّة، لتشكيل نظام بديل غير مُعادٍ لطهران في العراق.[80]

80. دياري صالح، «كيف ينظر الحرس الثوري الإيراني إلى أربيل؟»، مركز الإمارات للسياسات، 11 مايو 2022.

بعد أن أطاحت الولايات المتحدة بنظام صدام عام 2003، أتيحت لإيران فرصة إقامة علاقات سياسيّة واقتصاديّة مع حكومة إقليم كردستان، بحيث افتتحت قنصليتين في أربيل والسليمانية. وتمكنت حكومة إقليم كردستان من افتتاح مكتب تمثيلي لها في طهران. وقد شهدت العلاقات بين إيران وحكومة إقليم كردستان حركة مد وجزر منذ عام 2003 بسبب التطوّرات الإقليميّة، وظهور تنظيم داعش الإرهابيّ، وصراع إيران مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

ومع ظهور تنظيم داعش وتقدمه باتجاه حدود إقليم كردستان في عام 2014، طلبت السلطات الكرديّة المساعدة من الحكومات الأجنبيّة، واستجابت إيران بشكل إيجابيّ لطلب إقليم كردستان العراق من خلال ضمان أمن الدول المحيطة بها. وفي هذه المرحلة، أعربت الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة عن عرضها العاجل بالدعم الإنساني والعسكريّ والاستخباراتي للحفاظ على وحدة الأراضي العراقيّة ودعم إقليم كردستان العراق.

أدت إيران دورًا محوريًا في دعم قوات البيشمركة الكرديّة خلال مواجهة تنظيم داعش، من خلال عدة محاور رئيسية. فقد أرسلت إيران مستشارين عسكريّين إلى المناطق الكرديّة، خاصة في معارك استعادة مدن مثل جلولا وأمرلي. وشمل الدعم توفير الأسلحة الثقيلة والمدفعية، بالإضافة إلى مشاركة عناصر من الحرس الثوريّ في العمليّات الميدانيّة. وقد شكّل الدعم الإيرانيّ جزءًا من تحالف أوسع ضم القوات العراقيّة والكرديّة، بهدف قطع الطريق على توسع داعش نحو الحدود الإيرانيّة. وقد عدّت إيران هذا التحالف ضروريّا لمواجهة التهديدات الأمنيّة المشتركة، خاصة بعد سيطرة داعش على مناطق من محافظة ديالى العراقيّة.

أعرب قادة الأكراد بشكل متكرر عن امتنانهم للدعم الإيرانيّ. فعلى سبيل المثال قال مسعود بارزاني، رئيس إقليم كردستان آنذاك، أن إيران كانت أول دولة توفر السلاح والعتاد للبيشمركة بعد طلب أربيل المساعدة.[81] وأكد ملا بختيار من قادة الاتحاد الوطنّي الكردستانيّ أن إيران أدركت خطر داعش مبكرًا، وقدمت دعماً لوجستيًا واستخباراتيًا، خاصة في معارك مناطق مثل مخمور وسعدية. بينما أكد ناظم دباغ ممثل إقليم كردستان أن غياب الدعم الإيرانيّ كان سيؤدي إلى تشكيل عراق داعش. كما أشاد حيدر العبادي، رئيس وزراء العراق الأسبق، بدور الخبراء الإيرانيّين في دعم القوات العراقيّة والكرديّة. كما أشارت تقارير غربية إلى تنسيق إيرانيّ – كردي في الميدان رغم الخلافات السياسيّة.

لكن هذه الاتجاهات نحو تحسين العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق لم تدم طويلا. حيث أدّى

81. «بارزاني: إيران أول من مدنا بالسلاح لصد داعش»، موقع الحرة، 26 أغسطس 2014.

استفتاء 25 أيلول/سبتمبر 2017 لانفصال إقليم كردستان عن العراق الذي نظَّمه رئيس الإقليم السابق وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستانيّ، مسعود بارزاني، إلى تدهور حاد في العلاقات الإيرانيّة – الكرديّة، مع تحول طهران إلى أحد أبرز المعارضين الدَوليّين للاستقلال الكردي.

أوقفت إيران حركة النقل التجاريّ عبر معابرها مع الإقليم، بما في ذلك منفذ بشماق الرئيسي، ممّا تسبب في خسائر اقتصاديّة فادحة. كما حذر قادة الحرس الثوريّ من عواقب كارثية إذا أعلن الإقليم الاستقلال، ووصفوه بمحاولة تفكيك العراق. وأدّى الحرس الثوريّ الإيرانيّ، تحديداً عبر القيادة الحاسمة والنفوذ الواسع لقائد فيلق القدس السابق، قاسم سليماني، دوراً أساسياً في فرض سيطرة القوات العراقيّة على كركوك ومعظم المناطق المتنازع عليها كعقابٍ لأربيل.

توتّرت العلاقات مجددًا بسبب احتضان إقليم كردستان لجماعات معارضة لإيران، ممّا أدّى إلى تنفيذ ضربات إيرانيّة ضد مواقع في الإقليم. اتهمت إيران أربيل بإيواء جماعات مثل كومله والحزب الديمقراطي الكردستانيّ الإيرانيّ، وطالبت بنقل مقراتها بعيدًا عن الحدود. ونفذت إيران ضربات متكررة ضد مواقع في الإقليم، ادعت أنها تستهدف قواعد للموساد ومراكز الجماعات المسلحة.

لكن بادرة الانفراج بدأت في 2024، من خلال زيارات متبادلة بين المسؤولين الأكراد والإيرانيّين. ففي أيار/ مايو 2024، زار نيجيرفان بارزاني رئيس إقليم كردستان طهران والتقى بالمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي وسلف بزشكيان الراحل إبراهيم رئيسي. زار نيجيرفان بارزاني طهران ثلاث مرات خلال عام، وحضر قادة الأكراد جنازة الرئيس الإيرانيّ الراحل إبراهيم رئيسي.

وتُعد زيارة بزشكيان في أيلول/سبتمبر 2024 لإقليم كردستان، الزيارة الأولى لرئيس إيرانيّ إلى الإقليم العراقيّ، وقد التقى بزشكيان برئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني، ورئيس الحكومة مسرور بارزاني، كما أجرى اجتماعاً خاصاً مع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستانيّ مسعود بارزاني، ودعاه لزيارة إيران. دعوة البارزاني لزيارة إيران أصبحت مثار اهتمام كبير من قبل الجانب الكردي، خاصة أن مسعود البارزاني لم يزر إيران لأكثر من 12 سنة حيث كانت آخر زيارة له إلى البلد الجار عام 2011.

وأجرى بزشكيان زيارة إلى السليمانية حيث التقى بقادة التحالف الوطنيّ الكردستانيّ. وتضمنت الزيارة التاريخيّة اجتماعات مع مسؤولين رفيعي المستوى في كلّ من أربيل والسليمانية، ما أدّى إلى تحقيق نوع من التوازن بين الحزبين الكرديين الحاكمين. وقد أثار ذلك اهتمامًا محلّيًا إضافيًا نظرًا لطلاقة بزشكيان في اللغة الكرديّة. كما وتشير الزيارة إلى تحسن العلاقات بعد أقل من عام من مهاجمة إيران أهدافًا إسرائيلية

مزعومة في أربيل بالصواريخ البالستية. حيث أكد الرئيس الإيرانيّ بزشكيان خلال زيارته للعراق باللهجة الكرديّة أن العلاقات «جيدة» وستتحسن. وجرى توقيع اتفاق بين بغداد وطهران بمشاركة أربيل لنقل الجماعات المعارضة من مناطق الحدود.

وتعهّد رئيس إقليم كردستان العراق نيجيرفان بارزاني، للرئيس الإيرانيّ مسعود بزشكيان، بعدم السماح باستخدام أرض كردستان في تهديد أمن إيران، وذلك في إشارة إلى ملف الجماعات الكرديّة الإيرانيّة الموجودة في إقليم كردستان العراق وتصنفها طهران جماعات إرهابيّة. وقال نيجيرفان البارزاني في تصريح مشترك مع بزشكيان إن «العلاقات بين الإقليم وإيران تاريخيّة»، مجدداً تأكيده «عدم السماح باستخدام أرض كردستان في تهديد أمن إيران''. ولفت إلى ''استعداد الإقليم لتعزيز العلاقات مع إيران على جميع المستويات»، مشيراً إلى أن «هذه رغبة أكدها أيضاً الرئيس الإيرانيّ مسعود بزشكيان، الذي أعرب عن الاستعداد للتعاون مع إقليم كردستان في مختلف المجالات». وأضاف رئيس إقليم كردستان: «تحدثنا خلال اللقاءات التي جمعتنا مع الرئيس الإيرانيّ عن تعزيز العلاقات الثنائية، وخصوصاً في المجال الأمنيّ، وأكدنا أن أرض الإقليم لن تشكل تهديداً لإيران في أيّ شكل من الأشكال».[82]

وتأتي تلك الزيارة في محاولة من جانب طهران توظيف الدبلوماسيّة في التعامل مع إقليم كردستان، والذي تعتبره إيران مأوى للجماعات الكرديّة المناوئة لها من جهة، كما ترى طهران أنه يضمّ مقرّات للموساد الإسرائيل، الأمر الذي يُهدد أمنها القوميّ من الناحية الغربية، وفق رؤيتها. وفي سياق ذلك، فقد قامت طهران، في أكثر من مرة، بقصف مواقع بحجة تبعيتها لأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية، وكان آخرها في يناير 2024، عندما أعلن الحرس الثوريّ الإيرانيّ، استهداف ما قاله إنه «مراكز للتجسس وتجمع للجماعات الإرهابيّة المناهضة لإيران'' في إقليم كردستان العراق. وربما هذا ما دفع مسرور بارزاني لتأكيد عدم استخدام أراضي الإقليم كقاعدة لانطلاق هجمات ضد إيران.[83]

ثانياً: عوامل التقارب بين إيران وإقليم كردستان العراق

العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق معقدة ومتداخلة، وتتسم بمزيج من التحديات والفرص التي ترتبط بالعوامل السياسيّة، الاقتصاديّة، الأمنيّة، والطائفيّة. تمكن الأكراد بعد هزيمة صدام حسين على يد قوات التحالف في عام 1991 وسقوط بعد الغزو الأمريكيّ للبلاد في عام 2003، من إقامة حكومة

82. علي نجات، «زيارة الرئيس الإيراني إلى العراق: الأسباب والمآلات»، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 18 سبتمبر 2024، ص 4.

83. «لماذا اختار الرئيس الإيراني العراق كأولى وجهاته الخارجية؟»، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 17 سبتمبر 2024.

مستقلة في شمال العراق.[84] فالعلاقات الطويلة الأمد التي يعود تاريخها إلى الحرب الإيرانيّة العراقيّة والدعم المتبادل ضد صدام حسين خلقت أساسًا للثقة المتبادلة. وبعد سقوط صدام عام 2003، دعمت إيران البنية الفيدرالية للإقليم واعترفت بها ضمن إطار العراق.

تشكل القواسم المشتركة اللغويّة والعرقيّة والثقافيّة، التي يعود تاريخها إلى العصور القديمة، عاملاً للتقارب. وتعدّ إيران جزءًا من الهوية التاريخيّة للأكراد في المنطقة. يتقاسم شعب إيران وأكراد العراق تشابهات ثقافيّة وتاريخيّة وإثنية مشتركة. ونظراً للتاريخ المشترك نسبياً لإيران والقواسم الثقافيّة المشتركة بين المنطقتين، يمكن اعتبار الثقافة والدبلوماسيّة الثقافيّة عاملاً متقارباً في تحسين العلاقات بين الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة وإقليم كردستان. يوجد تداخل ثقافيّ ولغوي بين الأكراد في إيران والعراق. فالعديد من العائلات الكرديّة في كردستان العراق لها جذور أو أقارب في كردستان إيران، ما يعزز الروابط الاجتماعيّة.

تمثّل المصالح الاقتصاديّة المشتركة رابطًا قويًا بين إيران وإقليم كردستان العراق. تحتل العلاقات التجاريّة بينهما مكانة مهمة حيث يعتمد إقليم كردستان بشكل كبير على التجارة مع إيران، ويصل حجم التبادل التجاريّ السنوي بينهما إلى ملايين الدولارات. تُعد المنافذ الحدودية مثل برويز خان وباشماق مفاتيح لتسهيل هذا التبادل التجاريّ. شهدت العلاقات التجاريّة بين إيران وإقليم كردستان قوة ملحوظة، حيث بلغت الصادرات الإيرانيّة إلى الإقليم حوالي 3.5 مليار دولار في العام الماضي. وهناك طموح لتعزيز هذه العلاقات وتسهيل حركة السلع عبر المنافذ الحدودية.

ويبلغ حجم التبادل التجاريّ بين إيران والعراق نحو 12 مليار دولار، وهذا ما جعل إيران واحدة من الشركاء الرئيسيين للمنطقة. وقد أدّى فتح الحدود الرسميّة مثل حاجي عمران إلى تسهيل حركة المواطنين والتجار. تظهر البيانات التجاريّة بين العراق وإيران وإقليم كردستان، ان الجزء الاكبر من التبادل التجاريّ بين البلدين يجري عبر إقليم كردستان العراق. وفي هذا الصدد أعلن رئيس نقابة المصدرين والمستوردين بإقليم كردستان، مصطفى عبد الرحمن، أن حجم التبادل التجاريّ بين إيران وإقليم كردستان يصل إلى 6 مليارات دولار سنوياً.[85]

كما عملت الجهات الفاعلة الكرديّة على توسيع العلاقات الاقتصاديّة مع إيران. ويرجع هذا الأمر جزئيًا إلى إغلاق تركيا المستمر لخط أنابيب يستخدم لتصدير النفط من كردستان العراق. وقد أدّت هذه الخطوة في الواقع إلى تحويل تدفقات النفط الخام شرقًا. وفي تموز/ يوليو 2024، ظهرت تقارير إعلاميّة تزعم

84. Charountaki، Marianna (2012)، "Turkish Foreign Policy and the Kurdistan Regional Government" Perceptions، Volume XVII، N 4. P185.

85. «6 مليارات دولار حجم التبادل التجاري السنوي بين إيران وإقليم كوردستان»، رووداو، 31 أكتوبر 2024.

تضخم تجارة النفط غير المشروعة. وزُعم أن مئات الشاحنات كانت تحمل النفط من أربيل إلى الحدود في السليمانية، حيث تكدست عند نقاط التفتيش الجمركية. وقد تعاني كردستان العراق اقتصاديّا في مناطق أخرى أيضًا. لذا، فإن علاقات أفضل مع طهران أمر بالغ الأهمّيّة لتعافيها الاقتصاديّ.

ويعود عامل آخر في تقارب إيران مع إقليم كردستان العراق وجهود توسيع العلاقات إلى المنافسة بين طهران وأنقرة. وخاصة أن إقليم كردستان يسعى إلى تحقيق توازن بين القوى الإقليميّة، لا سيما بين إيران وتركيا، مع الحفاظ على علاقات جيدة مع كلّ منهما، ما يفتح آفاقًا لتعاون إقليمي أوسع مع طهران.

ويقع إقليم كردستان العراق على حدود كلّ من إيران وتركيا، وهما دولتان عالقتان في شبكة من المصالح المعقدة والمتضاربة في الكثير من الأحيان في الشرق الأوسط. وبعد الغزو الذي قادته الولايات المتحدة في 2003، تنافست تركيا وإيران على النفوذ في المنطقة الكرديّة المتمتعة بالحكم الذاتي. وعززت تركيا العلاقات مع الحزب الديمقراطي الكردستانيّ، بينما بنت إيران علاقاتها مع الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ.[86]

أحدث الاحتلال الأمريكيّ للعراق عام 2003 تغييراً كبيراً في ديناميات العلاقة بين تركيا وأكراد العراق، حيث أعادت تشكيل المعادلات التي كانت تحكم هذه العلاقة. في السنوات الأخيرة، ظهرت تركيا كواحدة من أبرز المستثمرين في إقليم كردستان العراق، حيث أنشأت الشركات التركية مشروعات كبيرة في كردستان.[87] أسهم الوجود التركي المتزايد في قطاع الطاقة بتنشيط الحافز الإيرانيّ لتعزيز نفوذها الاقتصاديّ من خلال مشاريع واستثمارات مشتركة. وكان أحد الأهداف الأساسية لإيران من استضافة الرئيس بارزاني إبعاد حكومة إقليم كردستان عن الفلك التركي. فلسنوات متعددة، تقرّبت أربيل بشكل وثيق من أنقرة أكثر من طهران.[88]

التنافس بين إيران وتركيا في إقليم كردستان العراق يتميز بطابع معقد يجمع بين التعاون والخصومة، ويتركز بشكل رئيسي على النفوذ السياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ في المنطقة .إقليم كردستان العراق يتمتع بحكم ذاتي ويشكل نقطة استراتيجيّة مهمة لكلا البلدين بسبب موقعه الجغرافي وثرواته، خاصة النفط والغاز، إضافة إلى الأهمّيّة السياسيّة المتعلقة بالقضية الكرديّة التي تؤثر على الأمن الداخليّ لكل من إيران وتركيا.

86. بورجو أوزسيليك، «التنافس التركي – الإيراني يهدد كردستان العراق»، صحيفة العرب، 26 ديسمبر 2021، السنة 44، العدد 1226.

87. Zulal Shwan، "Survival Strategies and Diplomatic Tools: The Kurdistan Region's، Foreign Policy Outlook"، Insight Turkey Vol. 14، 2012 3.p 146.

88. İdris Okuducu، "Breaking the Ice: Erbil-Tehran Relations after Barzani's Visit"، Jun 17، 2024، available at:https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/breaking-ice-erbil-tehran-relations-after-barzanis-visit

تعدُّ تركيا إقليم كردستان ثالث أكبر سوق تجاريّ لها، وتستثمر بشكل كبير في مشاريع البنية التحتية والطاقة، حيث تمر خطوط أنابيب النفط من الإقليم إلى تركيا، ممّا يجعلها شريكاً اقتصاديّاً أساسياً للإقليم. إيران أيضاً تسعى لتعزيز علاقاتها الاقتصاديّة مع الإقليم، لكنها تواجه منافسة قوية من تركيا التي تهيمن على السوق الكردستانيّ حالياً، وتستفيد من موقع الإقليم كبوابة إلى العراق والأسواق العربية. وعلى الرغم من التنافس الواضح، هناك تعاون بين إيران وتركيا في بعض الملفات الأمنيّة، خاصة في مواجهة الجماعات الكرديّة المسلحة التي تعتبرها كلّ من الدولتين تهديداً مشتركا.

ثالثاً: عوامل التباعد بين إيران وإقليم كردستان العراق

لقد كانت القضايا الأمنيّة العامل الأساسي وراء التباعد بين إيران وإقليم كردستان العراق على مدى العقدين الماضيين. أثرت الهوية الكرديّة بشكل كبير في فلسفة وجود حكومة إقليم كردستان العراق، ممّا أوجد بيئة لتهديدات سياسيّة ناعمة من خلال تعزيز النزعات العرقية في المناطق الكرديّة بالدول المجاورة كإيران.

تكمن أحد الأسباب الرئيسية لعدم استقرار العلاقات بين أربيل وطهران في وجود الأحزاب الكرديّة الإيرانيّة المعارضة المسلحة في إقليم كردستان العراق، وهي الحزب الديمقراطي الكردستانيّ الإيرانيّ، وكومله، وحزب الحرية الكردستانيّ، وحزب الحياة الحرة الكردستانيّ. ومع توقيع ''الاتفاقي الأمنيّ الاستراتيجيّ'' بين بغداد وأربيل وطهران في أيلول/سبتمبر 2023، التزمت أحزاب المعارضة المتمركزة في أربيل والسليمانية إلى حد كبير بالاتفاق، باستثناء حزب الحياة الحرة الكردستانيّ، ونقلت العناصر المسلحة بعيداً عن الحدود العراقيّة–الإيرانيّة.

لطالما كانت الجماعات الكرديّة المعارضة لإيران، التي تتواجد في إقليم كردستان العراق، مصدر توتر لإيران، التي تتهمها بتهريب الأسلحة وتأجيج الاحتجاجات. أدّى ذلك إلى قيام إيران بضربات عسكريّة متكررة على الإقليم. ومن بين العوامل التي تسهل هذه التهديدات السياسيّة هو الدعم الذي تتلقاه تلك الجماعات داخل أراضي كردستان العراق، ممّا جعله ملاذًا آمنًا لها.

وهناك عامل آخر تسبب في التوتر بين إيران وإقليم كردستان العراق في السنوات الأخيرة، وهو قضية علاقات الإقليم مع إسرائيل. لقد أولت إسرائيل اهتماما خاصا بكردستان العراق منذ تأسيسها عام 1948 وهي النظام الوحيد الذي دعم بشكل صريح وعلني عملية استقلال إقليم كردستان العراق.[89] ورغم أنه لا توجد علاقة رسمية بين أربيل وإسرائيل، إلّا أن وجود علاقات غير رسمية وشبه رسمية، وخصوصاً في

89. محمد رجبي، «علاقات إسرائيل مع إقليم كردستان العراق وأثرها على الأمن القومي الإيراني»، (روابط إسرائيل بإقليم كردستان عراق و تأثير آن بر امنيتِ ملى ايران)، مجلة العلاقات الخارجية، السنة الثانية عشرة، العدد الرابع، شتاء 2020، ص 38.

مجال الاستخبارات والدعم الأمنيّ والأعمال، ليس مفاجئاً؛ إذ تمتد روابط البارتي بإسرائيل إلى زمن الملا مصطفى البارزاني، الزعيم التاريخيّ للحزب، كما أن التغلغل الإسرائيلي يعود إلى مطلع التسعينيات، بعد إقامة المنطقة الآمنة فوق خط عرض 36 في ما صار يعرف بإقليم كردستان العراق، وغالباً عبر منظمات إغاثة ومنظمات غير حكوميّة. وقد تزايد هذا النفوذ إثر الاحتلال الأمريكيّ للعراق، وبعد أن اصبحت كردستان مفتوحة أمام الوجود الغربي، وسعت أربيل إلى طرح نفسها باعتبارها الحليف الأقرب للغرب في العراق. ولا تظهر إسرائيل بوصفها عدواً أو مصدر تهديد في خطاب الباتي، بل على العكس، يميل بعض السياسيّين والمثقفين الكرد إلى النظر اليها باعتبارها نموذجاً لدولة قامت وحافظت على استقرارها وسيادتها رغم العداء الإقليميّ لها.[90]

وتعود علاقة إقليم كردستان مع إسرائيل إلى ثلاثينيات القرن الماضي. قبل تأسيس إسرائيل، كانت الوكالة اليهودية نشطة في مجال الهجرة اليهودية من كردستان العراق، وهاجر عدد كبير من الأكراد إلى إسرائيل. بعد زيارة الملا مصطفى البارزاني في عام 1968، جاء ضباط إسرائيليون إلى كردستان لتدريب القوات الكرديّة وزودوا البارزاني بكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة.[91] وتزايدت علاقة الأكراد بإسرائيل ونفوذهم في كردستان بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق، وزادوا من تواجدهم تحت غطاء المهندسين والمزارعين والتجار والشركات المختلفة. وتستمر إيران بادعاء وجود مواقع للموساد في الإقليم، بينما تنفي أربيل وبغداد هذه المزاعم.

لا توجد صيغة رسمية للعلاقات بين إسرائيل وكردستان العراق، وإن كانت هناك مزاعم تفيد بوجود العديد من الاتصالات بين الكيانين على مستويات الحكومة وقطاع الأعمال. وقد اتهمت إيران وسوريا كردستان العراق بإقامة علاقات مع إسرائيل. قال مسعود بارزاني، الرئيس السابق لإقليم كردستان العراق وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستانيّ أن «إقامة علاقات بين الأكراد وإسرائيل ليست جريمة نظراً لكون العديد من الدول العربية لها علاقات مع الدولة العبرية». حسب تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، فإن إسرائيل تدعم إنشاء دولة كرديّة مستقلة، وتوصف العلاقات بين إسرائيل وكردستان بأنها «مثالية»، ورأي الاكراد بإسرائيل إيجابيّ بشكل عام، على عكس العرب الذين لديهم رأي سلبي عن إسرائيل.[92]

90. دياري صالح، المصدر السابق.

91. محمد رضا عبدالله بور، «الصراع الجيوسياسيّ في كردستان العراق مع الأطراف الإقليمية»، (تعارض ژئوپليتيكى كردستان عراق با بازيگران منطقه‌اى)، مجلة الشرق الأوسط، المجلد 18، العدد 2، 2011، 85.

92 .David M. Halbfinger، “Israel Endorsed Kurdish Independence. Saladin Would Have Been Proud”، Sept. 22، 2017، at:https://www.nytimes.com/2017/09/22/world/middleeast/kurds-independence-israel.html.

ويشكل المتغيّر الأمريكيّ عاملاً مؤثراً آخر في نوع العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق. لقد كانت الولايات المتحدة تُعتبر دائمًا بمثابة لاعب إقليمي عابر للحدود في العراق. ويعتبر دور أمريكا في التطوّرات في كردستان العراق مؤثر جداً. وبفضل الغزو الأمريكيّ للعراق عام 1991 وإنشاء منطقة عازلة في شمال العراق، تمكن الأكراد من الحكم. كما تم إنشاء الحكم الذاتي في عام 2003 بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق. ومنذ العام 2017، وخصوصًا بعد اغتيال قاسم سليماني في عام 2020، تخشى إيران من أن يصبح إقليم كردستان العراق منصة للولايات المتحدة لمراقبة إيران. ونتيجة ذلك، حوّلت إيران إقليم كردستان العراق إلى ساحة معركة حيث هاجمت مجموعات المعارضة ووجهت أيضًا رسالة إلى الولايات المتحدة وحلفائها.

يعتبر السياسيّ الأمريكيّ ماركو روبيو إقليم كردستان شريكًا استراتيجيّا مهمًا في جهود احتواء الأنشطة الإقليميّة الإيرانيّة، وقد عبر عن دعمه لإمكانية إعادة نشر القوات الأمريكيّة في الإقليم لضمان استمرار الوجود العسكريّ الأمريكيّ في العراق. في عام 2017، خلال فترة رئاسة دونالد ترامب، وجه روبيو انتقادات لإدارة ترامب بسبب أسلوبها غير المدروس في التعامل مع الأكراد. وعكست مكالمة هاتفية جرت بين رئيس حكومة إقليم كردستان العراق مسرور بارزاني ووزير الخارجيّة الأمريكيّ ماركو روبيو في نيسان/ أبريل 2025، مجدّدا رغبة إدارة الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب في الحفاظ على العلاقات المتينة التي تقيمها واشنطن مع الإقليم منذ عقود طويلة مثّلت الولايات المتّحدة خلالها سندا كبيرا للإقليم ولتجربته في الحكم الذاتي. وقال روبيو في مكالمته مع بارزاني إنّ إقليم كردستان بالنسبة إلى بلاده "يؤدي دورا مهما في صون أمن المنطقة واستقرارها." وذكر بيان صادر عن مكتب رئيس حكومة الإقليم إنّ بارزاني بحث، الجمعة في اتصال هاتفي مع وزير الخارجيّة الأمريكيّ ماركو روبيو آخر مستجدات الأوضاع في المنطقة، مع التأكيد على أهمّيّة ترسيخ العلاقات الثنائية. وخلال الاتصال الهاتفي اتفق الجانبان على أهمّيّة تعزيز وتوطيد أواصر الصداقة والتحالف القائم بين إقليم كردستان والولايات المتحدة الأمريكيّة.[93]

رابعاً: السيناريوهات المستقبليّة للعلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق

بناءً على التطوّرات الأخيرة والتحليلات المقدمة، يمكن استشراف ثلاثة سيناريوهات رئيسة للعلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق.

السيناريو الأول: تقارب استراتيجيّ مشروط

أحد السيناريوهات المحتملة فيما يتعلّق بالعلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق هو تحسين وتوسيع

93. «شراكة بلا مشاكل بين واشنطن وإقليم كردستان العراق بعيدا عن مزاجية ترامب»، صحيفة العرب، 12 أبريل 2025، السنة 47، العدد 1345.

العلاقات بين الطرفين وتحويل العلاقات إلى تقارب استراتيجيّ مشروط. هناك العديد من القوى الدافعة كتوقيع اتفاقيات أمنيّة واقتصاديّة طويلة الأمد، مع تنازلات من الطرفين قد تؤدي إلى تحقيق هذا السيناريو المتفائل.

تشهد العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق تحسناً ملحوظاً عبر عدة مؤشّرات رئيسية. وتشير الدلائل والمؤشّرات إلى أن الجانبين على استعداد تام لتجاوز فترة التوتر. ومن بين هذه المؤشّرات الزيارات الرسميّة المتبادلة والتصريحات الإيجابيّة بين الطرفين خلال العامين الماضيين. زار رئيس الإقليم العاصمة الإيرانيّة ثلاث مرات خلال أربعة أشهر، والتقى المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي. وحضر قادة كردستان جنازة إبراهيم رئيسي وحسين أمير عبداللهيان بعد تحطم طائرتهم في أيار/ مايو 2024. واستقبل بارزاني نائب وزير الخارجيّة الإيرانيّ مجيد تخت روانجي، وأكد على تعزيز التعاون الاقتصاديّ والأمنيّ. وخلال زيارته للعراق، تحدث مسعود بزشكيان باللهجة الكرديّة مؤكداً أن العلاقات «جيدة» وستتحسن أكثر. ومنذ أواخر عام 2024، تزايدت اللقاءات بين الجانبين. استقبل رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني، في 16 نيسان/ أبريل 2025، نائب وزير خارجيّة الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة سعيد خطيب زاده. وجرى خلال اللقاء بحث مجمل الأوضاع في العراق والمنطقة، واستعراض سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين إقليم كردستان والجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، مع التأكيد على أهمّيّة توطيدها بما يخدم المصالح المشتركة للجانبين. كما تطرق الاجتماع إلى المحادثات الجارية بين الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة والولايات المتحدة الأمريكيّة، وأهمّيّة الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة.[94]

ومن الناحية الأمنيّة، أعلن وزير داخليّة إقليم كردستان العراق ريبر أحمد، في منتصف نيسان/ أبريل 2025، أن قوات الأحزاب الكرديّة المعارضة للنظام في طهران، لم تُعدّ تُشكّل خطرًا على الحدود المشتركة مع إيران. وقال أحمد في تصريح أدلى به للصحافيين، إن اللجنة العليا المشتركة بين إيران والعراق وإقليم كُردستان قد انهت أعمالها. وأضاف أن علاقات العراق، ومن ضمنه إقليم كردستان، مع إيران وصلت الآن إلى مستوى جيد. وعن القلق المشترك بين البلدين حول الأحزاب الكرديّة الإيرانيّة المعارضة، صرح الوزير: ”لقد تم اتخاذ إجراءات جيدة، ولم تُعدّ هذه القوات تُشكل تهديدًا عسكريّا وأمنيّا للحدود المشتركة“. [95]

وكانت اللجنة العليا لتنفيذ الاتفاق الأمنيّ المشترك مع إيران قد أكدت، في شهر أيلول/سبتمبر من العام 2023، إخلاء مقار الجماعات والأحزاب الكرديّة الإيرانيّة المعارضة للنظام في طهران؛ المتواجدة في أراضي إقليم كردستان، وبشكلٍ نهائي تمهيدًا لاعتبارهم لاجئين. يُذكر أنه، في يوم 19 من شهر أيلول/

94. «رئيس حكومة إقليم كوردستان يستقبل نائب وزير الخارجية الإيراني»، حكومة إقليم كوردستان، 16 نيسان 2025.
95. «على الحدود مع إيران .. ريبر أحمد يؤكد قوات الأحزاب المعارضة لم تعد تشكل خطرًا»، صحيفة كتابات، 16 أبريل 2025.

سبتمبر 2023، قد انتهت المهلة المحددة في الاتفاق الأمنيّ المبرم بين العراق وإيران، والذي يقضي بموجبه نزع سلاح الجماعات والأحزاب الكرديّة المناوئة للنظام في طهران، وقد هدّد مسؤولون إيرانيّون قبل ذلك بأنهم سيلجأون إلى استهداف تلك المجاميع كما فعلت طهران في أوقات سابقة.

وفيما يتعلّق بالسياحة قال المدير العام للتسويق وتنمية السياحة الخارجيّة الإيرانيّة مسلم شجاعي في ختام الفعالية للتعريف بالقدرات السياحيّة للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة في إقليم كردستان العراق حول إنجازات هذا العمل: «إن إحدى أهم نتائج إقامة هذا الحدث هي تركيز القطاعيّن الخاص والحكوميّ على تنظيم وتنسيق وتسهيل حركة السياح في هذه المنطقة في المنتجين الرئيسيين للسياحة الصحّيّة والترفيهية». وأشار شجاعي إلى رغبة السلطات السياحيّة في إقليم كردستان العراق في إطلاق رحلة مباشرة إلى سنندج ومنه إلى كيش بهدف الاستفادة من وسائل الترفيه والمعالم السياحيّة الموجودة، وقال: «كما أن الاستفادة من الخدمات الطبية والعلاجية الإيرانيّة كانت أحد المطالب الرئيسية في هذه العلاقات الثنائية، والتي تقدمت بالحضور الجدير لممثلي العلوم الطبية من مختلف المحافظات، فضلاً عن تأسيس جهود ثنائية لزيادة التفاعلات والحصول على فهم أكبر للقدرات السياحيّة للبلدين».[96]

ومع ذلك، يواجه هذا السيناريو عقبات رئيسية، خاصة بخصوص علاقة إيران بالولايات المتحدة. فإذا نجحت المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة، فسيكون لذلك تأثير إيجابيّ على العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق وسيؤدي إلى توسيع العلاقات الاقتصاديّة بين الجانبين. لكن إذا فشلت المفاوضات وتصاعدت التوتّرات بين طهران وواشنطن، فإن علاقات إيران مع إقليم كردستان العراق سوف تتراجع، تحت تأثير واشنطن.

السيناريو الثاني: تصعيد عسكريّ محدود

السيناريو المتشائم بشأن العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق هو تصاعد التوتّرات بين الجانبين وتصعيد عسكريّ محدود. لقد كانت المخاوف الأمنيّة، بما في ذلك وجود جماعات كرديّة معادية لإيران في إقليم كردستان، وعلاقات أربيل مع إسرائيل والولايات المتحدة، دائما موضع تركيز مستمر في أذهان

96. «رغبة أربيل في إطلاق رحلات جوية مباشرة من إقليم كردستان العراق إلى سنندج»، (تمايل اربيل براى راه‌اندازى پرواز مستقيم از اقليم كردستان عراق به سنندج)، وكالة مهر للأنباء، 17 نوفمبر 2024، رقم الخبر: 6290003.

النخب والسياسيّين والعسكريّين الإيرانيّين.

ورغم توقيع اتفاق آب/أغسطس 2023 لنقل مقاتلي المعارضة الكرديّة بعيداً عن الحدود، تتهم طهران أربيل بالمماطلة، ممّا يُغذي التوتر. تواصل إيران اعتبار وجود جماعات مثل حزب الحياة الحرة الكردستانيّ في الإقليم تهديداً لأمنها القوميّ، ممّا قد يدفعها لشن هجمات صاروخيّة أو عمليّات عسكريّة مباشرة. فإذا قامت جماعات كرديّة معادية لإيران بعمليّات أو أفعال ضد الأمن القوميّ الإيرانيّ، فقد يؤدي ذلك إلى عودة التوتر في العلاقات بين إيران وإقليم كردستان.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر طهران أيّ تحركات عسكريّة وإقامة قواعد عسكريّة في إقليم كردستان العراق من قبل الدول الغربية تهديداً لأمنها القوميّ. فأي تحوّل في التواجد الأمريكيّ داخل الإقليم، خاصة بعد تصريحات كرديّة سابقة حول استضافة قواعد أمريكيّة، قد يُعتبر تحدياً للاستراتيجيّة الإيرانيّة الرامية لإخراج القوات الأمريكيّة من العراق. بالإضافة إلى ذلك، التعاون بين الإقليم ودول مثل فرنسا أو بريطانيا في مجالات مكافحة الإرهاب أيضًا قد يُفسَّر من طهران كمحاولة لتعزيز النفوذ الغربي.

ترى طهران أن أربيل تقدم نفسها ملاذاً آمناً للقوات الأمريكيّة، الموجودة في قاعدة حرير، والتي كانت إحدى قاعدتين قصفهما الحرس الثوريّ انتقاماً لمقتل سليماني. وإيران تطالب بشكل مستمر بإغلاق هذه القاعدة العسكريّة، وعدم السماح باستخدام مثل هذه المنشآت في تهديد أمنها القوميّ.[97]

وفي هذه الأثناء، قد يؤدي تصاعد التوتّرات بين إيران والولايات المتحدة واحتمال قيام الولايات المتحدة بعمل عسكريّ ضد إيران، إلى تصعيد التوتّرات بين طهران وأربيل، حيث من المرجح أن تستهدف إيران القواعد العسكريّة الأمريكيّة في إقليم كردستان العراق، بما في ذلك قاعدة الحرير، رداً على ذلك.

السيناريو الثالث: استمرار النمط التصادميّ – التعاونيّ

السيناريو الثالث فيما يتعلّق بالعلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق هو استمرار الاتجاه الحالي، أيّ مسار التعاون والمواجهة. في الواقع، يجمع هذا السيناريو عناصر السيناريوهين الأول والثاني، مع استمرار الهجمات الصاروخية بين فترات التقارب الدبلوماسيّ، مع تصاعد التوتّرات حول وجود الجماعات الكرديّة الإيرانيّة في الإقليم.

97. Amberin Saman، "Are Iranian threats to escalate in Iraqi Kurdistan more hot air?"، 22 September 2021، at: https://www.al-monitor.com/originals/2021/09/are-iranian-threats-escalate-iraqi-kurdistan-more-hot-air

رغم التوتّرات، كلا الطرفين بحاجة لبعضهما البعض؛ فإيران ترى في الإقليم منفذاً تجاريّاً حيوياً، والإقليم يرى في إيران شريكاً ضرورياً في ظل التحديات الإقليميّة. فالعلاقات تُدار غالباً من خلال مزيج من البراغماتية والحذر، دون أن تصل إلى مستوى القطيعة الكاملة.

وفي هذا السيناريو، تستمر العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق في التذبذب بين التعاون الاستراتيجيّ والمواجهات الأمنيّة. ومع تطوّرات حديثة تشير إلى هيمنة النمط الأول مؤقتًا، لكنها تظل هشة أمام التهديدات الأمنيّة المتبادلة. فوجود جماعات كرديّة إيرانيّة معارضة في الإقليم يدفع طهران لاستخدام الضربات الصاروخية كأداة ضغط.

تقوم المسؤوليات المشتركة على التعاون في بعض القضايا والزيارات المتبادلة بين المسؤولين، إلا أن التوتّرات بخصوص الجماعات الكرديّة المعارضة تظل قائمة. وقد عانت العلاقات سابقاً من توتّرات بسبب وجود جماعات كرديّة معارضة لإيران في الإقليم، لكن الطرفين يعملان الآن على تجاوز هذه الخلافات عبر آليات رقابة مشتركة. ويشير تزايد اللقاءات والزيارات بين المسؤولين السياسيّين الإيرانيّين وإقليم كردستان العراق خلال العام الماضي إلى تحسن العلاقات السياسيّة وتوسعها.

ومع ذلك، تبقى قضية وجود فصائل المعارضة الكرديّة الإيرانيّة في الإقليم مصدر توتر، حيث تخشى إيران من استغلال هذه الجماعات ضدها، وتطالب بحل هذه القضية ضمن إطار التعاون الأمنيّ مع حكومة الإقليم. فالتوتّرات السابقة مثل الضربات الصاروخية الإيرانيّة على أربيل في عام 2023 تشكل خلفية تاريخيّة لا تزال تؤثر على مستوى الثقة بين الطرفين، رغم التحسن الحالي.

لطالما طالبت طهران بتفكيك جماعات المعارضة الكرديّة الإيرانيّة المتمركزة عبر الحدود. وقد ازداد الضغط في أعقاب توقيع اتفاقية أمنيّة ثنائية رئيسة مع العراق في عام 2023. ونتيجة لذلك، تتعرض أربيل لضغوط لنزع سلاح جماعات المعارضة المنفية ونقلها إلى مناطق محددة في إقليم كردستان العراق وهي العملية التي بدأت بالفعل. ومع ذلك، الحدود الطويلة وغير المسيطر عليها بشكل كامل بين إقليم كردستان وإيران تُعدّ بيئة خصبة للتهريب والنشاطات غير القانونيّة، ممّا يزيد من احتماليّة التصعيد الأمنيّ. وعلى الرغم من تعهد العراق بتأمين الحدود، إلا أن ضعف القدرات العسكريّة العراقيّة والخلافات الداخليّة في الإقليم تجعل تنفيذ ذلك صعباً.

الخاتمة

العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق تتّسم بطبيعة معقدة ومتعددة الأبعاد؛ إذ تتداخل فيها المصالح الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة. وتمتلك هذه العلاقات خلفية تاريخيّة تتضمن توتّرات وتحالفات مؤقتة. في الماضي، دعمت إيران الأكراد في العراق، خاصة خلال فترة حكم صدام حسين، كوسيلة للضغط على الحكومة العراقيّة. لكن بعد سقوط نظام البعثي في 2003، تطوّرت ديناميكيات العلاقات بشكل أكبر لتصبح أكثر تعقيدًا.

تعدُّ منطقة كردستان العراق ذات أهمّيّة اقتصاديّة وتجاريّة لإيران، وقد شهدت العلاقات الاقتصاديّة بين

الجانبين تحسينًا مستمرًا. إيران لها علاقات وثيقة مع الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ ولكن العلاقات مع الحزب الديمقراطي الكردستانيّ بقيادة مسعود بارزاني كانت أكثر حذرًا، خاصةً بعد استفتاء الاستقلال في عام 2017 الذي عارضته إيران بشدة.

وفي السنوات الأخيرة، شهدت العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق تحسنًا ملموسًا. تكثفت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين، كزيارة الرئيس الإيرانيّ مسعود بزشكيان إلى الإقليم واستخدامه اللغة الكرديّة للتأكيد على العلاقات الجيدة بين الطرفين. كما زار كما زار رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني طهران عدة مرات والتقى بالقيادة الإيرانيّة.

العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق تتميز بتعقيدها، حيث تجمع بين التعاون والتوتّرات في مجالات متعددة، بما في ذلك السياسة، الاقتصاد، والأمن. ورغم التوتّرات السابقة بسبب وجود جماعات كرديّة معارضة لإيران، فإن الطرفين يسعيان الآن إلى تجاوز هذه الخلافات عبر آليات رقابة مشتركة. هذا التحول جزء من استراتيجيّة إيران لإعادة بناء نفوذها في المنطقة بعد تراجعه.

بعبارة أخرى، العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق تتجه نحو مرحلة من التطبيع والتعاون المتزايد، مع تركيز على تعزيز الأمن المشترك، وتوسيع التعاون الاقتصاديّ، ومحاولة حل الخلافات السياسيّة الداخليّة في الإقليم بمساعدة طهران. ورغم التحديات التاريخيّة والقضايا الأمنيّة العالقة، يبدو أن الطرفين يدركان أهميّة بناء علاقة مستقرة تحقق مصالحهما المشتركة في ظل واقع إقليمي معقد ومتغيّر.

ختاما العلاقة بين إيران وإقليم كردستان العراق تتّبع مسارات متعددة تشمل التعاون السياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ، مع وجود توتّرات وتحديات مستمرة. باختصار، العلاقات بين إيران وإقليم كردستان العراق تتميز بالتعاون في بعض المجالات، لكنها تواجه تحديات أمنيّة وسياسيّة وجيوسياسيّة. تظل الجماعات الكرديّة المعارضة لإيران مصدر توتر، حيث تتهم إيران هذه الجماعات بتهديد أمنها القوميّ. توجد اتفاقات أمنيّة بين إيران والعراق للتعامل مع الجماعات المسلحة، والتي من شأنها أن تساعد في تحسين العلاقات السياسيّة بين إيران وإقليم كردستان في المستقبل. بالإضافة إلى ذلك، قد تؤثر التحالفات الدَوليّة، مثل العلاقة بين إيران والولايات المتحدة، على العلاقات بين إيران وإقليم كردستان، حيث تُعتبر طهران، الإقليم كمنصة لمراقبة إيران.

إيران والقوى غير الرسميّة في العراق: قراءة أبعاد التفاعل في ظلّ التحوّلات الجيوسياسيّة

د.محمّد معزز الحديثيّ / أكاديمي وباحث في العلوم السياسيّة– دكتوراه في العلوم السياسيّة/ السياسة الدولية

المقدِّمة:

أدّى الاحتلال الأمريكيّ للعراق عام 2003 إلى إحداث تحوّلات كبرى في منطقة الشرق الأوسط بالنظر لمجموعة اعتبارات بعضها يتعلّق بنتائج الاحتلال الأمريكيّ للعراق، والآخر يتعلّق بتصاعد أدوار القوى الإقليميّة في المنطقة، فقد كانت من النتائج التي ترتبت على الاحتلال الأمريكيّ تحول العراق

من مركز إقليمي فاعل في المنطقة إلى ساحة مفتوحة تتصارع فيها القوى الدَوليّة والإقليميّة، وفي هذا الصدد برز الدور الإيرانيّ كقوة إقليمية فاعلة أدّت دورها إلى إحداث تطوّرات مختلفة في البيئة الإقليميّة.

وقد ساهمت حالة عدم الاستقرار السياسيّ التي شهدها العراق في مرحلة ما بعد العام 2003 إلى زيادة النفوذ الإيرانيّ في العراق وأدى هذا الأمر إلى تفوق إيرانيّ في الميزان الاستراتيجيّ للعلاقات الإيرانيّة العراقيّة، ويعود ذلك لمجموعة أسباب منها أسباب جغرافية– تاريخيّة، إلى جانب أسباب دينيّة– اجتماعيّة، فضلاً عن أسباب سياسيّة– اقتصاديّة، وكانت من التداعيات التي أفرزها النفوذ الإيرانيّ في العراق تنامي دور القوى غير الرسميّة سواء التي ظهرت على شكل جماعات مسلحة أو جهات سياسيّة أو مشاريع اقتصاديّة أو مؤسّسات ثقافيّة وعلمية، والتي جسدت رؤية المشروع الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، وأثر ذلك في الواقع السياسيّ العراقيّ بالنظر لطبيعة التأثير الإيرانيّ في سلوك هذه القوى التي شكلت في بعض الأحيان قوى منافسة للقرار الحكوميّ العراقيّ في مختلف المستويات، كما ظهر ذلك جلياً في تشكيل الحكومات العراقيّة المتعاقبة؛ إذ كان للدور الإيرانيّ تأثيراً كبيراً في طبيعة تشكيل الحكومات والأطراف المشاركة فيها وإدارة توازنات القوى بين الجهات المختلفة، وفي هذا الصدد إن من نتائج الحرب ضد تنظيم داعش الذي احتل الأراضي العراقيّة ما بين (2014–2017) زيادة النفوذ الإيرانيّ في العراق في ظل الدعم الإيرانيّ للحكومة العراقيّة والفصائل المسلحة التي اشتركت في القتال ضد تنظيم داعش، فضلاً عن ذلك كان من نتائج تأثير الدور الإيرانيّ على القوى غير الرسميّة في العراق القضاء على انتفاضة تشرين التي اندلعت نهاية العام 2019.

غير أن ثمة تحوّلات جيوسياسيّة شهدتها منطقة الشرق الأوسط تجعل من العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة في العراق امام اختبار كبير؛ إذ أدّت الحرب الصهيونية على غزة ولبنان إلى تحوّلات دراماتيكية في منطقة الشرق الاوسط، فإسقاط النظام السوري بعد أربعة عشر عاماً من الصراع المسلح الذي شكلت إيران وأذرعها المسلحة إحدى أطرافه المباشرة، إلى جانب تراجع دور ومكانة حزب الله في لبنان بعد سنوات طويلة من سيطرة الحزب على الواقع السياسيّ اللبناني، عدّت أكبر خسارة جيوسياسيّة يتعرض لها المشروع الإيرانيّ في المنطقة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، كما تواجه حركة أنصار الله الحوثي في اليمن تحدياً استراتيجيّاً يتمثّل في تعرضها لضربات أمريكيّة صهيونية قد تتطوّر إلى حرب أوسع في أيّ وقت ممكن، فضلاً عن التحديات التي تعانيها حركة المقاومة الإسلاميّة حماس في ظل استمرار الحرب الصهيونية الغاشمة في غزة، ومخططات الرئيس الأمريكيّ دونالد ترامب بتهجير سكان قطاع غزة التي تفرض تحدياً وجودياً خطيراً لمستقبل حركة حماس.

وفي سياق ذلك باتت العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة في العراق تواجه تحدي حقيقي في ظل التحوّلات الجيوسياسيّة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط والتي أفضت إلى تراجع الدور

الإيرانيّ، ومن الأهميّة بمكان التأكيد على أن الموقع الجيوسياسيّ للعراق وامكاناته الاقتصاديّة والعسكريّة والارتباط التاريخيّ والاجتماعيّ والثقافيّ بين العراق وإيران، جعلت العراق نقطة الانطلاق لتحقيق أهداف المشروع الإيرانيّ التوسعي في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلال المكانة الذي يحظى بها العراق في العقل الاستراتيجيّ الإيرانيّ يتضح حجم التهديد الذي يواجهه النفوذ الإيرانيّ في حال تعرض القوى غير الرسميّة في العراق إلى استهداف حقيقي سواء خارجيّ يمكن أن يتمثّل في ضربات أمريكيّة أو صهيونية ضد الفصائل المسلحة في العراق، أو عقوبات سياسيّة واقتصاديّة تفرض على جهات سياسيّة واقتصاديّة ومجتمعية تمثّل أدوات فاعلة للمشروع الإيرانيّ في العراق.

بناءً على ما تقدم تحاول الدراسة استكشاف طبيعة العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة في العراق في ظل التحوّلات الجيوسياسيّة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط بعد معركة طوفان الأقصى، وذلك من خلال دراسة مسار تطوّر العلاقات العراقيّة الإيرانيّة بعد العام 2003، في ضوء أبرز المراحل والتحوّلات التي شهدتها، والتي أدّت إلى زيادة النفوذ الإيرانيّ في العراق، إلى جانب دراسة وتحليل مكانة الفصائل المسلحة في الإدراك الاستراتيجيّ الإيرانيّ، التي كان لتشكيلها وتوظيفها أثناء مرحلة الصراع في سوريا، أكبر الأثر على تنامي النفوذ الإيرانيّ في العراق والذي تم توظيفه لخدمة المشروع الاستراتيجيّ الإيرانيّ في منطقة الشرق الاوسط، كما تم بحث الموقف العراقيّ من معركة طوفان الاقصى، في سياق الموقف العسكريّ إلى جانب الموقف الحكوميّ والسياسيّ، فضلاً عن الموقف الشعبيّ والجماهيري، والتي أثبتت تراجع دور القوى غير الرسميّة في العراق عن دعم المحور الإيرانيّ، وانكشاف تأثير المحور على عدد محدود من الفصائل المسلحة الشيعيّة في العراق، وصولاً إلى تقديم رؤية مستقبلية لمستقبل العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة في العراق، في ضوء مجموعة احتمالات تحكمها محددات الفرص والكوابح.

أولاً: العلاقات العراقيّة الإيرانيّة بعد عام 2003

ليس من قبيل المبالغة القول إن إيران كانت أكبر الدول المستفيدة من نتائج الاحتلال الأمريكيّ للعراق عام 2003، وذلك بالنظر لطبيعة التحوّلات التي شهدها العراق ومنطقة الشرق الأوسط، فكما هو معلوم دخلت إيران والعراق في حرب الثماني سنوات (1988-1980) التي كانت تمثّل انعكاساً للصراع الايديولوجي بين نظام حزب البعث في العراق ونظام ولاية الفقيه في إيران، بين نظام يتخذ من القوميّة العربية أساساً لمنطلقاته الفكرية وتوجهاته السياسيّة الخارجيّة، ونظام آخر ارتكز إلى الثورة الإسلاميّة التي حملت شعار تصدير الثورة إلى الخارج، وقد مثل العراق حينها نقطة الاصطدام الأولى أمام المساعي التوسعية الإيرانيّة حيال المنطقة العربية وفي مقدمتها منطقة الخليج العربي[98].

98. مجيد هداب مجهول، الأسباب الايديولوجية للحرب العراقيّة الإيرانية، بغداد، المجلة السياسيّة والدولية، كلّيّة العلوم السياسيّة، الجامعة المستنصرية، العدد (17)، 2010، ص 151-150.

غير أن ما ينغي التذكير به إن هذا الصراع ليس استثناءً من ماضي العلاقات بين البلدين، فقد كان التاريخ البعيد والمتوسط شاهداً على حالة الصراع التي اكتنفت العلاقات العراقيّة الإيرانيّة وذلك لاعتبارات تاريخيّة وجغرافية وقوميّة ودينيّة، حتى أضحى الصراع نتيجة طبيعية للاختلاف البنيوية التي ساهمت في تركيب العوامل التاريخيّة والاجتماعيّة والدينيّة بين البلدين، وفي هذا السياق لم يكن انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران عام 1979 موعداً مع ظهور الصراع في العلاقات العراقيّة الإيرانيّة، بل إن المرحلة التي سبقتها المتمثّلة بعهد الشاه كانت شاهدة على مراحل طويلة من الصراع في العلاقات بين البلدين[99].

ومنذ بدء التحضيرات الأمريكيّة لاحتلال العراق بعدما أنجزت الادارة الأمريكيّة احتلال افغانستان في العام 2001، على أثر أحداث 11 أيلول في ظل المشروع الأمريكيّ الذي قاده الرئيس جورج بوش الابن في ما عرف أنداك بالحرب على الارهاب[100]، لم تكترث القيادة الإيرانيّة للدعوات الاخلاقية التي تحدثت على عدم صحة الموافقة على الاحتلال الأمريكيّ للعراق، بالنظر لطبيعة الصراع الإيرانيّ مع الولايات المتحدة منذ انتصار الثورة الإسلاميّة في العام 1979، وأثبتت القيادة الإيرانيّة براغماتيتها وتقديمها للمصالح القوميّة على الشعارات الايديولوجية والدينيّة التي تتبناها، وفي هذا الصدد أدركت القيادة الإيرانيّة أن الولايات المتحدة ستحقق لها مصلحة استراتيجيّة تتمثّل في تخليصها من نظام طالبان في افغانستان ونظام صدام في العراق، اللذان يشكلان عدواً استراتيجيّاً للمشروع الإيرانيّ في المنطقة، وقد ساعدت إيران الولايات المتحدة في انجاز ذلك وفقاً لتصريح نائب الرئيس الإيرانيّ الأسبق محمّد علي أبطحي الذي أكد إن إيران قدمت العون الكثير للولايات المتحدة في حربها ضد افغانستان والعراق وأضاف قائلاً: «لولا التعاون الإيرانيّ مع الولايات المتحدة لما سقطت كابول وبغداد بهذه السهولة»[101].

وعلى الرغم من أن التحوّلات الجيوسياسيّة التي رافقت الاحتلال الأمريكيّ لأفغانستان والعراق مثلت خطراً على الأمن القوميّ الإيرانيّ، نظراً لأن القوات الأمريكيّة وقوات الدول المتحالفة معها أصبحت على الحدود الإيرانيّة، في الوقت الذي باتت فيه إيران ضمن دول محور الشر الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكيّ الاسبق جورج بوش الابن إلى جانب كلّ من العراق وكوريا الشماليّة ودول أخرى[102]، فإنّ ذلك شكّل دافعاً مهماً لكي تفكر القيادة الإيرانيّة بالاستراتيجيّة المطلوبة للتعامل مع العراق الجديد، لأنها أدركت أن نجاح الولايات المتحدة في بسط سيطرتها ونفوذها على العراق يعني تحولها باتجاه استهداف إيران، وعلى هذا الأساس تبنت الاستراتيجيّة الإيرانيّة خياراتها في التعاطي مع الملف العراقيّ الأخذ بنظر

99. مازن الرمضاني، العلاقات العراقيّة الإيرانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص 2.
100. فكرت نامق عبد الفتاح و عبد الجبار كريم الزويني، السياسة الخارجية الأمريكيّة حيال الخليج العربي بعد عام 2003، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012، ص 120.
101. نقلًا عن: مازن الرمضاني، مصدر سبق ذكره، ص 3.
102. شوقي علي ابراهيم، مشروع الشرق الأوسط دراسة في تطوّره السياسيّ، بغداد، المجلة السياسيّة والدولية، كلّيّة العلوم السياسيّة، الجامعة المستنصرية، العدد (16)، 2010، ص 27.

الاعتبار التحدي الذي يمثّله الوجود الأمريكيّ في افغانستان والعراق على الأمن القوميّ الإيرانيّ.

وفي هذا السياق يمكننا القول إن إيران تبنت استراتيجيّة مرّكبة في تعاطيها مع العراق ما بعد العام 2003، وذلك من خلال الاعتراف بالنظام الجديد في العراق فقد كانت إيران من أوائل الدول التي أعلنت الاعتراف بمجلس الحكم الانتقالي والحكومات العراقيّة المتعاقبة[103]، غير أنها عملت على التدخل في المشهد السياسيّ العراقيّ بواسطة أدواتها المتعددة وساهمت بشيوع حالة عدم الاستقرار السياسيّ والأمنيّ في البلاد لأنها كانت تخشى استعادة قوة العراق كعدو تاريخيّ وجيوسياسيّ لها، في ضوء المخاوف من أن يصبح جزءاً من المنظومة الأمريكيّة– الغربية.

وعلى هذا الأساس انصرفت الاستراتيجيّة الإيرانيّة في التعاطي مع الملف العراقيّ مستندة إلى أدواتها الدينيّة والاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة واستثمرت المرحلة الانتقالية التي شهدها العراق لبناء نفوذها الاستراتيجيّ التي اتخذ أشكال مختلفة، ويمكن أن نذهب إلى ان المراحل التي مرت بها العلاقات العراقيّة الإيرانيّة والتي رسخت النفوذ الإيرانيّ في العراق تتمثّل في الآتي:

1– مرحلة ما بين 2003–2011: التي شهدت تواجد قوات الاحتلال الأمريكيّ في العراق فقد عملت إيران على مواجهة الوجود الأمريكيّ تارةً بتدخلها في الشأن السياسيّ العراقيّ مستندة إلى القوى والحركات السياسيّة الشيعيّة والكرديّة التي ترتبط ارتباطاً تاريخيّاً وثيقاً مع النظام الإيرانيّ، مثل حزب الدعوة الإسلاميّة والمجلس الأعلى للثورة الإسلاميّة والحزب الديمقراطي الكردستانيّ والاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ، الذين كانوا يمثّلون ركائز النظام السياسيّ الجديد في العراق، والتي تم توظيفها لتحقيق المصالح الإيرانيّة في هذه المرحلة[104]، وتارةً عبر توظيف تحالفها الاستراتيجيّ مع النظام السوري لدعم حركات المقاومة العراقيّة التي ظهرت ضد قوات الاحتلال الأمريكيّ في المحافظات السنية، فضلاً عن الدور السوري في تسهيل دخول أفراد الجماعات الإرهابيّة التي شاركت في الحرب الأهلية التي شهدها العراق في تلك المرحلة، حتى وصل الحال إلى قيام رئيس الوزراء العراقيّ الأسبق نوري المالكيّ بتوجيه اتهامات مباشرة للنظام السوري بدعم الإرهاب في العراق، ويمكن أن نذهب إلى أن الأبعاد الحاكمة للموقف الإيرانيّ في ذلك هو سعي القيادة الإيرانيّة لإشغال الولايات المتحدة في العراق عبر إدامة حالة عدم الاستقرار السياسيّ والأمنيّ[105]، ومنعها من التحول باتجاه استهداف إيران وفي هذا الصدد أكد القائد العام للحرس الثوريّ الإيرانيّ الاسبق يحي رحيم صفوي قائلاً: «إن الوجود العسكريّ لأي قوة غير خليجية سواء أكانت عربية أم

103. ياسر عبد الحسين، السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015، ص 254.
104. عبد الرحمن عبد الكريم العبيدي، العلاقات العراقيّة الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق 2003-2011، رسالة ماجستير، كلّيّة الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011، ص 77-76.
105. المصدر نفسه، ص 125.

غير عربية لا تنتمي لدول الخليج بشكل مباشر سوف يؤدي إلى زعزعة الأمن واثارة المشاكل والتوتّرات في المنطقة»[106]، وقد نجحت الاستراتيجيّة الإيرانيّة في تحقيق الأهداف التي وضعتها في هذه المرحلة، وذلك يتضح من خلال طبيعة العلاقات العراقيّة الإيرانيّة على المستويات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، فضلاً عن الأمنيّة والعسكريّة، وكان الدور الإيرانيّ في تشكيل الحكومات العراقيّة المتعاقبة أثراً واضحاً على فاعلية الدور الإيرانيّ في العراق.

2- **مرحلة ما بين 2011–2017**: في هذه المرحلة التي شهدت انسحاب قوات الاحتلال الأمريكيّ من العراق، والتي يمكن القول إنها المرحلة التي شهدت تراجع الدور الأمريكيّ في العراق، اتساقاً مع توجهات السياسة الخارجيّة لإدارة الرئيس الأمريكيّ الأسبق باراك اوباما الذي أعلن أن أولويات السياسة الخارجيّة الأمريكيّة تتمثّل في إقليم أسيا الباسفيك على حساب منطقة الشرق الأوسط[107]، ممّا فسح المجال واسعاً أمام تطوّر الدور الإيرانيّ في العراق في ظل الاختلالات والاشكاليات التي كانت تعاني منها العلاقات العراقيّة العربية، مع الأخذ بنظر الاعتبار الواقع السياسيّ العراقيّ في مرحلة الولاية الثانية لرئيس الوزراء الأسبق نوري المالكيّ التي شهدت سياسيّات وممارسات طائفيّة تمثّلت في استهداف وابعاد بعض

رموز وقادة المكون السني عن العملية السياسيّة في العراق[108]، وقد كانت هذه السياسات تحظى بدعم وتأييد إيرانيّ، تحديداً بعد أحداث الربيع العربي واندلاع الصراع المسلح في سوريا الذي أصبح العراق بموجبه فيما بعد جزءاً من المحور الإيرانيّ الذي ضم القوى والفصائل المسلحة الشيعيّة التي شكلت بدعم إيرانيّ إلى جانب حزب الله اللبناني، بمواجهة المحور العربي – التركي الداعم لقوى وفصائل المعارضة السورية المسلحة[109].

غير أن أكثر معالم بزوغ النفوذ الإيرانيّ في العراق ظهرت في هذه المرحلة بعد احتلال تنظيم داعش للأراضي العراقيّة عام 2014، والتي ترتب عنها الدعم الإيرانيّ للحكومة العراقيّة في الحرب ضد تنظيم داعش، لا سيما في ظل المشاركة الفاعلة للفصائل المسلحة الشيعيّة التي باتت جزءاً فاعلاً من المحور الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، بعد ان أصبح دورها يتجاوز حدود السيادة الوطنيّة نظراً لمشاركتها

106. نقلًا عن: ايلاف نوفل أحمد العكيلي، الأهمّيّة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على العلاقات الروسية الإيرانية، عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، 2016، ص 117.

107. محمد عبد الله يونس، الاستراتيجية الأمريكيّة الجديدة في الباسيفيكي، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجية، العدد (199)، نيسان 2012، ص 90.

108. أحمد يوسف أحمد وآخرون، حال الأمة العربية 2012-2011 معضلات التغيير وآفاقه، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012، ص 219-219.

109. علي بكر، بؤرة جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة في أزمة سوريا، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجية، العدد (190)، تشرين الاول 2012، ص 68-69.

الفاعلة في الدفاع عن النظام السوري ضد قوى المعارضة المسلحة والتنظيمات الجهادية في سوريا[110]، وفي هذا السياق يمكن أن نذهب إلى نتيجة مفادها إنه بقدر ما مثل الانتصار العراقيّ على تنظيم داعش متغيّراً جيوسياسيّاً مهماً في الحفاظ على كيان الدولة العراقيّة ونظامها السياسيّ، بيد أنه رسخ نفوذاً إيرانيّاً ينافس النفوذ الأمريكيّ ويتفوق في الواقع على نفوذ وأدوار القوى الفاعلة الأخرى في العراق سواء الإقليميّة أو الدَوليّة.

3- مرحلة ما بعد العام 2017: إن مرحلة ما بعد الانتصار على تنظيم داعش جسدت واقعاً سياسيّاً في العلاقات العراقيّة الإيرانيّة تمثّل في تصاعد النفوذ الإيرانيّ في العراق بالنظر لتنامي دور القوى غير الرسميّة التي لم يتحدد وجودها في الفصائل المسلحة المرتبطة بالمحور الإيرانيّ في المنطقة، وإنما امتد ليشمل توسع دور هذه القوى حتى أصبحت تتمثّل في جهات سياسيّة ومشاريع اقتصاديّة ومؤسّسات ثقافيّة واجتماعيّة، وكانت مشاركة الجهات السياسيّة التي تمتلك فصائل مسلحة منذ الانتخابات البرلمانية لعام 2018 وما بعدها، متغيّراً جديداً في سياق تنامي النفوذ الإيرانيّ في العراق، ويمكن القول في هذا الصدد إن أبرز معالم النفوذ الإيرانيّ تجلت في هذه المرحلة في اختباريين مهمين شهدهما المشهد السياسيّ العراقيّ، وهما اندلاع انتفاضة تشرين في الربع الاخير من العام 2019 والذي كان للنفوذ الإيرانيّ في العراق الدور الأكبر في

إفشالها والقضاء عليها[111]، إلى جانب افشال مشروع التحالف الثلاثي الذي تشكل بعد الانتخابات البرلمانية لعام 2021 بين كلّ من زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر وزعيم الحزب الديمقراطي الكردستانيّ السيد مسعود البارزاني ورئيس البرلمان العراقيّ السابق السيد محمّد الحلبوسي، والذي أعلن في حينه الصدر رغبته بتشكيل تحالف الاغلبية الوطنيّة بما يخالف توجه الاطار التنسيقي (الذي يمثّل القوى والأحزاب السياسيّة الشيعيّة القريبة من إيران)، غير أن الدور الإيرانيّ كان العامل الحاسم في افشال هذا المشروع ممّا اضطر الصدر لسحب كتلته من البرلمان واعلانه مقاطعة العملية السياسيّة، وتشكلت على اثر ذلك حكومة رئيس الوزراء محمّد شياع السوداني[112].

ومما لا شك فيه إن النفوذ الإيرانيّ في مرحلة ما بعد العام 2017 واجه تحدياً استراتيجيّاً يتمثّل في زيادة الضغط الأمريكيّ على العراق لا سيما في ظل الولاية الأولى للرئيس الأمريكيّ دونالد

110. وليد محمود عبد الناصر، مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الارهاب، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجية، العدد (199)، كانون الثاني 2015، ص 108.

111. محمد كاظم المعيني، الخلاف الأمريكي الإيراني وتداعياته على العراق بعد عام 2003، بغداد، مجلة العلوم السياسيّة، كلّيّة العلوم السياسيّة، جامعة بغداد، العدد (62)، 2021، ص 381.

112. مثنى العبيدي، انسحاب التيار الصدري أداة ضغط ام مناورة سياسيّة، بغداد، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، منشور بتاريخ 22/6/2022، ينظر الرابط الاتي: https://futureuae.com/ar-AE

ترامب(2017-2020)، التي شهدت اقدام الرئيس الأمريكيّ على الغاء الاتفاق النووي الإيرانيّ مع القوى الكبرى في النظام الدَوليّ عام 2018[113]، ومع عودة انتخاب الرئيس ترامب مجدداً للإدارة الأمريكيّة (2025-2028) يدخل التنافس الأمريكيّ الإيرانيّ مرحلة جديدة بعد معركة طوفان الاقصى والمتغيّرات الجيوسياسيّة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يفتح المجال واسعاً أمام احتمالات متعددة في ظل تنامي دور القوى غير الرسميّة في المشهد السياسيّ العراقيّ وانعكاس ذلك على العلاقات العراقيّة الإيرانيّة من جهة والعلاقات العراقيّة الأمريكيّة من جهة أخرى، فضلاً عن علاقات العراق مع المحيط العربي والإقليميّ.

ثانياً: مكانة الفصائل المسلحة في الإدراك الاستراتيجيّ الإيرانيّ

تعد الفصائل المسلحة من أبرز نماذج الفواعل من غير الدول التي ظهرت في مراحل متقدمة من تطوّر العلاقات الدَوليّة غير أنها أخذت انماط جديدة في النظام العالميّ مطلع القرن الحادي والعشرين، وفي هذا السياق تظهر مجموعة تعريفات لتلك الفواعل منها: إنها كيانات منظمة تنازع الدولة الفعل السياسيّ، كما إنها الفواعل غير الممتثلة للدول التي تنشط في الساحة العالميّة[114]، وفي هذا السياق يقدم كلّ من جوزيف ناي وروبرت كوهين تعريفاً للفواعل من غير الدول بقولهم إنها تعني الجماعات الخاصة الذين يستدعي عملهم في مجال السياسة الدَوليّة تسهيلات مادية داخل الدولة، إلا أنهم ليسوا في حاجة للحكومة من أجل ممارسة العلاقات الدَوليّة؛ إذ يتجه سلوكهم مباشرة إما إلى الفواعل الأخرى العابرة

113. محمد معزز الحديثي وخضر عباس عطوان، العلاقات الأمريكيّة الإيرانية في عهد الرئيس دونالد ترامب، برلين، مجلة مدارات إيرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسيّة والاقتصاديّة، العدد (4)، حزيران 2019، ص 62.

114. للمزيد ينظر: صفاء ابراهيم الموسوي، الفواعل من غير الدول والأمن العالمي بعد عام 2001، بغداد، مؤسسة ثائر العصامي، 2021، ص 36 وما بعدها.

للدولة أو الحكومات الأخرى[115].

وتتميز الفواعل من غير الدول بمجموعة سمات منها على سبيل المثال لا الحصر: إنها كيان منظم يمتلك هيكلّيّة قيادية ويتمتع بالاستقلالية عن الدولة التي ينتمي لها جغرافياً، ويمثّل جماعة محددة اثنية أو طائفيّة أو أيديولوجية، ويمتلك اهدافاً سياسيّة ويستطيع التأثير في السياسة الدَوليّة[116]، وفي هذا الصدد تتعدد تصنيفات الفواعل من غير الدول من حيث الحجم والدور والاختصاصات ونطاق الانتشار[117]، وقد شهد تطوّر العلاقات الدَوليّة ظهور نماذج مختلفة من الفواعل من غير الدول مثل المنظمات الدَوليّة والإقليميّة والشركات المتعددة الجنسيات وحركات التحرر الوطنيّ والجماعات الإرهابيّة، غير أن ظهور الفصائل المسلحة في منطقة الشرق الأوسط في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين أعطى لهذه الفواعل من غير الدول أدوار وخصائص جديدة في ظل الفوضى التي يشهدها النظام العالميّ، وتعد الفصائل الشيعيّة في العراق وحزب الله اللبناني من أبرز الفواعل من غير الدول التي استند اليها المشروع التوسعي الإيرانيّ في منطقة الشرق الاوسط[118].

غني عن القول إن الدور الإقليميّ الإيرانيّ تصاعد بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق عام 2003 وكانت من أبرز معالم هذه المرحلة دخول العنصر المذهبي كمعطى جديد من معطيات الاستقطاب في منطقة الشرق الأوسط، وكان ذلك متوافقاً مع تقديم إيران رؤيتها الاستراتيجيّة مستندة إلى عقيدتها الدينيّة والمذهبية، وإن دراسة وتحليل السياسة الإيرانيّة حيال العراق بعد العام 2003 تشير إلى أنها تمكنت بفضل استراتيجيّتها الواقعية وقدرتها على التكيف مع المتغيّرات الجيوسياسيّة وامتلاكها مقومات القوة الصلبة والناعمة في آن واحد، من توظيف الساحة العراقيّة لإشغال الولايات المتحدة وافشال مشروعها باستهداف إيران، وقد كانت مرحلة ما بعد انسحاب قوات الاحتلال الأمريكيّ تمثّل الفرصة السانحة لبناء مرتكزات النفوذ الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط الذي كان يمثّل العراق فيه نقطة الانطلاق للاستراتيجيّة الإيرانيّة[119].

115. نقلًا عن: شهرزاد أدمام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظريّة، الدوحة، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد (8)، نيسان 2014، ص 71-70.

116. صفاء ابراهيم الموسوي، مصدر سبق ذكره، ص 36.

117. للمزيد ينظر: مروان سالم علي، الفواعل من غير الدول واستراتيجيتها المؤثرة في تحولات النظام الدولي: الشركات المتعددة الجنسيات انموذجاً، بغداد، مجلة دارسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (63)، 2023، ص 223 وما بعدها.

118. ايمان أحمد رجب، اللاعبون الجدد: أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجية، العدد (187)، كانون الثاني 2012، ص 38.

119. محمد وائل القيسي، مكانة العراق في الاستراتيجية الأمريكيّة تجاه الخليج دراسة مستقبلية، بيروت – الدوحة، الدار العربية للعلوم ناشرون – مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 208-207.

واتساقاً مع تنامي الدور الإيرانيّ الإقليميّ فقد كان اندلاع الأزمة السورية التي تحولت فيما بعد إلى صراعاً مسلح امتد إلى ما يقارب 14 عاماً، موعداً مع تزايد الاهتمام الإيرانيّ بتشكيل ودعم الفصائل المسلحة في العراق، التي تمثّل محور الارتكاز للقوى غير الرسميّة في العراق؛ لأنّها تمثّل الأدوات الأمنيّة والعسكريّة الفاعلة لتحقيق أهداف المشروع التوسعي الإيرانيّ في منطقة الشرق الاوسط، وباستثناء منظمة بدر التي يعود تأسيسها إلى مرحلة الحرب العراقيّة الإيرانيّة، فإن معظم الفصائل المسلحة الشيعيّة تم تشكيلها في مرحلة ما بعد العام 2003، وبعضها أعلن عن تشكيلها أثناء الصراع المسلح في سوريا[120]، وتنفرد سرايا السلام التابعة للتيار الصدري بعدم مشاركتها في الصراع المسلح في سوريا من بين جميع الفصائل المسلحة الشيعيّة الأخرى في العراق.

وفي سياق دراسة وتحليل مكانة الفصائل المسلحة في الإدراك الاستراتيجيّ الإيرانيّ من الجدير التأكيد إن الاستراتيجيّة الإيرانيّة نجحت في الاستثمار في الفوضى التي ضربت منطقة الشرق الأوسط اولاً باحتلال العراق والتداعيات التي ترتبت عليه، وثانياً باندلاع الصراع المسلح في سوريا الذي اتخذ منحى طائفيّ ساهم في توظيف إيران للحجج والمبررات المذهبية والعقائدية للتدخل فيه؛ إذ كما هو معلوم كانت المبررات التي قدمتها القيادة الإيرانيّة لتبرير تدخلها في الصراع المسلح في سوريا هو الدفاع عن المراقد الدينيّة، غير إن حقيقة الدوافع تتمثّل في رؤية مفادها إن استهداف سوريا هو المرحلة الأولى من استهداف إيران، وإن موقع سوريا في الرابط بين إيران والحركات المسلحة المتعاونة معها (حزب الله – حماس) يمنحها مكانة إضافية في الاهتمامات الاستراتيجيّة الإيرانيّة[121]؛ لأنّ سوريا تعد محور الارتكاز في الترتيبات الأمنيّة– الاستراتيجيّة التي أنشأتها إيران في منطقة الشرق الأوسط، و محصلة لطبيعة العلاقات الإيرانيّة – السورية، وتطوّر العلاقات العراقيّة مع كلّ من إيران وسوريا، فقد تبلور محور إيران– العراق– سوريا إلى جانب توثيق الترابط مع حزب الله و حركة حماس والذي تسعى السياسة الإيرانيّة من خلاله إلى مواجهة النفوذ الأمريكيّ في المنطقة الذي يعتمد على حلفاءه التقليديين مثل تركيا – مصر– الاردن– ودول الخليج العربي، وقد أوضح الرئيس الإيرانيّ الأسبق محمود احمدي نجاد أهميّة سوريا في الإدراك الاستراتيجيّ الإيرانيّ قائلاً: «إن الأمن القوميّ الإيرانيّ يبدأ من دمشق»[122]، كما عبر المرشد الأعلى الإيرانيّ السيد علي خامنئي عن رفضه المطالبة بإسقاط النظام السوري و أوضح قائلا: « إن الاحتجاجات في سوريا نسخة مزيفة للثورات العربية وأنها من صنع الولايات المتحدة الأمريكيّة»[123].

120. علي بكر، مصدر سبق ذكره، ص 70.

121. طلال عتريسي، التحالف الإيراني – الروسي ضفاف مفتوحة، بغداد – بيروت، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (11)، تشرين الثاني، 2014،، ص 67.

122. نقلًا عن: علي حسين باكير، معوقات التغيير: السياسة الإيرانية تجاه الأزمة السورية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسيّة والإستراتيجية، العدد (196)، نيسان، 2014، ص 72.

123. نقلًا عن: اسامة مرتضى باقر وفاطمة محمد رضا، العلاقات الروسية العراقيّة ما بعد حقبة صدام وانعكاساتها على المنطقة، بغداد، مركز العراق للدراسات، 2014، ص 210.

وفي إطار بحث وتحليل مكانة الفصائل المسلحة الشيعيّة في الإدراك الاستراتيجيّ الإيرانيّ ينبغي التمييز بين مجموعتين من الفصائل المسلحة في العراق، وذلك في إطار التأكيد على أن هذه الفصائل تختلف من الناحية الفكرية والتنظيمية إلى مجموعتين، الأولى مرتبطة كلياً بنظام الولي الفقيه عبر تقليدها الفقهي للسيد الخامنئي وارتباطها العسكريّ والسياسيّ بالنظام الإيرانيّ مثل كتائب حزب الله وكتائب النجباء وكتائب سيد الشهداء، ومجموعة اخرى ترتبط على مستوى التقليد الفقهي بالعراق من خلال مرجعية السيد علي السيستاني، ولديها استقلالية نسبية في الارتباط العسكريّ والسياسيّ، مثل منظمة بدر وعصائب أهل الحق وسرايا عاشوراء، وسرايا شهيد المحراب[124]، لنكون ازاء ذلك امام فلسفتين مختلفتين في الواقع العراقيّ، إحداهما مرتبطة كلياً بمحور المقاومة وتعد نفسها جزءاً لا يتجزّأ منه، والأخرى متعاونة مع محور المقاومة ولكنها تطرح نفسها قائدة للمشروع الشيعيّ في العراق، وقد اتضح ذلك جلياً في معركة طوفان الأقصى التي شهدت مشاركة كتائب حزب الله والنجباء دون الفصائل الشيعيّة الأخرى، غير أن هذا التمييز لم يكن مانعاً من رؤية الولايات المتحدة لهذه الفصائل إنها جميعاً تمثّل أدوات المشروع الإيرانيّ في المنطقة، وبناءً على ذلك شملت العقوبات الأمريكيّة التي صدرت من وزارة الخارجيّة ووزارة الخزانة ضد معظم هذه الفصائل وقياداتها، إلى جانب شخصيات سياسيّة أخرى لم تقتصر على الجانب الشيعيّ بل شملت شخصيات سنية ومسيحية اتهمت بالتعاون مع الحرس الثوريّ الإيرانيّ[125].

وتأسيساً على ما تقدم يمكن أن نذهب إلى نتيجة مفادها أنّ السياسة الإيرانيّة نجحت في توظيف أدواتها الأمنيّة – العسكريّة المتمثّلة في الفصائل الشيعيّة في العراق وحزب الله اللبناني في خدمة أهداف مشروعها التوسعي في منطقة الشرق الأوسط، وقد كان الدور الإيرانيّ في الدفاع عن نظام الاسد افضل اختبار للتأكيد على نجاح التوظيف الإيرانيّ للفصائل المسلحة في تحقيق أهدافها الاستراتيجيّة، إلى جانب تنامي نفوذها السياسيّ والأمنيّ والاقتصاديّ في العراق وسيطرتها على القرار السياسيّ في لبنان واليمن، وذلك يتناسب مع طبيعة الأهداف المركزيّة التي تم صياغتها للدور الإقليميّ الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط والتي تمثّلت في الآتي[126]:

1- إقامة نظام جيوأمنيّ إقليمي جديد يخدم أهدافها الاستراتيجيّة.

124. عثمان المختار، الفصائل العراقيّة في سوريا: خريطة الانتشار والأهداف، الدوحة، موقع العربي الجديد، منشور بتاريخ 22/6/2024، ينظر الرابط الاتي: https://www.alaraby.co.uk/politics

125. العقوبات الأمريكيّة على شخصيات عراقيّة ما علاقتها بنفوذ إيران في العراق، موقع الجزيرة نت، الدوحة، منشور بتاريخ 23/7/2019، ينظر الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/politics/2019/7/23

126. للمزيد ينظر: فراس إلياس، مركزية العراق في العقل الاستراتيجي الإيراني، الرياض، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2018، ص 67 وما بعدها.

2- تقديم الدعم والاسناد للحلفاء لتحقيق أهداف استراتيجيّتها التوسعية.
3- الحد من صعود قوى إقليمية موازية لها في الثقل والتأثير.
4- زيادة امكانات الفاعلية الإيرانيّة الدَوليّة .
5- جعل إيران قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط.

في ضوء ما تقدم يمكن القول إن تنامي الدور الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط أسهم في أن تصبح إيران قوة إقليمية كبرى لها دور اساسي في الترتيبات السياسيّة والأمنيّة التي شهدتها المنطقة على امتداد العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، وقد كان اندلا ع معركة طوفان الأقصى اختباراً جديداً للدور الإيرانيّ في المنطقة، وهو ما يستلزم مناقشة دور القوى غير الرسميّة في العراق في هذا الصراع وصولاً إلى محاولة استكشاف قدرة إيران في الحفاظ على أدواتها السياسيّة والأمنيّة في العراق، في ظل استمرار الحرب الصهيونية الغاشمة في قطاع غزة، والمباحثات الإيرانيّة الأمريكيّة بشأن البرنامج النووي الإيرانيّ والقضايا الإقليميّة ذات الصلة.

ثالثاً: الموقف العراقيّ من معركة طوفان الأقصى

ليس ثمة شك في أنّ انطلاق عملية طوفان الأقصى في 7 تشرين الاول 2023 يمثّل متغيّراً جيوسياسيّاً مهماً في التحوّلات التي يشهدها النظام العالميّ في القرن الحادي والعشرين، ويمكن أن نذهب إلى أن عملية طوفان الأقصى تشبه التحوّلات المفصلية التي شهدتها المنطقة مثل أحداث 11 ايلول عام 2001 واندلا ع أحداث الربيع العربي في العام 2011؛ لأنّ التداعيات الكبرى التي أسفرت عنها أدّت إلى احداث متغيّرات جيوسياسيّة مهمة في منطقة الشرق الأوسط، ويمكن القول إن تنفيذ العملية ثم العدوان الصهيوني على قطاع غزة أدّى إلى ظهور مواقف إقليمية ودولية متباينة في ضوء تعدد المحاور في المنطقة وارتباطات مواقف الدول بسياسيّات القوى الكبرى.

وفي إطار مناقشة موقف القوى غير الرسميّة في العراق المرتبطة بالمحور الإيرانيّ ازاء معركة طوفان

الأقصى من الأهمّيّة بمكان التذكير إن القضية الفلسطينية احتلت مكاناً متميزاً في السياسة الإيرانيّة منذ انتصار الثورة الإسلاميّة في العام 1979، وكان خطاب تحرير القدس ومبدأ «نصرة المستضعفين» مرتكزاً مهماً في أدبيات الثورة الإيرانيّة، وإحدى المكونات الايديولوجية للثورة الإيرانيّة[127]، والذي تحوّل فيما بعد إلى سياسات ومواقف اتخذتها القيادة الإيرانيّة ضد الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، وصولاً إلى نجاح القيادة الإيرانيّة في صياغة علاقات استراتيجيّة مع حركات المقاومة في المنطقة مثل حزب الله اللبناني وحركة المقاومة الإسلاميّة حماس والجهاد الإسلاميّ[128]، في ظل استمرار سياسات استعداء حركات المقاومة من قبل النظم الرسميّة العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة والقوى الغربية، وقد كان تنفيذ عملية طوفان الأقصى حاجزاً استراتيجيّاً أمام استمرار حركة التطبيع بين الكيان الصهيوني وعدد من الدول العربية فيما عرف بصفقة القرن.

وفي سياق دراسة وتحليل موقف القوى غير الرسميّة في العراق حيال معركة طوفان الأقصى من الأهمّيّة بمكان التأكيد على أن هناك مواقف وأدوار مختلفة شهدتها الساحة العراقيّة، يمكن دراستها وتحليلها على وفق الآتي:

1- الموقف العسكريّ:

في الجانب العسكريّ برز دور الفصائل المسلحة المحسوبة على المحور الإيرانيّ، ولم تشارك الفصائل المسلحة الأخرى في أيّ عمل عسكريّ طيلة مرحلة الحرب، وقد كانت معركة طوفان الأقصى اختباراً فاصلاً لمواقف الفصائل المسلحة الشيعيّة في العراق بين من أثبت ارتباطه بالمحور الإيرانيّ وبين من اتخذ مساراً سياسيّاً مختلفاً، وفي هذا الصدد فقد كان اعلان تشكيل «المقاومة الإسلاميّة في العراق» لتشكل بذلك مظلة لعمليّات الفصائل المسلحة المرتبطة بالمحور الإيرانيّ، والتي ضمت كلّ من: كتائب حزب الله في العراق، وكتائب النجباء، وكتائب سيد الشهداء، ولتعلن قيامها بالعديد من العمليّات العسكريّة في إسناد معركة طوفان الأقصى، وتشير بعض التقارير الغربية إلى أن معظم العمليّات تم تنفيذها من قبل

127. طارق خميس، سلسلة محور الممانعة وطوفان الأقصى (1) إيران فكرة المحور وحدودها، الدوحة، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ 24/1/2024، ينظر الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/politics/2024/1/24

128. بهاء عدنان السعبري، الاستراتيجية الأمريكيّة تجاه إيران بعد أحداث 11 ايلول عام 2011، بغداد – بيروت، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012، ص 129.

كتائب حزب الله والنجباء، في حين أدّت كتائب سيد الشهداء دور الدعم اللوجستي[129].

وفي هذا السياق أعلنت «المقاومة الإسلاميّة في العراق» عن تنفيذ 243 عملية، منها 90 في العراق و88 داخل الكيان الصهيوني و65 داخل سوريا، وأشارت إلى ان معظم هذه العمليّات استهدفت القوات الأمريكيّة في العراق وسوريا[130]؛ إذ نفذت معظم هذه العمليّات في العراق ضد قاعدة عين الاسد في محافظة الانبار، وقاعدة حرير في مدنية أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق، وتعرضت السفارة الأمريكيّة في بغداد إلى هجوم واحد[131]، بيد أن أبرز العمليّات التي قامت بها الفصائل المسلحة، كانت ضرب البرج (22) في الأردن في نهاية كانون الثاني عام 2024، عبر طائرة مسيرة نفذها كتائب حزب الله، أدّت إلى مقتل ثلاثة جنود أمريكيين وجرح عشرات آخرين، أما الضربة الثانية فكانت باتجاه قاعدة عسكريّة للكيان الصهيوني داخل الجولان المحتل في تشرين الاول عام 2024، تم تنفيذها بواسطة طائرات مسيرة، وأدت إلى قتل عسكريّين اثنين وجرح عشرين آخرين من جيش الاحتلال الصهيوني[132].

2- الموقف الحكوميّ والسياسيّ:

شكل الموقف العراقيّ الرسميّ علامة فارقة بين مواقف الدول العربية بإزاء معركة طوفان الأقصى من خلال التصريحات والمواقف والبيانات التي أصدرتها الحكومة والبرلمان العراقيّ، إلى جانب الموقف السياسيّ المتمثّل بموقف القوى والأحزاب والجهات السياسيّة المختلفة؛ إذ أصدرت الحكومة العراقيّة بياناً في يوم 7 تشرين الأول أشار إلى الحق الفلسطيني في مقاومة الاحتلال الصهيوني ورفض سياسات الابادة الجماعية والتهجير التي تمارسها قوات الاحتلال الصهيوني، وبعد تطوّرات معركة الطوفان وتصاعد حرب الابادة الجماعية التي ينفذها الاحتلال الصهيوني في غزة، أصدرت الحكومة العراقيّة العديد من البيانات والمواقف الرسميّة التي استنكرت عمليّات القصف الوحشي ضد المدنيين[133]، غير أن الموقف الأكثر وضوحاً وأهميّة تمثّل في كلمة رئيس الوزراء محمّد شياع السوداني اثناء انعقاد مؤتمر القاهرة للسلام في 21تشرين الاول 2023؛ إذ أشار فيها بصراحة ووضوح إلى رفض العراق لاستمرار الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة المسلحة ضد هذا الاحتلال، وندد بوصف

129. عقيل عباس، الفصائل العراقيّة المسلحة ومحور المقاومة الدور وحدوده في سياق طوفان الأقصى، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2024، ص 2-1.
130. المصدر نفسه، ص 2.
131. فارس الخطاب، الفصائل العراقيّة والحرب على غزة، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2024، ص 2.
132. المقاومة الإسلاميّة في العراق فصائل موالية لإيران تكتلت بعد طوفان الاقصى، الدوحة، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ 17/11/2024، ينظر الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2024/2/5/
133. علي سعدي عبد الزهرة، موقف العراق من عملية طوفان الأقصى وأحداث غزة، بغداد، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2023، ص 8.

بعض المشاركين في المؤتمر أعمال المقاومة بالإرهاب، كما شدد على عدم حق أيّ جهة بالتنازل أو التفاوض مع الاحتلال والقوى الكبرى في النظام الدَوليّ بمعزل عن ابناء الشعب الفلسطيني وقوى المقاومة فيه[134].

كما ظهرت مواقف القوى والشخصيات السياسيّة العراقيّة باتجاه التنديد بجرائم الكيان الصهيوني ودعم حق المقاومة للشعب الفلسطيني، مثل بيانات ومواقف حركة العدل والإحسان والحزب الإسلاميّ العراقيّ والشيخ خميس الخنجر رئيس تحالف السيادة ومثنى السامرائي رئيس تحالف العزم، واسامة النجيفي رئيس البرلمان الأسبق على المستوى السني، في حين برز على المستوى الشيعيّ موقف أغلب أطراف الإطار التنسيقي في الإدانة والاستنكار للجرائم الصهيونية، إلى جانب موقف السيد مقتدى الصدر.

3- الموقف الشعبيّ والجماهيريّ:

شهد العراق تعاطفاً جماهيريّاً واسعاً مع معركة طوفان الأقصى، وظهرت حملات مجتمعيّة وجماهيريّة من مختلف الأطراف العراقيّة، لدعم سكان غزة بمساعدات ماليّة كبيرة ويمكن القول إن الأبعاد الحاكمة للموقف الشعبيّ العراقيّ بإزاء معركة طوفان الأقصى يتمثّل في مجموعة أبعاد منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ- الصلة الوثيقة للشعب العراق تاريخيّاً مع القضية الفلسطينية من خلال اشتراك العراق في العديد من الحروب العربية ضد الكيان الصهيوني بدءاً من حرب 1948 مروراً بحرب 1967 وصولاً إلى حرب تشرين 1973[135].

ب-الواقع الديمقراطي الذي يشهده العراق بخلاف الحال في معظم الدول العربية الأخرى.

ج- رفض النظام السياسيّ العراقيّ لمشروع التطبيع مع الكيان الصهيوني في إطار صفقة القرن التي وقعت بموجبها عدد من الدول العربية مثل الامارات والبحرين والمغرب والسودان اتفاقات التطبيع مع الكيان الصهيوني[136].

د- دور النفوذ الإيرانيّ في الواقع السياسيّ العراقيّ في ظل الخلافات بين المحور الإيرانيّ والمحور الأمريكيّ الصهيوني في المنطقة؛ إذ كان للتأثير الإيرانيّ دور كبير في المواقف الرسميّ العراقيّ ومواقف القوى غير

134. المصدر نفسه، ص 15.

135. جاسم يونس الحريري، الدور العراقيّ لدعم القضية الفلسطينية 1984 /2023 دراسة حالة معركة طوفان الاقصى البطولية، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2023، ص 6-4.

136. محمد اشتاتو، فهم تطبيع المغرب مع اسرائيل، واشنطن، مركز واشنطن لسياسة الشرق الادنى، منشور بتاريخ 5/1/2021، ينظر الرابط الاتي: https://www.washingtoninstitute.org

الرسميّة.

وقد شهدت العاصمة بغداد مئات المسيرات الشعبيّة والتظاهرات والوقفات والصلوات الموحدة تعاطفاً مع الحرب ضد غزة ولبنان وتنديداً بالجرائم الوحشية التي ترتكبها قوات الكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة، إلى جانب مدن أخرى مثل الموصل والبصرة وكركوك، وذلك عبر الحركات والأحزاب الإسلاميّة السنية التي قادت الحراك الداعم لمعركة طوفان الاقصى مثل حركة العدل والإحسان والحزب الإسلاميّ العراقيّ بالتنسيق والتعاون مع المجمع الفقهي العراقيّ وديوان الوقف السني[137]، كما دعا على الجانب الشيعيّ السيد مقتدى الصدر في أكثر من مرة أنصاره للخروج بتظاهرات كبرى في ساحة التحرير وإقامة صلوات دعماً لغزة ضد الكيان الصهيوني، فضلاً عن القوى والفصائل الشيعيّة الأخرى[138].

وفي سياق ما تقدم يمكن أن نذهب إلى أن معركة طوفان الأقصى كشفت عن حقائق جديدة للنفوذ الإيرانيّ في العراق، من خلال تفاعل الفصائل المسلحة الشيعيّة مع أحداث المعركة، ففي الوقت الذي كانت فيه أغلب الأحزاب والجهات السياسيّة والفصائل المسلحة الشيعيّة ترتهن للإرادة الإيرانيّة كما اتضح عليه الحال أثناء الصراع المسلح في سوريا، أثبتت معركة طوفان الأقصى أنّ الفصائل المرتبطة بالمحور الإيرانيّ، وهي المرتبطة بالقيادة الإيرانيّة على مستوى التقليد الفقهي والالتزام السياسيّ والعسكريّ، أما الجهات والفصائل الأخرى فإنها تقدم مصالحها داخل العراق على المصالح الخارجيّة، حتى وصل الحال إلى صدور اتهامات بين الفصائل، من قبيل ما ذكره الناطق باسم النجباء حسين الموسوي عندما قال : «ان حركة عصائب أهل الحق بأنها أصبحت خارج ميدان المقاومة»[139]، وبتقديرنا إن الخلافات الداخليّة بين القوى الشيعيّة والفصائل المسلحة التي أدّت إلى عدم مشاركة جهات مؤثرة مثل العصائب وبدر وغيرهم في اسناد معركة طوفان الأقصى ودعم المحور الإيرانيّ، إنما تعود لمجموعة اعتبارات منها:

1- تراجع الدافع الثوريّ عند هذه الجهات لصالح الدافع السياسيّ، لا سيما بعد مشاركتها في الانتخابات وحصولها على وزارات ومواقع حكوميّة مهمة مكنتها من امتلاك مشاريع وثروات ماليّة ضخمة يصعب التفريط بها.

2- غياب عنصر القيادة والتنسيق المركزيّ المتمثّل باغتيال قائد فيلق القدس الإيرانيّ قاسم سليماني ونائب رئيس هيأة الحشد الشعبيّ أبو مهدي المهندس، على أثر اغتيالهما في غارة أمريكيّة في مطار بغداد في

137. المجمع الفقهي العراقيّ يدعو لصلاة جمعة موحدة لدعم الشعب الفلسطيني، بغداد، الوكالة الوطنيّة العراقيّة للأنباء، منشور بتاريخ 11/10/2023، ينظر الرابط الاتي: https://ninanews.com/Website/News/Details?Key=1082907

138. الآلاف يتظاهرون في بغداد لدعم غزة، صحيفة الشرق الأوسط، منشور بتاريخ 13/10/2023، ينظر الرابط الاتي: https:// aawsat.com

139. نقلًا عن عقيل عباس، مصدر سبق ذكره، ص 4.

كانون الثاني 2020؛ إذ كان لغيابهما أثر واضح في ارتباك ادوات الاستراتيجيّة الإيرانيّة في العراق.
3- زيادة الضغط الأمريكيّ بفعل العقوبات التي فرضت على قادة هذه الجهات والحركات والفصائل، لا سيما تواصل الضغط الأمريكيّ على الحكومة العراقيّة في هذه المرحلة، وفي هذا السياق كان الموقف العراقيّ بعدم السماح للفصائل المسلحة المرتبطة بالمحور الإيرانيّ التدخل للدفاع عن نظام الأسد بعد اندلا ع معركة ردع العدوان التي قادت في النهاية إلى اسقاط نظام الأسد، مثالاً واضحاً على عدم الارتهان العراقيّ للقرار الإيرانيّ.

في سياق ما تقدم يتضح جلياً أنّ النفوذ الإيرانيّ في العراق يشهد تراجعاً على مختلف المستويات، في ظل عدم قناعة بعض القوى والحركات والفصائل الشيعيّة بأولوية دعم السياسات الإيرانيّة على حساب السياسة والمصالح العراقيّة، وهو ما يفتح المجال واسعاً لدراسة مستقبل العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة في العراق في ظل التهديدات التي تواجه اطراف المحور الإيرانيّ في المنطقة بعد الذي جرى في لبنان وسوريا، إلى جانب المتغيّر المتمثّل بوصول إدارة الرئيس دونالد ترامب وسعيها لتحجيم الدور الإيرانيّ في المنطقة، فضلاً عن استمرار التهديدات الصهيونية ضد إيران وأطرافها في منطقة الشرق الأوسط.

رابعاً: مستقبل العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة في العراق

تواجه القوى غير الرسميّة في العراق تحديات عديدة في سياق العلاقة مع إيران بالنظر لمجموعة التحوّلات الجيوسياسيّة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، فالتراجع الذي أصاب النفوذ الإيرانيّ في المنطقة بعد اسقاط النظام السوري وإخراج حزب الله من معادلة الحكم والقوة في لبنان، إلى جانب التحديات التي تواجه الحوثيين في اليمن واستمرار الحرب الصهيونية في قطاع غزة، تفرض تغييراً في الميزان

الاستراتيجيّ للقوى الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط، والذي سيكون على حساب الدور الإيرانيّ، غير أنه عند دراسة وتحليل الانعكاسات التي تواجه تراجع المحور الإيرانيّ في العراق من الأهميّة بمكان التذكير بأن الساحة العراقيّة تختلف عن سوريا ولبنان، نظراً لمجموعة أبعاد استراتيجيّة تساهم في دعم الدور الإيرانيّ في العراق.

وفي هذا السياق نرى أنّ الخسارة الاستراتيجيّة التي تعرض لها المحور الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط انما تتمثّل في الآتي[140]:

1- إضعاف حزب الله في لبنان.

140. للمزيد ينظر: عبد الرؤف الغنيمي ونوره السبيعي، مستقبل المشروع الجيوسياسيّ الإيراني على ضوء التطوّرات الاستراتيجية الإقليمية، الرياض، المعهد الدولي للدراسات الايرانية، 2025، ص 7 وما بعدها.

2- إخراج سوريا من المشروع الجيوبوليتيكي الشيعيّ في المنطقة.
3- إضعاف فصائل المقاومة الفلسطينية التي حظيت بدعم إيرانيّ على امتداد العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين.
4- الاضطرابات الداخليّة في الاستراتيجيّة الإيرانيّة الإقليميّة.
5- تراجع النفوذ الإقليميّ في مواجهة الصعود التركي.

وفي سياق ما تقدم ينبغي التذكير بأنّ دراسة مستقبل العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة في العراق يعد جزءاً رئيساً من محاولة تقديم رؤية استشرافية مستقبلية للنفوذ الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، وعلى هذا الأساس يمكن أن نذهب إلى أن المحددات التي تحكم مستقبل الدور الإيرانيّ في منطقة الشرق الاوسط، تتمثّل بالتصورات الاتية:

1- المحددات الداخليّة:

ليس من قبيل المبالغة القول إن الوضع الداخليّ الإيرانيّ معرض للانفجار في أيّ وقت ممكن، نظراً لتصاعد مجموعة من الأزمات السياسيّة وانعكاسها على الواقع الإيرانيّ، وتأثيرات ذلك على مستقبل الدور الإيرانيّ الإقليميّ وذلك وفق الاتي[141]:

أ- استمرار الصراع السياسيّ بين التيار المتشدد والتيار الاصلاحي داخل إيران، في ظل تصاعد الاختلافات الجوهرية بين الفريقين في التعاطي مع ملفات إيران الخارجيّة، لا سيما في ضوء الاتهامات التي يوجهها انصار التيار الاصلاحي للتيار المتشدد (الذي يمثّله المرشد الأعلى والحرس الثوريّ)، بأن التوسع الإيرانيّ الإقليميّ أدّى إلى توتر العلاقات الإيرانيّة مع دول المنطقة، فضلاً عن القوى الإقليميّة والدَوليّة في النظام الدَوليّ.
ب-تصاعد الأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي يعاني منها المجتمع الإيرانيّ في ظل استمرار تراجع قيمة العملة الإيرانيّة، نتيجة العقوبات الأمريكيّة والغربية التي فرضت على النظام الإيرانيّ بسبب البرنامج النووي الإيرانيّ والدعم الذي قدمته للحركات والفصائل المسلحة في المنطقة.
ج- الخلافات الداخليّة حول مستقبل نظام الحكم المستند إلى نظام ولاية الفقيه، في ظل تصاعد الازمة لوريث المرشد الاعلى، التي بدأت تأخذ حيزاً كبيراً في النقاشات السياسيّة والاجتماعيّة والدينيّة داخل إيران، وتأثيرات ذلك على مستقبل التيار المتشدد في النظام السياسيّ الإيرانيّ.

2- المحدّدات الإقليميّة:

141. عبد الرؤف الغنيمي ونوره السبيعي، مصدر سبق ذكره، ص 27-26.

يتأثر مستقبل الدور الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط بالمحددات الإقليميّة في ضوء التحوّلات التي حصلت في المنطقة بعد التداعيات التي أسفرت عنها معركة طوفان الاقصى، وذلك في ظل تنافس القوى الكبرى والمحاور الفاعلة في المنطقة وفق الآتي:

أ- التنافس الجيوسياسيّ بين إيران وتركيا في ظل تقاطع المشاريع الإقليميّة من خلال قيادة إيران المشروع الشيعيّ في المنطقة بمواجهة السعي التركي لاستعادة الدور الامبراطوري المستند إلى الإرث العثماني[142]، فقد مثل إسقاط النظام السوري صعوداً للدور الاستراتيجيّ التركي الشرق أوسطي مقابل تراجع الدور الإيرانيّ.

ب-التفوق الاستراتيجيّ والميدانيّ الذي حققه الكيان الصهيوني بعد ضرب مفهوم «وحدة الساحات» الذي استند إليه المنظور الاستراتيجيّ الإيرانيّ في المنقطة[143]، وتداعيات ذلك على الدور الإيرانيّ في المنطقة في ظل الصراع مع الكيان الصهيوني الذي كان إحدى السمات المميزة لمرحلة الربع الأول من القرن الحادي والعشرين.

ج- الارتياح العربي من انهاء سيطرة إيران على سوريا في ظل تنامي العلاقات العربية الأمريكيّة، لا سيما بعد اسقاط النظام السوري وانهاء وجود سوريا كأداة لقطع الجيوبوليتيك الإقليميّ السني[144].

3- المحددات الدَوليّة:

أما في النطاق الدَوليّ فتبرز الولايات المتحدة الأمريكيّة كأكبر قوة دولية مؤثرة في تفاعلات المنطقة وتطوّراتها الجيوسياسيّة، وإن ووصول الرئيس دونالد ترامب إلى الادارة الأمريكيّة سيفرض تحدياً استراتيجيّاً على مستقبل الدور الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال ما يأتي[145]:

أ- المخاوف الإيرانيّة من عودة ترامب لممارسة سياسة الضغط الأقصى التي تبناها في الولاية الأولى ضد إيران والتي أسفرت عن قرارات مهمة مثل الغاء الاتفاق النووي الذي وقعته إيران والقوى الكبرى في

142. عبد الزهرة صاحب علي، الدور الإقليمي الإيراني الفرص والتحديات، بغداد، بيت الحكمة، 2019، ص 216.

143. شيماء عبد الحمدي، اخر معاقل محور المقاومة: تساؤلات عدة حول مستقبل النفوذ الإيراني في العراق، موقع شاف، منشور بتاريخ 19/1/2025، ينظر الرابط الاتي: https://shafcenter.org

144. عاطف الجولاني، مستقبل محور المقاومة في ضوء تداعيات معركة طوفان الأقصى، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، منشور بتاريخ 10/2/2025، ينظر الرابط الاتي: https://www.alzaytouna.net/2025/02/10/

145. رمضان بورصة، هل فقدت إيران نفوذها في العراق، موقع الجزيرة نت، منشور بتاريخ 10/3/2024، ينظر الرابط الاتي: https://www.aljazeera.net/opinions/2024/10/30

النظام الدَوليّ وذلك في العام 2018.

ب-الخشية الإيرانيّة من اتخاذ ترامب قرارات استراتيجيّة صادمة للقيادة الإيرانيّة مشابهة لما حصل في اتخاذ قرار اغتيال قائد فيلق القدس الإيرانيّ قاسم سليماني ونائب رئيس هيأة الحشد الشعبيّ في العراق (أبو مهدي المهندس)، وذلك بغارة أمريكيّة في مطار بغداد في العام 2020.

ج- مخاطر عودة ترامب لدعم مشروع صفقة القرن ودفع الدول العربية لمواصلة لتوقيع اتفاقات التطبيع مع الكيان الصهيوني ومخاطر ذلك على مستقبل محور المقاومة في المنطقة.

في مقابل ذلك إن دراسة وتحليل مستقبل النفوذ الإيرانيّ في العراق وانعكاساته على علاقات إيران مع القوى غير الرسميّة، يتطلب التأكيد على أن السياسة الإيرانيّة تمكنت من بناء نفوذ إيرانيّ قوي في الساحة العراقيّة ليس من السهولة التخلص منه، فقد استندت مبادئ الاستراتيجيّة الإيرانيّة في العراق إلى المرتكزات الاتية[146]:

1- تصدير الثورة الإيرانيّة إلى العراق بالطرق الناعمة والصلبة.
2- يحتل العراق ركيزة استراتيجيّة في العقل الإيرانيّ وهذا ما دفعها إلى توسيخ نفوذها الاستراتيجيّ فيه.
3- ربط العراق دولة ومؤسّسات (سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة ومجتمعية) بالاستراتيجيّة الإيرانيّة.
4- تثوير المجتمع العراقيّ عن طريق تأسيس مجموعة كبيرة من الفصائل المسلحة، التي عدّت جدار الصد الامامي عن استهداف إيران.
5- تحويل العراق إلى مرتكز رئيس في استراتيجيّتها الإقليميّة وتوظيف نفوذها فيه للانطلاق إلى منطقة الشرق الاوسط.

كما عملت إيران على تحقيق نفوذها في العراق على مختلف المستويات من خلال توظيف مجموعة مركبة من الأدوات السياسيّة والاقتصاديّة، إلى جانب الادوات الأمنيّة والعسكريّة، فضلاً عن الدينيّة والمجتمعية، وذلك وفق الآتي:

1- على المستوى السياسيّ[147] :

أ- التدخل في المشهد السياسيّ العراقيّ بواسطة دعم وتمكين الاحزاب الإسلاميّة الشيعيّة والأحزاب الكرديّة، لا سيما التي ترتبط بعلاقات تاريخيّة وثيقة مع النظام الإيرانيّ منذ أيام المعارضة ما قبل العام

146. فراس إلياس، مصدر سبق ذكره، ص 108-107.
147. غازي ال سكوتي، اختلالات النظام الدستوري والإخفاق السياسيّ في العراق، اسطنبول، مجلة رؤية تركية، مركز ستا للأبحاث السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، العدد (4) خريف 2022، ص 20-19.

2003.

د- التأثير في القرار السياسيّ العراقيّ وصولاً إلى ممارسة دور الوصاية السياسيّة على العملية السياسيّة في العراق ويتضح ذلك جلياً في محطات مفصلية شهدها الواقع السياسيّ العراقيّ مثل تشكيل الحكومات العراقيّة المتعاقبة، والتدخل للقضاء على انتفاضة تشرين نهاية العام 2019، والمطالبة المتكررة بسحب القوات الأمريكيّة من العراق.

هـ- ربط السياسة الخارجيّة العراقيّة بالسياسة الإيرانيّة، مثل التأثير على الموقف العراقيّ في ملفات وقضايا إقليمية كرفض التصويت في الجامعة العربية على اعتبار حزب الله منظمة إرهابيّة أو إدانة الدور الإيرانيّ في المنطقة، أو التصويت في الأمم المتحدة على قضايا تخص سوريا واليمن وغيرها.

2- على المستوى الاقتصاديّ[148]:

أ- **السيطرة على الاقتصاد العراقيّ**: يكفي للقول إن حجم التبادل التجاريّ بين العراق وإيران بلغ حوالي 10 مليار دولار في العام 2024 وفقاً لتصريح القائم بالأعمال العراقيّة في طهران، ويعد العراق ثالث دولة بالنسبة للتبادل التجاريّ مع إيران ضمن العشر دول الأولى في المبادلات التجاريّة بالنسبة للاقتصاد الإيرانيّ، وأشار تقرير اصدرته صحيفة نيويورك تايمز الأمريكيّة في العام 2014 إلى أن صادرات إيران غير النفطيّة للعراق بلغت حوالي 7 ميار دولار ما يعادل 20% من إجماليّ الصادرات الإيرانيّة.

و- **السيطرة على المصارف العراقيّة**: إمّا من خلال فتح فروع للمصارف الإيرانيّة في العراق، أو من خلال إدارة مصارف عراقيّة تعمل على خدمة السياسة الإيرانيّة، وقد أصدرت وزارة الخزانة الأمريكيّة عقوبات ضد عدد كبير من المصارف العراقيّة ومؤسّسات اقتصاديّة أخرى نتيجة تورطها في تهريب الدولار إلى إيران وأطرافها في المنطقة، لا سيما في ظل تصاعد حدة الازمة الاقتصاديّة في إيران نتيجة العقوبات الأمريكيّة والغربية.

ز- **السيطرة على الشركات الاستثمارية**: استحوذت الشركات الإيرانيّة على استثمارات كبيرة في العراق لا سيما في مجال الإعمار، وقد كان لعقود الاستثمار دور كبير في ترسيخ النفوذ الإيرانيّ في المنطقة.

3- على المستوى الأمنيّ والعسكريّ[149]:

أ- **التدخل في ملف الحدود**: كان للصراع المسلح في سوريا ومشاركة الفصائل المسلحة العراقيّة المرتبطة بالمحور الإيرانيّ، دور كبير في تدخل القيادة الإيرانيّة لإدارة ملف الحدود العراقيّة مع دول الجوار لا سيما مع سوريا والأردن، فضلاً عن المخالفات في ملف الحدود العراقيّة الإيرانيّة لا سيما السماح

148. صباح هاني، هل بدأ انحسار النفوذ الإيراني في العراق، موقع اندبندنت عربية، منشور بتاريخ 14/2/2025، ينظر الرابط الاتي: https://www.independentarabia.com

149. عبد الرؤف الغنيمي ونوره السبيعي، مصدر سبق ذكره، ص 33-32، وكذلك للمزيد ينظر: فراس إلياس، مصدر سبق ذكره، ص 200.

بدخول وخروج بعض المطلوبين للقضاء في جرائم مختلفة، إلى جانب تنامي تجارة المخدرات التي ضربت العراق جراء النفوذ الإيرانيّ.

ب-تفعيل دور الفصائل المسلحة: التي مارست أدوار خارج السيادة العراقيّة من خلال اشتراكها في سوريا ولبنان، والتي كان لدخولها المشهد السياسيّ العراقيّ دور كبير في دعم وتمكين النفوذ الإيرانيّ في العراق، إلى جانب تعزيز الوجود العسكريّ والأمنيّ الإيرانيّ وذلك من خلال توظيف الساحة عراقيّة لتدريب الفصائل والحركات المسلحة المرتبطة بالمحور الإيرانيّ، وخوصاً في مرحلة ما بعد الحرب ضد تنظيم داعش وسيطرة بعض الفصائل على مناطق واسعة في العراق لا سيما المواقع الحدودية في كلّ من الأنبار والموصل.

ج- اعتبار العراق قاعدة لتهديد دول الجوار: كان من نتائج تنامي دور الفصائل المسلحة في العراقيّ توظيفهم من قبل المشروع الإيرانيّ لتهديد دول جوار العراق، كما حصل أثناء انطلاق عملية عاصفة الحزم في اليمن، عندما هاجمت بعض الفصائل الاراضي السعودية وهددت بالتدخل لصالح الحوثيين ضد التحالف العربي في اليمن، فضلاً عن تهديد الدول الخليجية الأخرى.

4– على المستوى الدينيّ والاجتماعيّ[150]:

أ- العمل على تعزيز الدور المذهبي لإيران في العراق من خلال التظاهر بدعم الشيعة ومحاولة فرض الوصاية عليهم.

ب-تأسيس عدد كبير من منظمات المجتمع المدني والمراكز الثقافيّة ومراكز الدراسات ذات التوجه الإيرانيّ، والمشاركة في معارض الكتب والمسابقات العلمية والثقافيّة والدينيّة .

ج- السعي لترسيخ مكانة الرموز الإيرانيّة في العراق لا سيما اثناء مواسم المناسبات الدينيّة.

يتضح ممّا تقدّم أنّ النفوذ الإيرانيّ في العراق يختلف عن مساعي الدول الأخرى، فقد تكون المصالح الأمريكيّة في العراق أمنيّة – استراتيجيّة، بينما قد تكون المصالح التركية في العراق اقتصاديّة بالدرجة الأساس، غير أن دراسة وتحليل النفوذ الإيرانيّ في العراق كشفت انها تمكنت من اختراق الواقع العراقيّ بكل تفاصيله، وإن استمرار الواقع السياسيّ العراقيّ يعني استمرار القدرة الإيرانيّة على تحقيق مصالحها في العراق حتى ان تراجعت في بعض الملفات.

وفي ضوء ذلك يمكن أن نذهب إلى أنّ مستقبل العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة في العراق المتمثّلة بالفصائل المسلحة والجهات المرتبطة بها على المستوى السياسيّ والاقتصاديّ والاجتماعيّ، يمكن

150. فراس إلياس، مصدر سبق ذكره، ص 203 وما بعدها.

أن تأخذ احتمالات مختلفة، في ضوء مجموعة من المحددات التي تحكمها والتي تتعلق بتفاعلات البيئة السياسيّة الداخليّة في كلّ من العراق وإيران، إلى جانب التطوّرات في البيئة الإقليميّة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن المتغيّرات الدَوليّة المتمثّلة بمستقبل السياسة الخارجيّة الأمريكيّة تجاه العراق وإيران ودور الفواعل الدَوليّة والإقليميّة الأخرى، وفي هذا السياق من الأهمّيّة بمكان التأكيد على أن القوى غير الرسميّة تشمل الفصائل المسلحة بالدرجة الاساس وترتبط بها الجهات السياسيّة والمؤسّسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والدينيّة المرتبطة بالنفوذ الإيرانيّ في العراق، غير أن دراسة الاحتمالات المستقبلية تتعلق بدراسة مستقبل الفصائل المسلحة؛ لأنّها تمثّل العمود الفقري للقوى غير الرسميّة في العراق، وان أيّ تطوّر في مسار وجود هذه الفصائل سوف ينعكس طردياً على باقي مكونات القوى غير الرسميّة المرتبطة بالمحور الإيرانيّ في العراق.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن تبلور الاحتمالات المستقبلية للفصائل المسلحة المرتبطة بالنفوذ الإيرانيّ في العراق وفق الآتي:

الاحتمال الأوّل: احتواء الفصائل المسلحة عراقيّاً وإنهاء دورها الخارجيّ:

يمكن أن يتحقق هذا الاحتمال في ضوء مجموعة فرص داعمة له تتمثّل في الآتي:

1- نجاح الضغوط الحكوميّة العراقيّة على قادة هذه الفصائل بأهمّيّة إنهاء ارتباطاتها الخارجيّة من خلال الوسائل الحكوميّة، ودمجها في منظومة قوات الحشد الشعبيّ وعدم السماح بوجود أيّ فصائل خارج نطاق المؤسّسات الرسميّة، وتحديداً في حال صعود قوى وجهات غير خاضعة للهيمنة الإيرانيّة في الانتخابات البرلمانية القادمة، في ظل تصاعد حظوظ رئيس الوزراء محمّد شياع السوداني الذي يجري الحديث عن مساعيه في عدم الدخول في تحالف واحد مع قوى الاطار التنسيقي، وإذا ما تحققت هذه الخطوة قد يحظى السوداني بدعم شعبيّ عراقيّ إلى جانب دعم خارجيّ عربي وإقليمي فضلاً عن دعم دولي يتمثّل في الدعم الأمريكيّ والغربي.

2- توظيف البعد الدينيّ من خلال احتماليّة صدور فتوى من المرجع الشيعيّ الأعلى في العراق السيد علي السيستاني بمنع نشاط هذه الفصائل خارج نطاق المؤسّسات العسكريّة الرسميّة العراقيّة، وقد يكون بيان المطالبة بحصر السلاح بيد الدولة في العام 2024 بعد لقاء ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق محمّد الحسان مقدمة لذلك[151].

3- تحول التوجهات السياسيّة الإيرانيّة الخارجيّة باتجاه تقليل الانغماس في الشؤون الإقليميّة، والاستجابة إلى التحديات التي تفرضها المرحلة القادمة، عبر الخلاص من الارتباط مع هذه الفصائل التي باتت تشكل

151. مستقبل الفصائل العراقيّة المسلحة بعد اطاحة نظام الاسد في سوريا، أبو ظبي، مركز الإمارات للسياسات، 2024، ص4.

عبء على المنظومة السياسيّة الإيرانيّة سياسيّاً واقتصاديّاً وعسكريّاً، وقد أشار المرشد الأعلى إلى عدم صحة تحميل المسؤولية للقيادة الإيرانيّة عن سلوك هذه الفصائل أثناء احتفالات نوروز العام 2025[152].

4- فاعلية العقوبات الأمريكيّة ضد هذه الفصائل الأمر الذي يقضي على إمكانية قدراتها على مواصلة نشاطها داخل العراق.

5- المتغيّر الخارجيّ المرتبط باحتماليّة عقد إيران الصفقة الجديدة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة التي قد تتضمن في بنودها إنهاء الدعم الإيرانيّ للفصائل المسلحة في المنطقة.

6- المتغيّرات الإقليميّة المرتبطة بتراجع الدور الإيرانيّ في المنطقة وبشكل خاص بعد خروج إيران من سوريا وعدم جود امكانية لتوظيف هذه الفصائل في المرحلة القادمة.

يمكن أن نذهب إلى أن تحقق هذا الاحتمال سيكون لصالح العراق في الميزان الاستراتيجيّ للعلاقات العراقيّة الإيرانيّة بعد أن كانت الامور لصالح إيران طيلة المرحلة الماضية، وهو ما يؤدي إلى دعم واستقرار الواقع السياسيّ العراقيّ، وينعكس إيجابيّاً لصالح الدور العراقيّ في البيئة الإقليميّة، وربما تحافظ إيران في ضوء ذلك على عدم خسارة كلّ نفوذها ومصالحها في العراق لكنها ستكون بمستوى أقل من المرحلة السابقة.

الاحتمال الثاني: ضرب الفصائل المسلحة وإنهاء وجودها:

يمكن تصور هذا الاحتمال في ضوء مجموعة فرص داعمة له تتمثّل في الآتي:

1- عدم رضوخ الفصائل المسلحة للتهديدات الأمريكيّة والاسرائيلية بضربها والقضاء عليها.

2- فشل جهود الحكومة العراقيّة باحتواء هذه الفصائل والسيطرة على سلوكها في المرحلة القادمة.

3- تعقد المباحثات الأمريكيّة الإيرانيّة وعدم الوصول إلى صفقة جديدة في سياق العلاقات بين البلدين[153].

152. خامنئي: إيران لا تملك وكلاء في المنطقة، منشور بتاريخ 21/3/2025، ينظر الرابط الآتي: https://964media.com/528845.

153. آراش عزيزي، ماذا لو فشلت المفاوضات الأمريكيّة الايرانية، موقع المجلة، منشور بتاريخ 18/3/2025، ينظر الرابط الاتي: https://www.majalla.com/node

4- تراجع الدور الإيرانيّ عن إمكانية حماية ودعم هذه الفصائل بمواجهة الضغوط والتهديدات الأمريكيّة.
5- رضوخ الإرادة الأمريكيّة للمطالب الاسرائيلية بأهمّيّة القضاء على الفصائل المسلحة المرتبطة بالسياسة الإيرانيّة في العراق.

وفي السياق نفسه، لا بد من التأكيد على أن تحقق هذا الاحتمال وما ستؤدي إليه انعكاسات هذه الضربات من تهديد للأمن القوميّ العراقيّ، وتعرض بعض المواقع الحيوية والحكوميّة إلى القصف، إلى جانب الخسائر البشرية في أعضاء هذه الفصائل؛ إذ ستؤدي هذه المتغيّرات إلى تصاعد النقمة الشعبيّة العراقيّة ضد إيران، والتي ربما لن تقتصر على المجتمع السني (التي تتواجد في مناطقه أعداد كبيرة من مقرات الفصائل المسلحة)، وإنما سوف تمتد للمجتمع الشيعيّ أيضاً، هذه النقمة التي ظهرت في أوقات سابقة وتجلت بشكل أكثر وضوحاً بعد اندلا ع انتفاضة تشرين عام 2019، وإنّ تحقق هذا الاحتمال يمكن أن يؤدي إلى تعرض النفوذ الإيرانيّ في العراق إلى تراجع كبير لن يقتصر على جانب الفصائل المسلحة فحسب، وإنما يمتد ليشمل القطاعات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة والدينيّة الأخرى، وستكون الخسارة الاستراتيجيّة لإيران في العراق قاسية جداً في حال تحقق ذلك.

الاحتمال الثالث: استمرار الوضع الراهن:

تتحقق فرص هذا الاحتمال في ضوء المعطيات الآتية:

1- استمرار سيطرة القوى والجهات السياسيّة الشيعيّة المقربة من إيران على الواقع السياسيّ العراقيّ من خلال الانتخابات البرلمانية القادمة[154].
2- نجاح الاستراتيجيّة الإيرانيّة في التكيف مع المتغيّرات الجيوسياسيّة في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما إذا فشلت المرحلة الانتقالية في سوريا، واستمرت الازمة السياسيّة والأمنيّة في اليمن، وتواصلت الحرب الصهيونية في غزة.
3- قدرة القيادة الإيرانيّة مواصلة توظيف العامل المذهبي في إدارة الشؤون الإقليميّة وامكانية إعادة تنظيم وانتشار هذه الفصائل، وخاصة إذا تراجعت قدرة الادارة السورية الجديدة على فرض سيطرتها على كامل الأراضي السورية، ممّا يفسح المجال لتحرك وانتشار الفصائل المسلحة المرتبطة بالمشروع الإيرانيّ[155].
4- عدم حسم المباحثات الأمريكيّة الإيرانيّة باتجاه البرنامج النووي وعدم الاتفاق حول ملفات إيران الإقليميّة ومنها الفصائل المسلحة.
5- تعقد المشهد الإقليميّ في ضوء خلافات قد تظهر بين المحور العربي الخليجي (السعودية– الامارات–

154. سامان شالي، تأثير وكلاء إيران على مستقبل العراق، موقع كردستان 24، منشور بتاريخ 11/2/2024، ينظر الرابط الاتي: https://www.kurdistan24.net/ar/opinion/326362
155. عبد الرؤف الغنيمي ونوره السبيعي، مصدر سبق ذكره، ص 31.

مصر– الأردن) والمحور التركي القطري، والذي يمكن أن يساهم في استعادة إيران قدراتها على توظيف هذه الخلافات لصالحها.

يمكن أن نذهب إلى أن تحقق هذا الاحتمال يعني محافظة الاستراتيجيّة الإيرانيّة على الخطوط العامة لخارطة نفوذها في العراق، ومن الجدير القول إن صياغة المشهد السياسيّ العراقيّ في ضوء مراكز القوى فيه وتفاعلات أطرافه ومكوناته، يجعل من الصعوبة بمكان حصول تغيير شامل في الواقع السياسيّ العراقيّ، وإنّما قد نشهد تغييرات سياسيّة من داخل النظام السياسيّ العراقيّ، أمّا عبر الانتخابات القادمة أو عبر صيغ وآليات متفق عليها، وعلى هذا الأساس يمكن تفسير قدرة إيران على الاحتفاظ بنفوذها في العراق.

وبعد دراسة وتحليل الاحتمالات المستقبلية لعلاقة إيران مع القوى غير الرسميّة في العراق يتضح جلياً صعوبة وتعقيد المشهد العراقيّ في ظل التحديات الداخليّة والخارجيّة، ووفقاً لذلك نرى إن الاحتمال الاول المتضمن احتواء الفصائل المسلحة عراقيّاً وانهاء دورها الخارجيّ هو الاحتمال المرجح في ظل المعطيات السياسيّة الداخليّة والمتغيّرات الخارجيّة، كما نستبعد حصول الاحتمال الثاني قبل حسم المباحثات الأمريكيّة الإيرانيّة، فضلاً عن ذلك فإن إمكانية تحقق الاحتمال الثالث المتضمن استمرار الوضع الراهن تبقى قليلة نسبياً.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول إنّ التحوّلات الجيوسياسيّة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أسهمت بتراجع الدور الإيرانيّ في المنطقة، وان ذلك سوف ينسحب على النفوذ الإيرانيّ في العراق من خلال القوى غير الرسميّة، التي تتمثّل في فصائل مسلحة وجهات سياسيّة ومشاريع اقتصاديّة ومؤسّسات ومراكز اجتماعيّة ودينيّة، غير أن ذلك يمكن أن يأخذ سيناريوهات مختلفة ارتباطاً بمجموعة محددات داخليّة تخص الواقع العراقيّ والإيرانيّ، إلى جانب محددات إقليمية تخص التحوّلات الجيوسياسيّة في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن محددات دولية تتعلق بالسياسة الخارجيّة الأمريكيّة في عهد الرئيس ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط وبشكل اخص حيال إيران والعراق.

الخاتمة

لقد بات واضحاً أنّ العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة في العراق تواجه تحديات وتهديدات على مختلف المستويات، وذلك ارتباطاً بتراجع الدور الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة التحوّلات الجيوسياسيّة التي أفضت لها تداعيات معركة طوفان الأقصى، وذلك من خلال إخراج حزب الله اللبناني من معادلة القوة والحكم، إلى جانب استمرار الحرب الصهيونية الغاشمة في قطاع غزة، فضلاً عن استمرار الضربات العسكريّة ضد حركة انصار الله الحوثي في اليمن، وقد كان لسقوط النظام السوري تداعيات كبيرة على مستقبل الدور الإيرانيّ في منطقة الشرق الأوسط، وفي هذا الصدد فإن هذه التحوّلات تفرض تحدياً جيوسياسيّاً على وجود القوى غير الرسميّة في العراق، وإن مستقبل العلاقة بين إيران وهذه القوى إنما يرتبط مجموعة محددات بعضها داخليّة متعلقة بالتطوّرات السياسيّة في كلّ من إيران والعراق، إلى جانب

محددات إقليمية تتعلق بالمتغيّرات في البيئة الإقليميّة للمنطقة، فضلاً عن المحددات الدَوليّة المتمثّلة بمتغيّر وصول الرئيس ترامب وما سيفرضه في سياسته الخارجيّة حيال المنطقة، وبشكل أدق بإزاء كلّ من إيران والعراق.

في هذا السياق تتبلور ثلاثة احتمالات رئيسة على وفق هذه المحددات، إما احتواء الفصائل المسلحة عراقيّاً وإنهاء دورها الخارجيّ، أو ضرب الفصائل وإنهاء وجودها، فضلاً عن احتماليّة استمرار الوضع الراهن، وذلك وفق المعطيات السياسيّة والأمنيّة الداخليّة والخارجيّة.

الاستنتاجات:

أفضت دراسة العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة في العراق إلى التوصل إلى مجموعة استنتاجات، منها على سبيل المثال لا الحصر:

1- إنّ الصراع سمة مميزة لماضي العلاقات بين العراق وإيران.

2- تمكنت إيران من توظيف مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكيّ للعراق لبناء نفوذها الإقليميّ في منطقة الشرق الأوسط.

3- من نتائج النفوذ الإيرانيّ في العراق أن الميزان الاستراتيجيّ كان لصالح إيران في معادلة العلاقات العراقيّة الإيرانيّة.

4- استند المشروع الإيرانيّ التوسعي لتشكيل الفصائل المسلحة، التي تم توظيفها بوصفها أدوات فاعلة لتحقيق الأهداف الأمنيّة والعسكريّة للاستراتيجيّة الإيرانيّة الإقليميّة.

5- تتمتع الفصائل المسلحة الشيعة في العراق بمكانة متميزة في الإدراك الاستراتيجيّ الإيرانيّ.

6- كانت مرحلة الصراع في سوريا الاختبار الفعلي لدور الفصائل المسلحة في خدمة المشروع الإيرانيّ الإقليميّ .

7- لم يقتصر وجود القوى غير الرسميّة في العراق على الفصائل المسلحة الشيعة فحسب، وإنما امتد ليشمل جهات سياسيّة ومشاريع اقتصاديّة ومؤسّسات ومراكز اجتماعيّة ودينيّة.

8- تنقسم الفصائل المسلحة الشيعيّة إلى مجموعتين، الأولى تعد نفسها جزءاً من محور المقاومة، والأخرى متعاونة مع المحور غير انها تقدم مصالحها العراقيّة.

9- كان الموقف السياسيّ والحكوميّ والشعبيّ متميزاً في طوفان الأقصى بخلاف الحال في كثير من الدول العربية.

10- كانت مشاركة الفصائل المسلحة في إسناد معركة في طوفان الأقصى الاختبار الحقيقي لفرز الفصائل المرتبطة بالمحور الإيرانيّ بشكل كامل عن المتعاونة معه.

11- يتحدد مستقبل العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة (فصائل وجهات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة اخرى)، في ضوء محددات داخليّة في كلّ من العراق وإيران، إلى جانب محددات إقليمية تتعلق بالتحوّلات الجيوسياسيّة في المنطقة، فضلاً عن محددات دولية تتعلق بإدارة الرئيس ترامب وسياسته الخارجيّة ازاء العراق وإيران.

12- العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة في العراق أمام ثلاثة احتمالات، إما احتواء الفصائل عراقيّاً وإنهاء دورها الخارجيّ، أو ضرب الفصائل وإنهاء وجودها، فضلاً عن احتماليّة استمرار الوضع الراهن.

التوصيات:

توصلت دراسة وتحليل العلاقة بين إيران والقوى غير الرسميّة إلى مجموعة من التوصيات، تتمثّل في الآتي:

1- إنّ تشكيل الفصائل المسلحة كان نتيجة لظروف سياسيّة سابقة، لذلك ينبغي العمل على إنهاء وجود أيّ تشكيل عسكريّ خارج المؤسّسات الحكوميّة الرسميّة، في ظل الاستقرار السياسيّ والأمنيّ الذي يشهده العراق.

2- ينبغي تعزيز العلاقات العراقيّة والإيرانيّة في مختلف القطاعات في ضوء المصالح المتبادلة بين البلدين، ويجب عدم السماح بالتدخل في الشؤون الداخليّة العراقيّة، والحرص على أن يكون الميزان الاستراتيجيّ لصالح العراق في معادلة العلاقات العراقيّة الإيرانيّة.

3- اعتماد الحلول السياسيّة والقانونيّة في حلّ مشكلة الفصائل المسلحة وتجنب خيارات المواجهة العسكريّة.

4- يجب أن لا ينسحب الموقف العراقيّ الحكوميّ والشعبيّ من الفصائل المسلحة على طبيعة ومجالات العلاقات العراقيّة الإيرانيّة؛ إذ ينبغي الحفاظ على استقرار العلاقات في مختلف المستويات.

5- الحرص على أن تكون المصلحة الوطنيّة العراقيّة في قمة أولويات صناع القرار في العراق، وليس إرضاء الأطراف والدول الأخرى.

6- ضمن المعالجات القانونيّة والسياسيّة لمشكلة الفصائل من الممكن توظيف عناصر هذه الفصائل في المؤسّسات الحكوميّة المدنيّة.

7- إنهاء سيطرة الفصائل المسلحة على المواقع والمقرات الحكوميّة وأن تكون إدارة هذه المقرات مقيدة بالمؤسّسات الحكوميّة حفاظاً على الأمن القوميّ العراقيّ.

العلاقات العراقيّة- الإيرانيّة بعد عام 2003: رؤية في مجالات التعاون وقيودها

د.ستار جبار علاي/ مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدَوليّة/ جامعة بغداد

المقدّمة

كان للعلاقة العراقيّة- الإيرانيّة في مراحلها التاريخيّة كافة تأثير لم يؤدِّ إلى أن تكون مضامين واتجاهات كلّ مرحلة منها انعكاسا لطبيعتها فحسب، وإنّما إلى أن تضحى أيضا أحد أبرز المدخلات المؤثرة، سلبا أو إيجابا، في التفاعلات الإقليميّة، خصوصا والدَوليّة عموما، فتماثل المصالح بين العراق وإيران أو تضاربها يحددان طبيعة علاقتهما السائدة في مرحلة زمانية معينة.

أدّى الغزو الأمريكيّ للعراق في عام 2003 إلى بداية مرحلة جديدة في السياسة العراقيّة في مختلف

المجالات؛ إذ مثل ذلك البوابة الرئيسة لعودة العراق إلى الساحة الدَوليّة وبداية لمرحلة من التفاعلات الإقليميّة والدَوليّة، كما سعت الدول الإقليميّة والدَوليّة إلى تعزيز مصالحها السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة مع النظام السياسيّ العراقيّ الجديد، ومحاولة ملء الفراغ السياسيّ والاستراتيجيّ الجديد، لتشهد الساحة السياسيّة العراقيّة حالة من التنافس بين القوى المختلفة وحالة من التباين في مستويات التفاعل وطبيعة القضايا الإقليميّة والدَوليّة التي اصبحت محورا للتفاعلات، وتفاوتت مستويات انغماس الدول في الشأن العراق بين فاعل نشط ومؤثر ودول ليس لها من النفوذ والتأثير سوى المبنى دون المعنى.

وبالحديث عن العلاقات العراقيّة– الإيرانيّة بعد عام 2003 نجد نقلة نوعية وكمية في طبيعة هذه العلاقات ومستوياتها المختلفة، فالعراق بعد عام 2003 اختلف بشكل جذري عما سبقه في طبيعة نظامه السياسيّ وتوجهاته بإزاء دول الجوار الإقليميّ، وهنا تبرز أهمّيّة هذه الدراسة، فقد بدأت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التفاعلات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، وبرزت إيران فاعلا مؤثرا في الساحة العراقيّة وفي قضايا المنطقة، بشكل اختلف جذريا عن المرحلة السابقة، فقد سعت إيران إلى تطوير رؤية واضحة نسبيا لمصالحها الاستراتيجيّة في العراق، وبناء قاعدة متينة ومتعددة الركائز اقتصاديّا، واجتماعيّا، وثقافيّا، وأمنيّا، وسياسيّا، أتاحت لها أن تكون في وضع استراتيجيّ سهل عليها التأثير المباشر وغير المباشر في الواقع العراقيّ خدمة لتلك المصالح. وهنا تفترض الدراسة أنّ التغيير الذي حصل في العراق بعد عام 2003 كان بداية لمرحلة جديدة في علاقات البلدين، وفي طبيعة القضايا المشتركة بينهما، وفي المجالات المختلفة.

أولاً: الرؤية الإيرانيّة للعراق وأهمّيّته

إيران دولة كبيرة ومحورية تتوسط أكثر من مجال إقليمي مضطرب وحيوي للأمن العالميّ، وبعض من أبرز الاحداث وأكثرها خطورة تقع أو تتشكل على حدودها، وهو ما جعلها في بؤرة الانشغالات الدَوليّة وفرض على أمنها أن يكون شديد الحساسية. وقد أسهمت الخطوط المتقاطعة من الضغوط الاستراتيجيّة المهددة للأمن القوميّ في تحديد ملامح السياسة الخارجيّة الإيرانيّة وعلاقاتها بالمحيط الإقليميّ ولاسيما العربي منه، وحدّد أيضا طبيعة ومداخل مشروعها الأمنيّ والسياسيّ الذي يستند أيضا إلى جملة أخرى من العوامل أهمها الاساس الأيديولوجي المتمركز في مفهوم تصدير الثورة.[156]

تاريخيّا كان العراق لاعبا إقليمياً مهما بالنسبة لإيران، وعلى مدى القرون القليلة الماضية كان العراق

156.علاء سالم. الانتخابات العراقيّة 2010...هل من جديد؟ مجلة السياسة الدولية.العدد180.ابريل2010.ص112.

عدواً ومنافساً وشريكاً استراتيجيّاً، وقد عارضت إيران الغزو الأمريكيّ للعراق في عام 2003، إلّا أنّ احتلال كان فرصة تاريخيّة لجمهوريّة إيران الإسلاميّة لتبديل علاقاتها بالعراق بعد عقود من العداء بينهما. وقد استغلت إيران الحدود الطويلة والمتخلخلة مع العراق، والعلاقات القديمة بسياسيّين عراقيّين بارزين، وأحزاب، وجماعات مسلحة، وقوتها الناعمة في المجالات الاقتصاديّة والدينيّة والإعلاميّة، لكي توسع نفوذها، وبالتالي توطيد نفسها، بوصفها صاحبة التأثير الخارجيّ الأساسي في العراق.([157]) إذ دفع عجز الدولة الجديدة في العراق عن أداء وظائفها إلى إدراك إيران إن هذا العجز قد ينطوي على احتمال اندفاع الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى تشكيل حكومة عراقيّة فاعلة تكون موالية لها ومعادية لإيران في الوقت نفسه، وأن تضحى بمثابة حجر الزاوية في هجوم عسكريّ أمريكي عليها. ولهذا ذهبت إيران إلى الحيلولة دون مثل هذه الحكومة، من خلال تغذية القوى التابعة لها بالإمكانات التي تتيح لها الوصول إلى قمة الهرم السياسيّ في العراق والبقاء مهيمنة عليها ويضمن ذلك جعل القوى المناهضة لسياساتها خارج إطار دائرة صنع القرار.([158]) وهناك من يرى أنّه لولا الاحتلال واسقاط النظام السياسيّ في العراق، لما شهدنا بكل تأكيد هذا التوسع في النفوذ الإيرانيّ إلى الداخل العراقيّ، وما فعلته إيران لجهة ملء الفراغ الاستراتيجيّ الذي نجم عن سقوط النظام كان أمرا طبيعيّا لسببين:

الأوّل، عجز الدول العربية الفاضح عن المبادرة، والارتباك في التعامل مع الواقع الجديد في العراق. وغلبة الرؤى الفردية على التوجه الجماعي، وغياب دور جامعة الدول العربية عن الساحة السياسيّة العربية.

الثاني، خوف إيران على امنها القوميّ من الوجود الأمريكيّ المباشر في العراق الذي تمتد حدوده مع إيران إلى 1448كم([159]). ووجدت إيران في هذه الحالة مدخلا مهما يتيح لها فرصة مضافة لإشغال قوات

157. لقاء مكي. التعريف بالمشروع الإيراني، مكوناته، أدواته، أهدافه، مصادر قوته. في نظام بركات(محرراً).مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها. مركز دراسات الشرق الاوسط. عمان. الطبعة الاولى.2012.ص345-344.

158. مازن الرمضاني. العلاقة العراقيّة-الإيرانية. المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات. الدوحة. 17 كانون الثاني(يناير) 2011. المصدر: https://www.dohainstitute.org/ar/researchandstudies/pages/art12.aspx

159. تعود مشكلة الحدود العراقيّة مع جيرانه إلى أيام الدولة العثمانية، وقد استغرق تثبيت الحدود العراقيّة – الإيرانية زمنا طويلا مع بدء التنافس التركي العثماني- الصفوي الايراني في مطلع القرن السادس عشر. وكانت تنشأ بين الحين والاخر مشكلات عنيفة بين العثمانيين والفرس، وكان بعضها يؤدي إلى حرب بين الدولتين. ومن اهم المعاهدات الخاصة بهذه الحدود معاهدة ارضروم الاولى المعقودة سنة 1823،والثانية سنة 1848 التي اعترفت الدولة العثمانية فيها بالسيادة التامة على المحمرة وميناءها، وبعض الجزر في شط العرب، وتنازلت فيها إيران عن جميع ادعاءاتها بمدينة السليمانية ومنطقتها، مقابل تنازل العثمانيين عن واد كرند لإيران. الا ان الحدود العراقيّة الايرانية لم يتم رسمها موضوعيا الا في سنة 1914،بعد اعلان الحرب العالمية الاولى ببضعة اسابيع. ان الخلاف بين العراق وايران حول بعض الاقسام من الحدود بين البلدين ليس بالأمر الجديد، فقد ورث العراق عن الامبراطورية العثمانية التي كان العراق جزءاً منها. واتبعت الدولتان في تعيين الحدود، وحل الخلافات الناجمة بسببها في أكثر الاحيان سبيل التفاوض أو الاتفاق. ونصت المادة الثانية من برتوكول4تشرين الثاني سنة1913،الموقع من قبل وزير الخارجية العثماني والسفير الايراني في اسطنبول على ما يلي: (يتم تحديد خط الحدود على الارض من قبل قومسيون تحديد مؤلف من قوميسيري اربع حكومات).ونصت المادة الخامسة منه على انه(حالما

الاحتلال بمزيد من المشاكل خدمة لمصالحها. ومن هنا كان توظيفها المكثف للأدوات الخفية (مثل النشاط المخابراتي والعسكريّ) في جنوب العراق ووسطه سبيلا ليس فقط لدعم تفاقم هذا الوضع عموديا وأفقيا وإنما كذلك توظيفه لأغراض المساومة مع قوات الاحتلال فالأمن هاجس ملح بالنسبة لها فقد رأت إيران في عراق تقوده الولايات المتحدة وحلفائها في الداخل يشكل تهديدا لأمنها القوميّ، ومن هنا أريد بالنفوذ الإيرانيّ الواسع في العراق أن يكون سبيلا لاحتواء هاجسها من احتمال سحب التجربة الأمريكيّة في استخدام القوة العسكريّة لإسقاط النظم السياسيّة عليها. ولهذا يعمد الإيرانيّون بين حين وآخر لأغراض المساومة وتذكير صناع القرار الأمريكيّ أن إيران هي الطرف الأقوى تأثيرا في العراق[160]، ولهذا عملت إيران على خطين متوازيين (وربما متناقضين): إرباك الوجود الأمريكيّ في العراق–دعم المقاومة–من جهة، ودعم القوى الشيعيّة الصاعدة إلى الحكم– وهي قوى صديقة لإيران– بغض النظر عن شروط هذا الصعود وعلاقته بالاحتلال الذي اسقط النظام السابق. وفي هذا السياق كانت إيران من أولى الدول التي اعترفت بمجلس الحكم الانتقالي عند تكوينه. فقد حاولت إيران التأثير في شؤون العراق السياسيّة بالعمل مع الاحزاب السياسيّة(الشيعيّة والكرديّة) لإنشاء دولة فيدرالية ضعيفة تهيمن عليها الاحزاب السياسيّة الشيعيّة. وقد حثت أقرب الحلفاء اليها من الاحزاب السياسيّة على المشاركة في النشاطات السياسيّة وفي

يتم تحديد قسم من الحدود يعتبر ذلك القسم كأنه مثبت نهائيا، ولا يكون عرضة لأي تدقيق، أو تعديل فيما بعد....).وقامت لجنة مشتركة بالعمل على ترسيم الحدود وذلك بعد ابرام اتفاقية الأستانة عام 1913 وتمكنت من تثبيت 233 دعامة وشملت كلا من اتفاقية الأستانة وملاحقها المبرمة عام 1914 والتي حددت الأساس للحدود البرية ((وهي ذات الأسس التي اعتمدت من قبل اللجنة المشكلة بموجب اتفاقية الجزائر عام 1975)). وكانت إيران تقوم بإثارة المشاكل كلما حصل تغيير في نظام الحكم في العراق مستغلة فترة من عدم الاستقرار ..فبعد سقوط الدولة العثمانية وتشكيل الدولة العراقيّة في العام 1921 قامت إيران بتجاوزات على الحدود ولكن ليس على الحدود البرية فقط بل شملت أيضا شط العرب مطالبة بحقوق لها فيه حيث قامت قوات إيرانية بالسيطرة على بعض المناطق داخل الأراضي العراقيّة مع قطع مياه الأنهار الجارية من إيران إلى العراق. واستمر الحال لغاية العام 1937 حيث وقع البلدان معاهدة جديدة مستندة إلى اتفاقية الأستانة ومحاضر لجنة قومسيون في 1914 وتكرر الأمر على مدى السنوات اللاحقة وصولا إلى العام 1969 بعد تولي حزب البعث للسلطة حيث أعلن شاه ايران ومن جانب واحد إلغاء معاهدة 1937. وساهمت ايران بدعم التمرد العسكري في شمال العراق كما اتهمها العراق بتمويل مؤامرات لقلب نظام الحكم واستمر التأزم في العلاقات لعدة سنوات الا أنه وبعد تزايد قوة التمرد الكردي المدعوم بشكل مباشر من ايران وتزايد الخسائر في صفوف القوات العراقيّة ماديا وبشريا قبِلَ العراق وساطة الجزائر وتم خلال انعقاد مؤتمر قمة الأوبك في الجزائر في العام 1975 التوقيع على اتفاقية جديدة وقعها عن العراق نائب الرئيس أنذاك صدام حسين وعن ايران الشاه وبحضور الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين والتي حددت اسس الحدود البرية اعتمادا على اتفاقية الأستانة وغيرها من الاتفاقيات السابقة الا أن العراق أعطى تنازلا كبيرا يتضمن تقسيم شط العرب بين البلدين واعتبار خط التالوك الحد الفاصل و تلقى النظام العراقيّ أنذاك انتقادات شديدة بسببها والذي برر الاتفاق بقيام ايران بإيقافها لدعم التمرد في شمال العراق ممّا مكن العراق في النصف الثاني من السبعينيات من التركيز على حملة الإعمار الكبيرة. الا أن الأمر سرعان ما انتكس مرة أخرى بإعلان الجمهوريّة الإسلاميّة في ايران وتولي الامام الخميني ولاية الفقيه ،وكان قد تم ابعاده من العراق في العام 1978.وللمزيد من التفاصيل عن تطوّرات الخلاف بين العراق وايران ينظر: سعد الانصاري. العلاقات العراقيّة الايرانية خلال خمسة قرون. دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الاولى.1987.ص–410 430.ايضا:موسى مخَول. موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين– آسيا. بيسان للنشر والتوزيع والاعلام. بيروت. الطبعة الثانية.2006.ص318–317.

160.مازن الرمضاني. مصدر سابق.

تشكيل مؤسّسات العراق الجديد[161]، فإيران تدرك أن عراقا يحكمه حلفائها سيكون مرتكزا مهما في ضمان أمنها. وثانيها: استمرار توظيفهم كأداة أساسية لسياستها في العراق. فآلية السيطرة عبر الحلفاء أو الوكلاء أدّت إلى أن يصبح العراق عمقا استراتيجيّا كانت إيران تفتقر له، وبوابة لامتداد نفوذها باتجاه الخليج والبحر المتوسط. فالربح الذي تحققه إيران لذاتها جراء طبيعة وجودها في العراق مقارنة بالخسائر الناجمة عنه، ينطوي على دعم فريد لمركزها التفاوضي مع القوى الدَوليّة الأخرى[162].

بدأ التقدّم الأبرز في العلاقات العراقيّة- الإيرانيّة في ظل حكومة إبراهيم الجعفري التي بادرت إيران إلى الاعتراف بها، واستئناف العلاقات الدبلوماسيّة مع العراق، واصدرت حكومة الجعفري عفوا عن المحتجزين والمعتقلين الإيرانيّين في السجون العراقيّة، وقام وفد عسكريّ عراقيّ كبير برئاسة وزير الدفاع سعدون الدليمي بزيارة إيران في 7 تموز(يوليو)2005،وهي الاولى من نوعها منذ اربعين عاماً اذ قدم الوفد اعتذاره لإيران حكومة وشعبا عما وصفه بجرائم صدام بحق إيران، وزار الجعفري إيران ووقع عدة اتفاقيات للتعاون العسكريّ والأمنيّ بين البلدين، وأكد ان حكومته لن تسمح للمعارضة الإيرانيّة وتحديداً منظمة مجاهدي خلق من أن تتخذ من الأراضي العراقيّة منطلقا لممارسة عمليّاتها ضد إيران، وكان من أبرز نتائج أيضاً التوقيع على اتفاقية تعاون أمنيّ مشترك بموجبه شكل البلدان لجانا مشتركة للتنسيق الأمنيّ وضبط الحدود والمساعدة في إعادة تأهيل الجيش العراقيّ[163].

واستمر التعاون بين البلدين بعد تولي السيد نوري المالكيّ رئاسة الحكومة الذي أكد خلال زيارته إلى إيران عام 2007، على أهمّيّة التعاون بين البلدين وعدم وجود حواجز تعترض طريق هذا التعاون، الذي ما يزال يطرد يوماً بعد يوم رغم الضغوط والاتهامات الأمريكيّة باستغلال هذا التعاون لتحقيق مكاسب إقليمية[164]، وخلال هذه المرحلة يمكن تحديد أبرز ملامح الاستراتيجيّة الإيرانيّة في التعامل مع الواقع العراقيّ الجديد بـ[165]:

161. طلال عتريسي.(المشروع الايراني) بين استراتيجيتي الهجوم والدفاع. مجلة المستقبل العربي.العدد363.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. ايار(مايو)2009.ص152.

162. مازن الرمضاني. مصدر سابق.

163.محمد عبد العاطي. العلاقات العراقيّة الإيرانية بين عهدين.بتاريخ 14/2/2007 .المصدر: https://www.aljazeera.net/2007/02/14/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D%8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D9%8A

164.وللمزيد من التفاصيل انظر: سعد بن نامي. انماط تحالفات المشروع الايراني وعلاقاته الإقليمية والدولية. في نظام بركات(محرراً). مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها. مصدر سابق.ص382.أيضا:مايكل أيزنشتات وآخرون. النفوذ الايراني في العراق: الرد على (المقاربة الحكومية الشاملة) التي تنتهجها طهران. مجلة المستقبل العربي.العدد388.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. حزيران(يونيو)2011.ص145.

165. مايكل أيزنشتات وآخرون. مصدر سابق. ص145.

1. دعم فصائل المقاومة المسلحة في العراق وعدم ترك الساحة العراقيّة للاحتلال الأمريكيّ، إلى جانب دعم الحكومة العراقيّة على الرغم من الدعم الأمريكيّ المباشر لهذه الحكومة وللعملية السياسيّة.

2. ترتيب البيت الشيعيّ العراقيّ ومحاولة توحيده خاصة أثناء العملية الانتخابية لضمان سيطرته على المجلس النيابي العراقيّ. وعدم مجيء حكومة يمكن أن تكون معادية لها، وفي اسوء الاحوال ان تأتي حكومة غير متعاونة. وهذا ما يفسر دعم إيران لحكومة المالكيّ ومن قبلها حكومة الجعفري؛ إذ يمكن عدّ هاتين الحكومتين صديقتين لإيران على الرغم من انتقاد مسؤوليها أحيانا لإيران في بعض القضايا الأمنيّة أو السياسيّة.

3. تعزيز النفوذ والروابط الدينيّة والترويج لمبدأ ولاية الفقيه.

كما دعمت إيران الانتخابات العامة الاولى عام 2005، وأكد المتحدث باسم الحكومة الإيرانيّة رضا زادة آصفي أنّ جميع العراقيّين الذين شاركوا في الانتخابات عكسوا رغبتهم في الحصول على الاستقلال والتخلص من الوجود الأجنبيّ على أراضيهم، داعيا دول العالم إلى التعاون مع الحكومة المقبلة. إلّا أنّ الموقف الإيرانيّ الداعم للانتخابات العراقيّة واجه اتهامات أمريكيّة واضحة وصريحة إلى إيران بالتدخل في الشأن العراقيّ، وذلك عقب انتخابات عام 2005، وجاءت هذه الاتهامات من السفير الأمريكيّ وقائد القوات الأمريكيّة في العراق[166]، وجاء تشكيل حكومة المالكيّ الثانية في كانون الاول(ديسمبر)2010، أنموذجا لجهود إيران في توحيد حلفائها السياسيّين في العراق، إلّا أنّ الحكومة ضمت أحزاباً متعددة سبق أن انغمست في صراعات عنيفة في الماضي القريب. وهذا ما جعل من الحكومة تفتقد إلى الاستقرار المطلوب، ومارست إيران دور الوسيط السياسيّ بعد بروز التصدعات في الائتلاف الحاكم. وخلال هذه المرحلة وقع العراق وإيران أكثر من 100 اتفاقية تعاون. لكن قدرة إيران على ضمان استمرار صيغة الشراكة السياسيّة القائمة بين الاطراف السياسيّة العراقيّة وفق اتفاق أربيل واجهتها عدة تحديات ممّا جعلها عاجزة عن السيطرة عليها، بالأدوات التي كانت تستخدمها منذ احتلال العراق عام2003. وأبرزها[167]:-

أ- سعي رئيس الوزراء نوري المالكيّ لإقصاء كلّ من يعارضه، وفشل محاولات إيران التوسط لتسوية القضية.

166. طلال عتريسي. جيو استراتيجيا الهضبة الايرانية، اشكاليات وبدائل. مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلاميّ. بيروت. الطبعة الاولى.2009.ص37-35.

167. مايكل أيزنشتات وآخرون. مصدر سابق. ص150-149.

ب- أهمّيّة استمرار الوفاق الشيعيّ– الشيعيّ خلال المرحلة المقبلة، وما تطلبه ذلك من تنازلات من جانب الحكومة ورئيسها للشركاء الشيعة، وأبرزها مطالبة التيار الصدري بدمج عناصر جيش المهدي في القوات المسلحة، والذي تقدمت به قيادة التيار في اب(اغسطس)2012.

ج- الحفاظ على قواعد اللعبة التي تخدم وجود صيغة محاصصة بين القوى الشيعيّة وبعضها، وبينها وبين القوى الأخرى، وبما يضمن استقرارا شكليا يسيطر عليه الشيعة، وعدم تشكل ديكتاتور جديد يحول العراق إلى دولة قوية.

ثانياً، الرؤية العراقيّة لإيران وأهمّيّتها

يجب أن ندرك حقيقة أنّ حدوداً ممتدة واسعة وروابط سياسيّة واقتصاديّة ودينيّة وثقافيّة وثيقة تجعل من إيران قوة مؤثرة في العراق، وقد وفر الاحتلال الأمريكيّ للعراق في عام 2003 فرصة تاريخيّة لإيران لمد نفوذها إلى العراق، والتحول من عدو إلى شريك أو حليف ،وقد ساعد الانسحاب الأمريكيّ من العراق في عام 2011 في تزايد النفوذ الإيرانيّ ومحاولة ضم العراق إلى محور المقاومة، فيما سمح ظهور تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام (داعش) الإرهابيّ واحتلاله أجزاءً من المناطق الشماليّة والغربية من العراق في عام 2014 لإيران بزيادة نفوذها في بغداد وتقديم نفسها كحامٍ للعراق.

يقع العراق في مدى تقاطع العديد من الخطوط الرئيسة وهي العرب والاكراد، والسُنة والشيعة، والعرب والفرس، ويمتلك أحد أكبر الاحتياطيات النفطيّة في العالم، وكدولة غنية بالموارد، وموقع في قلب الشرق الأوسط، فهذا يطرح احتماليّة أن يكون العراق قوة إقليمية مستقرة وتتمتع بنمو اقتصاديّ أو أن يكون ساحة للنزاعات الاثنية والطائفيّة، إلّا أنّ العراق لن تكون له سياسة خارجيّة فاعلة إلّا إذا تمكن من حل وتسوية خلافاته العميقة حول قضايا مثل اقتسام السلطة والأراضي والطاقة.

استفاد العراق من ما قدمته إيران من دعم لحلفائها السياسيّين، في الأحزاب الشيعيّة والكرديّة، لإقامة دولة فدرالية ضعيفة يهيمن عليها الشيعة وصديقة لإيران، وبفضل هذا الدعم والتشجيع تمكنت الأحزاب الشيعيّة العراقيّة من ترجمة وزنها الديمغرافي إلى نفوذ سياسيّ، وبذلك ترسخ التفوق الشيعيّ في بغداد، وساعدت إيران حلفائها القريبين مثل بدر والمجلس الإسلاميّ الاعلى والدعوة والصدريين على المشاركة السياسيّة والمساعدة على تشكيل المؤسّسات السياسيّة العراقيّة الجديدة، وقدمت السلاح للتنظيمات المختلفة التي عارضت وقاتلت الوجود الأمريكيّ في العراق، بهدف تعظيم خياراتها وضمان مصالحها ،مع احتفاظها بعلاقات جيدة مع الاحزاب الكرديّة الرئيسة في شمال العراق. ولا شك ان إيران كانت الفائز الجيوستراتيجي الأكبر في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكيّة منه في عام 2011، وتمتع القادة

السياسيّون العراقيّون بعلاقات جيدة مع إيران، ورأت الحكومة في إيران صديقاً استراتيجيّاً طويل المدى في بيئة يهيمن عليها السُنة في بقية دول المنطقة[168]، ولتعزيز هذا التوجه وقع العراق وإيران اتفاقاً في تشرين الثاني(نوفمبر)2013 توفر فيه إيران للعراق معدات إيرانيّة منها أسلحة خفيفة ومدفعية ودبابات وذخيرة مدفعية للقوات المسلحة العراقيّة[169].

كان سقوط الموصل في حزيران (يونيو) 2014 وما تلاها من أحداث تهديداً جدياً لوحدة العراق ونظامه السياسيّ القائم في بغداد، وبانهيار القوات المسلحة وهزيمتها امام هجمات تنظيم داعش الإرهابيّ وغياب البدائل القتالية الممكنة، أصدر آية الله العظمى السيد علي السيستاني فتوى الجهاد الكفائي لدعم قوات الامن العراقيّة والدفاع عن البلاد والشعب والمقدسات، وتطوع آلاف من الشباب في تنظيمات مختلفة عرفت بقوات الحشد الشعبيّ، وقد شكل هؤلاء المتطوعون أكثر من 50 تنظيماً مسلحاً ضمت ما بين 60- 90 ألف مقاتل، وقد ساعدت إيران في تسليحهم، وإلى جانب التنظيمات العسكريّة السابقة من بدر وعصائب أهل الحق وكتائب حزب الله لعبت هذه القوات دوراً قيادياً في القتال ضد تنظيم داعش الإرهابيّ. وقد أفادت القيادة العراقيّة من الاستجابة الإيرانيّة السريعة هذه مقارنة مع الاستجابة الأمريكيّة البطيئة والمقيدة وقدمت فرصة لإيران كي تقدم نفسها بوصفها صديقا للعراق، وتحركها منذ ذلك غير من صورتها في نظر العديد من العراقيّين، وساهم المستشارون الإيرانيّون في تحقيق العديد من النتائج العسكريّة المهمة منذ اواخر عام 2015، ولعل استمرار تهديد تنظيم داعش الإرهابيّ ساهم في زيادة نفوذ وتأثير إيران في عملية مواجهته في ظل غياب قدرة العراق منفرداً على مواجهته وضعف الدعم والإسناد الدَوليّ عموما والأمريكيّ خصوصاً[170].

والحقيقة أنّ تنظيم داعش الإرهابيّ مثل تهديدا مختلفاً عن المجموعات السُنية المتطرفة الأخرى، بالنسبة للعراق ولإيران وخصوصا في المناطق القريبة على حدودها، فالعديد من هذه المجموعات مثل جيش العدل في باكستان والذي يعمل في إقليم الجنوب الشرقي الإيرانيّ في سيستان– بلوشستان، وهذه المجموعة تمارس تكتيكا لا يمثّل تهديدا جديا لإيران، إلّا أنّ تنظيم داعش الإرهابيّ تفوق عليهم في مستوى التطوّر المهم الذي حققته في مدة قصيرة من الزمن، فقد تمكن من تجنيد عشرات الآلاف من المقاتلين من كلّ انحاء العالم، وحاز موارد وسيطر على منطقة جغرافية كبيرة، وهذا التفوق أثار اهتمام القوى الإقليميّة والدَوليّة،

168. مها شكر محمود وعبد علي كاظم المعموري. ايران والسعودية، صراع النفوذ والمكانة. دار روافد للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت. الطبعة الاولى.2017.ص-292 293.

169. Dina Esfandiary and Ariane Tabatabai ،Iran's ISIS Policy ،The Royal Institute of International Affairs،2015،p 9.

170. Michael Eisenstadt ،Iran and Iraq، Washington Institute for Near East Policy ،Sep 13،2015،p 25.

لقد سعى تنظيم داعش الإرهابيّ إلى القضاء على الشيعة وإقامة دولة إسلاميّة وفق رؤية متشددة لقانون الشريعة.

ولذلك تغيرت الاستراتيجيّة الإيرانيّة في التعامل مع التنظيم، ففي البداية حاولت إيران تقليل خطر التنظيم ففي 16 حزيران(يونيو)2014 صرح نائب وزير الخارجيّة الإيرانيّ حسين أمير عبد اللهيان بأنّ داعش لا تشكل تهديداً ضد الحدود الجغرافية للجمهوريّة الإسلاميّة في إيران، إلّا أنّ المسؤولين الإيرانيّين قللوا من شأن التهديد وانه يمكن التعامل معه بشكل سريع، لتتحول بعد ذلك استراتيجيّتها مع تقدم التنظيم لتصبح داعمة من الخلف، وباقتراب التنظيم من الحدود الإيرانيّة غيرت طهران من منهجها في القتال مجدداً وزادت من انغماسها في العراق في محاولة لإزاحة أيّ إمكانية لتهديد حدودها.([171]) وقدمت إيران المستشارين العسكريّين في معارك قتال تنظيم داعش، ولعب الطيران العسكريّ الإيرانيّ دورا مهما في دعم عمليّات القوات العراقيّة الكرديّة في مناطق جلولاء والسعدية في التخلص من فلول عصابات داعش. وزودت إيران العراق بالمواد والأسلحة وشاركت في إعادة إعمار المدن التي تضررت جراء الحرب. كما استفادت القوات الإيرانيّة الخاصة في فيلق القدس من هذه الحرب لتعزيز تأثيرها. ودعمت إيران التنظيمات الشيعيّة الموالية لها والجيش العراقيّ و الحشد الشعبيّ حتى الانتصار على التنظيم الإرهابيّ في كانون الاول(ديسمبر) 2017 .وادت هذه الأحداث إلى زيادة التقارب الإيرانيّ العراقيّ في غياب أو ضعف الدعم الغربي وتقديم بعض الدول العربية الدعم للتنظيم الإرهابيّ.

وتزيد التبادل الاقتصاديّ مع إيران التي تتسارع فيها الاتفاقيات التجاريّة وتأثير مستمر من إيران على الحكومة العراقيّة ووجود تنظيمات شيعيّة موالية لها ودعم إيران المستمر لها من خلال الاسلحة. وفي 11 اذار(مارس) 2019، بعد عام من نهاية الحرب، قام الرئيس الإيرانيّ السيد حسن روحاني بزيارة إلى العراق استغرقت ثلاثة أيام، ابرمت خلالها اتفاقيات مختلفة بين البلدين في مجالات متعددة: كالنفط، والتجارة ، والصحة، والتعليم، ووسائل النقل. فضلا عن خططً للبناء المشترك لمدن صناعية على الحدود للإنتاج المشترك، وكذلك نقل مباشر للبضائع بين البلدين[172].

وبينت القيادة الإيرانيّة أنّ نشوء داعش يمكن أن ينسب إلى السياسات الغربية في المنطقة، وعلى حد تعبير محمّد جواد ظريف وزير الخارجيّة الإيرانيّة أنّ داعش هي نتاج أمرين: الأوّل هو الغزو الأمريكيّ للعراق، والوجود الأجنبيّ الذي اوجد آلية المقاومة، والثاني هو الشعور باللامساواة والتي سادت في

171. Dina Esfandiary and Ariane Tabatabai ،op، cit ،pp 4-6.

172. العلاقات الإيرانية العراقيّة. المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9

بعض دول المنطقة منذ سقوط صدام حسين، ولقتال داعش بين ظريف إنّ الأرضية الخصبة التي توفرت لأيديولوجية الجماعة يجب إزالتها والحاجة إلى تغيير السياسات في المنطقة وخصوصا فيما يتعلّق بفلسطين، وازالة هذا الشعور من المشاعر، وبعبارة أخرى التعامل مع المصالح وإزالة التفاوت سوف يساعد في القضاء على فكر داعش[173].

والتقى وزيرا خارجيّة إيران والعراق في شباط 2021، محمّد جواد ظريف وفؤاد حسين، في العاصمة طهران بحضور الرئيس حسن روحاني وأمين المجلس الأعلى الإيرانيّ للأمن الوطنيّ علي شمخاني. وطلب الممثلون الإيرانيّون من نظرائهم العراقيّون طرد القوات الأمريكيّة من أراضيهم، واصفين وجودهم بأنه «ضار»، بعد عامٍ من اغتيال الجنرال قاسم سليماني ونائب قائد الحشد الشعبيّ أبو مهدي المهندس بهجوم بطائرة مسيرة بدون طيار على موكبهم في طريق مطار بغداد الدَوليّ في مطلع كانون الثاني(يناير)2020. وتعززت العلاقات بقيام رئيس الوزراء العراقيّ محمّد شياع السوداني بزيارة إلى إيران بعد شهر من توليه المنصب في تشرين الثاني(نوفمبر) 2022، لتعزيز التعاون الثنائي في جميع المجالات. واستقبل من قبل الرئيس الإيرانيّ إبراهيم رئيسي والمرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، الذي لم يستقبل سلفه مصطفى الكاظمي، الذي عد مقربًا من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والتي تعتبرهم إيران أعداء حينها، ووقع السوداني عقداً بقيمة 4 مليارات دولار خلال هذه الزيارة لتمكين إيران من تصدير خدمات فنية وهندسية إلى العراق، واعلنت وزارة النفط الإيرانيّة عن افتتاح مكتب تمثيلي في بغداد. وبدت إيران انها تميل بشكل إيجابيّ أكثر نحو السوداني من سابقه، ممّا قد يترجم إلى مزيد من التفاعل الاقتصاديّ[174].

ثالثاً، مجالات التعاون بين البلدين

لقد مثلت التجارة وروابط الأسواق بالمنتجات الإيرانيّة أبرز مظاهر العلاقات الاقتصاديّة مع العراق، ووصل حجم التبادل التجاريّ إلى مبالغ ضخمة، فقد باتت سلة الغذاء الرئيسية للعائلة العراقيّة تعتمد بالدرجة الأولى على الأغذية والمنتجات الإيرانيّة[175]؛ إذ زادت معدلات نمو الاستيرادات والصادرات السلعية خلال حقبة 2005- 2013، وسجلت أعلى مستوى لها في عام 2011؛ إذ بلغت 1150403 مليون دولار وشكلت نسبة 2،1% من إجماليّ الاستيرادات العراقيّة من دول العالم، وكانت اعلى نسبة للاستيرادات مقارنة بدول العالم في عام 2006 حيث بلغت 3،5%،فيما سجل عام 2007 اقل قيمة من الاستيرادات العراقيّة من إيران؛ إذ بلغت 2849 مليون دولار أيّ ما يعادل 0،04% من نسبة

173. Ibid،p 6.

174. العلاقات الإيرانية العراقيّة. مصدر سابق.

175. عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي. العلاقات العراقيّة– الايرانية في ظل الاحتلال الامريكي للعراق 2003– 2011. رسالة ماجستير. جامعة الشرق الاوسط.عمان.2011.ص144.

إجماليّ الاستيرادات العراقيّة. وبدت الاستيرادات العراقيّة من إيران مرهونة بنوعية السلع التي يطلبها السوق العراقيّ وهذا ما ظهر في عام 2007 نتيجة لتحول الطلب على السلع الرأسماليّة. أما بالنسبة للاستيرادات السلعية الإيرانيّة من العراق فلم يكن لها تأثير مهم على الاقتصاد الإيرانيّ وليست بالمستوى الذي يشكل أهمّيّة تنافسية تذكر والتي عادة ما يغلب عليها صفة المواد الأولية والاستهلاكية، وقد تراوحت بين مستويين الأدنى منها بلغ نحو 0،08% في عام 2009 والاعلى بلغ نحو 0،1% في عام 2012،وترتب على ذلك عجز مستمر في الميزان التجاريّ السلعي بين البلدين وكذلك مدى ضعف اعتماد السوق الإيرانيّ على السلع العراقيّة من جانب آخر، ومثل اختلالا كبيراً في اتجاهات العلاقات التجاريّة بين البلدين[176].

وهناك العديد من مجالات التعاون والقضايا المشتركة بين العراق وإيران؛ إذ استجابت الشركات الإيرانيّة لدعوة رئيس الوزراء العراقيّ نوري المالكيّ للمشاركة في اعمار العراق والاستثمار فيه؛ إذ وقع النائب الأول للرئيس الإيرانيّ محمّد رضا رحيمي مع السيد المالكيّ في 5 تموز2011، ست اتفاقات في مجالات تجنب الازدواج الضريبي، ومذكرة تفاهم في مجال التعاون الثقافيّ، ومذكرة في مجال العلوم والتكنولوجيّا، ومذكرة في مجال البريد والاتصالات، ومذكرة في مجال العلاج الطبي ومذكرة في مجال التعاون الدَوليّ. وعرضت هيئة الاستثمار الوطنيّ العراقيّة 16 قطاعا اقتصاديّاً على الشركات الإيرانيّة للاستثمار فيها، وشملت الفرص مختلف القطاعات كالنفط والكهرباء والسكن والصناعة والسياحة وغيرها. وخولت السلطات الإيرانيّة سفيرها في العراق مهمة الاشراف على عمليّات استيراد السلع الإيرانيّة من قبل العراق وتنفيذ المشاريع والمناقصات وكل الاعمال الأخرى، فضلا عن رئاسته لهيئة التنمية الاقتصاديّة في العراق، وهي الهيئة التي يديرها مقر خاتم الأنبياء للبناء والإعمار التابع لفيلق الحرس الثوريّ[177].

وشكّلت إيران أكبر شريك تجاريّ للعراق؛ إذ بيّنَ مسؤولون إيرانيّون وعراقيّون أن إجماليّ حجم التجارة بين البلدين بلغ 12 مليار دولار في العامين 2013 و2014. إلا أن الإحصائيات الرسميّة الإيرانيّة تظهر أن إجماليّ التجارة بلغ حوالي 6 مليارات دولار في تلك المدة، وجاءت غالبية هذا المبلغ من الصادرات الإيرانيّة إلى العراق. وتتكون الصادرات من الفواكه والخضار الطازجة والمواد الغذائية المصنعة ومواد البناء والأجهزة المنزلية الرخيصة والسيارات. كما نشط المستثمرون الإيرانيّون وشركات البناء في بغداد، وجنوب العراق ذات الغالبية الشيعيّة، وكردستان[178].

176. مظفر حسني علي وقاسم محمد لعيبي. العلاقات التجارية بين العراق وايران بعد عام 2003 التحديات وسبل التطوير، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 110، السنة الاربعون، كلّيّة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.2017.ص-22 24.

177. عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي. مصدر سابق.ص-145 146.

178. مايكل آيزنشتات. إيران والعراق..المصدر: https:// The Washington institute for Near East policy www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/ayran-walraq

ويتشارك العراق وإيران في مجال الطاقة، فإلى جانب اتفاق أنبوب الغاز الإيرانيّ– العراقيّ– السوري، فقد شكل البلدان شراكة في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)؛ إذ ساند البلدان رفع أسعار النفط، فيما ساندت السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي أسعاراً معتدلة. إلّا أنّ رفع الإنتاج العراقيّ ساعد فعليا الولايات المتحدة والمجتمع الدَوليّ في فرض العقوبات على إيران من دون أن يؤثر ذلك فعلياً على أسعار النفط. وعمل العراق وإيران بشكل فاعل على تطوير روابطهما الاقتصاديّة، وخصوصا في ضوء نظام العقوبات المفروض على إيران، وبعد تشديد العقوبات سعت إيران إلى استبدال شركائها التجاريّين التقليديين في المنطقة مثل تركيا والامارات العربية المتحدة بالعراق، وكان العراق واحد من خمسة شركاء تجاريّين لإيران؛ إذ وصل حجم التجارة بين البلدين في نهاية عام 2013 إلى 12 مليار دولار، واستمرار سعيهما إلى زيادته ليصل إلى 20 مليار دولار في عام 2018، وتشجع طهران الشركات الإيرانيّة على الاستثمار في مشاريع البنية التحتية العراقيّة لزيادة الاعتمادية بين البلدين[179].

وتعد العلاقات التجاريّة بين البلدين جانباً مهماً آخر فقد وصلت في عام 2010 إلى 8 مليارات دولار، وقد اصبح العراق السوق الرئيس لتصدير البضائع الإيرانيّة في ضوء استمرار العقوبات الدَوليّة ضد إيران، وعلى الرغم من تأكيد الحكومة العراقيّة احترامها للعقوبات الاقتصاديّة الدَوليّة فإنّ السوق السوداء امتدت على طول الحدود العراقيّة الإيرانيّة الطويلة، وفي حال رفع هذه العقوبات تدريجياً فالتجارة الشرعية يمكن أن تقضي على السوق السوداء وتزيد من حجم ومستوى التبادل الاقتصاديّ في مختلف المجالات، فضلا عن دور الشركات الإيرانيّة في مجال إعادة الإعمار. وقد وصلت التجارة الكلّيّة بين البلدين إلى 12 مليار دولار في عامي 2013– 2014 لكن الارقام الرسميّة الإيرانيّة تظهر حجم التجارة قد وصل إلى حوالي 6 مليار دولار خلال هذه المدة، وتساهم إيران في توفير حوالي 5– 10% من الطاقة الكهربائية في المناطق الحدودية[180]، ووصلت قيمة صادرات الطاقة من إيران إلى العراق 1 مليار دولار في عام 2009،منها 40% من الكهرباء،و30% منتجات النفط المكررة. فضلا عن تطوير الحقول النفطيّة الواقعة على طول الحدود المشتركة بين البلدين. ووقعت وزارة النفط العراقيّة مذكرة تفاهم مع الجانب الإيرانيّ عام 2009، لاستثمار مشترك في الحقول النفطيّة[181].

ورحب العراق بالاتفاق النووي الإيرانيّ – الغربي(1+5) في عام 2015؛ إذ إنَّ أيّ خفض للتوتر بين إيران والفاعلين الإقليميّين والدَوليّين سوف يقلل من الضغط على السياسة الخارجيّة العراقيّة، وقد دافع العراق عن حق إيران في امتلاك برنامج نووي سلمي وحذر من أيّ هجوم على إيران سيؤدي إلى عواقب وخيمة على دول المنطقة بشكل عام. أما الحرب في سوريا فقد ساهمت في تمحور المنطقة، وبتطوّر الأزمة

179. Dina Esfandiary and Ariane Tabatabai ،op، cit، p 4.
180. Dina Esfandiary and Ariane Tabatabai ،op، cit، p3.
181. عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي. مصدر سابق. ص 147.

تحرك العراق بوضوح أكثر نحو المحور الذي يضم إيران ونظام الاسد وحزب الله والمدعوم دولياً من قبل روسيا والصين، وساهمت فصائل عراقيّة مسلحة في القتال في سوريا إلى جانب النظام، وكان العراق داعماً قوياً لجهود الأمم المتحدة التي عقدت سلسلة مؤتمرات جنيف لحل الأزمة وإحلال السلام في سوريا[182].

واستمر التعاون بي البلدين، فقد أفاد الأمين العام لغرفة التجارة المشتركة بين إيران والعراق في 17 تموز(يوليو) 2020 أن قيمة الصادرات من إيران إلى العراق بلغت 1.45 مليار دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الفارسي. وذكر أنه في العام الماضي خلال نفس الفترة، بلغت قيمة السلع المصدرة من إيران 2.35 مليار دولار، ومع ذلك، أدّت الفيروسات التاجية إلى انخفاض الصادرات إلى 1.45 مليار دولار، بدءًا من 20 آذار(مارس)2021[183].

وتعد السياحة الدينيّة من أهم المجالات التي ظهرت بشكل كبير في العراق بعد عام 2003، وبرزت شركات عراقيّة كثيرة تتولى مسؤولية دعم هذه الحملات الدينيّة بالزاد والأمن[184]، ويشكل العراق ثاني أكبر دولة في عدد الشيعة في العالم بعد إيران، وتبرز أهمّيّة هذه الحقيقة في ضوء هيمنة السُنة على بقية دول المنطقة وبروز تأثير المملكة العربية السعودية والدول السُنية الرئيسة الأخرى، ويضم العراق أيضاً مراكز شيعيّة مهمة في كربلاء والنجف وسامراء. ولذلك أصبح العراق وجهة رئيسة للسياحة الدينيّة من إيران، وبين عامي 2013- 2014 كان هناك 12 مليون زائر إيرانيّ زاروا الاماكن المقدسة في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، بالمقابل كان هناك 1،7 مليون عراقيّ زاروا إيران خلال المدة نفسها، واستثمرت إيران عشرات الملايين من الدولارات سنوياً لإعمار وتطوير منشآت المراقد للزائرين. وفي هذا الإطار عملت إيران لضمان تفوق حوزة قم التي تعد معقلا للأيديولوجية الرسميّة للجمهوريّة الإسلاميّة، في مواجهة اتجاه رجال الدين المنافسين غير السياسيّين التقليديين في حوزة النجف، والهدف لضمان نموذجها للإسلام كأيديولوجية مهيمنة بين الشيعة في عموم العالم، وأنفقت إيران ما يزيد على 240 مليار ريال (حوالي 13،5 مليون دولار) على إعمار المراقد المقدسة في العراق خلال السنة الماليّة 2013، وضعف هذا المبلغ أنفق في عام 2014[185].

كما سعت إيران لاستثمار علاقاتها مع القادة العراقيّين في محاولة إزالة وجود قاعدة المعارضة الإيرانيّة

182. Dina Esfandiary and Ariane Tabatabai ،op، cit، p4.

183. العلاقات الايرانية العراقيّة. مصدر سابق.

184. تشير بعض المصادر إلى ان سبع شركات سياحية عراقيّةهي (جرش، والمنار، والاطياف، والديار، والجنوب، والطف، والسنون) هي متعاقدة مع شركة شمسه الايرانية للسياحة في العراق منذ عام 2003،واصبحت صاحبة القرار في التحكم في توافد الزوار إلى الاماكن المقدسة. ولهذه الشركات الحق في اسكان افواج الزوار. كما تقدم ايران 20 مليون دولار سنويا إلى محافظة النجف الاشرف لبناء وتحسين المرافق السياحية للزوار. وتحصل محافظة كربلاء المقدسة على ما يقرب من 3 ملايين دولار في السنة. وللمزيد من التفاصيل انظر: عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي. مصدر سابق.ص-148 149.

185. Dina Esfandiary and Ariane Tabatabai ،op ،cit ،p 3.

في العراق؛ إذ كان هناك 3400 عنصر من منظمة مجاهدي خلق الإيرانيّة الذين تحالفوا مع النظام العراقيّ السابق ضد إيران، وقد عبرت الحكومة العراقيّة عن رغبتها في اغلاق معسكرهم واخراجهم من العراق، وفي 1 تموز(يوليو)2009 اغلقت القوات الأمريكيّة قاعدتها في معسكر اشرف ليصبح شأناً عراقيّاً، إلى جانب ذلك سعت إيران إلى التخلص من بعض الاماكن التي تتواجد فيها عناصر معارضة لها وخصوصا القرى الواقعة على الحدود مع العراق فخلال شهري ايار(مايو) وحزيران(يونيو)2010 قصفت القوات الإيرانيّة لتؤكد السلطات الإيرانيّة أنّ هذه المناطق تستخدم من قبل مجموعات المعارضة الكرديّة الإيرانيّة وتحديداً حزب الحياة الحرة(بجك) .

رابعاً، محدّدات التأثير في العلاقات بين البلدين

أوضحت تطوّرات الاحداث في حقبة ما بعد 2003 أنّ الطابع البراغماتي السياسيّ هو الذي ميز حدود تأثير إيران في حلفائها في العراق؛ إذ انهم يتقبلون الدعم الإيرانيّ في حال أملت مصالحهم عليهم ذلك، ويسعون في طلب الدعم من مكان آخر في حال انتفاء هذا الاملاء. كما بينت الاعوام الاخيرة ايضا ان نشاطات إيران في الساحة السياسيّة العراقيّة كانت مشوبة بين حين وآخر بتنسيق ضعيف مع نشاطات اخرى في العراق الأمر الذي يدل على عدم وجود تماسك في مقاربة إيران بشأن العراق. وهنا نشير إلى تشجيعها لحلفائها السياسيّين على العمل مع الولايات المتحدة والمشاركة في العملية السياسيّة، الا انها قامت ايضا بدعم التنظيمات المختلفة كي ينشطوا باتجاه الحاق هزيمة مذلّة بالولايات المتحدة بغية ردع أيّ تدخل عسكريّ آخر في المنطقة. وكانت نتيجة هذه المقاربة بروز تنظيمات متطرفة دخلت في صراع مع بعض الحلفاء لإيران والحكومة العراقيّة معا، الأمر الذي قوض الجهود الإيرانيّة الرامية إلى توحد حلفائها السياسيّين في العراق[186].

وهناك من يرى (أنّ الضغوط الإيرانيّة على الحكومة العراقيّة كانت أحد أسباب التأخر في الحصول على موافقة البرلمان العراقيّ على الاتفاقية الأمنيّة مع الولايات المتحدة عام 2011، وان خلافا قد نشب بين حكومة المالكيّ وإيران نتيجة لذلك، وان بعض المسؤولين العراقيّين القريبين من إيران قد بدأوا يشكون من التدخلات الإيرانيّة في الشأن العراقيّ. إلا إن الإشكالية التي تواجه المسؤولين العراقيّين في هذا الشأن تتمثّل

186. أعلنت وثيقة الأمن القومي الامريكي الصادرة في نهاية شباط(فبراير)2006 أنّ إيران أكبر خطر محتمل على مصالح الولايات المتحدة، ووصفت وزيرة الخارجية الأمريكيّة كونداليزا رايس إيران بأنها البنك المركزي للإرهاب، ووجه وزير الدفاع الامريكي دونالد رامسفيلد اتهامات إلى ايران بأنها تضطلع بإذكاء حالة التوتر وعدم الاستقرار في العراق. وللمزيد من التفاصيل انظر: التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2005. مركز الاهرام للدراسات السياسيّة والاستراتيجية.القاهرة.2006.ص252.ايضا:اثير ادريس عبد الزهرة. مستقبل التجربة الدستورية في العراق. دار ومكتبة البصائر. بيروت. الطبعة الاولى.2011..ص115-114.

فيما تملكه إيران من أوراق مؤثرة على الأوضاع السياسيّة والأمنيّة)[187]، ويرى آخرون أنّ محاولات إيران لاستخدام نفوذها في العراق لم تثمر حتى الآن سوى نتائج متفاوتة، وعلى الرغم من أن تأليف الحكومة ضم كثيرا من أقرب الحلفاء العراقيّين إلى إيران، وانسحاب القوات الأمريكيّة من العراق، وما يوفره من فرصة لإيران لبسط تأثيرها، فإنّ سياساتها في العراق أثارت مشاعر مناوئة لها، فإلى جانب دفع كميات كبيرة من المنتجات المدعومة إلى السوق العراقيّة، وتحويل مجاري أنهر تغذي شط العرب، فإنّ قصفها قرى كرديّة شماليّة بالمدفعية في بعض الأحيان، ولجوئها إلى استفزازات، مثل استيلائها في عام 2009 على احد آبار حقل الفكة النفطي في محافظة ميسان، لم يكن لهما سوى أثر ضئيل في مسعى إيران إلى نيل محبة العراقيّين[188].

إنّ إيران مع وحدة أراضي العراق، فالعديد من المسؤولين الإيرانيّين حذروا من أن تقسيم العراق سيكون كارثياً، ويؤدي إلى فوضى في المنطقة، وقتال داعش أبرز مثال، كما دعمت إيران الأحزاب الكرديّة العراقيّة في الحرب على داعش، وبين السيد مسعود بارزاني أنّ إيران كانت الداعم الأول للأكراد بالسلاح والذخيرة[189]، إنّ تأييد إيران لوحدة العراق ورفض أيّ مسعى للتقسيم يطرح امكانية انتقال عدوى التقسيم إلى المناطق الكرديّة الإيرانيّة التي تطالب هي الأخرى بالحكم الذاتي، وكذلك المناطق العربية في إقليم عربستان، وهي مخاطر مهمة تواجه الأمن القوميّ الإيرانيّ، وتتزايد أهمّيّتها في ظل اشتداد صراعها مع الولايات المتحدة، التي أصبح منهج التفكيك والتلاعب بالانقسامات القوميّة والدينيّة سياسة معتادة حيال أيّ بلد متصادم مع توجهاتها[190].

ولهذا نجد أنّ مستقبل العلاقة بين العراق وإيران سيكون مرتبط إلى حد بعيد، بالأوضاع الأمنيّة في العراق، وبطبيعة الحكومة العراقيّة من الناحية السياسيّة، ونوع العلاقة الطويلة الأجل التي يبنيها العراق مع جيرانه العرب ومع الولايات المتحدة. ومن خلال عدة خطوات أساسية أبرزها[191]:

أولا– دعم جهود قوات الأمن العراقيّة في مهمات نشر الأمن الاستقرار.

187. مايكل أيزنشتات وآخرون. مصدر سابق.ص147-146.

188. إيمان أحمد رجب. النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الأولى.2010.ص296-293.أيضا: محمد سعد أبو عامود. إيران ودول الخليج العربية....علاقات متوترة. مجلة السياسة الدولية.العدد176.ابريل2009.ص197.

189. Dina Esfandiary and Ariane Tabatabai ،op ،cit، p 7.

190. دهام محمد العزاوي. الاحتلال الامريكي للعراق وابعاد الفيدرالية الكردية. الدار العربية للعلوم ناشرون. بيروت. الطبعة الاولى. 2009.ص161-160.

191. ايمان احمد رجب. تعقيدات هيكليّة: التأثيرات الإقليمية لازمة الحكومة العراقيّة. مجلة السياسة الدولية.العدد189.يوليو 2012. ص134-133.

ثانيا– بناء علاقات من النوع الموصوف في اتفاقية الإطار الاستراتيجيّ الأمريكيّة– العراقيّة.

ثالثا– تقديم المساعدة في تطوير قطاعي النفط والطاقة العراقيّين.

رابعا– استمرار الولايات المتحدة في تعهّد العراق في شتى الميادين– الدبلوماسيّة والاقتصاديّة والإعلاميّة والعسكريّة– والرد على المقاربة الحكوميّة الشاملة التي تنتهجها إيران بمقاربة مماثلة خاصة بها.

ويعتقد الكثيرون أنّ السياسة الإيرانيّة تجاه العراق هي في الكثير من جوانبها محاولة لتخفيف سوء التفاهم مع الولايات المتحدة، إلّا أنّ مجمل عناصر هذه السياسة لا يجد تفسيره في الضغوط الأمريكيّة المسلطة على إيران، ولا في محاولة تخفيف التضاد بينهما، بل يجد تفسيره على الارجح في توافق استراتيجيّات الدولتين تجاه العراق والمنطقة العربية عموماً[192]، فالمشروع الإيرانيّ في المنطقة يهدف إلى إعادة طرح إيران كقوة إقليمية، بالمفهوم الشامل للقوة، والهدف من هذا المشروع هو تعزيز أمن واستقرار الجمهوريّة الإسلاميّة والحفاظ على نظامها السياسيّ من ناحية، كما يهدف إلى إيجاد دور قوي لإيران في منطقة الشرق الاوسط بما يخدم مصالحها من ناحية أخرى[193].

ويبرز ملف المعارضة الكرديّة الإيرانيّة ووجودها المسلح في شمال العراق كأحد أهم الأسباب التي تدفع إيران للتدخل العسكريّ المباشر عن طريق القصف الجوي والصاروخي لمقرات المعارضة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستانيّ الإيرانيّ، واتهام إيران للمعارضة في المنطقة الكرديّة، بتدخلها في إثارة الاحتجاجات الداخليّة في مناطق إيران، وخصوصا لزعزعة الوضع الأمنيّ في إيران، وتهديد مباشر للأمن القوميّ الإيرانيّ. فقد اضحى العراق ساحة تصفية حسابات القوى الإقليميّة المدعومة دوليا، ولهذا يبدو التدخل الإيرانيّ العسكريّ في العراق مبررا بسبب العلاقات المتميزة بين إقليم كردستان والولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفائها الأوروبيين.

وترى إيران أن ابتعاد أربيل سياسيّا عنها جعلها مهددة لمصالحها، فعلى النقيض من الاتحاد الوطنيّ الكردستانيّ في السليمانية؛ إذ تحركت أربيل ومنذ عقود نحو الولايات المتحدة الأمريكيّة، وتركيا والكيان الصهيوني، وهي أطراف تعدها إيران عدوة أو منافسة، وتعتقد إيران أن هناك علاقات شبه رسمية بين أربيل والكيان الصهيوني في مجال الدعم الأمنيّ والاستخباري؛ إذ ترجع العلاقة بينهم إلى زمن الملا مصطفى البارزاني، كما أن التغلغل الإسرائيلي يعود إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بعد إقامة المنطقة الآمنة فوق خط عرض(36) بما عرف بإقليم كردستان العراق ومن خلال منظمات إغاثية وغير حكوميّة. وتبرر إيران اجتياح شمال العراق بحجة عدم قدرة الحكومة المركزيّة على فرض وجودها الحقيقي

192. شفيع بو منيجل. خلفيات المواقف الايرانية تجاه العراق المحتل: محاولة لفهم الدوافع. مجلة المستقبل العربي.العدد316.مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. حزيران(يونيو)2005.ص64-63.

193. مصطفى علوي. المشروع الايراني في الشرق الاوسط بين الاستمرارية والتغيير. في نظام بركات(محرراً).مصدر سابق.ص429.

على حدودها، ومنع المعارضة الكرديّة المسلحة من الوجود على الأرض العراقيّة، ومهاجمة مناطق في إيران، ودعم حركات الاحتجاجات في المدن المتاخمة للحدود العراقيّة– الإيرانيّة[194].

فضلا عن مخاوف إيران من منافسة إقليم كردستان العراق في مجال الغاز الطبيعي؛ إذ تشير التقديرات إلى أن الإقليم يمتلك احتياطيات من الغاز الطبيعي تصل إلى حوالي (25)تريليون قدم مكعب، ولجوئه إلى الأتراك في توفير الاستثمارات لاستخراجه هذا الغاز، يحول كردستان إلى منافس قوي مستقبلي ومهم لروسيا وإيران، وإيصاله إلى أوروبا، كما أنَّه سيخفف عن الضغط عن بغداد بفعل اعتمادها على الغاز الإيرانيّ؛ لتجهيز محطات الكهرباء، وكل هذا يهدد مصالح إيران الاقتصاديّة والاستراتيجيّة في العراق. فضلا عن قبول أربيل فكرة انتشار القواعد العسكريّة التركية في شمال العراق والتي تمتد على طول النطاق الجغرافي الذي تمثّله مراكز جبال قنديل –كارا– سنجار، وهي خطوة قد يرى فيها الإيرانيّون بمنزلة هيمنة عسكريّة تركية على كردستان العراق، وتوفير قاعدة للقوات الأمريكيّة في قاعدة حرير[195].

على أنّ العلاقات القوية بين الحكومة المركزيّة العراقيّة وإيران يمكن أن تضع حداً للتدخل العسكريّ الإيرانيّ وتقديم تطمينات عراقيّة بالالتزام بالدستور العراقيّ وإلّا يكون العراق مصدرا لتهديد الأمن القوميّ لدول الجوار، بالتنسيق مع إقليم كردستان بأن لا يكون الإقليم مصدراً لأي نشاط استخباري، أو مسلح يهدد أمن الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة، وهذا ما أكده رئيس الوزراء السيد محمّد شياع السوداني في زيارته إلى إيران في 29 تشرين الثاني2022. فالعراق لا يملك خيارا آخر مؤثر يمكن أن يغير في سياسات الجانب الإيرانيّ الذي يتهم العراق والإقليم بوجود عناصر مسلحة معارضة تهدد الأمن القوميّ الإيرانيّ، ولا تملك الحكومة العراقيّة القدرة على فرض سيطرتها على حدود العراق بصورة كاملة لمعارضة الإقليم، وإقناع الإيرانيّين بأن المعارضة الإيرانيّة الكرديّة لا تهدد أمنهم، ولديهم الأدلة التي قدمت للسلطات العراقيّة بتورط تلك الجماعات بذلك. وأن لا يسمح للإقليم أن تكون أرضه ملاذا للإرهابيّين الذين يهددون إيران والإقليم معا. واحترام سيادة العراق، ولا يستخدم السلاح والقصف والتوغل كحل للازمة، وأن تعطى الفرصة للحكومة العراقيّة؛ لبسط نفوذها على حدودها، ونزع سلاح الجماعات المسلحة في شمال العراق[196].

194. عدنان عبد الامير الزبيدي. التدخل العسكري التركي والإيراني في شمال العراق الأسباب والتداعيات وخيارات صانع القرار السياسيّ العراقيّ. مركز البيان للدراسات والتخطيط.بغداد.2023.ص7.
195. عدنان عبد الامير الزبيدي. مصدر سابق.ص8.
196. المصدر نفسه.ص–10 11.

الخاتمة

تشير العلاقات بين العراق وإيران حتى عام 2003، إلى أن طبيعتها وخصائصها قد اختلفت باختلاف واقع المراحل التاريخيّة المتعاقبة التي مرت بها هذه العلاقة. بيد أن هذا التباين لا ينفي أنها قد تميزت في العموم باستمرار اقترانها بخاصية الصراع بين الدولتين. على أن استمرارية هذه الخاصية لكن هذه العلاقة الثنائية قد اقترنت أيضا في أحيان بالتعاون استجابة لتأثير ثمة ظرف محدد بيد أن هذا التعاون كان مؤقتا وينتهي بانتهاء الدافع له. وخلال الأعوام 2003-1990 اقترنت العلاقة بأنماط من التعاون ساعد عليها أن العراق بعد عام 1990 لم يشكل تهديدا جديا لإيران. فالحصار الذي فرض على العراق كان مؤثرا ومع ذلك استمرت هذه العلاقة الثنائية متأزمة.واستمر احتفاظ كلّ من العراق وإيران بقوى معارضة ومعادية للأخر داخل أراضيه واستثمار عمليّاتها عبر الحدود للضغط السياسيّ المتبادل. وقد عدت نوعية وكثافة هذه العمليّات بمثابة المؤشر لقياس مدى تحسن أو تدهور العلاقة بين الدولتين آنذاك.

أدّى احتلال العراق في عام 2003 إلى انتهاء مرحلة تاريخيّة جعلت خصائصها البنيوية (الصراع) من العلاقة العراقيّة– الإيرانيّة انعكاسا لها، وبدء مرحلة أخرى جديدة يفيد واقعها اقترانها بسمات قوامها استمرارية الماضي وتغييرات الحاضر. لكن الواقع القائم على التعاون لا يعني عدم اقترانه بملفات كثيرة عالقة تثير سجالا وتوترا كامنا جراء تأثير مدخلات يعد بعضها امتدادا تاريخيّا وبعضها الآخر ناجما عن طبيعة البيئة الإقليميّة والدَوليّة الراهنة للعلاقة العراقيّة –الإيرانيّة. إنّ هذه المدخلات في حالة تفاقم تأثيرها تجعل من هذه العلاقة مرشحة للتحول من سمتها الراهنة: التعاون شبه الشامل إلى سمتها السابقة: الصراع. ولهذا ستجمع العلاقة بين خصائص التعاون والصراع، فعلاقات التعاون لا تتأسس على تماثل مطلق لمصالح أطرافها، وإنما بالضرورة على تماثلها في أحيان وتباينها في أحيان أخرى.

والحقيقة أنّ الجغرافية والسياسة والاقتصاد والدين تضمن احتفاظ إيران بنفوذ كبير في العراق. ودائماً سيكون هناك عراقيّون على استعداد للدخول في شراكة مع إيران لأسباب عملية أو أيديولوجية أو غيرها، وخاصة طالما يُنظر إلى إيران كقوة صاعدة وقائدة لأكثر المحاور تماسكاً في المنطقة. فلا تزال القوميّة العراقيّة والسياسات الإيرانيّة الخاصة وسلوكها المتعالي في بعض الأحيان، هي التي تشكّل القيود الأكثر قوة على النفوذ الإيرانيّ في العراق. ولكن من دون بذل جهود أمريكيّة مصممة على موازنة الوجود الإيرانيّ، ستبقى إيران القوة الخارجيّة الأكثر نفوذاً في العراق.وعلى المدى الطويل ستعتمد علاقات العراق مع إيران إلى حد كبير، على الوضع الأمنيّ لا سيما وجود تنظيم داعش الإرهابيّ، والنسيج السياسيّ للحكومة العراقيّة، ونوع العلاقة طويلة المدى التي تقيمها مع الولايات المتحدة وجيرانها العرب.

الجزء الثاني

الميزان التجاري بين العراق وايران، لمن تميل الكفة؟

الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق وإيران بعد 2003: فرص التكامل وتحديات النفوذ

مصطفى السراي / مدير الدراسات السياسيّة في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

المُقدِّمة

الاقتصاد هو المحرّك الرئيس لعلاقات الدول الخارجيّة، وتُعَدُّ العلاقات الاقتصاديّة بين الدول من أهم العلاقات؛ لما تحمله من تحقيق مصالح مشتركة. وثمّة كثير من الأمور التي تربط العراق وإيران؛ إذ يُعَدُّ العراق جغرافيّاً دولة شبه حبيسة؛ لعدم توافر منافذ بحريّة كثيرة فيه، باستثناء إطلالته على الخليج العربيّ. ويرتبط العراق بخطوط حدوديّة كبيرة مع دول الجوار، وأهمّها إيران؛ إذ يمتدُّ خطّ الحدود بينهما لنحو 1300 كيلومتر، وعلى ذلك فإنّ إيران تُعَدُّ صاحبة أطول خطوط حدوديّة مع العراق من بين الدول الأخرى.

يشكّل العراق مركز ثقل من حيث الطبقة السكانيّة؛ إذ يُعَدُّ أغلب السكان من الديانة المسلمة، ومن الطائفة الشيعيّة تحديداً. وهذا ما ينسجم مع أهداف الثورة الإسلاميّة، والارتباطات الجيوستراتيجيّة؛ إذ يمثّل العراق الممرّ الرئيس لإيران لدول الشرق الأوسط، وأيضاً الممرّ الرئيس للعبور؛ بسبب العزلة الجغرافيّة المفروضة عليها، والحصار الاقتصاديّ، لذلك، تتميز العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين بالعمق والأهمّيّة الكبيرة، وهي محوريّة في صياغة طبيعة العلاقات الأخرى.

وانطلق الطرفان –منذ تغيُّر النظام السياسيّ في العراق بعد 2003– من العامل الاقتصاديّ إلى العوامل الأخرى، ومع هذه العلاقات الاقتصاديّة المتينة ما بين الطرفين، إلا أنها لم تحقق النتائج المرجوة منها على المستوى العراقيّ فالميزان التجاريّ؛ إذ يؤشر إيجابيّاً لصالح إيران، وسلباً على العراق، ولم تسهم المشكلات والتحديات الحدودية والمائيّة في هذه العلاقات بحلها بصورة حسنة، هذا يؤشّر من خلال القدرات الاقتصاديّة لكل من العراق وإيران، وكذلك حجم التبادل الاقتصاديّ، وطبيعة العلاقة الاقتصاديّة بين الاثنين، وعن طريق ذلك يمكن القول العلاقات الاقتصاديّة الثنائيّة ما بين الطرفين هي تبادلات تجاريّة مصلحيّة قد تقترب إلى الوقتية أكثر ممّا أنها اتفاقيات استراتيجيّة تعتمد على أساس بناء علاقة متينة.

اولاً: العراق وإيران: قراءاة اقتصاديّة سريعة.

تتأثّر العلاقات الاقتصاديّة بين الدول بالكثير من العوامل السياسيّة والاجتماعيّة والجغرافيّة، بالإضافة

FIGURE 1 Republic of Iraq / GDP growth and supply side decomposition

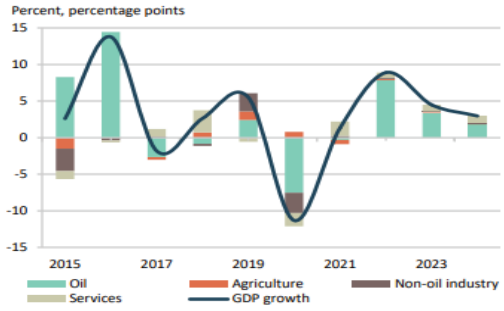

Sources: Iraq's COSIT and World Bank staff calculations.

FIGURE 2 Republic of Iraq / Fiscal account outlook

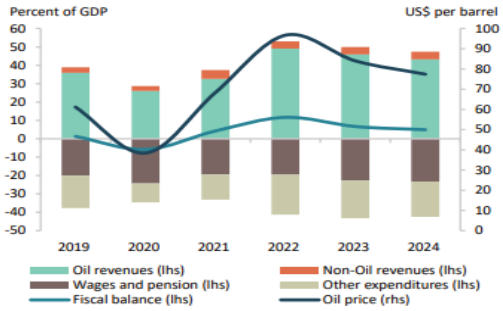

Sources: Iraq MoF, MoO, and World Bank staff calculations.

صعودا إلا ان الامر يواجه صعوبات كثيره واهمها عمليه انعدام الصناعه الحليه، وكذلك افتقار الاسواق العراقيّة إلى المواد الأولية الضروريّة للمواطنين المحلّيّة، ومن خلال ذلك يتبين لنا أن اعتماد العراق على الدول ولاسيما المجاورة وبالتحديد إيران، وذلك لعدة عوامل، في مقدمتها الكلفة الكلّيّة للصناعة التي تنتج فيها إيران، وكذلك جودة المنتجات التي تدخل سوق المنافسة التجاريّة مع المنتجات الخليجية والتركية والعربية

TABLE 2 Republic of Iraq / Macro poverty outlook indicators (annual percent change unless indicated otherwise)

	2019	2020	2021e	2022f	2023f	2024f
Real GDP growth, at constant market prices	4.8	-8.6	1.3	8.9	4.5	3.0
Private Consumption	1.5	3.1	2.3	3.2	3.1	3.0
Government Consumption	25.2	-9.5	5.6	6.0	4.0	3.4
Gross Fixed Capital Investment	496.1	-67.0	10.0	13.3	9.5	8.3
Exports, Goods and Services	4.6	-10.1	-0.5	13.5	5.5	2.9
Imports, Goods and Services	28.4	-23.9	4.2	8.7	5.7	5.0
Real GDP growth, at constant factor prices	5.5	-11.3	1.3	8.9	4.5	3.0
Agriculture	46.2	22.5	-12.0	4.0	2.0	2.0
Industry	7.4	-15.2	-0.1	12.5	5.3	2.9
Services	-1.8	-6.3	6.5	2.3	3.0	3.1
Inflation (Consumer Price Index)	-0.2	0.6	6.0	3.3	3.0	2.5
Current Account Balance (% of GDP)[a]	5.6	-5.2	8.2	10.6	7.4	5.2
Net Foreign Direct Investment (% of GDP)[a]	1.4	1.6	1.5	1.6	1.6	1.7
Fiscal Balance (% of GDP)[a]	1.3	-5.8	4.3	11.7	6.7	4.9
Debt (% of GDP)[a]	44.7	64.7	54.8	43.3	42.8	41.7
Primary Balance (% of GDP)[a]	2.4	-4.8	5.3	12.5	7.6	6.0
GHG emissions growth (mtCO2e)	11.4	-2.6	7.3	18.1	13.8	11.6
Energy related GHG emissions (% of total)	72.5	73.8	76.4	79.3	81.2	82.5

Source: World Bank, Poverty & Equity and Macroeconomics, Trade & Investment Global Practices. Emissions data sourced from CAIT and OECD.
a/ Share of factor cost GDP.

شكل رقم (1 – 2) معدل الناتج المحلّيّ الإجماليّ، وتقييم الحسابات الماليّة من 2019 إلى 2022

للعراق.

شكل رقم (3) المؤشّرات الاقتصاديّة من 2019 إلى 2024، المصدر[197] [198]

197.https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34749/154260.pdf

198.https://documents1.worldbank.org/curated/en/552761621369308685/pdf/Iraq-Economic-Monitor-Seizing-the-Opportunity-for-Reforms-and-Managing-Volatility.pdf

هذا الأمر جعل العراق سوقاً استهلاكية للإقليم والعالم، وسوقا لتصريف منتجات العديد من الدول، وتعد إيران في مقدمة هذه الدول بعد الصين، كما مبين في شكل رقم (4)، وهذا يقودنا إلى أن حجم العلاقات الاقتصاديّة بين العراق وإيران هي علاقات أحادية في عملية الصادرات والوارات.

الشكل رقم (4) مصدر الواردات الرئيسة للعراق

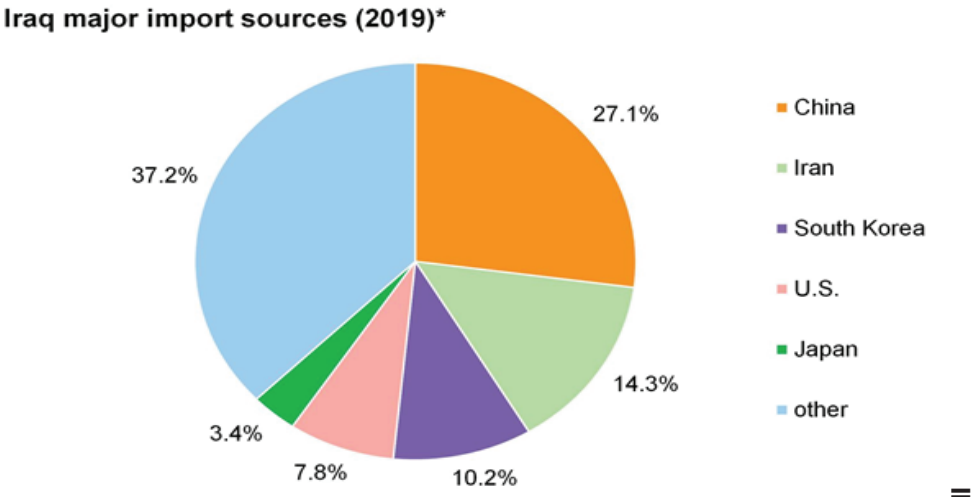

بحكم القرب الجغرافيّ بين إيران والعراق ومساحة الحدود المشتركة الشاسعة– إنّ حجم التبادل التجاريّ سيكون أوسع، وإنّ أيّ تعاون مشترك سيكون أسهل من سائر البلدان، وهذا ما وضّحه في جدول رقم (1) بمخطط للمؤشّرات الاقتصاديّة بين البلدين.

جدول رقم (1) إحصاءات من المؤشّرات الاقتصاديّة «جامعة ولاية ميشيغان غلوبال أدج لعام 2020، والبنك الدول[199]

التسلسل	المؤشّر	العراق	إيران	العدد أو النسبة
1	الجمع الكلّيّ للسكان	40.222.503	83.992.953	نفر
2	كل القوى العاملة	10.356.947	26.813.322	نفر
3	نسبة البطالة	13.74	10.96	طبقاً للتخمينات ILO
4	إجماليّ معدل الضريبة (النسبة المئوية من الربح التجاريّ)	30.8	44.7	بالمئة
5	التكلفة الصحّيّة	5.539	4.895	النسبة المئوية من المنتوج الإجماليّ المحلّيّ
6	رصيد الحساب الجاري (بالدولارات)	-196.	12.481	بالدولار
7	تضخم سعر المستهلك سنوياً	0.574	39.907	بالمئة
8	الإنتاج والقيمة المضافة	3.013	17.691	النسبة المئوية من المنتوج الإجماليّ المحلّيّ
9	نمو الإنتاج الإجماليّ المحلّيّ	-15.673	3.388	بالمئة

199. تقرير البنك الدولي، لسنة 2020، https://www.worldbank.org/en/country/iraq/overview .

10	صافي الاستثمار الأجنبيّ المباشر	3.295	0.039	تسعيرة الدولار
11	صافي تدفق الاستثمار الأجنبيّ المباشر	-3.076	1.508	تسعيرة الدولار
15	الناتج المحلّيّ الإجماليّ للفرد الواحد	9.503	13.333	الدولار الدَوليّ المتداول
16	الضريبة الأجنبيّة	29.5	42	تقديرات البنك الدَوليّ
17	إنتاج الطاقة	142.062	353.670	الكيلو معادل لطن من النفط
18	استخدام الطاقة (ما يعادل الكيلو طن من النفط)	40.219	212.145	الكيلو معادل لطن من النفط
22	إنتاج الطاقة	54.240.000.000	239.705.000.000	كيلو واط في الساعة
23	الطاقة البديلة والنووية	0.331	0.909	النسبة المشوية من استهلاك الطاقة
24	استهلاك القدرة الإلكترونية	42.468.000.000	199.787.000.000	كيلو واط في الساعة
25	السعر بمحطة الوقود	0.61	0.4	حساب اللتر بالدولار

ثانياً: رباعيّة العلاقات الاقتصاديّة بين العراق وإيران.

منذ تغيُّر النظام السياسيّ في العراق بعد 2003، حاولت إيران أن يكون لها دور فعال في العراق من جوانب عديدة أهمّها الجانب الاقتصاديّ؛ لذا عملت على توطيد العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين من خلال:

1- توثيق العلاقات الاقتصاديّة: بدأت العلاقات الاقتصاديّة تتطوّر بشكل واضح بعد عام 2003، خاصة في المناطق الجنوبية، وفي البصرة، التي تُعد المكان الوحيد الذي يتداول فيها العملة الإيرانيّة "التومان" خارج حدود إيران؛ لذا عمل الطرفان على تعزيز هذه العلاقات عن طريق جملة من الأعمال

الاقتصاديّة، والزيارات الدبلوماسيّة، والاتفاقيات المشتركة.

وهذا ما جاء على لسان رئيس الوزراء العراقيّ السابق (نوري المالكيّ) في أثناء زيارته إلى إيران، وحديث الرئيس الإيرانيّ السابق (رفسجاني) الذي تحدث عن علاقة البلدين الاقتصاديّة (إنها نواة سوق إسلاميّة مشتركة يؤكد هذه الرغبة تقارب دينيّ وجغرافي خاصة، وأن كلا الطرفين أعضاء في أوبك، ويمتلكان موارد تؤهلهما لتعاون مشترك أفضل للمستقبل)[200]، ممّا دفع إلى تشجيع التعاون والتبادل الاقتصاديّ والتجاريّ على أصعدة عديدة في مجالات الطاقة، والاستثمار، والسياحة؛ إذ سمحت زيارة الرئيس روحاني في مارس/ آذار 2019 بتعزيز علاقة الترابط هذه، ويمكن على سبيل المثال ذكر اتفاق لربط البلدين بخط سكة حديدية، بين مدينة شلامجة عند الحدود الإيرانيّة العراقيّة والبصرة في جنوب العراق، والاتفاق المشترك أيضاً لإلغاء رسوم التأشيرة، وأعلنت السلطات الإيرانيّة عن نيتها رفع مستوى التجارة الثنائية؛ لكي تصل إلى حوالي (20) مليار دولار في السنوات المقبلة، كذلك افتتاح ثلاثة مصارف إيرانيّة في العراق هي «مللي، وسبو، وصادرات»[201].

2– ملف الطاقة في العلاقات الاقتصاديّة: استغلت إيران حاجة العراق للطاقة، وبموافقة حكومتي الجعفري ومن بعده المالكيّ، فبدأت بتزويد العراق بالطاقة الكهربائية، ووقع رئيس الوزراء العراقيّ السابق السيد (نوري المالكيّ) لبناء مصافي لتكرير النفط في العراق[202]، والاتفاق على إنشاء ثلاث مناطق تجاريّة حرة جديدة، والعمل على زيادة حجم الطاقة الإيرانيّة المصدرة إلى العراق من (400 ميكا واط–1000 ميكا واط)، ووقع السيد وزير الطاقة الإيرانيّ (رستم قاسمي) مع وزير النفط العراقيّ في تموز/يوليو 2013، اتفاق استيراد الغاز الإيرانيّ إلى العراق على أن يُصدر (25 مليون م^3) يومياً للعراق؛ لتزويد محطتي بغداد والمنصورية بالغاز، وعلى إثرها قال وزير الطاقة الإيرانيّ (إن مشروع مد أنبوب الغاز الطبيعي دخل في مراحله الأخيرة، وسيزود العراق بالغاز، والتي تبلغ عائدات إيران منه ما يقارب 10 مليون دولار)، أي: ما يقارب (270 مليار دولار) بالسنة[203]، مع ربط كهربائي بين الدولتين في أربع مناطق حدودية[204]؛ إذ صرحت غرفة التجارة العراقيّة–الإيرانيّة المشتركة (جهانباخش سانجاري) بأن إيران صدرت طاقة إلى العراق

200. فائق حسن الشجيري، العلاقات الاقتصاديّة العراقيّة– الإيرانية بين أسس التعاون ومحدداته، بغداد، مجلة السياسيّة والدولية، عدد 29–28، 2015، ص 314.

201. المصدر نفسه.

202. محمود أحمد إبراهيم وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2009_2008 أمة في خطر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 64.

203. محمد حسين شذر الوحيلي، العلاقات العراقيّة–الإيرانية بعد 2003 على مستوين السياسيّ والاقتصاديّ، الأردن، دار الجنان للنشر والتوزيع، 2016، ص 157.

204. محمود أحمد إبراهيم وأحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2008_ 2007 ثنائية التفتيت والاختراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص 109

بقيمة (455) مليون دولار في النصف الأول فقط من عام 2013، أي: ما يقارب تقريباً (5.68 مليون دولار) من الديزل.

3– التبادل التجاريّ: فيما يتعلّق بالجانب التجاريّ، فإن التجارة بين إيران والعراق تعتبر أحادية الاتجاه إلى حد ما؛ لأن العراق يعتمد على البضائع الإيرانيّة إلى حد كبير. ووفقاً للتقديرات فإن التجارة بين البلدين منذ العام 2003 قد تزايدت بمعدل حوالي (30%)؛ إذ بلغ حجم التبادل في 2006 أكثر من (800) مليون دولار، أخذ التبادل بالصعود تتابعاً حيث بلغت قيمة الصادرات الإيرانيّة إلى العراق (1.250) مليار دولار في 2007 لترتفع إلى (2.5) مليار دولار في 2008، حتى تصل عام 2009 إلى (5) مليار دولار. ظهرت إحصائيات رسمية صادرة عن مصلحة الجمارك الإيرانيّة أن قيمة التبادل التجاريّ بين إيران والعراق تخطت حاجز ال(5) مليارات دولار أمريكي بدءاً من العام 2011، ووفقاً لهذه الإحصائيات، بلغت قيمة التبادل التجاريّ بين البلدين أكثر من (5.2) مليون دولار، ما يظهر نمواً بنسبة (14،9%)، كما قامت إيران بتصدير مواد عديدة للعراق منها: (الإسمنت، والبنزين، والزيوت الخفيفة، والسيارات، والجرارات الزراعية، وقضبان الحديد، والصلب، والأجهزة المنزلية، والمبردات المائيّة، وأجهزة المطبخ، والأحذية، والسيراميك، ومنتجات الألبان، والمثلجات، والتفاح، والطماطم، والخيار، والبطيخ، ومعجون الطماطم، والجبن، والفستق، والمربى، وغيرها من المنتجات)، فيما استوردت إيران من العراق (الهيدروكوربونات الغازية السائلة، ونفايات الألمنيوم، والنحاس، وسبائك الألمنيوم، والنحاس، وإطارات السيارات، وخلائط الهيدروكوربونات العطرية، ومنتجات أخرى)[205].

كذلك أعلنت غرفة التجارة العراقيّة–الإيرانيّة المشتركة أيضاً عن وصول حجم التبادل التجاريّ ما بين البلدين إلى (6 مليارات و200 مليون دولار) في عام 2013، وبغلت نسبة الصادرات العراقيّة منها إلى إيران ما يقارب (60 مليون دولار)، تضاعفت التجارة الثنائية بين البلدين؛ إذ وصلت إلى (12) مليار دولار أمريكي في 2018، توجِه إيران (21%) من إجماليّ صادراتها غير النفطيّة نحو العراق، ما يمثّل (5،73) مليار دولار في المدة الممتدة بين مارس وأكتوبر 2018، ممّا يجعل منها أول مصدر إلى العراق قبل الصين، في المقابل تمثّل الواردات الإيرانيّة (16%) من وارداتها، في عام 2019 بلغت الصادرات الإيرانيّة إلى العراق ما يقارب (8 مليار و404 مليون دولار)، وبلغت في عام 2020 (7.5 مليار دولار)، وفْقاً لتقارير الصادرة عن منظمة التنمية والتجارة الإيرانيّة في يناير 2021 كان نصيب (20) دولة مستهلكة للمنتجات الإيرانيّة هو (32) مليار، و(537 مليون $) ما يعادل (92%) من الصادرات عموماً، فيما حل العراق أولاً بين الدول العربية بـ(6 مليار و780 مليون$)، ما يعادل (19.3%)؛ إذ

205. علي عبد سلمان، وزير البلديات يوقع عقداً مع شركة همران الإيرانية لتنفيذ مشروع مجاري الشطرة، بغداد، وكالة برانا نيوز، 8 / 10 / 2012.

جاء بالمرتبة الثانية بعد الصين، أما الإمارات العربية المتحدة فقد حلت بالمرتبة الثانية عربياً، والرابعة عالميّاً بعد تركيا بـ(3 مليار و436 مليون$) ما يعادل (8.9%)، كما شكل العراق أحد أهم المستهلكين للسوق الإيرانيّة؛ إذ تبادل ما قيمته (8.745.464.295$) و(29.495.495.533) كيلو غرام في عام 2021، ووفقاً لتقرير الإجماليّ لأداء منظومة التجارة الإيرانيّة، فقد جاء العراق بين الخمسة الأوائل استيراداً للمنتوج الإيرانيّ في أبريل من عام 2022، وتحديداً جاء بالمرتبة الثالثة بما يعادل (426 مليون$) بنسبة (11.5%) من إجماليّ الصادرات الإيرانيّة، والجدير بالذكر –وطبقاً لتقرير منظمة تنمية التجارة الإيرانيّة لعام 2021– فإن العراق حل ثانياً بين الخمسة الأوائل المستهلكة للسوق الإيرانيّة بـ(8915 مليون$) بمعدل (18.3%)، كما مبين في جدول رقم (2 – 3 – 4)

وبهذا يصبح الشريك الثالث للعراق بعد الصين وتركيا في العام نفسه، وهذا يبين حجم الأهميّة الاقتصاديّة إلى التجارة مع الإيران، لأسباب تتعلق بالعملة الإيرانيّة، والقيمة المتدنية التي تسمح لإيران لتوسيع الإنتاج، ومن ثَم الكلفة الأقل، وهذا ما يتوافق مع متوسط دخل الفرد العراقيّ الذي عن طريقه يكون قادراً على تغطية حاجاته الأساسية من البضائع الإيرانيّة، وقد وقع البلدان عدة الاتفاقيات اقتصاديّة وتجاريّة، كما عينت إيران لجنة خاصة مكلفة بدراسة سبل مواصلة تطوير الروابط الاقتصاديّة مع العراق، وخصصت دفع مساعدات ماليّة شريطة ألّا تُدْفع هذه المساعدات إلى الحكومة العراقيّة مباشرة، بل تُستعمل في إقامة مشروعات البنية التحتية في الجنوب، لا سيما النجف وكربلاء، وتبين الجداول (5 – 6) طبيعة التعاون الاقتصاديّ والاعتماد العراقيّ على المنتجات الإيرانيّة في مختلف المجالات[206].

206. النشرات الإحصائية السنوية، الجهاز المركزي للإحصاء العراقيّ، بغداد، وزارة التخطيط العراقيّة، من 2004 – 2019، صفحات متفرقة.

الجدول رقم (2) العلاقات الثنائية «القيمة: مليون$»

السنة	الصادرات	الواردات	المعيار التجاريّ	حجم التبادلات
2010	4109	60	+4049	4169
2011	4439	43	+4396	4482
2012	5149	121	+5028	5270
2013	6249	83	+6166	6332
2014	5949	68	+5881	6017
2015	6131	60	+6071	6191
2016	6237	50	+6187	6287
2017	5959	64	+5895	6023
2018	6425	90	+6335	6515
2019	8926	59	+8867	8985
2020	8992	129	+8863	9121
2021	7448	134	7314	7582
2022	7437	133	7303	7570

الجدول رقم (3) جمارك إيران ومنظمة التنمية والتجارة الإيرانيّة من أهم أنواع الصادرات الإيرانيّة للعراق (القيمة: مليون$)

2019		2020		2021	
اسم المنتج	القيمة	اسم المنتج	القيمة	اسم المنتج	القيمة
الغاز الطبيعي السائل في عبوات قدرها 1000 سم مكعب وأكبر	118	الغاز الطبيعي	1279	أجزاء غيار التوربينات البخارية وقطعها	134
سائر أنواع الغاز البترولية والهيدروكاربونية، والغاز السائل غير المذكور (في عبوات 1000سم مكعب وأكبر)	410	قضبان حديدية أو فولاذية ملتوية مسننة	214		376
المنتجات الأخرى غير المذكورة تحتوي على 70% أو أكثر وزناً، من الزيوت البترولية أو المعدنية والقير	191	التفاح الطازج	138		105
أدوات منزلية ومستحضرات الغسيل التي لم تذكر والمصنوعة من المواد البلاستيكية	180	طماطم طازجة أو مجففة	133		88
زيوت ومنتجات خفيفة أخرى ما عدا مادة البنزين	171	زيوت ومنتجات خفيفة أخرى ما عدا مادة البنزين	116	البصل	76
		الكاشي والسيراميك مع قدرة امتصاص الماء	107		124

		باقي الأجبان	94		73
		أدوات منزلية ومستحضرات الغسيل مصنوعة من المواد البلاستيكية	94	أجهزة التبريد المائيّة المنزلية	73
		أغطية أرضيات منسوجة مصنوعة من مواد نسيجية تركيبية	94		
		البطيخ الطازج	92		68

جدول رقم (4) من أهم الواردات العراقيّة إلى إيران، (القيمة: مليون$)

2019		2020		2021	
اسم المنتج	القيمة	اسم المنتج	القيمة	اسم المنتج	القيمة
زيوت خفيفة ومنتجات أخرى ما عدا البنزين	17	ألمنيوم خالص غير منحوت وغير ممزوج	27		5
مكائن أو أجهزة تشطيب الورق أو المقوى	12	قطع سبائك الألمنيوم غير المنحوتة	22		25
سبائك الألمنيوم	10	ورق أو مقوى كرفت غير مبيض	13		4
قناني أو علب الألمنيوم غير الملحومة لأنواع المشروبات الغازية وغيرها	5	إطارات عجلات مطاطية	11	عجينة الخشب الكيميائية	10
نفايات البطاريات	3	أجهزة الهواتف النقالة	10	آلات وأجهزة أعداد الخيوط النسيجية	13

		إطارات مطاطية محمولة جديدة	6	6	
		نفايات الألمنيوم	4	6	
		إطارات مطاطية محمولة جديدة	2	7	
		ماكينات الحلاقة	2	الأفران والتنانير	4

جدول رقم (5) اهم الأصناف المستوردة للعراق من سائر دول العالم (القيمة: دولار)، المصدر: "منظمة التجارة والتنمية الإيرانيّة والجمارك"

2019		2020	
اسم المنتج	**القيمة**	**اسم المنتج**	**القيمة**
ماكينات وآلات صناعية وغلايات بخار ومياه ساخنة	4111	المعادن والمجوهرات الثمينة	883
ماكينات وأجهزة كهربائية	2844	أرز ذات الحبة الصغيرة	688
وسائل النقل البرية ما عدى سكك الحديد	2653	أنواع الدواء	655
منتوجات أخرى من الفولاذ والجديد	1635	أجهزة التهوية المتنوعة	453
لآلئ طبيعية أو مزروعة	1424	طحين الحنطة	446
مادة البلاستيك ومنتجاتها	1212	عجلات آلية لنقل الأشخاص	409
أريكة ضيافة	1180	زيت طعام (آفتابگردان)	369
دواء	1037	سكَّر وقصب السكر الخام	345

الوقود المعدني	996	باقي وسائل النقل الآلية	331
الألبسة ومستلزماتها كالإكسسوارات	938	مناديل تنشيف صحّيّة	304

الجدول رقم (6) أهم السلع المصدرة من العراق إلى العالم (القيمة: مليون$)

سنة 2019		سنة 2020	
اسم المنتج	**القيمة**	**اسم المنتج**	**القيمة**
المحروقات المعدنية النفط الخام ومشتقاته	87422	الزيوت المعدنية ومنتجاتها	50889
اللآلئ الطبيعية أو المزروعة	2405	الذهب	7940
الفواكه والحبوب	72	النفط المتوسط ومنتوجاته	3428
الجلود الخام والمدبغة	16	القير	364
النحاس ومنتجاته	14	النفط الخفيف ومنتجاته	230
لب أو خميرة الخشب ونفاياته	13	التمور الطازجة والمجففة	82
مادة الرصاص ومنتوجاته	12	الهيدروكاربونات الغازية	48
الألمنيوم ومنتوجاته	10	سبائك النحاس	29

البلاستيك ومنتوجاته	9	خزانات المياه	21
ماكينات آلية وتجهيزات كهربائية	4	قطع من الجديد أو الصلب عدى السبائك	14

الجدول رقم (7) واردات العراق من الدول العشر الأولى عالميّاً من 2016 إلى 2020، الحساب بـ(ألف$) المصدر: (trademap)

الرقم	الدولة	2016	2017	2018	2019	2020
1	الصين	7.656.380	8.348.527	7.917.674	9.473.787	10.923.549
2	تركيا	7.640.287	9.054.612	8.346.276	10.224.285	9.142.515
3	الهند	973.572	1.258.104	1.857.854	2.019.034	1.457.956
4	ألمانيا	772.414	751.233	844.999	1.102.005	1.032.877
5	كوريا الجنوبية	1.438.370	1.462.088	1.911.777	1.945.190	935.040
6	أمريكا	1.266.311	1.204.777	1.312.297	1.277.907	771.884
7	السعودية	402.183	502.537	651.557	677.929	671.222
8	إيطاليا	684.947	643.930	590.756	614.799	616.703
9	أوكرانيا	374.409	479.480	644.038	584.012	596.904
10	البرازيل	455.499	810.749	588.481	649.214	557.262

وطبقاً لما شُوهد في الجدول أعلاه، فإن إيران لا تمتلك المراتب العليا للدول المصدرة للعراق، إلا أن الإحصاءات التي تخص بعض السلع والمنتوجات من شأنها أن تدخل بعالم التنافس، أو أن تزيد صادراتها.

4– السياحة والشركات العاملة في العراق: وهي الشركات القائمة على المعرفة التي تهدف إلى زيادة العلم، والثروة، والتنمية الاقتصاديّة القائمة على المعرفة، وتحقيق الأهداف العلمية والاقتصاديّة بما يتماشى

مع توسع الاختراع والابتكار، كتصميم السلع والخدمات والتقنيات الفائقة وإنتاجها مع كثير من القيمة المضافة، ومع الحضور التركي والصيني الواسع والتنافسي في السوق العراقيّة، إلا أن إيران تمتلك امتيازات دينيّة وقوميّة مشتركة مع الشعب العراقيّ، فضلاً عن امتلاك معابر حدودية متعددة ووجود الإرادة الحكوميّة الجادة لتوسيع النشاط التجاريّ، كلّ هذا وأكثر سيسهل من عملية الحركة التجاريّة بين البلدين، وبناءً على الأبحاث العلمية، فإن تنافس إيران في أسواق المنطقة ينقسم على إنتاج مجموعات بإنتاج المواد الكيميائية، وصناعة أجهزة الراديو، والتلفاز، وصناعة أجهزة الاتصال، والأدوات العلمية، ووسائل النقل الجوي، والفضائي، وكذلك أصبحت قدرة إيران على العلاج بالخلايا الجذعية كبيرة لدرجة أن العراق وأذربيجان وبعض دول الخليج العربي يلجؤون إلى الإيرانيّين العلاج بالخلايا الجذعية[207]

وعليه عقدت العديد من الاتفاقيات والشراكات بين الشركات العراقيّة والإيرانيّة، التي يمكن استعراضها على النحو الآتي[208]:

أ- وقعت وزارة الكهرباء العراقيّة في منتصف شهر ديسمبر/ كانون الأول 2011 عقداً بقيمة (72) مليون دولار مع شركة (صانير) الإيرانيّة للكهرباء؛ لزيادة قدرة محطة في العراق بقدرة (320) ميغاواط، للمساهمة في تخفيف أزمة نقص الكهرباء في العراق عن طريق تركيب وحدتين تعملان بالغاز تصل قدرة كلّ منهما إلى (160) ميغاواط في محطة الدبس بمحافظة كركوك الشماليّة.

ب- أعلنت وزارة النقل العراقيّة في الرابع من يناير/كانون الثاني 2012 أنها اتفقت مع شركة وادي البار الإيرانيّة على تأهيل (50) عربة قطار.

ج- كذلك وقع وزير البلديات والأشغال العامة العراقيّة السابق المهندس عادل مهودر السابق في التاسع من أكتوبر/تشرين الأول 2012 عقداً مع شركة (همراب الإيرانيّة)؛ لتنفيذ مشروع مجاري الشطرة بكلفة (120) مليار دينار عراقيّ؛ إذ يشمل العقد تنفيذ محطات، وشبكات، وكذلك محطات معالجة مياه الصرف الصحّيّ، ويخدم المشروع قضاء الشطرة بالكامل.

د- وجود شركات السياحة والسفر الإيرانيّة في العراق، وبكميات كبيرة جداً، لا سيما في محافظة النجف، وكربلاء، وذي قار، والبصرة، وبغداد، وكذلك وجود شركات سفر عراقيّة في إيران، ولا سيما في قم قرب مرقد السيد معصومة(ع)، وفي مشهد قرب مرقد الإمام الرضا(ع)، الذي ساهمت مساهمةً كبيرةً في تبادل العملية الصعبة؛ إذ يُعد هذا الأمر في غاية الأهمّيّة لإيران التي تعاني من الحصار الاقتصاديّ من قبل الولايات المتحدة.

فضلاً عن عقد الطرفين العديد من الاجتماعات واللجان المشتركة المتخصصة والاتفاقيات والتفاهمات

207. (صحيفة دانش بنيان الشهرية2015).
208. علي عبد سلمان، مصدر ذُكِرَ سابقاً.

التجاريّة والصناعية من قبيل: الاتفاقية التجاريّة عام 2002، واتفاقيات التعاون التجاريّ عام 2014، واتفاقيات التعاون الصناعي عام 2017، واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي عام 2011، وتشجيع الاستثمار الجمركي ودعمه عام 2014، ومذكرة التفاهم بشأن الترتيبات المصرفيّة عام 2014، ومذكرة صندوق ضمان الصادرات والبضائع عام 2002، ومذكرة المعارض 2014، واتفاقيات النقل الجوي والبري في 2012.

تنهض **السياحة الدينيّة** بدور كبير في طبيعة العلاقات الاقتصاديّة ما بين الطرفين، ولا سيما يُعد العراق المركز الدينيّ الأول لإيران؛ لوجود المراقد المطهرة فيه، فضلاً عن معالم دينيّة أخرى، لذا فاهتم الطرفان على تنشيط ذلك، ونتيجة التسهيلات المصرفيّة من قبل الطرفين سمح بدخول آلاف السياح الدينيّين سواءً الإيرانيّون أم العراقيّون إلى كلا البلدين، ليس ذلك فحسب، فقد صرَّح السيد محافظ النجف الأسبق (سعد أبو كلل) والسيد (أبو جلال الموسوي) عضو مجلس محافظ النجف الأسبق على أن إيران تعطي ما يقارب (3 مليون دولار) سنوياً إلى المحافظ؛ لتطوير المرافق السياحيّة، وتُشير بعض الأرقام إلى أن إيران تعطي إلى المحافظات الدينيّة (النجف، وكربلاء، وسامراء، ومنطقة الكاظمية في بغداد) ما يقارب (20 مليون دولار)؛ لتطوير المرافق السياحة الدينيّة.

فضلاً عن دخول عديد من الزوار الإيرانيّين إلى العراق؛ للزيارة، ممّا ينشط العجلة الاقتصاديّ بعملية التبادل؛ إذ تشير إلى أن العراق يدخله ما يقارب (850.000) إلى مليون زائر إيرانيّ؛ للزيارة في 2013، تُشير الأرقام إلى تجاوز أعداد السياح العراقيّين إلى إيران المليون سائح في 2014، وهذه الأعداد تزداد ليبلغ عدد الزوار الإيرانيّين الداخليّن إلى العراق في 2019 إلى ما يقارب (2) مليون زائر قبل التأثر بأحوال جائحة (كورونا)[209]، فضلًا عن وجود مكاتب شركات ضخمة في إقليم كردستان.

ثالثاً: محدّدات العلاقات العراقيّة–الإيرانيّة

209. علي جبار حافظ الربيعي، السياسة الخارجية العراقيّة بعد عام2003، بغداد، دار أمجد للنشر، 2020، ص 205

لم تخلُ هذه العلاقات من وجود بعض المحددات التي تعوق نموها في الوقت الحالي، أو تقليلها في المستقبل:

1- الطلب المتزايد على الطاقة: يعاني العراق من خللٍ كبيرٍ في منظومة الطاقة، ممّا يشكل تحدياً أمام أيّ حكومة عراقيّة، وينعكس بشكل كبير جداً في العلاقات العراقيّة الخارجيّة سواءً اقتصاديّاً أو سياسيّاً مع الدول، ولا سيما الدول الإقليميّة المجاورة المؤثرة منها السعودية، وتركيا، وإيران. ومع وجود اتفاق لتصدير الغاز والتكامل في العلاقات العراقيّة-الإيرانيّة على جميع الأصعدة، إلا أن ملف الطاقة واجه مشكلات في الآونة الأخيرة لأسباب عديدة، ويشمل ذلك الطلب المتزايد على الكهرباء أو الغاز لتوليد المحطات الكهربائية من جهة، وكذلك الأزمة الماليّة، وعدم تسديد ديون العراق إلى إيران أجور تصدير الغاز إلى العراق. وقال رئيس غرفة التجارة المشتركة الإيرانيّة العراقيّة، يحيى إسحاق، إن «ديون العراق لإيران تتعلق بتصدير الغاز والكهرباء، وتم دُفع معظم المبلغ، وسيُدفع ما بين (7-5) مليار دولار «، وقال نائب رئيس اللجنة الاقتصاديّة في البرلمان الإيرانيّ «كاظم موسوي» يوم 27 أكتوبر/تشرين الاول، إن الديون العراقيّة المستحقة لبلاده تبلغ حالياً نحو (7) مليارات دولار، ممّا أدّى إلى تقليل إيران تزويد العراق بالغاز)[210]. مع هذا، فقد شهد العراق أزمة في توليد الطاقة الكهربائية، ولا سيما في محافظات الجنوب في شهر كانون الثاني/يناير 2022؛ إذ أكدت وزارة الكهرباء (إن خطوط نقل الغاز الإيرانيّ توقفت تماماً، وأن الحاجة باتت ملحة للأموال، لمواكبة زيادة الطلب فضلاً عن تسبب تراجع الإطلاقات المائيّة في انخفاض قدرات التشغيل المحطات الكهربائية البخارية في نينوى) وقال الناطق باسم الوزارة أحمد موسى «المنظومة الكهربائية في العراق تشهد وضعاً سيّئاً؛ إذ إنَّ أربعة خطوط إيرانيّة تمد العراق بالطاقة توقفت، ويرجع الجانب الإيرانيّ السبب إلى وجود مستحقات ماليّة بذمة العراق»[211]، ممّا جعل العراق يلجأ إلى دول أخرى؛ لإدامة امتدادات الطاقة، وتوليد المنظومة الكهربائية، لذا لجأ العراق إلى عملية الربط الكهربائي-الخليجي؛ إذ أبرمت وزارة الكهرباء في 2019 اتفاقية مع مجلس التعاون الخليجي؛ لإنشاء خطين لنقل الطاقة الكهربائية إلى العراق بطول (300 كم)، موزعة ما بين العراق والكويت، وعلى إثرها وقع العراق مع السعودية في 25/1/2022، مذكرة تفاهم في مجال الربط الكهربائي، في وقتٍ تعاني فيه بغداد وسائر المحافظات انقطاعاً شبه تام في إمدادات الكهرباء، ناجم عن تراجع الغاز الواصل إلى محطات التوليد[212]، فضلاً عن الاتفاقيات ما بين إقليم كردستان مع تركيا لتزويد الكهرباء للشمال.

210. طهران: العراق دفع لإيران معظم ديونه المتعلقة بتصدير الغاز والكهرباء، 12 /12/2021، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنيت للمزيد ينظر الرابط https://arabic.rt.com/business.

211. إيران تقطع الغاز الإيراني عن العراق ومختصون يدعون إلى استخدام بدائل لحل أزمة الكهرباء، 24/1/2022، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنيت للمزيد ينظر الرابط https://aliraqnet.net/ .

212. العراق يوقع مذكرة تفاهم مع السعودية للربط الكهربائي، 25/1/2022، متوفر على شبكة المعلومات الدولية الإنترنيت للمزيد ينظر الرابط الآتي: https://www.aljazeera.net/ .

2- **التجارة الأحادية:** مع التبادل التجاريّ القوي ما بين العراق وإيران؛ إلا أنه تميز بأنه أحادي الجانب لإيران، وبين الميزان التجاريّ أنه إيجابيّ لصالح إيران وسلبي لصالح العراق عن مقارنة الصادرات والواردات ما بين العراق و إيران؛ إذ تشير الأرقام إلى واردات إيران في 2008 بلغت ما يقارب (67 مليون دولار) وبلغت إلى ما يقارب (80-60 مليون دولار) وصولاً إلى عام 2018، لترتفع في الأعوام اللاحقة؛ إذ بلغت في 2019 (131 مليون دولار) و (133 مليون دولار) في 2022، وبلغت في 2021 (176 مليون دولار)، وتُعد هذه نسباً ضعيفة وقليلة جداً مع ما يستورده العراق من إيران، ممّا يُشير إلى الاستفادة الكبرى لإيران من الأسواق العراقيّة كسوق تصريف، ويضر هذا بالاقتصاد العراقيّ.

3- تنهض قلة تنويع المنتوجات الإيرانيّة بدور مهم، فنتيجة غياب المنشآت الإنتاجيّة العراقيّة وزيادة الطلب الاستهلاكي العراقيّ الكبير؛ فالعراق محتاج إلى كميات كبيرة ومتنوعة في المنتجات، ومن ثَم لا بد من تنويع مصادر الاقتصاد العراقيّ، لهذا بدأ العراق في السنوات الأربع الأخيرة البحث عن بديل للأسواق الإيرانيّة عن طريق التعاون مع مجلس التعاون الخليجي، وكذلك زيادة الاعتماد مع تركيا، فضلاً عن المشكلات السياسيّة التي تعاني منها، والآثار السلبية بين فئات مجتمعية نتيجة التدخل المتزايد في الشأن العراقيّ، ممّا ينتج عنه بين الحين والآخر إلى حملات مقاطعة للمنتجات الإيرانيّة.

رابعاً: العلاقات الاقتصاديّة وفقاً لنظام (swot)

وفقاً للتقديرات وإمكانيات الطرفين فإن للعلاقات الاقتصاديّة ميزة التحسن والنمو، وفيما يلي نتطرق إلى نقط القوة للملفات الاقتصاديّة، وفرصها، ومميزاتها، ونقط ضعفها والتهديدات المحيطة بها.

نقط القوة	نقط الضعف

• توقيع مذكرة تفاهم للجمارك الحدودية لكلا البلدين. • ازدياد التبادل السياحيّ لكلا البلدين. • إطلاق خط بحري بين البصرة وخرمشهر وميناء أبو فلوس • توقيع عقود جديدة لصيانة محطات توليد الطاقة الوطنيّة وتجهيزها وبدء المرحلة الثانية من محطة توليد الكهرباء بقدرة (٣٠٠٠) ميغاواط من شمال الرميلة إلى البصرة. • نصب أشعة (X) للشاحنات بجميع المعابر الحدودية. • زيادة خطوط الإنتاج لمعامل الألبان. • تشكيل غرفة مشتركة للتجارة بين البلدين. • إطلاق خطوط ترانزيت برية وسككيّة إلى سوريا والكويت. • صناعة الصلب والحديد الأساسي. • صناعة الجلود والمنتوجات المتعلقة بها. • صناعة الأدوات المنزلية. • • تصنيع الصناعات غير المصنفة وإصلاحها وتركيبها وإعادة التدوير. • صناعة مكائن متعددة الأغراض. • صناعة الخشب ومنتوجاته والصناعة القطنية. • صناعة المنتوجات الغذاية والمشروبات بأنواعها. • خبرة الشركات الإيرانيّة بصناعة المصافي والتجهيز النفطي. • تعليب المنتجات البتروكيماوية الإيرانيّة عبر العراق، وتغيير العلامة التجاريّة ثم إعادة تصديرها إلى الأسواق العالميّة مجدداً. • التعاون أو تنسيق سلوكي واستراتيجيّة وتخطيط قصير ومتوسط وطويل الأجل ضمن خطة استراتيجيّة شاملة؛ لتقديم خدمات التأمين. • نشاط الشركات الإيرانيّة القائمة على العلم المعرفة في مجالات الطاقة، والنفط، والغاز، والبتروكيماويات، والزراعة، والأدوية، والمعدات الطبية، والبناء والصناعة. • الصناعات الغذاية والألبان.	• انعدام القدرة على التبادل النقدي وإصدار الضمان. • انعدام إمكانية نقل البضائع كوجبة واحدة للعراق. • فرض مقررات جديدة ومفاجئة. • غياب الإمكانات الكافية والتنسيق الجمركي. • المشكلات المتعلقة بتأكيد شهادة المنشأ، والشهادة الصحّيّة، والفاتورة في السفارة العراقيّة، واستلام رسوم غير متعارف عليها. • شحة عجلات البراد بنقل البضائع. • عدم تعيين مطالبات الشركات الإيرانيّة في العراق. • عدم قدرة محطات إنتاج الطاقة نتيجة لنقص الغاز، وضعف البنية التحتية، وعدم تنظيم شبكات التوزيع.

الفرص	التهديدات
• التوافق السياسيّ بين القيادات والمصارف لكلا الطرفين. • ربط الخطوط السككيّة (البصرة شلامجة) و(خسروي، خانقين). • تشكيل شركات مشتركة لنقل البضائع. • تشكيل لجان فنية تجاريّة مشتركة (مواصفات النقل وعمل المصارف والجمارك و...). • حلحلة مشكلة تصدير الدواء. • إمكانية نقل البضائع بصورة مباشرة كدفعة واحدة. • التنوع في الصادرات. • الاستثمار المشترك في المدن الصناعية الحدودية. • توفير التأمين والضمان. • توفير الوقود لمحطات الطاقة. • إنشاء أنابيب مشتركة لنقل النفط بين العراق وإيران وسوريا؛ لتصديره. • إنشاء مصفاة على الحدود المشتركة بين البلدين. • إكمال حقول النفط المشتركة. • البيع الدَوليّ للمنتجات النفطيّة والبتروكيماوية. • الطلب المتزايد على مادة البنزين الإيرانيّ. • إنشاء فروع نقدية في المدن الحدودية وإيداع عائدات بيع الوقود مباشرة في الحساب الحكوميّ. • تقديم التعليم الفني والهندسي الإيرانيّ للعراق، وتأسيس جامعات متخصصة بالنفط، وإنشاء مجمعات صناعية في المناطق الحدودية، وإطلاق معارض دائمية للتعليم الفني. • حماية التنمية التصديرية بواسطة صندوق التنمية عن طريق الشركات الفكرية والعلمية، وأدوات ائتمان المستورد الدَوليّ، وخصوصاً العراقيّ.	• أمن المنطقة وظرفها السياسيّ. • الظروف الجوية والجفاف السنوي. • العقوبات الأمريكيّة على إيران. • العقوبات الأمريكيّة على المصارف العراقيّة، وتحجيم تداول الدولار. • النشاط الأمنيّ المتزايد لإيران في المنطقة، والتداخل عن طريق وكلائها في العراق. • توسع النفوذ الإيرانيّ غير الرسميّ في العراق.

خامساً: الآفاق المستقبليّة للعلاقات العراقيّة الإيرانيّة

إنّ التفكير بالاحتمالات المستقبليّة يُعَدُّ واحداً من متطلبات أيّ دراسة علمية تحاول أن تتبنى معياراً عملياً لفهم حركة المتغيّرات، وفي هذا النطاق يمكن التعامل مع الاحتمالات الآتية:

1– زيادة العلاقات: على الرغم من المشكلات الممكن أن تحد طبيعة العلاقات العراقيّة–الإيرانيّة الاقتصاديّة، فإنَّه لا يمكن الاستغناء عن المنتجات الإيرانيّة، بسبب القيمة الشرائية لهذه المنتجات المتدنية وبجودة مقبولة، وهذا يعزز استدامتها في الأوساط المجتمعية، ولا سيما مع أصحاب الدخل المحدود. بالإضافة إلى ذلك، هناك تكلفة عالية لبعض المنتجات الأخرى مثل المنتجات التركية، أو السعودية، أو الكويتية عند قراءة متوسط الأسعار التنافسية هذا من جانب، و من جانب آخر ما يزال العراق يعاني من مشكلات كبيرة في عملية الإنتاج أو تطويره حتى على مستوى خطط الإنتاج، ممّا يعكس احتياجه إلى وجود المنتجات الإيرانيّة، بصورة ضروريّة، لإدامة السوق، وعدم حدوث خلل اقتصاديّ؛ نتيجة الفراغ السلعي الذي يولده عدم الاعتماد، فضلاً عن وجود عديد من الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم ما بين الطرفين التي تنظم العلاقة الاقتصاديّة، ولو بصورة يسيرة، ممّا يدل على إمكانية الزيادة عن طريق عملية التنظيم القانونيّة، وعن طريق إعادة إيران بالتفكير الاستراتيجيّ التي تحاول بناء علاقات رسمية وتقويتها على حساب العلاقات شبه الرسميّة التي امتازت بها طلية السنوات السابقة مع جهات سياسيّة واقتصاديّة داخل العراق، كذلك توجه الحكومة إلى مد العلاقات الاقتصاديّة وتقويتها مع فواعل دولية مؤثرة كالصين التي ترتبط مع إيران بعلاقات اقتصاديّة كبيرة جداً، واتفاقيات تعاون ومصالح مشتركتين، ولا سيما أن إيران من الدول الموقعة رسمياً ضمن مبادرة (الحزام والطريق الصينية)، أو ما يسمى (طريق الحرير)، ممّا يولد فرصة مهمة أمام إيران الدخول إلى السوق العراقيّة بقوة، ولا سيما في مجال الاستثمار عن طريق الشركات الاستثمارية الإيرانيّة الكبرى التي من الممكن أن تدخل بها بالتعاون مع الصين، أو مع الحكومة العراقيّة، أو بصورة تعاون ثلاثي.

2– انخفاض العلاقات: دخلت العلاقات بمشكلات كبيرة جداً، لا سيما بعد احتجاجات تشرين 2019 التي اندلعت في العراق، وعن طريقها أصبح هناك توجه مجتمعي، وتيار كبير رافض فكرة الوجود الإيرانيّ بأي صورة من الصور، سواءً الرسميّ أم غير الرسميّ، عادة أن التدخل الإيرانيّ هو السبب في تراجع الأوضاع العامة في العراق، والمشكلات التي يعاني منها، ممّا ذبذب حكومتي السيد (عادل عبدالمهدي) و(مصطفى الكاظمي) في كيفية التعامل مع المشهد، وبداية العراق عهد جديد من العلاقات الإقليميّة، ولا سيما مع دول مجلس التعاون الخليجي، ممّا قد يوفر سوقاً مشتركة ما بين الاثنين؛ نتيجة التقارب الجغرافي، والهوية العربية، والحدود المشتركة، ومن ثَم دخول بضائع ومنتجات منافسة إلى الأسواق الإيرانيّة،

وربما بمستوى إنتاج أعلى ذلك يدخل المنتجات الإيرانيّة في حرج بطبيعة القوة التنافسية مع المنتجات الأخرى، لا سيما مع رغبة هذه الدول إلى زيادة التعاون وتقوية العلاقات الاقتصاديّة بصورة كبيرة عن طريق الربط الكهربائي، والتعاون بالمنافذ الحدودية، والتبادل التجاريّ، وعن طريق الشركات الاستثمارية الكبرى الإماراتية، أو السعودية، أو القطرية، والتي لها اسم مهم، وأعمال مهمة في التطوير، والبناء، والإعمار، وكذلك وجود السعودية ضمن الدول الموقِّعة على مبادرة (الحزام والطريق) يعطيها دور حيوي في الدخول إلى المجال العراقيّ، ولا سيما في المدة الحالية التي يحاول العراق زيادة التعاون مع الصين، وكذلك إمكانية تسهيل عملية الربط السككيّ مع دول الخليج عن طريق الكويت، وكذلك عملية الإعمار والتطوير التي يسعى العراق إلى تحقيقها، ولا سيَّما تطوير القطاع الخاص، والقطاع الحكوميّ في الإنتاج، ممّا قد يحجم العلاقات بصورة كبيرة، حينما يبدأ العراق في أن يكون مكتفياً ذاتياً في جانب الطاقة، وجانب المواد الأساسية، والمواد السلعية الاستهلاكية.

3- توازن العلاقات: توجد نطاقات مشتركة عديدة ما بين العراق وإيران من جهة، وبين العراق وجيرانه الآخرين من جهة أخرى، وهناك إمكانية توظيف هذه النقط المشتركة للاستفادة من جميع الأطراف، ومن دون الضرر بطرف أو الانجراف بطرف دون الطرف الآخر، مثل التعاون الصيني؛ إذ تُعد إيران والسعودية وتركيا ضمن الدول الموقعة رسمياً على مبادرة (الحزام والطريق)، وهم دول إقليمية كبرى، ومؤثرة وذوات اقتصاد قوي جداً يمكنها من توظيف هذا المشترك، والاستفادة من الجميع، فضلاً عن التعاون التركي- الإيرانيّ، ممّا يسمح للعراق أن يكون طرفاً متوازناً، وأن ينتفع من الاثنين في العلاقات الاقتصاديّة، وذلك عن طريق الطبيعة الاستهلاكية، والطلب العراقيّ الذي يسمح لتنافس أكثر من دولة في السوق العراقيّة، وزد على ذلك إمكانية توظيف المباحثات الدبلوماسيّة ما بين إيران والسعودية والتي ينهض العراق بدور مهم بها، بسبب موقعه الجغرافي والاستراتيجيّ الذي يستطيع عن طريقهما إبقاء العلاقات مع الطرفين بما يضمن مصالح الطرفين، والأهم هو تحقيق المصالح العراقيّة قبل كلّ شيء.

الخاتمة

رأت إيران في العراق سوق تصريف لمنتجاتها، نتيجة الاستهلاك المتزايد من الانفتاح الاقتصاديّ، وانعدام المنشآت الإنتاجيّة العراقيّة؛ لما يسمح زيادة الاعتماد على الدول المجاورة لسد حاجاته الاقتصاديّة، وكذلك كلفة الإنتاج المتدنية للبضائع الإيرانيّة التي تسمح لها أن تكون بقيمة تصريف متدنية، يكون الشعب العراقيّ ولا سيما أصحاب الدخل المحدود قادرين على سد احتياجاته منها، بسبب القيمة الشرائية للعملة الإيرانيّة التي تشهد انخفاضاً كبيراً جداً.

نهض عامل تهديم البنى التحية الإنتاجيّة، والمشكلات الأمنيّة، والسياسيّة، والأزمات الداخليّة التي عاشها العراق؛ نتيجة التحول الديمقراطي بدور مهم في تنمية العلاقات الاقتصاديّة مع إيران؛ نتيجة انعدام المنتجات الداخليّة، وعوامل الإنتاج، وصعوبة السيطرة على الانفتاح السوقي؛ ممّا دفع العراق إلى زيادة الاستيراد من الخارج دون التصدير، ليشكل الميزان التجاريّ العراقيّ خللاً واضحاً، ولتحقيق الإفادة العراقيّة نوصي بما يأتي:

1- يجب على وزارة الماليّة، ووزارة التجارة، والبنك المركزيّ، ووزارة التخطيط، ومجلس النواب العراقيّ العمل على تنظيم عملية السوق بصورة قانونيّة أكثر، والعمل على ضبط الانفتاح السوقي ضبطاً متوازناً يضمن سد الاحتياجات الأساسية للمجتمع.
2- يجب على الحكومة العمل على بناء المنشآت العامة الإنتاجيّة وتطويرها، لرفد الاقتصاد العراقيّ، وتقليل عملية الاستيراد.
3- يجب على الحكومة العمل على زيادة كميات الصادرات العراقيّة بما يحقّق المنفعة الاقتصاديّة للعراق لمعالجة الخلل في الميزان التجاريّ.
4- يجب على الحكومة العمل على تطوير منظومة الطاقة؛ لتقليل الاستيراد على الغاز الطبيعي، أو الربط الكهربائي.
5- يجب على وزارة الخارجيّة، ووزارة التجارة، ووزارة النقل العمل على تنشيط الدبلوماسيّة الاقتصاديّة للعراق لفتح آفق جديدة للعمل.
6- يتطلب من وزارة الخارجيّة والرئاسات الثلاث العمل على توازن العلاقات الخارجيّة للعراق، وتبني خطاباً خارجيّاً موحداً يعكس أهميّة العراق الإقليميّة، ومراعاة المصالح العراقيّة الداخليّة، ويضبط التوازن الخارجيّ للعراق.
7- العمل على تبنّي استراتيجيّة عمل اقتصاديّة شاملة داخليّة وخارجيّة تعالج الآثار المرتبة نتيجة السنوات السابقة من عملية اختلال اقتصاديّ، وتصحيح النظام الاقتصاديّ العراقيّ لما يضمن عملية التكامل، وتوفير أسس تعاون واضحة مع الدول.

تحليل البيئة الاقتصادية بين العراق وإيران: قراءة في التكامل الاقتصادي

د. علي عبد الكاظم دعدوش / اكاديمي وباحث في الشؤون الاقتصادية

المقدمة

- إيران بحاجة إلى تعاون اقتصاديّ عابر للحدود؛ لتخفيف حدة العقوبات الاقتصاديّة، وتخفيف حالة السخط المحلّيّ.
- تجربة إيران في خلق التنوع الاقتصاديّ والإيرادات الماليّة، وفرص التشغيل في القطاعات الأساسيّة منها الزراعيّ والصناعيّ، تمثّل تجربة ملهمة للعراق للتوجه نحو التنويع الاقتصاديّ الذي يخلق فرص العمل في القطاعات الحقيقيّة.
- يمثّل النظام التعليميّ في إيران القائم على الاستفادة من التكنولوجيّا رابطاً مهماً في تحقيق القدرة مزج المخرجات التعليميّة مع سوق العمل في العراق.
- يوجد (74) مذكرة تفاهم بين البلدين، لم تدخل كثير منها حيز التنفيذ، ويمكن الاستفادة منها في سبيل تنشيط حجم العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين، والتي تحتاج إلى مراجعة وإنفاذ. وتشكيل اللجنة المشتركة الخاصة بالمواضيع الاقتصاديّة والتجاريّة.
- بفعل المزايا الجغرافية التي تمتلكها إيران، ومنها في قطاع النقل، ودورها في مبادرة الحزام والطريق، فإنَّ على الحكومة العراقيّة الاستفادة من القدرات الإيرانيّة غير المكلفة في البنى التحتية في قطاع النقل وسكك الحديد، والاستفادة من مزايا النقل التي توفرها في مناطق شرق الخليج، والحركة التجاريّة.
- حوكمة قطاع السياحة الدينيّة بين العراق وإيران بالاستفادة من المزايا التي يحققها القطاع على الرسوم التي تتقاضها الحكومة العراقيّة، من تنظيم حركة الزائرين، والنقل، والفندقة، والأسواق المحلّيّة، وما إلى ذلك.
- الاستفادة من التكامل الاقتصاديّ في مجالات التكنولوجيّا وبالتحديد الإنفاق على التعليم والإنفاق على البحث والتطوير لتعزيز مؤشر الابتكار في العراق.

اولاً: لمحة عن بعض المتغيّرات الاقتصاديّة الكلّيّة

1– تحليل واقع بعض المتغيّرات الاقتصاديّة في إيران

يُعدُّ الموقع الجغرافي الاستراتيجيّ لإيران، والذي يطل على الخليج العربي ومضيق هرمز وخليج عمان، من المسارات البحرية الحيوية لنقل النفط الخام والغاز الطبيعي، فضلاً عن أنَّها تُعدُّ واحدةً من أهم الدول المنتجة للنفط الخام في العالم، فضلاً عن امتلاكها إلى احتياطي نفطيّ يجعلها من الدول الرئيسة المسيطرة على هذه السلعة، وقد استطاع الخبير البريطانيّ (ويليام دارسي) في عام 1901 من الحصول على أول امتياز نفطي شامل في إيران، بمساحة امتياز قدرت نحو (نصف ميل مربع) لـ(60) عاماً، وقد كان هذا مقابل مبلغ يدفع للحكومة الإيرانيّة قدر نحو (20) ألف جنيه إسترليني نقداً ومبلغ بأسهم مدفوعة أثمانها، فضلاً عن حصولها على حصة سنوية تصل نحو (16%) من الأرباح الصافية[213]، وأُسِّسَت –في عام 190– شركة النفط (الأنجلو–إيرانيّة)، وتسمَّى الآن بشركة النفط الوطنيّة، وبعد أزمة النفط عام 1973 كان هناك اندفاع في اتجاه بناء دولة تكون مسؤولة عن رفاهية المواطنين الفردية والجماعية، وكانت برامج الإنفاق تتفاعل مع أسعار النفط العالميّة المتقلبة، ووضعت إيران –في عام 2004– استراتيجيّات عديدة؛ لتوسيع إنتاجها النفطي، وذلك انسجاماً مع حجم احتياطاتها الكبيرة، ومن جملة أهدافها أن ترْفَع طاقاتها الإنتاجيّة من (4) ملايين برميل في عام 2004 إلى (5،4) مليون برميل في عام 2008، وإلى ما بين (7 و8) ملايين برميل في عام 2025[214]، لكن العقوبات الأمريكيّة المتوالية على الاقتصاد الإيرانيّ حالت دون ذلك، وذلك عن طريق ما يسمَّى بقانون (ألفونسو داماتو) الذي يحظر على أيّ شركة نفطيّة بأن تستثمر في القطاع النفطي الإيرانيّ بأكثر من (40) مليون دولار سنوياً.

تبلغ مساحة إيران حوالي (1،648،195) كم مربع، منها ما يقارب (11%) صالحة للزراعة، وتتميَّز بامتلاكها موارد طبيعية كثيرة منها (الغاز الطبيعي، والفحم، والكروم، والنحاس، وخام الحديد، والرصاص، والمنغنيز، والزنك، والكبريت)، فضلاً عن النفط الخام الذي يبلغ حجم الاحتياطي المؤكَّد في عام 2020 نحو (155) مليار برميل، وبسقف إنتاج سنوي يصل إلى (6) مليون ب/ي، إلا أنَّ العقوبات حالت دون ذلك، كما ذُكِر آنفاً، والتي تحدَّدت ضمن اتفاقية دول منظمة أوبك التي هي عضو مؤسس فيها، ويبلغ إجماليّ الناتج المحلّيّ في عام 2022 (413،4) مليار دولار، وأنَّ نصيب الفرد منه يصل إلى (2،758) ألف دولار سنوياً، ويبلغ عدد سكانها (84،3) مليون وفقا

213. عبد، سهام محمد (1988)، الصناعة النفطيّة في إيران للمدة (1985–1968)، رسالة ماجستير، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية (سابقا) الجامعة المستنصرية.

214. مارسيل، فاليري وميتشل جون (2007)، عمالقة النفط (شركات النفط الوطنيّة في الشرق الأوسط)، ترجمة حسان البستاني، الدار العربية للعلوم –ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت.

إحصائية عام 2022[215].

وتحتل إيران المرتبة الثانية عالميّاً من حيث احتياطاتها للغاز الطبيعي، والمرتبة الرابعة من حيث احتياطاتها للنفط الخام، ويبلغ معدل إنتاجها اليومي للنفط الخام نحو (3.87 م/ب) في عام 2020، ويتميَّز الاقتصاد الإيرانيّ بتنوعه؛ إذ ينهض القطاع الهيدروكربوني وقطاعا (الزراعة والخدمات) بدور مهم في الاقتصاد الإيرانيّ، فضلاً عن المساهمة الفاعلة لقطاعي (الصناعات التحويلية والخدمات الماليّة)؛ إذ تبلغ نسبة القطاع الزراعي من الناتج المحلّيّ الإجماليّ نحو (11،7%)، والقطاع الصناعي (31،7%)، وقطاع الخدمات (44.3%) وفق عام 2020، وفي ما يلي بعض المؤشّرات الاقتصاديّة الكلّيّة للاقتصاد الإيرانيّ للمدة (2010 – 2024) :

الجدول (1) مؤشّرات ومتغيّرات كلّيّة في للاقتصاد الإيرانيّ للمدة (2010–2024)

السنة	GDP (مليار دولار) *	عدد السكان (مليون نسمة) *	معدل البطالة % **	معدل التضخم ٪ **	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطيّة في GDP%	نسبة مساهمة قطاع النفط في GDP %
2010	482.3	74.157	11.9	10.8	78.30	21.70
2011	577.2	75.150	13.5	12.4	73.42	26.58
2012	389.1	76.038	12.3	21.5	79.97	20.03
2013	396.4	76.942	12.1	30.5	75.36	24.64
2014	423.4	78.470	10.4	34.7	76.16	23.84
2015	357.4	79.467	10.6	15.6	86.53	13.47
2016	404.4	80.460	11.0	11.9	84.05	15.95
2017	430.7	84.423	12.4	9.0	81.55	18.45
2018	331.0	85.360	14.4	18.1	80.4	19.6
2019	291.4	86.229	10.7	39.9	82.1	17.9

215. Center Intelligence Agency (2018)، The world Fact book Archive، Middle East ،IRAN

2020	239.6	87.311	9.7	30.6	84.6	15.4
2021	359.1	87.923	9.3	43.4	87.4	12.6
2022	413.4	87.551	8.8	43.5	88.9	11.1
2023	415.9	88.134	10.5	46.5	87.4	12.6
2024	422.3	89.431	9.8	48.2	88.2	11.8
المعدل العام					81.5%	18.5%

المصدر: الجدول رقم (1) من إعداد الباحث بالاعتماد على: 1- بانک مرکزی جمهوری إسلامی إیران، نشریات وبزوهش ها، خلاصه تحوّلات اقتصادی کشور، (1382-1396) 2-**[1] بانک دادههای اقتصادی ومالی : متاح على الرابط

https//:databank.mefa.ir

، Islamic Republic of Iran -3 IMF ،World Economic Outlook Database، October 2018*

نلاحظ أنَّ الاقتصاد الإيرانيّ يتميَّز بنوع من التنويع الاقتصاديّ؛ إذ إنَّ نسبة مساهمة القطاعات غير النفطيّة بلغت بالمعدل نحو (81.5%)، في حين أنَّ القطاع النفطي كان نصيبه نحو (18.5%) في المدة (2010 – 2024)، ويرجع هذا إلى العقوبات الأمريكيّة التي فُرِضَت على قطاع الطاقة في إيران، ومن ثَمَّ توجَّهت إيران إلى القطاعات غير النفطيّة التي هي بالأساس لديها ميزة نسبية فيها، ممّا عزَّزت اقتصادها، وتجاوزت الضغوطات الأمريكيّة للحد من برنامجها النووي إلى حدٍ كبير نسبياً.

لكن من جانب آخر، فإنَّ العقوبات الاقتصاديّة قد أدّت إلى ارتفاع التضخُّم إلى نسب مهولة، أثَّرت على الواقع المعيشي للأفراد؛ إذ ارتفعت إلى نحو (43.5%) في عام 2022 مقارنة بنحو (10.8%) في عام 2010، ممّا كان له أثر سلبي، وسخط كبير من قبل المجتمع على الحكومة الإيرانيّة، ممّا سارعت الحكومة على تقديم الدعم بكل أنواعه؛ للحد من الارتفاع المستمر في الأسعار.

كذلك الحال للبطالة التي ارتفعت إلى نحو (12.1%) في عام 2020، وهي نسبة أكبر من النسب المقبولة عالميّاً، وتُقدَّر بنحو (4–5%) وَفْق نوع الفلسفة الاقتصاديّة لكل دولة، لكنها انخفضت إلى نحو (8.8%) عام 2022 نتيجة لنمو قطاع الخدمات بعد جائحة كورونا ممّا أدّى إلى خلق فرص

عمل اضافية اسهمت في ترسيخ انخفاض البطالة، لكن مع ذلك، لا تزال البطالة بين الشباب ترتفع بشكل مطرد لتتجاوز (15%) ما يفرض ضغوطًا على الأسر، ويزيد من احتمالات حدوث اضطرابات اجتماعيّة، ويؤدي إلى الهجرة إلى الخارج.

أمّا آخر عامين من مدة الدراسة فإنّها تبين اتجاهات إيجابيّة وسلبية في الاقتصاد الإيرانيّ، فعلى الرغم من النمو الطفيف في الناتج المحلّيّ الإجماليّ وانخفاض معدل البطالة إلى (9.8%) وزيادة مساهمة القطاعات غير النفطيّة إلى (88.2%)، فإنّ ارتفاع معدل التضخم إلى مستويات قياسية بلغت (48.2%) يمثّل تحديًا كبيرًا؛ إذ يجب على الحكومة الإيرانيّة اتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة التضخم وتحسين بيئة الأعمال ودعم سوق العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين.

2- تحليل واقع المتغيّرات الاقتصاديّة في العراق

لاشك في أنّ المشكلة الأساسية في الاقتصاد العراقيّ تكمن في الاختلال البنيويّ؛ إذ يرتبط بمتغيّرات خارجيّة مثل تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالميّة، كما يوجد ضعف في الطاقات الإنتاجيّة المحلّيّة بانكفاء وانحسار قطاع الصناعة والزراعة بشكل كبير، فقد شهد الناتج المحلّيّ الإجماليّ زيادة مطردة (إلّا في بعض السنوات بسبب الأزمة المزدوجة والصحّيّة) فقد بلغ نحو (138.5) مليار دولار في عام 2010 مقارنة بنحو (280.7) مليار دولار عام 2024 وذلك بسبب ارتفاع الإيرادات النفطيّة نتيجة لزيادة حصة العراق من تصدير النفط في منظمة اوبك بعد عام 2003، وهذا أثّر بشكل إيجابيّ على نصيب الفرد، وفي حقيقة الامر ان هذه الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلّيّ الإجماليّ لا تعكس نمو القطاعات الحقيقية وذلك لأنها زيادة معتمدة على الإيرادات النفطيّة؛ إذ إنَّ نسبة مساهمة القطاعات غير النفطيّة في الناتج المحلّيّ الإجماليّ لا تتجاوز (6% و 4%) للقطاعات الزراعة والصناعة على التوالي، أمّا سياسة التعقيم التي انتهجها البنك المركزيّ العراقيّ في استهداف التضخم فقد جاءت بنتائج مهمة (لكن على حساب استنزاف الاحتياطات الأجنبيّة)؛ إذ انخفض التضخم إلى نسبة ما دون المعدل الطبيعي المقررة بنحو (2%) عالميًا؛ إذ لم يتجاوز التضخم حاجز (3%) خلال المدة (2010-2019)، لكن بعد الأزمة الصحّيّة – وفي ظل كون العراق مستوردا صافيا لمختلف السلع والخدمات – فقد تفاقم التضخم

بشكل كبير وبلغ نحو أكثر من (8%) عام 2022 نتيجة لارتفاع التضخم عالميّا، والجدول (2) يبين ذلك :-

الجدول (2) بعض المؤشّرات الاقتصاديّة الكلّيّة للاقتصاد العراقيّ للمدة (2010–2024)

السنة	السكان (مليون نسمة	GDP (مليار دولار) *	معدل البطالة ٪	معدل التضخم ٪	نسبة مساهمة القطاع النفطي إلى GDP%	نسبة مساهمة القطاعات غير النفطيّة في GDP%
2010	32.481	138.5	12.0	2.5	51.6	48.4
2011	33.330	185.7	11.0	5.6	52	48.0
2012	34.208	218.1	11.9	6.1	51.6	48.4
2013	35.095	234.6	12.1	1.9	49.5	50.5
2014	36.313	228.4	10.6	2.2	52.4	47.6
2015	36،933	166.7	13.2	2.3	59.2	40.8
2016	37.887	166.8	10.8	0.1	64.6	35.4
2017	39.144	187.2	10.9	0.2	63.2	36.8
2018	39.857	227.3	9.7	0.4	60.7	39.3
2019	40.882	233.6	12.1	0.9	59.9	40.1
2020	41.648	180.9	13.8	3.2	59.5	40.5
2021	42.235	209.6	14.3	6.4	58.2	41.8
2022	43.476	286.6	15.8	8.6	60.9	39.1
2023	45.074	250.8	16.4	4.5	59.2	40.8
2024	46.325	280.7	16.7	3.6	58.9	41.1
متوسط المدة ٪					57.2%	42.8%

المصدر : 1– وزارة التخطيط، الجهاز المركزيّ للإحصاء، مديرية الحسابات القوميّة، تقارير مختلفة.

2- النسب من استخراج الباحث. * الناتج المحلّيّ الإجماليّ في العراق بالقيمة الحالية للدولار الأمريكيّ.

كما نلاحظ مدى الاختلال في القطاعات الاقتصاديّة من خلال ملاحظة النسب المتدنية والضعيفة للقطاعين الصناعيّ والزراعيّ المبينة في نسب الناتج المحلّيّ عدا النفط؛ إذ بلغا نحو نمو متوسط (3.5% و 1.4%) على التوالي خلال المدة (2010-2024)، وهذا ما يعكسه نسبة مساهمة القطاعات الإنتاجيّة في الناتج المحلّيّ الإجماليّ والتي بلغت نحو (42.8%) في متوسط المدة المذكورة، بالتالي فإنّ الاقتصاد العراقيّ يعاني من حالة الاختلال الهيكلي جراء عدم اتباع الانضباط الماليّ والحوكمة الرشيدة للنفقات التي تخصصها للقطاعات والأنشطة الاقتصاديّة الفاعلة في كلّ اقتصادات العالم كالصناعة والزراعة .

أمّا معدلات البطالة فقد شهدت تذبذب بين الارتفاع والانخفاض – لكنها أكبر من النسبة المقبولة عالميّا بنحو (5-6%) كما هو واضح في الجدول (2) وسبب ذلك يعود إلى الظروف السياسيّة والاقتصاديّة التي مرت بها البلاد، وزيادة اعداد الموظفين التي منحتها الحكومة لغير ذوي الاختصاص أو لغير الحاجة إليهم؛ إذ تعاني أغلب الدوائر الحكوميّة من وجود أعداد من البطالة المقنعة في صفوفها، بمعنى وجود أعداد كثيرة من الموظفين الذين تكون إنتاجيّتهم ضعيفة مقارنة بما يستلمون من رواتب وأجور.

ثانياً: تحليل انعكاسات أسعار النفط في الموازنة العامة

1- تحليل أثر أسعار النفط في الموازنة العامة لإيران

مع التنوُّع الكبير في الاقتصاد الإيرانيّ، فإنّه ما يزال يعتمد على إيرادات النفط والغاز اعتماداً كبيراً؛ إذ إنَّ تقلُّبات أسعار النفط والغاز في الأسواق العالميّة تؤثِّر على الإيرادات العامة، ومن ثَمَّ تنعكس على النفقات الحكوميّة، ممّا يؤدِّي إلى حالة اختلال في الموازنة العامة في إيران، وإنَّ الإيرادات العامة في الموازنة الإيرانيّة تعتمد بنسبة ما بين (45 - 55%) على الإيرادات المتأتية من قطاع النفط والغاز، وتسعى الحكومة الإيرانيّة إلى التوسُّع في الإيرادات غير النفطيّة عن طريق خطط واستراتيجيّات شاملة على هيئة خطط خمسية، آخرها كانت في المدة (2016 - 2021)، وتتضمن خطة التنمية ثلاثة محاور أساسية، هي:

(تطوير اقتصاد مرن وقادر على التحمُّل، وتحقيق تقدُّم في العلوم والتكنولوجيّا، فضلاً عن تعزيز التفوُّق الثقافيّ)، وفيما يأتي هيكل الموازنة العامة في الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة للمدة من (2010 – 2022) :

الجدول (3) الموازنة العامة في إيران للمدة (2010–2022)

السنة	الإيرادات النفطيّة	الإيرادات الضريبية	إجماليّ الإيرادات	إجماليّ النفقات	الفائض/ العجز
2010	43.33	78.09	121.42	154.55	(33.13)
2011	21.42	61.09	82.51	141.58	(59.07)
2012	32.64	63.42	96.06	154.87	(58.81)
2013	22.91	52.34	75.25	117.87	(42.62)
2014	27.16	60.17	87.33	145.82	(58.49)
2015	32.83	86.95	119.78	176.24	(56.46)
2016	40.46	96.54	137.0	208.10	(71.10)
2017	49.38	112.35	161.73	229.47	(67.74)
2018	50.75	69.25	104.28	104.39	(0.11)
2019	43.98	65.57	109.55	109.59	(0.04)
2020	37.07	78.28	115.35	134.26	(18.91)
2021 *	22.3	98.8	120.5	126.4	(5.9)
2022	13.6	121.1	134.7	129.81	(4.89)
المعدل العام	38.2%	61.8%			

المصدر: **1**– بانک مرکزی جمهوری إسلامی إیران، نشریات وپژوهش‌ها » گزارش اقتصادی و ترازنامه، قسمت اول: گزارش وضع اقتصاديّ كشور ، بودجه و برنام ههاي مالي دولت، سآل (1382–1395).

* ارقام موازنة عام 2021 على اساس سعر صرف (230) الف ريال للدولار الأمريكيّ، وعام 2022 على اساس سعر الصرف (280) الف ريال للدولار الأمريكيّ.

نلاحظ عن طريق الجدول (3) أنَّ الاقتصاد الإيرانيّ يعاني من عجز مزمن في موازنته العامة طوال المدة (2010–2022) بسبب الزيادة المطردة نسبياً في حجم النفقات الحكوميّة الناجمة عن تمويل الاحتياجات الأساسية لعامة الشعب، لا سيَّما في دعم مواد الطاقة (البنزين) والمواد الغذائية، نتيجة لارتفاع مستوى الفقر، والذي وصل إلى نحو (13%) استناداً إلى خط الفقر قدره (5.5) دولار، وَفْقاً لتعادل القوة الشرائية لعام 2011، ولم تستفِدْ الجمهوريّة الإسلاميّة من الفوائض المتحققة في قطاع النفط والغاز الطبيعي للمدة من (2004 – 2008)؛ إذ ارتفعت إيرادات النفط والغاز إلى نحو (33.6%) من إجماليّ الإيرادات العامة، نتيجة لارتفاع أسعار الطاقة في الأسواق العالميّة، والإيرادات الضريبية هي الأخرى حقَّقت نسبة ارتفاع من إجماليّ الإيرادات العامة، والتي وصلت نحو (10.1%)، ممّا انعكس على إجماليّ الإيرادات العامة والتي وصلت نسبة ارتفاعها إلى (51،9%) من إجماليّ الناتج المحلّيّ الإجماليّ للمدة المذكورة نفسها، ونتيجة للخطة الخمسية الثالثة (2004 – 2009) ارتفعت النفقات العامة بنسبة (24.5%) من الناتج المحلّيّ الإجماليّ بسبب زيادة الائتمان، ومنح القروض إلى قطاع الزراعة والمياه، فضلاً عن امتناع البنوك والشركات الاستثمارية الأوروبية من التعامل مع بنك (الصباح) التجاريّ (خامس أكبر بنك تجاريّ في إيران)؛ نتيجة للعقوبات الأمريكيّة عليه، وممَّا زاد من حدة النفقات هو زيادة النفقات الحكوميّة لإنتاج الغاز في حقل فارس الجنوبي –أحد أغنى حقول الغاز في الشرق الأوسط– بعد أن انسحبت شركة (توتال) النفطيّة عن تمويله.

أمَّا المدة (2010 – 2012) فقدِ انخفضت الإيرادات العامة بنسبة (3.9%) بسبب فرض العقوبات الدَولية على صناعة النفط الإيرانيّة، فضلاً عن جملة من الإعفاءات الضريبية التي قامت بها الحكومة الإيرانيّة، وعلى وَفْق ((للبندين 4 و5 من الفِقْرَة الفرعية (ب) من الفِقْرَة (11) من قانون الموازنة لعام 2011)) أُعْفِيَ من الضريبة كلّ من مرتبات موظفي الوزارات، والمؤسّسات، والشركات والوكالات الحكوميّة الأخرى، فضلاً عن إعفاءات على ضريبة السكر تصل إلى (42) مليون ريال إيرانيّ، أي: ما يعادل نسبة (10%) من ضرائب السكر، وفي الوقت نفسه فشلت الحكومة من تحقيق إيرادات من الخدمات بنسبة (28%) مقارنة مع القطاعات والأنشطة الأخرى[216]، وإنَّ ارتفاع معدلات التضخُّم التي وصلت إلى نحو (21.5%) هو من جملة الأسباب الأساسية التي انخفضت على إثرها الإيرادات العامة.

216. نقلًا عن: بانک مرکزی جمهوری إسلامی إیران، نشریات وبزوهش ها، خلاصه تحولات اقتصادی کشور 1389، فصل 11 بودجه وبرنامه هاي مالي دولت، ص12.

وبخصوص النفقات العامة للمدة المذكورة في أعلاه نفسها، فقدِ انخفضت بنسبة (2.8%) وذلك رغبة من الحكومة الإيرانيّة بتقليل نفقاتها إلى انتهاء الخطة الخمسية الخامسة في المدة (2011 – 2015)[217]، فضلًا عن التوتر الذي ساعد واقع المجتمع الإيرانيّ نظير تركيزه ومتابعته للعقوبات الأمريكيّة على الحكومة الإيرانيّة؛ بسبب برنامجه النووي، وقد ظهرت نتائج العقوبات الأمريكيّة على إيران في عام 2013؛ إذ ارتفعت مستويات التضخُّم إلى (30.5%)، وانخفض نمو الناتج المحلّيّ الإجماليّ إلى (389.1) مليار دولار مقارنة مع (577.2) مليار دولار في عام 2011، ممّا أثَّر سلباً على واقع الموازنة العامة في البلاد.

وشهدت المدة (2014 – 2017) وبالتحديد في النصف الأخير من عام 2014 بداية مفاوضات حاسمة ونهائية لمجموعة (1+5)؛ لتقييم البرنامج النووي الإيرانيّ، ومن ثَمَّ تحقَّقت نقط إيجابيّة عديدة؛ لصالح جمهوريّة إيران الإسلاميّة أهمها توقيع الاتفاق النووي الإيرانيّ، والذي سمح بإعادة تطوير الصناعة النفطيّة الإيرانيّة بالتعاون مع الشركات الأجنبيّة ليصل الإنتاج إلى (6) مليون (ب/ي)، كما كان مخطط له قبل فرض العقوبات الأمريكيّة، ممّا ساعدت على انتعاش الاقتصاد الوطنيّ؛ إذ ارتفع الناتج المحلّيّ الإجماليّ إلى (430.7) مليار دولار في عام 2017 مقارنة مع (396.4) في عام أزمة العقوبات الأمريكيّة، ممّا ساعد هذا الارتفاع في الناتج المحلّيّ الإجماليّ على انخفاض مستويات التضخم؛ إذ وصلت إلى أدنى مستوى لها في مدة الدراسة بنسبة (9%) في العام 2017.

وسجلت الإيرادات العامة في المدة (2013 – 2017) ارتفاعاً تدريجياً بلغ نحو (46%) بسبب ارتفاع الإيرادات الضريبية وإيرادات النفط والغاز؛ إذ وصلتا إلى أعلى ارتفاع لهما في مدة الدراسة، وكل ذلك كان نتيجة لتخفيف العقوبات الأمريكيّة على إيران بصورة كبيرة في عام 2015، وانسحبت الولايات المتحدة –في عام 2018– عن الاتفاق النووي الإيرانيّ ممّا أدّى إلى تراجع مستوى النشاط الاقتصاديّ الذي أثَّر سلباً على واقع الموازنة العامة، وأدَّى إلى انخفاض الإيرادات العامة إلى نحو (104.28) مليار دولار في العام نفسه، وإلى (109.55) مليار دولار في عام 2019، بعدما كانت الإيرادات العامة في عام 2017 نحو (161.73) مليار دولار، وقد تداركت الحكومة الإيرانيّة الموقف عن طريق إدخال تعديلات على بنود أسعار المحروقات والدعم الحكوميّ والضرائب، مع مراعاة العدالة الاجتماعيّة وعدم الضغط على الطبقات الصغيرة والمتوسطة الدخل عن طريق زيادة الحكومة الإيرانيّة (20%) في أجور القطاع العام لمواجهة الصعوبات الاقتصاديّة في البلاد.

217. نقلًا عن : نشريات وبزوهش ها، خلاصه تحولات اقتصادى كشور 1390، ص8.

فيما شهد عامي (2021-2022) تقلبات كبيرة في سعر صرف الريال مقابل الدولار ممّا اثر بشكل مباشر على ارقام الموازنة العامة؛ إذ حددت منظمة التخطيط والميزانية (جهة حكوميّة مختصة بكتابة وبتنفيذ الميزانية) سعرين للصرف الاول بنحو (230) الف ريال/دولار وهو اقل من سعر الصرف في الأسواق المحلّيّة البالغ (285) الف ريال/دولار وهو ما يعرف بسعر (نيما) المخصص للتجارة الخارجيّة، ووفقا لما سبق فان الإيرادات النفطيّة عامي 2021 و2022 قد انخفضت على الرغم من ارتفاع أسعار النفط والتي بلغت في المتوسط العام نحو (80) دولار .

2- تحليل أثر أسعار النفط في الموازنة العامة للعراق

تهيمن العوائد النفطيّة على إجماليّ الإيرادات العامة في العراق، نتيجة ضعف الجهاز الضريبي والفساد المستشري في أغلب دوائر ومؤسّسات الحكومة، ولاسيما في المنافذ الكمركية فضلا عن ريعية الاقتصاد العراقيّ؛ إذ إنَّ القسم الخامس من قانون رقم (95) لسنة 2004 تضمن إدارة عوائد النفط، وبموجب هذا القسم فإنّ جميع عوائد النفط المستخرجة ومشتقاتها تعد إيرادات لتمويل الموازنة العامة، باستثناء (5%) من عوائد تصدير النفط تذهب إلى (صندوق التعويضات) وفقا لقرار مجلس الامن الدَوليّ رقم (1483) لسنة 2003، وبعد الضعف الذي أصاب القطاعات غير النفطيّة تحول الاقتصاد العراقيّ من اقتصاد متنوع نسبيا إلى اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على الريع النفطي بنسبة أكثر من (93%) لتمويل إيرادات الموازنة العامة، **كما موضح في الجدول (4)**.

الجدول (4) الموازنة العامة في العراق للمدة (2010-2022) (ترليون دينار)

السنة	الإيرادات النفطيّة	الإيرادات غير النفطيّة	الإيرادات الكلّيّة	النفقات الكلّيّة	الفائض/العجز
2010	61،134	8،428	69،562	64،412	5،150
2011	97،129	2،925	100،054	69،648	30،406
2012	109،655	9،900	119،555	90،425	29،130
2013	104،072	9،820	113،892	106،905	6،987
2014	97،055	8،396	105،451	83،654	21،797
2015	51،339	15،230	66،569	70،498	(3،929)
2016	44،776	9،565	54،341	67،106	(12،765)

2017	65،112	12،195	77،307	75،543	1،764
2018	96،199	10،488	106،687	80،961	25،726
2019	102،015	5،551	107،566	111،723	(4،157)
2020	60،214	2،985	63،199	76،082	(12،883)
2021	96،655	12،426	109،081	102،847	6،234
2022 *	149،386	12،311	161،697	116،959	44،738
2023	125،882	9،799	135،681	142،435	(6،754)
2024	128،567	14،288	142،855	156،543	(13،688)

المصدر : وزارة الماليّة العراقيّة، الدائرة الاقتصاديّة، قسم المعلومات الفنية، اعوام مختلفة للمدة (2004–2024) .

* لم يصادق على قانون الموازنة في اعوام 2014 و 2020 و 2022 لأسباب مختلفة .

تطوّرت النفقات العامة في العراق وازداد حجمها بسبب ارتفاع العوائد النفطيّة نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالميّة، ومما يجدر ذكره أنّ ارتفاع الدعم الحكوميّ لمختلف المجالات أدّى إلى حدوث خلل بنيوي في هيكل النفقات، الأمر الذي أدّى إلى زيادة الهدر في مجمل النفقات العامة (الموارد الماليّة المتاحة)؛ إذ إنَّ الموازنة كانت تعد بعجز وفي أغلب السنوات تمول عن طريق القروض (محلّيّة أو أجنبيّة) وفي نهاية السنة الماليّة تنتهي بفائض والسبب في ذلك يعود إلى عدم تنفيذ العديد من المشاريع والبنى التحتية، أو لغياب التخطيط وعدم الاعتماد على الجدوى الاقتصاديّة في اعداد وتنفيذ المشاريع الحكوميّة فضلا عن ارتفاع أسعار النفط أكثر ممّا تم تحديده مسبقا في تقديرات الموازنة العامة الأمر الذي يؤدي إلى خلل واضح في الية عمل السياسة الماليّة؛ **إذ يلاحظ** استحواذ النفقات الجارية على النسبة الأكبر من إجماليّ النفقات العامة نتيجة لانتهاج الحكومة سياسة إنفاقية توسعية لاسيما في مجالات الصحة والتعليم فضلا عن زيادة الإنفاق العسكريّ والرواتب والأجور، **ممّا أدّى إلى اختلال واضح في هيكل النفقات العامة** .

كذلك نجد أنّ الموازنة العامة في العراق حققت عجزا في اعوام 2015 و2016 و 2019 و 2020 نتيجة الأزمات العسكريّة والماليّة والصحّيّة، فضلا عن عامي 2023 و2024 (الموازنة الثلاثية 2023–2025) ومع زيادة النفقات العامة وتراكم العجز في الموازنة العامة، فضلا عن عدم استثمار الفوائض الماليّة التي تحققت في أعوام كثيرة، فقد ارتفع إجماليّ الدين العام (الداخليّ والخارجيّ) مع فوائده مسببا اختلال في أساس عمل الماليّة العامة في العراق .

ثالثاً: تحليل تغيّرات أسعار النفط على الميزان التجاريّ

1- تحليل هيكل الميزان التجاريّ في إيران

كان لتحرير التجارة الخارجيّة منذ بداية الألفية الثانية وبالتحديد في عام 2002 الأثر الكبير في ارتفاع حجم الصادرات (النفطيّة وغير النفطيّة) والاستيرادات المختلفة؛ إذ إنَّ ارتفاع أسعار النفط العالميّة لا سيَّما بين عامي (2005 و2008) قد حقَّق زيادة كبيرة في حجم العوائد في قطاع النفط والغاز الطبيعي، فضلاً عن عمل الحكومة الإيرانيّة في برنامجها المقدَّم في الخطة الخمسية الرابعة إلى تقديم الإعفاءات من الضريبة والرسوم على الصادرات، وبالخصوص الصادرات غير النفطيّة، فضلاً عن تقديمها لتسهيلات إجراءات سعر الصرف بالمجان للشركات، والأفراد المحلّيّين لتسير مع أولويات عمل الحكومة الإيرانيّة بالتوسُّع والمشاركة للتجارة الإيرانيّة في مجال التبادل مع الاقتصاد العالميّ، ولا شكَّ أنَّ السياسة الاقتصاديّة الناجعة طوال مدة الدراسة قد حقَّقت مبتغاها في حصول تنوُّع في الاقتصاد الإيرانيّ، وعدم الاعتماد على قطاع النفط والغاز في تحقيق الموارد الماليّة للبلد، ويوضِّح الجدول رقم (5) نسب مساهمة القطاعات والأنشطة المختلفة في الاقتصاد الإيرانيّ، وكما يلي:

الجدول (5) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في الناتج المحلّيّ الإجماليّ الإيرانيّ للمدة (2010_2022)

السنة	قطاع الزراعة	قطاع النفط	قطاع الصناعة والمعادن	قطاع الخدمات
2010	10.3	20.5	18.4	50.8
2011	10.2	22.7	19.5	47.6
2012	8.8	27.3	21.2	42.7
2013	11.8	17.7	22.3	48.2
2014	9.0	17.0	23.2	50.8
2015	9.3	15.3	23.0	52.4
2016	10.8	9.4	24.5	55.3
2017	10.0	12.3	22.7	55.0
2018	11.2	14.2	29.7	44.9
2019	12.6	15.1	30.2	42.1

2020	12.2	12.3	31.7	49.2
2021	12.4	10.2	37.1	40.3
2022	12.8	8.1	38.4	40.7
2023	13.9	9.2	37.1	39.8
2024	15.4	8.7	37.7	38.2
متوسط المدة	10.8%	15.5%	26.3%	47.6%

المصدر: الباحث بالاعتماد على: بانک مرکزی جمهوری إسلامی إیران، نماگرهای اقتصادی، (1382-1405).

يبيّن الجدول (5) التنوُّع الكبير الحاصل في الاقتصاد الإيرانيّ؛ إذ تستأثر القطاعات غير النفطيّة نحو (75-85%) من الناتج المحلّيّ الإجماليّ طوال مدة الدراسة؛ إذ كانت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في المتوسط العام بنحو (10.8%)، فيما حقَّق قطاع الصناعة نسبة في المتوسط نحو (26.3%)، أمَّا قطاع الخدمات فكانت له الحصة الكبيرة بمتوسط نسبة (47.6%) في المدَّة (2010 - 2024)؛ لأنَّ الاقتصاد الإيرانيّ معتمد على قطاع الخدمات اعتماداً كبيراً، لا سيَّما الخدمات المصرفيّة والخدمات الأخرى، فيما جاء قطاع الطاقة (النفط والغاز) بنسبة نحو (15.5%)، وهي نسبة منخفضة قياساً بسائر الدول الريعية الأخرى كالعراق والسعودية مثلاً.

وقد جاء هذا العمل في تنويع الاقتصاد الإيرانيّ، مع العقوبات الاقتصاديّة التي بدأت عام 2012 إلى عام 2015، ضمن سلسلة من الخطط الخمسية، آخرها كانت الخطة الخمسية السادسة (2016 - 2021)، وكانت تحدد أهدافها وَفْق البرنامج الاقتصاديّ الذي يتماشى مع السياسة الاقتصاديّة المرسومة مسبقاً، ممّا انعكس هذا التنوع على حجم الصادرات الكلّيّة، ومع أنَّ صادرات النفط والغاز الطبيعي لها الثقل الأكبر في حجم الصادرات الكلّيّة؛ فإنَّ في الآونة الأخيرة أصبحت الصادرات غير النفطيّة هي التي تحظى بالباع الأكبر من توفير العوائد الماليّة للاقتصاد الإيرانيّ، وفيما يأتي الجدول (6) يبيّن حجم الصادرات والاستيرادات في الجمهوريّة الإسلاميّة للمدة (2010 – 2022).

الجدول (6) الميزان التجاريّ في إيران للمدة (2010–2022)

السنة	قيمة الصادرات النفطيّة	قيمة الصادرات غير النفطيّة	إجماليّ قيمة الصادرات	إجماليّ قيمة الاستيرادات	الميزان التجاريّ
2010	**72.2**	**29.7**	**101.9**	**65.7**	**36.2**
2011	**114.7**	**15.8**	**130.5**	**68.3**	**62.2**
2012	**101.4**	**29.9**	**131.3**	**121.7**	**9.6**
2013	**61.9**	**78.6**	**140.5**	**101.2**	**39.3**
2014	**53.6**	**49.1**	**102.7**	**80.3**	**22.4**
2015	**27.3**	**49.4**	**76.7**	**65.8**	**10.9**
2016	**41.1**	**56.2**	**97.3**	**73.3**	**24.0**
2017	**20.1**	**43.9**	**64.0**	**43.6**	**20.4**
2018	**48.3**	**29.4**	**77.7**	**73.6**	**4.1**
2019	**43.1**	**22.1**	**65.2**	**61.7**	**3.5**
2020	**25.6**	**22.7**	**48.3**	**58.0**	**(9.7)**
2021	17.1	40.7	57.8	28.4	**29.4**
2022	**42.6**	**52.8**	**95.4**	**59.7**	**35.7**

المصدر: الباحث بالاعتماد على: 1- OPEC، Annual statistical Bulletins، (2012، 2017)

2- بانک دادههای اقتصادی و مالی : متاح على الرابط https://:ir.mefa.databank.

يوضِّح الجدول رقم (6) حالة الميزان التجاريّ الإيرانيّ الذي تراكمت الفوائض الماليّة فيه طوال مدة الدراسة، أي: في عام 2020؛ إذ شهد الميزان التجاريّ عجزاً ملحوظاً لأسباب أساسية قامت بها الحكومة الإيرانيّة –فضلاً عن الخطط الخمسية– إذ إنَّها وضعت برنامج متكامل في عام 2005 لتطوير

الصادرات، ولا سيَّما الصادرات غير النفطيّة[218]، وشهدت المدَّة (2004 – 2008) ارتفاع الصادرات في قطاع النفط والغاز الطبيعي بنسبة (21.2%) من إجماليّ الصادرات الكلّيّة لارتفاع أسعار النفط العالميّة؛ إذ ارتفعت أسعار النفط إلى (91.49 د/ب) في عام 2008 مقارنة مع (33.06 د/ب) في عام 2004، ممّا انعكست هذه الزيادة على إجماليّ الصادرات الكلّيّة التي ازدادت بنسبة (17.9%) من إجماليّ حجم التجارة الخارجيّة محققة فوائض ماليّة متراكمة طوال المدة المذكورة بنسبة (70.7%) من الناتج المحلّيّ الإجماليّ.

أمَّا حجم الاستيرادات للمدَّة نفسها، فقدِ ارتفع بنسبة (14.7%) لزيادة المستوردات من المواد الأولية، والسلع نصف المصنعة في عام 2008 إلى (27.334) مليون دولار مقارنة مع (18.520) مليون دولار في عام 2004، أي: بواقع نسبة زيادة نحو (32.2%) من إجماليّ الاستيرادات الكلّيّة[219]، والجدير بالذكر أنَّ الاقتصاد الإيرانيّ يتميَّز بصناعات نصف المصنعة؛ إذ يُعاد تركيبها وتصديرها إلى العالم الخارجيّ، وبأسعار تنافسية، ممّا يسهم في زيادة الملاءة الماليّة للموازنة العامة في البلاد.

أمَّا المدَّة (2010 – 2012) فقدِ ارتفعت قيمة الصادرات النفطيّة إلى نحو (16.1%) من إجماليّ قيمة الصادرات الكلّيّة، بعد التحسُّن في أسعار النفط العالميّة؛ إذ ارتفع سعر النفط (Iran Heavy) إلى (76،74، 106، 109 د/ب) في الأعوام (2010، 2012،2011) على التوالي[220]، ممّا أدّى إلى ارتفاع قيمة الصادرات الإجماليّة بنسبة (33.3%) للمدة المذكورة نفسها، **أمَّا حجم الاستيرادات الإجماليّة** فقد كانت مستقرة نسبياً، إلا في عام 2012 فإنَّها ارتفعت إلى الضعف مقارنة مع عام 2011؛ بسبب ارتفاع حجم الاستيرادات (الاستهلاكية ونصف المصنعة) من (48.200) مليون دولار في عام 2009 إلى نحو (61.880) مليون دولار في عام 2012[221]؛ نتيجة للتخوُّف الكبير من العقوبات الأمريكيّة على الاقتصاد الإيرانيّ، ورغبة الحكومة والشركات الإيرانيّة بتكوين خزين في حال امتدت العقوبات إلى أكثر من سنة، ومن ثَمَّ فإنَّ الشركات والمؤسّسات الإيرانيّة سوف تفي بالتزاماتها مع

218. يتضمن برنامج تطوير الصادرات في إيران نقط عديدة، أُشِيَر إليها في الموازنة العامة لعام 2005 ضمن الفصل الثاني عشر (وضعيت بخش اقتصادى خارجي)، وكما يلي: –1 تقديم تسهيلات مصرفيّة وبأسعار تنافسية دولية إلى المصدرين في البلاد. –2 توفير إطار قانوني لوجود بنوك أجنبية في إيران لتماشى مع القدرة التنافسية للنظام المصرفي في البلاد. –3منح ائتمانات للمصدر والمستورد وَفْقاً لمعايير دولية. –4 إبرام العقود والالتزامات بشأن مبدأ (المعاملة بالمثل)؛ لتشجيع تنمية الصادرات إلى الأسواق العالمية. –5 تطبيق أنظمة الدفع الالكتروني والدفع في شبكات المصارف في البلاد لتطوير التجارة الالكترونية في كلّ المصارف المحلية. –6 خصخصة قطاع النقل بكل صنوفه (البرية والجوية والبحرية)، والقيام بتسهيلات ائتمانية لكل المصدّرين في البلاد.

219. گزارش اقتصادى وترازنامه، قسمت اول: گزارش وضع اقتصاديّ كشور، فصل 11 وضعيت بخش اقتصادى خارجى، الجدول 4-11- تركيب واردات گمركي بر اساس مصرف.

220. OPEC، Annual Report (2009، 2013).p10، p13

221. آمار بازرگاني خارجي كشور، گمرک جمهوريّ إسلاميّ إيران، سال (1392-1388).

الأسواق المستهدفة، أو المتعاقدة معها من حيث التصدير، أو إعادة التصدير للسلع والخدمات المختلفة.

ظهرت – عام 2013– نتائج العقوبات الأمريكيّة على الاقتصاد الإيرانيّ، لقد عملت العقوبات الدَوليّة الأمريكيّة منذ عام 2012 إلى تركيز اهتمام الحكومة الإيرانيّة على القطاعات غير النفطيّة، ونلاحظ ذلك جلياً في الجدول رقم (17)؛ إذ يبيّن أنَّ بعد عام 2013 انخفضت قيمة الصادرات النفطيّة لتصل إلى أدنى مستوى لها عام 2019، وهو (14.6) مليار دولار بعد أن كان أعلى مستوى لها عام 2011، والتي بلغت (114.7) مليار دولار، ويؤكِّد هذا التوجُّه نحو تنويع الاقتصاد الإيرانيّ وعدم الاعتماد على النفط، ومن ثَمَّ انخفضت عوائد قطاع النفط والغاز إلى نحو (40%)، فضلاً عن انخفاض سعر صرف الريال الإيرانيّ مقابل الدولار، لكن بالمقابل استطاعت الجمهوريّة الإسلاميّة من تقليل خطر العقوبات عليها عن طريق فتح (اعتمادات مستندية)[222] مؤقتة، ولعام واحد مع بعض الشركات والأفراد الأجانب والبنك المركزيّ الإيرانيّ، ومن ثَمَّ فتح طريق لتصدير السلع والخدمات المختلفة واستيرادها، فضلاً عن أنَّ العقوبات الأمريكيّة على قطاع النفط والغاز قد ساعد الإيرانيّين على زيادة تنويع صادراتهم التي وصلت نحو (78.6) مليار دولار في عام 2013، أي: بعد عام من مضاعفة العقوبات على الاقتصاد الإيرانيّ.

ارتفعت – عام 2016– عوائد قطاع النفط والغاز، وذلك بعد المفاوضات بين إيران والولايات المتحدة؛ نتيجة لتمكُّن إيران من إبرام خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) مع الدول الغربية، ومن ثَمَّ إزالة العقوبات الاقتصاديّة؛ إذ ارتفع الإنتاج الإيرانيّ من النفط الخام إلى نحو (3.502 م/ب) بعد أن كان في عام 2012 نحو (2.985 م/ب)، ممّا أسهم في ارتفاع قيمة الصادرات الإجماليّة إلى (97.3) مليار دولار، محقِّقاً فائضاً في الميزان التجاريّ نحو (24) مليار دولار ساعد كثيراً في انتعاش الاقتصاد، لكن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في عام 2018؛ ممّا أدّى إلى تدهور كبير في حجم التجارة الخارجيّة في إيران، لا سيَّما مع دول الاتحاد الأوروبي ودول شرق آسيا اللذان يُعدَّان الوجه الرئيس للصادرات النفطيّة الإيرانيّة؛ إذ انخفضت الصادرات الإجماليّة إلى نحو (64) مليار دولار بنسبة انخفاض (22.6%) عن عام 2017، أي: قبل الانسحاب الأمريكيّ من الاتفاق النووي، وقد أسعفت إيران انخفاض الاستيرادات بشقيها (الاستهلاكية والاستثمارية) بالتزامن مع انخفاض قيمة العملة المحلّيّة، التي زادت من الصادرات غير النفطيّة محققة فائضاً مالياً مهماً في الميزان التجاريّ، ومن ثَمَّ قد منح هذا الإجراء الحكومة الإيرانيّة مقدرة نسبية على امتصاص الأزمات على المدى القصير، لكن من جانب آخر فإنَّ الجمهوريّة الإسلاميّة تضطر إلى بيع الدولار بسعر مدعم لمشتري (المستوردين) بعض المنتجات والسلع الحيوية كالغذاء والدواء، وهو ما يضغط على احتياطاتها من العملة الأجنبيّة، والتي تبلغ في نهاية عام 2018 نحو (108) مليار دولار، التي تغطِّي ما يقارب (13) شهراً من الاستيرادات، مقارنة

222. بانک مرکزي جمهوريّ إسلاميّ إيران، سياست ها ومقررات تجاري، 1391.

باحتياطي نقدي أكثر من (133) مليار دولار في عام 2016 وَفْق تقرير الإيكونيميست الصادر في بداية عام 2019[223].

وعلى الرغم من تحقيق عجز في الميزان التجاريّ الإيرانيّ عام 2020 بسبب الازمة الصحّيّة فإنّ عام 2021 و2022 قد حقّقا فائضا ماليا مهما بسبب تحسن قيمة الصادرات النفطيّة وغير النفطيّة على حد سواء ممّا انعكس بصورة إيجابيّة على واقع الاقتصاد الإيرانيّ ككل .

2– تحليل هيكل الميزان التجاريّ في العراق

عملت سياسة الباب المفتوح في العراق بعد عام 2003 إلى تلبية كلّ احتياجات الحياة لاسيما (الحياة الاستهلاكية) فضعف الضوابط والقياسات في المنافذ الجمركية وفرت سلع كثيفة التدفق سريعة الاستهلاك ومشكوكة الجودة، لذلك فان التجارة الإقليميّة باتت المصدر الأساسي والمولد للقيمة المضافة (Value Added) وتحويل الفوائض الماليّة من السوق الوطنيّة إلى السوق الإقليميّة، ترافقها وتساندها في ذلك التجار العراقيّين المقيمين هناك، ممّا ساعدت على توليد القيمة المضافة خارج حدود البلد، وإنّ تخفيف الفصل السابع* على العراق كان له الأثر في تصدير أزمات المنطقة إلى الاقتصاد العراقيّ من خلال الانفتاح التجاريّ ولاسيما أنّ العراق ضعيف جدا من ناحية الصادرات؛ إذ إنّه يعتمد على سلعة واحدة ورئيسة، وهي (النفط الخام) ويستورد كلّ شيء من الخارج .

لقد عانى الاقتصاد العراقيّ خلال مراحل طويلة من اختلالات هيكلّيّة في بنيته الاقتصاديّة، لاسيما بعد مخلفات الحروب والحصار الاقتصاديّ وصولا إلى احتلال العراق عام 2003 وما بعده من احتلال داعش إلى مساحة واسعة من ارض العراق، وما نتج من فوضى اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة أدّت إلى اضعاف قدرة القطاعات الإنتاجيّة (عدا قطاع النفط) إلى التشابك القطاعيّ، إنّ ريعية الاقتصاد العراقيّ جعلته يعتمد بالدرجة الأساس على حجم الصادرات النفطيّة في تحقيق العوائد الماليّة للبلاد، بالتالي تعمقت الاختلالات في القطاعات كافة، فنجد أنّ هناك قطاعا متطوّرا (القطاع النفطي) يتصف بأهمّيّته النسبية إلى الناتج المحلّيّ الإجماليّ، بالمقابل توجد قطاعات متخلفة تتصف بانخفاض نسب مساهمته في الناتج المحلّيّ الإجماليّ (القطاعات غير النفطيّة)؛ إذ إنَّ حجم الطلب المحلّيّ أكبر من الإنتاج المحلّيّ ممّا أدّى إلى الاعتماد على حجم الاستيرادات لتلبية احتياجات الطلب المحلّيّ من السلع (الاستهلاكية والاستثمارية)، وفيما يأتي الجدول (7) يبين نسب مساهمة القطاعات الاقتصاديّة في الناتج المحلّيّ الإجماليّ العراقيّ للمدة (2010–2023)، كما يلي :–

الجدول (7) الناتج المحلّيّ الإجماليّ للعراق بحسب الأنشطة الاقتصاديّة للمدة (2010–2023)

223. أحمد شمس الدين جيلة، رصد فعل إيران تجاه العقوبات الامريكيّة، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2019، ص29.

نسبة مئوية

السنة	الزراعة والغابات	قطاع النفط	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	المال والتامين وخدمات العقارات	خدمات التنمية الاجتماعيّة
2010	3.6	51.7	1.7	0.9	6.1	6.4	6.8	10.2	12.5
2011	3.9	52.0	1.6	1.1	5.8	6.1	6.7	9.9	13.1
2012	3.8	51.6	1.7	1.3	6.2	7.3	6.9	9.7	12.8
2013	4.1	49.5	1.5	1.2	8.6	6.8	8.0	7.1	12.1
2014	4.0	51.7	1.1	1.1	8.1	7.4	8.2	6.3	10.8
2015	2.5	59.1	0.9	1.1	5.1	7.6	8.2	4.8	10.6
2016	2.1	64.5	0.8	1.0	4.0	7.2	6.3	4.5	10.0
2017	1.8	64.0	1.2	1.3	4.3	7.8	6.2	5.3	11.3
2018	1.9	63.7	1.1	1.1	3.5	8.2	5.9	5.2	10.6
2019	1.7	63.9	0.8	0.9	3.4	8.0	6.1	5.1	10.7
2020	4.8	59.5	1.1	0.8	2.6	7.7	7.4	5.8	10.0
2021	3.8	58.3	1.3	0.6	2.7	9.6	7.3	5.4	11.1
2022	3.9	59.4	1.3	0.7	3.1	8.3	7.5	4.2	10.4
2023	3.2	60.5	1.3	0.7	2.9	9.3	7.2	4.9	10.9
المتوسط العام %	3.2	57.6	1.2	1.0	4.8	7.5	7.0	6.4	11.2

المصدر : وزارة التخطيط العراقيّة، مديرية الحسابات القوميّة، الحسابات الموحدة، سنوات وأعوام مختلفة (2010-2023) .

نلاحظ من خلال الجدول (7) أنّ نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلّيّ الإجماليّ بلغت

(57.6%) خلال المدة (2010–2023)، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاعات الأخرى مجتمعة نحو (42.4%) بالتالي فإنّ القطاعات غير النفطيّة تعاني من ضعف في إمكاناتها (التخصيصية والاستثمارية)؛ إذ إنَّ العراق يعتمد على كميات النفط المصدرة إلى الخارج في توليد العوائد الماليّة، اضافة إلى ان اغلب الطلب المحلّيّ – ان لم يكن بأكمله – (الاستهلاكي والاستثماري) يتم تلبيته من الخارج؛ **إذ** تسهم الاستيرادات الرأسماليّة في تحسين القدرة الإنتاجيّة للقطاعات التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية النمو الاقتصاديّ للبلد إن وجدت فعليا؛ إذ إنَّ هذه الاستيرادات المتمثّلة بالمعدات والآلات اللازمة لبناء وتطوير البنى التحتية في العراق التي لا يمكن توفيرها إلّا من خلال التجارة الخارجيّة، ممّا يجعل العراق يرتبط بعلاقات اقتصاديّة واسعة مع أغلب الاقتصادات العالميّة المتطوّرة، والجدول (8) يبين حجم التجارة الخارجيّة في العراق (الصادرات والاستيرادات) للمدة (2010–2022) :

الجدول (8) الميزان التجاريّ العراقيّ للمدة (2010–2022) (مليار دولار)

السنة	الصادرات النفطيّة	الصادرات غير النفطيّة	إجماليّ الصادرات	إجماليّ الاستيرادات	الميزان التجاريّ مع النفط	الميزان التجاريّ بدون النفط
2010	52،290	2.309	54،599	43،275	11،324	(43،966)
2011	83،006	2.629	85،635	47،581	38،054	(47،952)
2012	94،090	302	94،392	59،006	35،386	(58،704)
2013	89،359	383	89،742	63،349	26،393	(62،966)
2014	84،303	203	84،506	58،177	26،329	(57،974)
2015	49،249	154	49،403	47،045	2،358	(46،891)
2016	43،753	137	43،890	34،713	9،177	(34،576)
2017	56،879	389	57،268	37،569	19،699	(37،180)
2018	83،290	2.115	85،405	45،861	39،544	(43،746)
2019	78،527	1،885	80،412	58،126	22،286	(56،241)
2020	41،755	1،134	46،829	48،151	(1،322)	(47،017)

2021	75،653	4،138	79،791	40،736	39،055	(36،598)
2022	120.000	4.203	124.832	55.126	69.706	(50.923)

المصدر : البنك المركزيّ العراقيّ : الموقع الاحصائي البيانات والاحصاء، الصادرات والاستيرادات للمدة (2004-2021) . النسب من استخراج الباحث .

نلاحظ من خلال الجدول (8) ان الميزان التجاريّ حقق فائضا ماليا من طوال مدة الدراسة، الا في الاعوام (2004، 2005، 2020)، حقق عجزا وذلك بسبب زيادة الاستيرادات الكلّيّة على الصادرات الكلّيّة نتيجة للطلب الاستهلاكي المتزايد من السلع و الخدمات على اثر الانفتاح التجاريّ للبلد، أما في عام 2020 فكان العجز نتيجة لإغلاق التجارة العالميّة بسبب تفشي فايروس كورونا، وتشكل الصادرات النفطيّة نسبة أكثر (96%) من الصادرات الكلّيّة، في حين سجل الميزان التجاريّ غير النفطي عجزا طوال مدة الدراسة، وهذا يمثّل اختلالا هيكليا كبيرا في الميزان التجاريّ العراقيّ بسبب تخلف وضعف القطاعات السلعية الأخرى (غير النفطيّة) في حجم التجارة الخارجيّة .

شهدت المدة (2004-2008) ارتفاعا في الصادرات الكلّيّة من (18،490) مليار دولار عام 2004 إلى (63،624) مليار دولار في عام 2008، نتيجة لارتفاع حجم الصادرات النفطيّة إلى (61،111) مليار دولار في عام 2008 بعدما كان (17،751) مليار دولار في عام 2004 وذلك على أثر ارتفاع سعر و كميات النفط المصدرة؛ إذ بلغت كميات النفط المصدرة في عام 2008 نحو (1،85) مليون برميل يوميا مقارنة بعام 2004 التي بلغت كمية النفط المصدرة نحو (488) برميل يومي، فيما ارتفع سعر برميل النفط العراقيّ في عام 2008 إلى (88،8) دولار، بعدما كان في عام 2004 (34،4) دولار (**البنك المركزيّ العراقيّ، 2009، 28**) .

في عام 2009 انعكس التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالميّة في أعقاب الأزمة الماليّة العالميّة على واقع التجارة الخارجيّة للبلاد، فقد أدّى انكماش الطلب العالميّ على النفط والتراجع في أسعاره العالميّة إلى انخفاض حاد في كمية الصادرات النفطيّة للبلاد، فانخفضت نسبة إجماليّ الصادرات إلى نحو (50%) مقارنة بعام 2008 وذلك بسبب انخفاض كمية الصادرات النفطيّة التي وصلت إلى نحو (46.6%) من إجماليّ الصادرات الكلّيّة، **اما الاستيرادات لعام 2009** فأنها شهدت ارتفاعا بقيمة وصلت إلى (41،858) مليار دولار مقارنة بعام 2008 أيّ بنسبة ارتفاع نحو (16.6%) وذلك بسبب إعادة البناء والتعمير وزيادة الاستثمار الأجنبيّ في تطوير قطاع النفط في العراق (**التقرير الاقتصاديّ العربي الموحد، 2009، 168**) .

أمّا المدة (2010–2013) فقد تحسنت فيها أسعار النفط العالميّة وارتفع النمو الاقتصاديّ العالميّ ممّا انعكس على ارتفاع أسعار النفط العالميّة نتيجة للطلب المتزايد عليه التي وصلت إلى نحو أكثر من (103) دولار في عام 2013؛ إذ ارتفعت قيمة الصادرات النفطيّة إلى (89،359) مليار دولار في عام 2013 بعدما كانت (52،290) مليون دولار في عام 2010 الامر الذي أدّى إلى ارتفاع إجماليّ الصادرات الكلّيّة إلى (89،742) مليار دولار في عام 2013، أما بالنسبة **للاستيرادات الكلّيّة** فإنها ارتفعت قيمتها إلى (63،349) مليار دولار في عام 2013 بعدما كانت (43،275) مليون دولار في عام 2010، وذلك بسبب ارتفاع استيراد معدات ومكائن النقل إلى نسبة (38.5%) ومصنوعات متنوعة بلغت نسبتها (15.8%) بالإضافة إلى ارتفاع استيرادات المواد الغذائية والوقود المعدنية والزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية إلى (5.4%، 9.8%، 6.4%) على التوالي (**التقرير الاقتصاديّ السنوي، 2013، 82**) .

وكانت المدة (2014–2019) متذبذبة بشكل كبير؛ إذ إنَّ جملة من الاحداث تسارعت خلال المدة المذكورة منها (**الصدمة المزدوجة**) الركود الحاد الذي أصاب الاقتصاد العالميّ في عام 2014، واحتلال داعش لعدد من محافظات العراق، اضافة إلى انخفاض أسعار النفط إلى (36) دولار للبرميل في عام 2016 تزامنا مع بدء سريان اتفاق خفض الانتاج اذي توصلت الية دول منظمة أوبك مع منتجي النفط خارج أوبك، بالإضافة إلى زيادة إنتاج النفط الصخريّ للولايات المتحدة الأمريكيّة إلى نحو (419) ألف برميل يومي في عام 2017 مقارنة بعام 2016 أيّ بنسبة ارتفاع (9.2%) ليصل إلى نحو(5،806) مليون برميل يومي[224] كلّ هذه الأسباب أدّت إلى حصول اختلال في حجم التجارة الخارجيّة للعراق، لاسيما في كمية الصادرات النفطيّة التي انعكست سلبا على إجماليّ الصادرات الكلّيّة، أمّا حجم الاستيرادات الكلّيّة فإنها أيضا تأثرت سلبا نتيجة للأسباب المذكورة في أعلاه؛ إذ انخفضت نسبتها إلى (7.7%) من إجماليّ التجارة الخارجيّة وللمدة نفسها المذكورة في أعلاه .

أما في عام 2020 وبسبب الصدمة الصحّيّة فإنّ حجم الصادرات النفطيّة قد انخفض وبلغ سعر برميل النفط الخام نحو أقل من (20) دولار للبرميل ممّا أثر على حجم الصادرات الكلّيّة سلبا؛ إذ بلغت نحو (46،829) مليون دولار، وبالمقابل ارتفعت الاستيرادات بنحو (48،151) مليون دولار، الأمر الذي سبب عجز في الميزان التجاريّ بواقع (1،322) مليون دولار. لكن بعد عودة الحياة الاقتصاديّة والانفتاح التدريجي للتجارة العالميّة، ارتفع سعر برميل النفط لخام إلى نحو أكثر من (60) دولار، ممّا انعكس على

224. للمزيد عن الاتفاق لخفض الانتاج النفطي بين دول اوبك وبلدان خارج اوبك، ينظر إلى، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصاديّ السنوي لعام 2018، الفصل الخامس، ص91 .

واقع الصادرات الكلّيّة التي ارتفعت إلى نحو (75،653) مليون دولار، الأمر الذي أدّى إلى حصول فائض في الميزان التجاريّ بلغ (39،055) مليون دولار .

وقد شهد عاما 2021 و2022 ارتفاع الفائض في الميزان التجاريّ والذي بلغ نحو (39.055) و (69.706) مليون دولار على التوالي نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالميّة، وبالمقابل فإنّ حجم الاختلال كبير عند حساب الميزان التجاريّ عدا النفط، والذي يبين عجزا ماليا فعليا طوال المدة (2010-2022) ممّا يؤشر حالة اختلال كبيرة في القطاعات الاقتصاديّة المكونة للناتج المحلّيّ الإجماليّ في العراق .

ممّا سبق يمكن القول إنّ الميزان التجاريّ العراقيّ يعاني من اختلالات هيكلّيّة وذلك لاعتماده على مورد وحيد في حجم الصادرات الكلّيّة وهي (صادرات النفط الخام)، التي تشكل النسبة الأكبر من إجماليّ الصادرات، وعلى الحكومة العراقيّة على الأقل أن تستغل الفوائض الماليّة المتحققة في الميزان التجاريّ في تطوير وإنشاء البنى التحتية لإنتاج المشتقات النفطيّة وتطوير الصناعات البتروكيماوية، ثم تسهم في تنويع الصادرات ولو في الأجل المتوسط، على أن تراعي الفوائض الماليّة في المستقبل إلى إجراء التنويع الحقيقي لبقية القطاعات الإنتاجيّة الأخرى (غير النفطيّة)، وبالتالي تساعد في تلبية الطلب المحلّيّ عن طريق جملة من السياسات التجاريّة والاقتصاديّة المترابطة ليتحقق النمو الحقيقي والرفاهية الاقتصاديّة لجميع المواطنين في البلاد.

خامساً: تحليل واقع القطاع التكنولوجيّ

1- تحليل واقع القطاع التكنولوجيّ في إيران

شهدت إيران تطوّرات مهمة على صعيد التكنولوجيّا، وفي مختلف المجالات لا سيَّما أنَّها ما زالت في سياق تطوير قدراتها النوويّة التي سوف تصبح قوّة إقليمية تنافس سائر دول العالم في المجالات الاقتصاديّة وغير الاقتصاديّة، خصوصاً أنَّ إيران تمتلك احتياطيات كبيرة في الطاقة، من حيث (النفط والغاز) تمكِّنها من الاستمرار في برنامجها النووي واستكماله.

ممّا سبق فإنَّ جهود الحكومات المتعاقبة في إيران سعت إلى تطوير تعاملاتها مع المستجدات العالميّة؛ إذ رفعت من تخصيصات نفقاتها على البحث والتطوير إلى نحو (0.88%) من إجماليّ الناتج المحلّيّ في عام 2019 وفي المتوسط في المدة (2010-2020) نحو (0.53%) مقارنة في المتوسط العالميّ لنحو (89) دولة، والذي بلغ (1.15%)[225]، ممّا يؤشِّر الاهتمام الكبير والمتزايد إلى هذا القطاع الحيوي، **كما أنَّ حجم الابتكارات** قد وضع إيران في مصاف الدول على عتبة التقدُّم بمتوسط قيمة (30.15) نقطة في المدَّة (2011 - 2021)؛ إذ إنَّ متوسط القيمة في 2021 لنحو (132) دولة بلغ (34.30)

225. https://www.theglobaleconomy.com/Iran/Research_and_development

نقطة[226]. ويبيّن الجدول رقم (9) ذلك:

الجدول رقم (9) حجم الإنفاق العام لتطوير التكنولوجيّا للمدة (2010–2020)

السنة	الإنفاق على التعليم نسبة إلى GDP %	الإنفاق على البحث والتطوير نسبة إلى GDP %	مؤشر حجم الابتكار (0–100) نقطة
2010	2.69	0.26	22.19
2011	2.76	0.29	23.31
2012	3.17	0.32	23.61
2013	3.07	0.25	26.98
2014	2.80	0.27	28.10
2015	2.80	0.42	28.40
2016	3.37	0.65	30.50
2017	3.79	0.83	32.10
2018	3.96	0.85	33.40
2019	3.66	0.88	34.40
2020	3.41	0.88	30.90
المعدل العام ٪	3.22%	0.53%	30.15 نقطة

المصدر_https://www.theglobaleconomy.com/Iran/Research_and_development

ونلاحظ من الجدول (9) أنَّ تطوّر قطاع التكنولوجيّا قد أثمر؛ وذلك عن طريق زيادة الإنفاق على التعليم نسبة إلى الناتج المحلّيّ الإجماليّ؛ إذ بلغ نحو (3.22%) في المتوسط في المدة (2010–2020)، ويدلُّ هذا على أنَّ الحكومات الإيرانيّة المتعاقبة قد رسمت برنامجاً للنهوض بواقع التكنولوجيّا، وعزَّز هذ الأمر من صادرات تكنولوجيّا المعلومات في إيران، وكل هذا يأتي مع العقوبات الاقتصاديّة التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران.

2– تحليل واقع القطاع التكنولوجيّ في العراق

226. https://www.theglobaleconomy.com/Iran/GII_Index

إنّ واقع البحث والتطوير العلمي في العراق يتسم بالمحدودية والتواضع؛ إذ يحتل العراق مراتب متأخرة على الصعيد الدَوليّ، وذلك وفقا لمؤشّرات قياس مدى تقدم الدول في مجال البحث العلميّ، مثل الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع والنشر العلمي المحكم؛ إذ بلغت نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتطوير نحو (0.04%) من الناتج المحلّيّ في عام 2018 حسب بيانات البنك الدَوليّ، وهي نسبة متدنية جدا قياسيا بالمعدل العالميّ البالغ نحو (2.24%) للعام نفسه **(world bank،2018)**)، في وقت قامت الحكومة العراقيّة باتباع سياسة ديناميكية عن طريق إنشاء وحدات للبحث والتطوير في أغلب المؤسّسات العاملة في القطاع العام، والتي تقوم بمسؤوليات تقصي وتحديد أيّ مشكلة فنية لإيجاد العلاج المناسب لها، فضلا عن دورها في اجراء الدراسات والابحاث لتحسين أو تعديل أيّ عملية تهدف إلى زيادة الكفاءة الإنتاجيّة، كما حددت هذه الوحدات عدة أهداف لتضييق الفجوة الرقمية مع بقية دول العالم وهي، (التوسع في إنشاء البنى التحتية المرتبطة في البحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية، وعملية انتقاء وتوطين التكنولوجيّا وتوجيهها لخدمة الصالح العام، فضلا عن إنشاء الحاضنات التكنولوجيّة في مختلف المجالات الصناعية)، لكن الأوضاع الصعبة من الناحية السياسيّة والاقتصاديّة فضلا عن الفساد الإداري والماليّة (المحسوبية) حال دون الوصول إلى أبسط ما خططت له الحكومات المتعاقبة في البلاد، والجدول (10) يبين حجم الإنفاق على البحث والتطوير في العراق للمدة (2010-2022) كما يلي :-

الجدول (10) نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في العراق للمدة (2010 – 2022)

السنة	الإنفاق على التعليم كنسبة من GDP %	الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من GDP %
2010	1.1	0.04
2011	1.1	0.03
2012	1.2	0.07

2013	1.3	0.06
2014	1.2	0.04
2015	1.4	0.04
2016	1.4	0.04
2017	1.0	0.04
2018	0.9	0.06
2019	1.0	0.05
2020	1.1	0.04
2021	1.3	0.04
2022	1.4	0.04

المصدر: بالاعتماد على وزارة التخطيط العراقيّة، الجهاز المركزيّ للإحصاء، مديرية الحسابات القوميّة سنوات متفرقة

يلاحظ أنّ العراق خارج تصنيف مؤشر الابتكار العالميّ خلال المدة (2010–2021)، وقد حل في المركز قبل الأخير في عام 2022 باحتلاله المركز 131 من أصل 132 دولة مدرجة بالجدول وبنسبة بلغت (11.9) نقطة .

مما سبق ممكن استثمار التكامل الاقتصاديّ وتحقيق نسب نمو مرتفعة في مؤشر الابتكار في العراق، ويكون ذلك من خلال تبادل الخبرات والتكنولوجيا المستخدمة ونوعية التعليم، ومن ثم توطن ذلك في العراق.

سادساً: قطاع السياحة في إيران

تتمتع إيران بكثير من المناطق السياحيّة: (الأثريّة والدينيّة) وغيرها؛ إذ يزورها مختلف الجنسيات في العالم، لا سيَّما من دول الجوار وبالتحديد العراق، خصوصاً السياحة العلاجيّة والدينيّة، ويُعدُّ هذا القطاع مدراً للدخل، ومورداً مهماً من موارد تمويل الموازنة العامة في إيران، وفيما يلي إحصائية عن عدد السياح (الوافدين) وعائدات السياحة الدَوليّة [227] للمدة (2010–2019):

227. تعرف عائدات السياحة الدولية بأنّها نفقات الزوار الدوليين الوافدين، بما في ذلك المدفوعات لشركات النقل الوطنيّة للنقل الدولي. تتضمن هذه الإيصالات أيّ مدفوعات مسبقة أخرى للبضائع أو الخدمات المستلمة في بلد المقصد. وقد تشمل أيضاً المتحصلات من الزائرين في اليوم نفسه، أمّا السائحون الدوليون الوافدون (الزائرون الليليون) هم عدد السياح الذين يسافرون إلى دولة غير تلك التي

الجدول رقم (11) عدد السياح والعائدات الدَوليّة في المدة (2010–2019)

السنة	عدد السياح (ألف سائح)	عائدات السياحة الدَوليّة (مليون دولار)
2010	4582	2375
2011	4498	2489
2012	4612	2483
2013	4789	3306
2014	4968	4197
2015	5237	4771
2016	4942	4634
2017	4887	4531
2018	7295	5252
2019	9107	5890

المصدر:

https//:www.theglobaleconomy.com/Iran/tourist_arrivals/

نلاحظ أنَّ عدد الوافدين قدِ ارتفع من (4582) ألف في عام 2010 إلى نحو (9107) ألف في عام 2019، وأنَّ إجماليّ العائدات بلغت نحو (5890) مليون دولار في عام 2019 مقارنة (2375) مليون دولار في عام 2010، ومن ثَمَّ حقَّقتِ السياحة في إيران موارد ماليّة مهمة ساعدت إلى حدٍّ ما في تخفيف حدة العقوبات الاقتصاديّة المفروضة عليها.

سابعاً: التقييم النهائيّ والدروس المستخلصة من التكامل الاقتصاديّ الإيرانيّ

1– لمحة عامة عن العلاقات الثنائيّة بين العراق وإيران

1. يرتبط البلدان بعلاقات سياسيّة متميزة؛ إذ تُعدُّ إيران أول دولة اعترفت بالنظام العراقيّ الجديد بعد 2003، وأول وزير خارجيّة زار العراق بعد 2003 هو وزير الخارجيّة الإيرانيّ كمال خرازي.

يقيمون فيها بصورة معتادة، ولكن خارج بيئتهم المعتادة، لمدَّة لا تتجاوز (12) شهراً، والغرض الرئيس من الزيارة هو بخلاف نشاط مدفوع الأجر من داخل الدولة التي زاروها.

2. توجد (74) مذكرة تفاهم بين البلدين، لم تدخل كثير منها حيز النفاذ، ومن ثَمَّ يمكن الاستفادة منها في سبيل تنشيط حجم العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين؛ إذ توجد لجان متعددة بين البلدين، وأهمها اللجنة الاستراتيجيّة العليا، وقد عقدت أربع جلسات، واللجنة المشتركة الخاصة بالمواضيع الاقتصاديّة والتجاريّة والتي يرأسها عن الجانب العراقيّ السيد وزير الخارجيّة العراقيّ، وعن الجانب الإيرانيّ وزير التجارة، وعقدت ثلاث مرات.
3. تُمنَح سمات الدخول لمواطني البلدين من حاملي الجوازات العادية مجاناً، أمَّا حاملي الجوازات الدبلوماسيّة والخدمة فيتنقلون بين البلدين من دون سمة دخول.
4. يبلغ مقدار التبادل التجاريّ بين العراق وإيران ما بين (8 – 12) مليار دولار سنوياً، وذلك وَفْق المصادر العالميّة، ويُعدُّ (الغاز والكهرباء) من أهم الاستيرادات العراقيّة من إيران.

2– الاستفادة العملية من التكامل الاقتصاديّ مع إيران

1. وضع عديد من الخطط واستراتيجيّات من الحكومات الإيرانيّة المتعاقبة؛ للتوسُّع في الإيرادات غير النفطيّة، وقد بدأت هذه الخطط منذ تسعينيات القرن الماضي على صورة خطط خمسية ذات أهداف عامة، وهي التنويع الاقتصاديّ للقطاعات الإنتاجيّة، وأهداف خاصة تكون لكل مرحلة، أو أزمة تعصف بالبلاد.
2. انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلّيّ الإجماليّ الإيرانيّ إلى نحو (19.6%) طوال مدة الدراسة، ويعزى هذا الأمر إلى سببين، الأول، الانفتاح التجاريّ منذ عام 2002 –قبل فرض العقوبات الأمريكيّة– على العالم الخارجيّ عن طريق زيادة حجم التبادل التجاريّ، والعمل على تنويع الصادرات غير النفطيّة، الثاني هو قانون العقوبات (Alfonso-D'Amato) على قطاع النفط والغاز ساعد كثيراً الجمهوريّة الإسلاميّة على زيادة العمل في تنويع الاقتصاد؛ إذ بلغت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطيّة نحو (80.4%).
3. وضع برنامج متكامل في عام 2005 لتطوير الصادرات، ولا سيَّما الصادرات غير النفطيّة؛ إذ إنَّ الاقتصاد الإيرانيّ يتميَّز بالصناعات البتروكيماويات، فضلاً عن استيراد السلع نصف المصنعة من الخارج، ويُعاد تركيبها وتصديرها إلى الخارج تحت ما يسمى (سلع إعادة التصدير)؛ ممّا ساعد على ارتفاع حجم العوائد التي أسهمت في زيادة الإيرادات العامة للبلاد، وجدولتِ الحكومة الإيرانيّة هذا البرنامج (تطوير الصادرات) عن طريق نقط عديدة، من أبرزها:

أ. تقديم تسهيلات مصرفيّة وبأسعار تنافسية دولية إلى المصدرين في البلاد.
ب. توفير إطار قانونيّ لوجود بنوك أجنبيّة في إيران؛ لتتماشى مع القدرة التنافسية للنظام المصرفي في

البلاد.

ج. منح الائتمانات المصرفيّة والخدميّة للمصدر والمستورد وَفْقاً لمعايير دولية.

د. إبرام العقود والالتزامات بشأن مبدأ (المعاملة بالمثل)؛ لتشجيع تنمية الصادرات إلى الأسواق العالميّة.

هـ. تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني، والدفع في شبكات المصارف في البلاد؛ لتطوير التجارة الإلكترونية في كلّ المصارف المحلّيّة.

و. خصخصة قطاع النقل بكل صنوفه (البرية والجوية والبحرية) والقيام بتسهيلات ائتمانية لكل المصدرين في البلاد.

4. العمل المتواصل بين الحكومة الإيرانيّة مع خبرائها من كلّ المجالات والاختصاصات، ولا سيَّما الاقتصاديّة لتجاوز الأزمات، ومنها أزمة العقوبات الأمريكيّة التي فرضت على البلاد، وقد حققت مبتغاها، وتوصل إلى حلول عديدة، منها عرض فكرة فتح اعتمادات مستندية مؤقتة ووَفْق العملة المختارة؛ ممّا أدّى إلى استمرار عملية التصدير والاستيراد مع العقوبات، ومن ثَمَّ الإيفاء بالالتزامات الإقليميّة والدَوليّة من ناحية التجارة الخارجيّة مع البلدان المختلفة.

5. يتميَّز الاقتصاد الإيرانيّ بانخفاض الانكشاف الاقتصاديّ لحجم التجارة الخارجيّة للبلاد؛ بسبب العقوبات الأمريكيّة المفروضة على الاقتصاد الإيرانيّ، ومع ذلك ما زالت تحظى إيران بمكانة تجاريّة بين مختلف دول العالم.

6. تمول الحكومة الإيرانيّة موازناتها المصابة بالعجز المزمن عن طريق الصندوق السيادي الذي توضع فيه عوائد قطاع النفط والغاز، فضلاً عن الضرائب والرسوم التي لها ثقلها في تمويل الإيرادات العامة خصوصاً والاقتصاد الإيرانيّ عموماً؛ ممّا ساعد كثيراً في تخطّي العقوبات والأزمات التي مرت بها الجمهوريّة الإسلاميّة طوال مدة البحث.

7. إنَّ أحد المجالات الأخرى الذي يمكن أن يؤدي إلى توسيع العلاقات التجاريّة بين إيران والعراق هو استخدام المجالات التي تُعدُّ خدمية، ومن أهم هذه المجالات، هما مجالي السياحة والسياحة العلاجية؛ ولأنَّ الخدمات تكون في أعلى نقطة في سلسلة القيمة (Value Chain)، يبدو من الضروريّ استخدام هذه القدرة؛ لأنَّها حتى في أثناء العقوبات أيضاً، يمكن أن تجلب للبلاد مزيداً من العملة الصعبة. من ناحية أخرى، تتمتَّع إيران بقدرات عالية في مجالي السياحة والسياحة العلاجية. إنَّ وجود الأماكن الدينيّة، والمساحات الخضراء والخلابة في شمال إيران، وكذلك المرافق الطبية والقدرات العلاجية العالية التي يتمتع بها الأطباء الإيرانيّين وما إلى ذلك، هي من ضمن قدرات تطوير العلاقات التجاريّة بين البلدين وتنويعها.

8. توجد عديد من المكاسب التجاريّة للسياحة الدينيّة، خصوصاً في أوقات الزيارة الأربعينية[228]؛ إذ

228. علي دعدوش، المكاسب التجارية من السياحة الدينية، الزيارة الأربعينية أنموذجاً، 2022 متاح على الرابط: https://economy-news.net/content.php?id=29558.

تتوجَّه الأنظار في كلّ عام إلى الملايين من السواح والزائرين الذين يتوافدون من مختلف بقاع الأرض إلى العراق وبالتحديد إلى محافظة كربلاء والنجف، فضلاً عن بغداد وسامراء، وهؤلاء يتراوح أعدادهم بين (3 – 6) مليون، وبغض النظر عن مبلغ (الفيزا) الذي يُسْتَقطع منهم، فإنَّ هؤلاء يُنظر إليهم كمكاسب تجاريّة للأفراد والتجار، ومن ثَمَّ فإنَّ عملية تقديم الخدمات من مأكل ومبيت وغيرها تكون من قبل أصحاب الفنادق، أو العتبات، أو من قبل أصحاب المواكب.

وهنا نود أن نبيّنَ أنَّ دور المؤسّسات الحكوميّة كوزارة الصناعة أو الزراعة ضعيف إلى حدٍّ كبير في عملية تحقيق النمو الاقتصاديّ (الدخل القوميّ) بالاستفادة أو استثمار السياحة الدينيّة؛ لأنَّ غالبية الخدمات الأساسية من طعام وماء وغيرها المقدَّمة للزائرين تكون مستوردة من الخارج، سوى وزارة النقل التي ربما تحقق أرباحاً اعتيادية.

ومن جانب آخر، نودُّ أن نوضِّح حجم الاستفادة من الزيارة الأربعينية (السياحة الدينيّة) من قبل بائعي المفرد والجملة وأصحاب النقل بمختلف أحجامها، فأصحاب المحال من بائعي السلع والخدمات المفرد وحتى التجار والسلع الجملة، فضلاً عن سائقي المركبات الصغيرة والكبيرة (وسائل النقل بكلِّ أنواعها) وغيرها كلها تعمل لكسب قوتها وأجورها من السياح والزائرين.

يأتي الكسب اليومي للأفراد والتجار بطريق مباشر، أيّ شراء الزائرين والسياح من المحال التجاريّة أو بطريق غير مباشر وهو شراء أصحاب المواكب السلع والخدمات وتقديم الخدمة من طعام وماء وغيرها للزائرين.

وتعمل هذه على تنشيط أصحاب العمل اليومي من الكسبة والبائعين من غير الموظفين، ومن ثَمَّ تقليل حجم البطالة إلى حدٍّ ما، لا سيَّما في المحافظات الدينيّة المذكورة على الأقل في شهري محرم وصفر من كلّ عام.

الملفات العالقة في العلاقات العراقية – الإيرانية: المياه والزراعة والمناخ

د. زينب عبدالله منكاش / جامعة النهرين، قسم العلاقات الاقتصاديّة الدولية.

مُقدِّمة

يمتلك العراق أطول حدود جوار جغرافيّة مع الجمهوريّة الإسلاميّة، وتفرض تلك الطبيعة الجغرافية تداخلاً بين البلدين في نواحي عديدة، منها الجوانب التي تتعلَّق بالموارد الطبيعية والهبات الأخرى، فضلاً عن

التداخل في مجالات شتى منها المياه، والطاقة، والثروات الطبيعية الأخرى، ولِمَا للموضوع من أهمّيّة حاسمة في استقرار الأوضاع الداخليّة لكلا البلدين، خصوصاً في القضايا التي تتعلق بإدامة العجلة الاقتصاديّة، وتخطيط آفاق العلاقة بينهما، فنجد من الضروريّ أن يُتَناول بعضاً من القضايا التي تتعلَّق باستغلال الموارد بوصف أنَّ وضع خارطة طريق؛ لتأصيل العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين؛ إذ يمثّل عنصراً حاسماً في استثمار قدرات النمو المشتركة لما تمتلكه الجمهوريّة من مزايا اقتصاديّة وموارد طبيعية تدفع عجلة النمو في كلا البلدين إلى آفاق أوسع، واستغلال أمثل، وتفادي الأزمات المناخية والاقتصاديّة العالميّة منها أزمة التصحُّر، والمياه، ونقص الغلات الزراعية، من هنا تناولت هذه الورقة مفصلين أساسيين في تأطير العلاقة بين البلدين، وهما:

اولاً: المياه

لم يسلمِ العراق –الذي كان يتمتع بوفرة مائيّة– من الأزمة المائيّة الخانقة التي تعاني منها منطقة الشرق الأوسط عموماً، ودخل في دائرة الشح المائيّ لأسباب عديدة، منها ما هو داخليّ، كأنماط الري القديمة، وتهالك السدود والمنشآت المائيّة، ومنها ما هو طبيعي، كتغير المناخ، وارتفاع درجات الحرارة، وقلة الأمطار. غير أنَّ أخطرها هو ما يرتبط بسياسة الدول المجاورة التي تسيطر على روافد المياه التي تصل إلى الأراضي العراقيّة.

وقدِ اشتدَّتِ المشكلة المائيّة في السنوات الأخيرة بين إيران والعراق؛ بسبب السياسة المائيّة تتبعها إيران، والتي أدّت إلى حرمان العراقيّين من حصتهم المائيّة في الأنهار الحدودية المشتركة، وتسبّب لهم مشكلات بيئية، واقتصاديّة، واجتماعيّة، وأمنيّة تهدِّد استقرار البلاد، وتؤثّر على جميع مناحي الحياة فيها. لذا اختار العراق اللجوء إلى القانون الدَوليّ؛ للفصل في هذا الصراع المصيري الذي تحكمه الأزمة المائيّة على جانبي الحدود، منطلقاً من أحقية مطالبه، وَفْقاً للاتفاقيات الثنائية، ومقررات القوانين الدَوليّة، لكن هذا لا يعني وصول البلدين إلى صراع، بل على العكس نجد أنّ الطرفين أعلنا –وبصورة مستمرة– عن رغبتهم في حل هذه المشكلات عبر الزيارات المتبادلة، والاتفاقيات الثنائية.

1– الأزمة المائيّة في العراق

يتمتَّع العراق بموارد مائيّة هائلة، تتوفر له من نهري دجلة والفرات وروافدهما وشط العرب، فضلاً عن المياه الجوفية، ومع ذلك فإنَّ البلاد تعاني من أزمة مائيّة خانقة في الأعوام الماضية؛ لأسباب خارجيّة، وداخليّة، فخارجيّاً كان العراق في وضع جيد فيما يتعلّق بالمياه حتى 1970، ولكنَّه فقد بعد ذلك العام حوالي (40%) من هذه الموارد بالتدريج؛ بسبب السياسات المتبعة من جانب دول الجوار التي تمده بحوالي

(90%) من المياه. أمّا داخليّاً؛ فيُعدُّ سوء إدارة الموارد المائيّة، وتهالك السدود، وشبكات المياه، وغياب خطة مائيّة شاملة من أهم أسباب الأزمة التي يعانيها العراق. فضلاً عن التغيرات المناخية، المتمثّلة في ارتفاع درجات الحرارة، وانخفاض معدلات هطول الأمطار، والتي تؤثر تأثيراً خطيراً على خزين العراق المائيّ؛ إذ يتبخَّر منها حوالي (8) مليارات متر مكعب من المياه كلّ عام. وقد حذَّر تقرير للبنك الدَوليّ أخيراً من أنَّ الموارد المائيّة في هذا البلد تتجه إلى انخفاض قد يصل إلى (20%) بحلول عام 2050 في حال استمرت ظاهرة تغيُّر المناخ الحالية التي يصاحبها تراجع للأمطار، وارتفاع لدرجات الحرارة. ممّا يعني حرمان ثلث الأراضي المروية حالياً من حصتها المائيّة، وتراجع الناتج المحلّيّ بنسبة (4%) في وقت تضاعف فيه عدد السكان حتى وصل إلى نحو (40) مليون نسمة. وفي هذا السياق، أعلنت وزارة البيئة العراقيّة أنَّ العراق أصبح خامس بلدان العالم من ناحية التأثر بالتغيرات المناخية المسببة للجفاف. ووَفْقاً لتوقعات «مؤشر الإجهاد المائيّ"، فإنَّ العراق سيكون أرضاً بِلا أنهار بحلول عام 2040، ولن يصل النهران العظيمان –دجلة والفرات– إلى المصب النهائي في الخليج العربي. ستكون ملامح الجفاف الشديد –بحلول عام 2025– واضحة جداً في عموم البلاد مع جفاف شبه كلي لنهر الفرات باتجاه الجنوب، وتحول نهر دجلة إلى مجرى مائيّ محدود الموارد.

2– واردات العراق المائيّة من إيران

تعتمد الموارد المائيّة في العراق بصورة رئيسة على نهري دجلة والفرات، ويأتي معظم مياه النهرين من تركيا وإيران. وتزود الروافد الإيرانيّة من المياه العابرة للحدود العراق بحوالي (12%) من المياه التي يحتاجها، وتأتي هذه المياه عبر مجموعة من الأنهار التي يمكن تقسيمها على النحو الآتي:

أ- المجموعة الأولى: وتتمثّل في منابع الأنهار الكبرى وروافدها في المرتفعات الإيرانيّة إلى الشرق من حدود العراق الوطنيّة.

ب- المجموعة الثانية: وهي الأنهار ومجاري السيول الموسمية، وخصوصاً في محافظة واسط جنوب مدينة الكوت بين مدينتي شيخ سعد وعلي الغربي، وفي محافظة ميسان.

ج- المجموعة الثالثة: وتتمثّل بمياه النهرين الكبيرين «كرخة» و»كارون".

د- المجموعة الرابعة: وهي مياه شط العرب التي تتكوَّن من ماء الأنهار الأربعة الكبرى: (دجلة، والفرات، وكرخة، وكارون). كما تجلب الوديان ومجاري السيول والأنهار الموسمية بين البلدين في مواسم الفيضان كميات كبيرة من المياه الجارفة إلى العراق.

3– السياسة المائيّة الإيرانيّة

مع زيادة الجفاف، إلى جانب الحاجة المتزايدة لتعزيز الأمن الغذائي لعدد متزايد من السكان في ظل

العقوبات القاسية التي تفرضها أميركا والغرب على إيران، تشعر طهران بالقلق إزاء تحقيق مزيد من الاكتفاء الذاتي وزيادة الصادرات الزراعية؛ لزيادة عائدات التصدير من المنتجات غير النفطيّة. وتُعدُّ كمية المياه التي يمكن لإيران أن تستغلها من الأنهار الرافدة لنهر دجلة، وعبر مصادر أخرى، مهمة لها ضمن جهودها الطويلة الأمد لتنويع الاقتصاد، وزيادة عائدات الصادرات غير النفطيّة.

وبناءً على الإحصاءات الرسميّة فإنَّ المحافظات الإيرانيّة الخمس المتاخمة للعراق، وهي: (خوزستان، وأذربيجان الغربية، وكرمانشاه، وكردستان، وإيلام) تشكل مجتمعة ما يقرب من (29.2%) من إجماليّ إنتاج المحاصيل في إيران. وكانت الزيادة في الإنتاج الزراعي من المحافظات المتاخمة للعراق، والتي تنتج ما يقرب من ثلث الاحتياجات الزراعية لإيران، ممكنة بفضل الحفاظ على المياه والتحكُّم في الكميات التي تتدفَّق إلى الجار وتخفيضها حيناً ومنعها حيناً آخر، وهو ما أثَّر على الري ومياه الشرب في دولة المصب. ولتحقيق هذه الخطة طويلة الأمد، اتخذت الحكومة الإيرانيّة عديداً من الإجراءات في ظل أزمة المياه التي تعاني منها البلاد. وكانت منطقة الغرب المحاذية للحدود العراقيّة هي حجر الزاوية في هذه الإجراءات، وهي المنطقة التي تنبع منها الأنهار التي تمد العراق بحصته من المياه المشتركة القادمة من الأراضي الإيرانيّة، وتقدَّر بـ(10.2) مليارات متر مكعب.

وعلى ذلك فقد أدخل الرئيس الإيرانيّ السابق حسن روحاني، ما يسميه مشاريع الري «الحديثة» على طول الحدود الغربية مع العراق؛ لمضاعفة حجم المنتجات الزراعية الإيرانيّة أربع مرات، وتعتمد هذه المشاريع على إنشاء عدد كبير من السدود، فقامت إيران بالإعلان عام 2019 عن خطط لبناء (109) سدود على مدار عامين تقريباً، وإعادة توجيه المياه الزائدة في خزانات السدود إلى المحافظات الأخرى المعرَّضة للجفاف في جميع أنحاء البلاد.

لقد رأتِ الحكومة الإيرانيّة أنَّ من الضرورة اتباع سياسة مائيّة صحّيّحة وفعالة تسمح لها باستخدام موارد المياه المتدفقة إلى العراق بصورة تخدم مصالحها. وكانت خطة التنمية الوطنيّة الخامسة في إيران للأعوام (2010 – 2015) قد نصت على ضرورة منع تدفق المياه عبر إيران إلى البلدان المجاورة، وهو ما يجعل من غير المحتمل أن تكون إيران مستعدة؛ لتقديم تنازلات بشأن الموارد المائيّة، على الأقل في المدى القصير، ولتنفيذ هذه الخطة تسير الحكومة الإيرانيّة في ثلاثة مسارات متوازية:

1. **التوسُّع في بناء السدود:** فقد أقدمت إيران على بناء نحو (600) سدٍّ، ومعظمها يقع بينها وبين العراق، ولا تحرم هذه السدود بغداد من حقوقها المائيّة فحسب، وإنَّما تسبب له مشكلات بيئية وصحّيّة سوف يعاني منها العراقيّون على مدى طويل، وتسببها نوعية المياه التي تصل إلى العراق؛ إذ بإمكان هذه السدود حجز ملياري متر مكعب من المياه، ممّا يعرِّض أكثر من ثلاثة ملايين إنسان

إلى خطر فقدان مصادر معيشتهم وغذائهم، كما قطعت إيران في السنوات الأخيرة مياه النهرين بالكامل في فصل الصيف، ممّا أثّر تأثيراً كبيراً على المخزون المائيّ لسد دربندخان ودوكان في محافظة السليمانية، وكذلك على المواطنين والزراعة في حوض النهرين.

2. **تحويل مجاري الأنهار**: أقامت مشروع سد داران بعد تحويلها لمياه نهر سيروان ونهر كارون والذي يمثّل نعمة كبيرة لإيران في الوقت الذي يُعدُّ فيه نقمةً وأزمةً كبيرةً لمحافظات (حلبجة، والسليمانية، وديالى).
3. **نقل المياه عبر الأقاليم**: وهي أحد الحلول السريعة التي اتبعتها الجمهوريّة الإسلاميّة؛ لحل أزمتها المائيّة، وذلك عن طريق نقل المياه من بعض المحافظات التي توجد بها وفرة مائيّة إلى مناطق أخرى تعاني من العجز المائيّ، ممّا أدّى إلى حرمان المحافظات الغربية المتاخمة للعراق من المياه.

4– أثر سياسة إيران المائيّة على علاقتها مع العراق

نتج عن شح المياه في إيران مشكلات اجتماعيّة وسياسيّة وأمنيّة كبيرة، أمَّا العراق فقد يعاني من المشكلات نفسها ما إذا استمرت إيران في سياساتها المائيّة، فهو يلقي باللائمة على إيران في المساهمة على تفاقم هذه الأزمة عن طريق ما قامت به من إجراءات سبق أن ذكرناها. وعليه فمن المحتمل إن لم تتّبع الطرق الدبلوماسيّة والحلول الذكية فمن المحتمل أن تدفع تلك الأمور إلى تصاعد صراع المياه بين البلدين، إلا أنَّ بعض الرؤى تبيّن أنَّ إيران تعتمد على التعامل مع الصراع المائيّ مع العراق كمسألة داخليّة لا إقليمية، وفي الواقع لا يوجد اتفاق رئيس أو شامل بين إيران والعراق على إدارة الأنهار المشتركة بينها، وقد منح القانون الدَوليّ إيران حقوقاً وواجبات فيما يتعلّق باستخدام المياه الحدودية، إلا أنَّ هذا القانون ما يزال يعتريه كثيراً من الغموض؛ لأنَّ القانون الدَوليّ في مثل هذه الأمور يقوم إلى حدٍّ كبير على الاتفاق بين الدول.

5– الخلاف العراقيّ الإيرانيّ حول المياه المشتركة

إنَّ الدولة غير القادرة على توفير شعبها بالمياه وتزويدها به ستتأثَّر مكانتها وقوتها، ونظراً لأهمّيّة المورد المائيّ فإنَّ النقص في كمياته يؤدِّي إلى إعاقة الدولة في قدراتها على تأمين الغذاء وإنتاج الطاقة، وإنَّ هناك تحدياً كبيراً سيواجه العراق وأمنه المائيّ، واحتمال دخوله في نزاعات أكبر على المياه المتبقية مع ازدياد عدد السكان بصورة مخيفة، فضلاً عن التغيُّرات المناخية التي تشهدها المنطقة، وما تمارسه مصادر مياه العراق الأخرى من سياسات مائيّة مع العراق، وما قد تسبِّبه تلك السياسات من آثار سلبية على الاقتصاد العراقيّ، وعلى مكانته، كما نجد أنّ الصراعات السياسيّة والمصالح الاقتصاديّة لدول المنطقة، ومنها إيران، فضلاً عن الضغوط السياسيّة والاقتصاديّة الخارجيّة التي عصفت بها، ستنهض دور رئيس في تفاقم المشكلة

بصورة أخطر ممّا هي عليه الآن، في غياب وجود اتفاقيات دولية، أو ثنائية تنظم مسألة المياه المشتركة، وأدَّى هذا بدوره إلى تفاقم توتر العلاقات بين العراق، والدول المشتركة معه في الأحواض المائيّة.

وحينما لم تفلح مساعي العراق للوصول إلى حل لأزمة المياه عن طريق المفاوضات مع الجانب الإيرانيّ في دفعه إلى مراجعة سياساته المائيّة التي تحرم العراق من حصته في المياه العابرة للحدود، وتضعه أمام كارثة بيئية، واجتماعيّة، وأمنيّة غير مسبوقة، لجأ العراق إلى المحافل الدَوليّة؛ لإيجاد صيغ الالتزام المتبادل منها المعاهدات الثنائية والدَوليّة الخاصة بالمياه المشتركة، وأهمها «اتفاقية الجزائر لعام 1975»، إلا أنَّ تلك اللقاءات المشتركة بين الطرفين لم تسفر إلى اليوم عن إجراءات عملية لإنهاء هذه الأزمة.

كما أنَّ وزير الزراعة الحالي –وفي أيلول 2021– أعلن أنَّ وزارته بدأت بالفعل بإجراءات تدويل الملف عبر إرسال مذكرة رسمية لوزارة الخارجيّة العراقيّة؛ لتدويل هذا الملف، وتقديم شكوى ضد إيران لمحكمة العدل الدَوليّة. ولكن مع أنَّ لجوء العراق إلى المجتمع الدَوليّ حق أصيل من حقوقها، فإنَّ التدويل «يمكن أن يطيل حسم القضية؛ لأنَّه يعتمد في مثل تلك القضايا على التفاهمات الثنائية، واللجوء إلى الاتفاقيات الثنائية بينهما. ويعني هذا العودة إلى صيغة التفاهم، والتعاون بين البلدين.

وقد انتهجت إيران نهجاً براغماتياً في ردِّها على اتهامات العراق بحرمانها من حصتها من المياه المشتركة؛ إذ يسير النظام الإيرانيّ في مسارات عديدة في تعامله مع مطالب العراق بالتوقُّف عن سياساته المائيّة المضرة بالمصالح العراقيّة. كما تتعامل الحكومة الإيرانيّة في مشكلتها المائيّة مع العراق على أنَّه أزمة داخليّة لا إقليمية معتمدة في ذلك على الأوضاع الداخليّة في بغداد التي تعاني أزمات سياسيّة واضطرابات أمنيّة، وقد بيَّنت إيران أنَّ الأزمة المائيّة هي انعكاس لزيادة السكان في العراق، واستخدام طرائق الري القديمة (التقليدية)، وتدهور البنية التحتية؛ بسبب ما لحق بها من خراب وتدمير في السنوات الماضية.

ثانياً: مشكلات الزراعة والبيئة

أثَّرت الأزمة المائيّة الإيرانيّة الآخذة في الاتساع على العراق؛ بسبب السياسات المتبعة من كلا البلدين في معالجة تلك الأزمة، والتي يعتمد في جزء كبير منها على استخدام موارد المياه العابرة للحدود، ومنها تلك المشتركة مع العراق، ممّا يؤدِّي إلى تقلُّص حصته منها، وعليه فقد أدّت تلك السياسات المائيّة المشتركة إلى ظهور جملة من المشكلات في العراق، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1– الجانب الزراعيّ

– **تقلُّص المساحات المزروعة**، عُرِفَ العراق تاريخيّاً بوصفه دولة زراعية، ولكن ندرة المياه والتغيرات

البيئية توشك أن تفقده هويته الزراعية، وذلك بعد تقلُّص رقعة الأرض الزراعية؛ بسبب التصحُّر الناتج عن قلة المياه المطلوبة للري، فضلاً عن التغيُّرات المناخية. وتذكر تقارير رسمية أنَّه من أصل (24) مليون دونم، لا يزرع اليوم سوى ستة إلى ثمانية ملايين دونم، فنقص مليار متر مكعب واحد من حصة العراق المائيّة يعني خروج (260) ألف دونم من الأراضي الزراعية من حيّز الإنتاج. وتسبَّبتِ الملوحة الناتجة عن قلة المياه –في الأعوام الماضية– بتحويل آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية في العراق إلى أراض بور، ممّا وجَّه ضربة للقطاع الزراعي العراقيّ الذي يشكل نسبة (5%) من إجماليّ الناتج المحلّيّ، ويوظِّف نحو (20%) من القوى العاملة الوطنيّة.

ذكرت وزارة الزراعة العراقيّة –في تشرين الأول 2021– أنَّها سوف تخفِّض مساحة زراعة المحاصيل الشتوية في العامين (2021 – 2022) بنسبة (50%)؛ بسبب نقص المياه. وفي ظل تراجع الرقعة الزراعية لم يحقق العراق أيّ اكتفاء ذاتي في محصولاته الاستراتيجيّة، فيما اندثرت زراعتا القطن والنخيل على نحو كبير، وتراجعت مساحة زراعة الأرز إلى (40%).

كما أوضح بأنَّه «ينبغي اعتماد جدول زمني للتعاون في مختلف القطاعات يتناسب مع التقويم الزراعي للبلدين»، مشيراً إلى أنَّه «توجد أرضية جيدة لاستيراد السلع من الدول الأخرى؛ إذ يمكننا توفير ذلك من العراق؛ للوصول إلى التوازن التجاريّ".

– **الهجرة الاضطرارية**، لقد شهد العراق حركةً ملحوظةً للهجرة الداخليّة من المحافظات التي عجز سكانها عن الاستمرار في زراعة أراضيها؛ بسبب عدم توفّر مياه الري؛ إذ أصدرت منظمة الهجرة الدَوليّة تقريراً في تموز 2020، وقد حذَّرت فيه من أنَّ خطر النزوح يظل قائماً؛ بسبب استمرار أزمة نقص المياه التي تواجه السكان في العراق، وقد بيَّنتِ المنظمة أنَّ ندرة المياه تشكِّل أحد التهديدات الرئيسة للمجتمعات الزراعية؛ إذ تُعدُّ العوامل البيئية هي إحدى مسببات النزوح، وهو ما حدث في بعض المحافظات، مثل: (ذي قار، والبصرة، والنجف، وكربلاء). كما ذكرت المنظمة التابعة للأمم المتحدة أنَّ هناك حوالي ثلث سكان الريف نزحوا من المحافظات الوسطى والجنوبية؛ بسبب شح المياه المرتبط بارتفاع نسبة الملوحة، أو تفشّي الأمراض المنقولة بسببها.

2– الجانب البيئيّ

لقد أدّى انخفاض منسوب المياه في الأنهار العراقيّة؛ بسبب السدود التي أقيمت عليها في بلد المنبع إلى وجود حالة غير مسبوقة من التلوث وارتفاع منسوب الملوحة فيها، ممّا أدّى بدوره إلى كوارث بيئية عديدة، منها تلوث مياه الشرب، وتضرُّر الثروة السمكية والحيوانية في مناطق مختلفة. وقد شهدت محافظة

البصرة تسمَّم آلاف الحالات؛ إثر تلوُّث مياه الشرب؛ إذ سجَّلت في تلك المحافظة تلوثاً كيميائياً بنسبة (100%)، وجرثومياً بنسبة (50%).

كما شهد عموم العراق ظاهرة نفوق الأسماك بصورة كبيرة، وكشفت منظمة الصحة العالميّة أنَّ سبب ذلك يتمثّل بارتفاع نسب المعادن الثقيلة، والأمونيا، والبكتيريا القولونية في مياه نهري دجلة والفرات؛ إذ جاء على لسان الخبير العراقيّ «رشيد الدليمي» أنَّ أزمة نفوق الأسماك في نهري دجلة والفرات تُعدُّ أولى الأزمات التي ستواجه العراق إثر كارثة نقص المياه، وأنَّ المرض الذي أصاب الأسماك يمكن أن يتسبَّب في خسارة تصل إلى نسبة (80%)، ممّا يعني أنَّ العراق سيضطر إلى استيراد الأسماك من الخارج، وسيؤثِّر تأثيراً ملحوظاً على الاقتصاد العراقيّ. كما تسببت شحة المياه في نهري دجلة والفرات؛ بسبب السدود التي تبنيهما دول المنبع على الروافد التي تمدهما بكارثة بيئية أخرى هي ارتفاع نسبة الملوحة التي تدمر بيئة الأسماك –كما ذكرنا سابقاً– والماشية، فضلاً عن تسرُّب هذه الملوحة إلى الأراضي الزراعية، وهو ما يدمِّر المحاصيل. ففي الأعوام القليلة الماضية تسبَّبت ملوحة المياه في تحويل آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية في العراق إلى أراض بور.

ثالثاً: الخلاصة والتوصيات

الخلاصة

- قضية المياه في الجمهوريّة الإسلاميّة، والاهتمام في الجوانب الزراعية هي تحصيل حاصل للعقوبات الاقتصاديّة الدَوليّة على إيران، بمعنى أنَّه كلما اشتدت العقوبات على إيران، فإنَّها تلجأ إلى خيارات تعزيز الأمن الغذائي في الداخل الإيرانيّ، وهي تنعكس على حصة العراق المائيّة.
- سيكون عنصر المياه فعالاً في أيّ استراتيجيّة دولية مقبلة، كما سينهض عنصر المياه بدور كبير في إعادة توزيع خريطة القوى السياسيّة في المنطقة.
- ستصبح الدول التي ستمتلك مصادر المياه قوًى إقليمية جديدة ومؤثرة من الناحية السياسيّة، ومن الناحية الاقتصاديّة من المتوقع أن يصبح الماء سلعةً تُبَاع وتُشْتَرى كالنفط.
- ستزيد الأزمة الغذائية العالميّة من عدم مرونة الجمهوريّة الإسلاميّة في موضوع المياه، ممّا سينعكس على الأوضاع الداخليّة في العراق، فالأولى تفادي أيّ تصعيد في العلاقات في هذا الجانب، وبناء خارطة طريق نحو آفاق يمكن أن تعزِّز التعاون المشترك.

التوصيات

أولاً: الإجراءات الداخليّة التي يتعيَّن اتخاذها من قبل الحكومة العراقيّة

1. اتباع بعض الاستراتيجيّات التي يمكن الاستفادة منها وتوظيفها في إدارة ملف المياه المشتركة مع دول جوار العراق، وهي استراتيجيّات تعمل عن طريق البحث والتطوير كإجراء البحوث العملية؛ للاستفادة من التكنولوجيّا المتطوّرة، والاستخدام الملائم منها، وتوفير كلّ المعلومات ذات العلاقة، والسماح للباحثين وطلبة الدراسات العليا باستخدامه؛ لتشخيص المشكلات المائيّة، والمساهمة في إيجاد الحلول لها.
2. اقتراح مشروع لإنشاء قناه لتنظيم المياه ما بين نهري دجلة والفرات؛ لتغذية الفرات، وتنظيم ديمومة المياه فيه؛ إذ يُعدُّ أفضل موقع لإقامة هذه القناه هو عند منطقة اقتراب النهرين من بعضهما، والتي يمكن أن تكون من منطقة جنوب بغداد مقابل محافظة الكوت تقريباً إلى نهر الفرات شمال سدة الهندية. إذ يحقِّق هذا المشروع فوائد عديدة.
3. يمكن العمل أيضاً على إنشاء سد ينظم مرور المياه في شط العرب، ويمنع الجريان العكسي من الخليج، وذلك شمال محافظة البصرة، وبذلك يُحافظ على المياه العراقيّة من ملوحة مياه الخليج.
4. لا بدَّ من إعادة تأهيل المؤسّسات المعنية بالمياه، وتحديث محطات التنقية، وشبكات الري، وتوزيع المياه، وأنَّ لوضع برنامج توعية جماهيرية، وكذلك برنامج تدريب وتطوير الكوادر الفنية والإدارية للعاملين في هذه المؤسّسات، وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال المياه عن طريق وضع خطة تعاون واضحة مع الوزارات الأخرى ذات العلاقة، مع مراعاة عامل الزمن؛ لأنَّه –وللأسف– يشكِّل تحدياً كبيراً للعراق المنهك، وفي كلّ المجالات.
5. على العراق استخدام ورقة مهمة؛ للخروج من هذه الأزمة، وهي تفعيل الجانب الاقتصاديّ والتعاون الأمنيّ في ظل زيادة حجم التبادل التجاريّ، وتفعيل الاستثمار طويل الأمد بين البلدين، خصوصاً أنَّ العراق يُعدُّ منفذاً مهماً لإيران تحديداً بعد كثيرٍ من العقوبات الدَوليّة.

ثانياً: الإجراءات الإقليميّة والدَوليّة

1. يوجد وعي متزايد في جمهوريّة إيران الإسلاميّة بأنَّ الأراضي الرطبة لها قيمة كبيرة ومستدامة؛ لكسب العيش، لذا دعت إلى الحفاظ على الأراضي الرطبة في إيران والعراق. وذلك في إطار مكافحتها؛ لمنع تجفيف البحيرات والأراضي الرطبة؛ بسبب الاستغلال الواسع للمياه من جانب المزارعين لأغراض

الري، وتنامي الاستخراج للاستخدامات غير الزراعية، وتغيُّر المناخ. وتزداد حدَّة تواتر وشدة العواصف الترابية (في إيران، وفي جميع أنحاء المنطقة). وبذلك فقد أُعْلِنَ هور الحويزة الذي يمتد عبر الحدود إلى إيران كأول موقع (رامسار)[229] في البلاد في عام 2007. ويوجد ما يقرب من (20-25%) من هذه الأراضي الرطبة في جمهوريّة إيران الإسلاميّة كجزء من مجمع أهوار بلاد ما بين النهرين التي تتغذَّى على مياه نهري دجلة والفرات، والتي تعاني المنطقة بأكملها من بناء أنظمة التحكُّم في المياه في المنبع، وزيادة استخدام المياه للزراعة، فضلاً عن انخفاض هطول الأمطار. ونتيجة لذلك، وضعت هور الحويزة على سجل (رامسار) للأراضي الرطبة المهددة التي تتطلب اهتماماً على سبيل الأولوية. وبالفعل انضم فريق من خبراء عراقيّين في مجال الطيور إلى ماسحين إيرانيّين، لكن هذه الخطوات لم يسفر عنها أيّ إجراءات فعلية من الجانب العراقيّ، مع طلبهم المساعدة منذ العام 2017، ومع استعداد الجمهوريّة الإيرانيّة الإسلاميّة للتعاون في هذا المجال.

2. تعزيز الروابط الثنائية عن طريق إدخال المنظمات الدَوليّة المختصة في التعاون الدَوليّ والإقليميّ في مجال إدارة الموارد المائيّة واستثمارها.

229. اتفاقية رامسار هي معاهدة دولية للحفاظ والاستخدام المستدام للمناطق الرطبة، لوقف الزيادة التدريجية لفقدان الأراضي الرطبة في الحاضر والمستقبل، وتدارك المهام الإيكولوجية الأساسية للأراضي الرطبة، وتنمية دورها الاقتصاديّ، والثقافيّ، والعلمي، وقيمتها الترفيهية. وتحمل الاتفاقية اسم مدينة رامسار في إيران.

قائمة المصادر

1. شفق نيوز، أزمة نقص المياه في العراق: مخاطرها، مظاهرها، وآليات التعامل معها، 11 أغسطس/آب 2021، https://bit.ly/3eKEuw3
2. DW، ماذا سيحل باقتصاد العراق بدون دجلة والفرات؟ 7 ديسمبر/كانون الأول 2021، https://bit.ly/3zm4Z4z 2.
3. الجزيرة، العراق بلا أنهار عام 2040.. هذه قصة أزمة المياه، 14 يناير/كانون الثاني 2019، https://bit.ly/3sQE9373.
4. DW، ملف المياه المشتركة بين العراق وإيران، 2 يناير/كانون الثاني 2014، https://bit.ly/3sSHUoQ.
5. ISPI، Iran's Upstream Hegemony and Its Water Policies Towards Iraq،26-02-2020 ، https://bit.ly/32KvxjZ
6. MEI، Water scarcity could lead to the next major conflict between Iran and Iraq،18-03-2021 ، https://bit.ly/31pzlGM
7. كتابات، حصار السدود الإيرانيّ لمياه العراق، 3 أبريل/نيسان 2021، https://bit.ly/3zer1WR.
8. عبدالأمير أحمد، الأنهار الحدودية المشتركة بين العراق وإيران، مجلة تكريت للعلوم، العدد 1، 2012، ص3848
9. ICSSI. نهر سيروان مهدد بالجفاف: سد إيرانيّ يعطش مناطق واسعة في كردستان والعراق، 18 ديسمبر/كانون الأول 2016، https://bit.ly/3Hrv5FT
10. كتابات، حصار السدود الإيرانيّ لمياه العراق، 3 أبريل/نيسان 2021، https://bit.ly/3zer1WR.
11. Pacific Council، Water Diplomacy Not Enough to Fix Iran-

Iraq's Water Dispute،20-03-2019 ، https://bit.ly/3FPuQEl
12. حسين عيشون، الأساس القانونيّ للمياه العراقيّة، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 59، 2020، ص165
13. Water Diplomacy Not Enough to Fix Iran-Iraq's Water Dispute،20-03-2019 ، https://bit.ly/3FPuQEl
14. How Mangled Dam Diplomacy Is Shaping Iraq's Water Crisis،04-11-2020 ، https://bit.ly/3EL4stP
15. . Atlantic Council، Iran faces its driest summer in fifty years، 07-07-2021 https://bit.ly/3EIjZL2،
16. خبير عراقيّ: الجفاف سيدفع الملايين للهجرة نحو وسط وشمال البلاد، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، https://bit.ly/3JAZvHy
17. الجزيرة، ارتفاع الملوحة بالأهوار يهدد الثروة الحيوانية، 31 أغسطس/آب 2015،https://bit.ly/3pHtrKe
18. هل فقد العراق هويته الزراعية؟، 29 أكتوبر/تشرين الأول 2021، https://bit.ly/3mHR2bZ.
19. صحيفة النهار، العراق يقلص المساحة المخصصة لزراعة المحاصيل الشتوية 50% بسبب نقص المياه، 17 أكتوبر/تشرين الأول 2021، https://bit.ly/3eHQFK0
20. .مركز الروابط للبحوث، أزمة واردات العراق المائيّة بين إيران وتركيا والاتفاقيات الدَوليّة، 23 مارس/آذار 2019، https://bit.ly/3sScEpP
21. ISPI، Iran's Upstream Hegemony and Its Water Policies Towards Iraq،26-02-2020 ، https://bit.ly/32KvxjZ
22. إيران وير، ما هي أضرار العراق من أزمة المياه مع إيران؟، 26 سبتمبر/أيلول 2021،https://bit.ly/3n8ZVvx
23. الخليج، الفساد الحكوميّ من الأسباب الرئيسية لأزمة المياه في إيران، 20 يوليو/تموز 2021، https://bit.ly/3zj5nR2
24. نظير الأنصاري، مخاطر الأزمة المائيّة في العراق(الأسباب وسبل المعالجة)، مركز الجزيرة للدراسات، 28 أيار 2018

25. رستم محمود، مياه العراق تنذر بكارثة تصل المدن، صحيفة سكاي نيوز، 27 أبريل 2021
26. Al-Ansari, N. A. and Knutsson, S., "Toward Prudent man-agement of Water Resources in Iraq", J. Advanced Science and Engineering Research, 1, 2011, p. 53.
27. Al-Ansari, N.A., "Hydropolitics of the Tigris and Euphrates Basins", J. Engineering, 2016, 3, 8, p. 140.
28. Wolf, A. T., and Newton J., "Case Study of Transboundary Dispute Resolution: the Tigris-Euphrates basin", Appendix: C of the book on Transboundary Dispute Resolution by the same authors, Oregon State University; Institute of water and watersheds 2008 Last visited 20 April 2018.
29. وزارة البلديات والأشغال العامة العراقيّة IMMPW، "الطلب على المياه والعرض في العراق»: الرؤية والنهج والجهود، 2011، آخر زيارة 27يونيو 2021، متاح على الرابط: http://www.mmpw.gov.iq/.
30. عوني السبعاوي، العلاقات العراقيّة–التركية، مكانة العراق ونقاط التفاهم، الواقع وآفاق المستقبل، مجموعة باحثين، جامعة الموصل، حزيران 1999.
31. فينير، التهديد الأزلي للمياه في الشرق الأوسط، المركز العربي للدراسات الاستراتيجيّة، دمشق، العدد 20، 1999، ص25، نقلا عن شكري محمد، الثوابت واثرها في الاستراتيجيّة التركية حيال العراق.
32. بازربور فرزانة، أزمة المياه في عام 1396 المرشد يقدم مطالب على أرض محروقة، بي بي سي الفارسية، 21 مارس، متاح على الرابط الآتي: http://bbc.cutt/us.O6mvRK.2018، تاريخ الدخول 29/6/2021.
33. بفنشه كينوش، السياسة المائيّة لإيران مع العراق حلول مؤجلة ونزاع مستمر، المعهد الدَوليّ للدراسات الإيرانيّة، 28 أكتوبر 2018، متاح على الرابط الآتي https://rasanah-iiis.org/?p=144 42، تاريخ الزيارة 29/6/2021. ص1_ص2
34. المركز العربي للبحوث القانونيّة والقضائية، نزاعات المياه المشتركة واقع وأسباب، ورقة عمل منشورة، بيروت، 2018، ص 3
35. عبد الله العقالي، المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية، القاهرة، مركز الحضارة العربية للنشر

والإعلام، 1996ص 43، وينظر كذلك: ندوة المركز العربي للبحوث القانونيّة والقضائية حول نزاعات المياه المشتركة.

36. المعرفة، معاهدة الحدود العراقيّة الإيرانيّة 1937، متاح على الرابط الآتي: : https://www.marefa.org

37. طه العاني، اتفاقية تقاسم شط العرب بين العراق وإيران عام 1975.. هل ندم صدام حسين عليها؟، 6/3/2021، متاح على الرابط الآتي https://www.aljazeera.net .

38. إيران تنسحب من مفاوضات ترسيم الحدود مع العراق وتبتلع 2 كيلو متر مربع، صحيفة المدى، العدد 4904، 22/3/2021، متاح على الرابط الآتي: https://almadapaper.net .

39. الأنصاري وكنوتسون نحو إدارة حكيمة لموارد المياه في العراق»، بحوث العلوم والهندسة المتقدمة، 2011، نقلاً عن https://www.aljazeera.net/studies/ar/ .

40. غازي ربايعة، معضلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجيّة، أبوظبي، 2002، ص 29

41. حامد حداد، تحديات الأمن المائيّ للعراق (حوضي دجلة والفرات)، مجلة دراسات دولية، العدد51، ص99

42. منذر خدام، الأمن المائيّ العربي–الواقع والتحديات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص177

التنافس الجيو –اقتصادي والتوازن الإقليمي: طريق التنمية والربط السككي بين العراق وإيران أنموذجاً

د. سرى موفق مقصود / كلّيّة العلوم السياسيّة–جامعة النهرين

المقدّمة

في ظلّ التفاعلات الدَوليّة المختلفة ظهرت على الساحة الدَوليّة مجموعة من المشروعات التجاريّة الكبرى، تتوافد اليوم هذه المشاريع الإقليميّة والعالميّة على العراق للانضمام لها، نظراً لما يتمتع به العراق من موقع استراتيجي مهمّ يربط الشرق بالغرب، ولاسيما الحدود البرية التي تربطه مع ست دول؛ إذ يرتبط العراق مع إيران بحدود (1300) كم أيّ ما نسبته (37،6%)، ويرتبط مع تركيا بـ(337) كم أيّ ما نسبته (10،9) من حدود العراق[230]، لذا نجد أنّ هذه الدول الإقليميّة الصاعدة في الشرق الأوسط تحاول أن تطرح على العراق أهم المشاريع والمبادرات الإقليميّة، وسنحاول أن نبين أهمّيّة كلّ من هذه المشاريع سواء طريق التنمية مع تركيا أو الربط السككيّ مع إيران، وما الجدوى الاقتصاديّة من انضمام العراق لكل منهما، وما دور العراق في هذه المشاريع، وهل من الممكن ان تكون هذه المشاريع بمثابة احياء للبنية التحتية العراقيّة، وفتح مسارات للتعاون الخارجيّ مع دول العالم سواء في الاقتصاد والتجارة أو في الثقافة والتعليم، وهنا بحاجة إلى نوضح كلّ من هذه المشاريع المطروحة ومدى ضرورة انضمام العراق لكل منهما، وما هي أهم التحديات التي من الممكن أن تستعرض كلّ من طريق التنمية أو الربط السككيّ مع إيران.

اولاً: المكانة الجيو–اقتصاديّة للعراق

230. ظاهر عبد الزهرة الربيعي، الأهمّيّة الجيو–اقتصاديّة للعراق في الاستراتيجيتين الأمريكيّة والصينية، مجلة الخليج العربي، كلّيّة التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، مجلد (47)، العدد(2-1)، 2019، ص4.

يتمتع العراق بأهمّيّة جيو–اقتصاديّة[231*] كبيرة نظراً لموقعه الجغرافي المميز الذي يعد ركيزة ومحط اهتمامات القوى الإقليميّة والعالميّة المتنافسة، لذا نجد أنّ هذه القوى تطرح على العراق المبادرات الإقليميّة والمشاريع الدَوليّة للانضمام اليها، ذلك أنّ الموقع الاستراتيجيّ لأيّ دولة هو الذي يمنحها ميزة اقتصاديّة أو سياسيّة أو عسكريّة تختلف عن الدول الأخرى؛ إذ نجد أنّ الموقع الجغرافي المميز للعراق يسيطر من خلاله برياً على خطوط الاتصال والتجارة الدَوليّة، كما يتوسط العراق خمسة بحار تتمثّل بـ(البحر الأسود في الشمال، والخليج العربي وبحر العرب في الجنوب، وبحر قزوين في الشمال الشرقي، والبحر الأبيض المتوسط في الغرب، والبحر الأحمر في الجنوب الغربي)، إلّا أنّ الأهمّيّة البحرية

الخريطة 1: خطة مشروع طريق التنمية - وزارة النقل العراقية

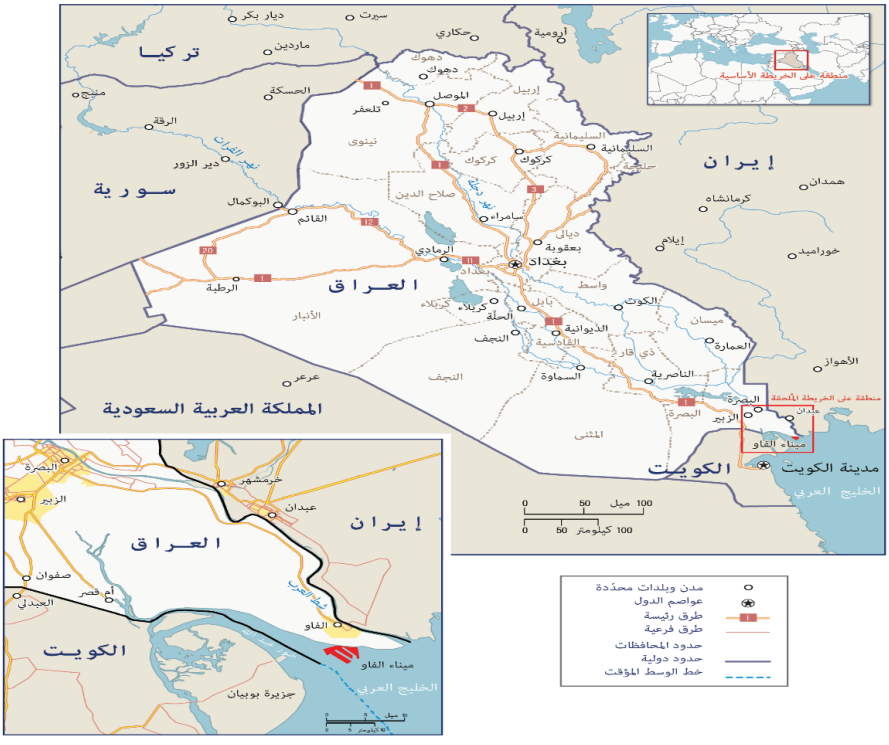

231. * مفهوم الجيو–اقتصاد: الجيو–إقتصاد مصطلح جديد ظهر منذ مطلع القرن الأخير من القرن العشرين مع تحليلات الخبير الأستراتيجي الأمريكي (إدوارد لوتواك)(*)، ويعني "إرتكاز النظام العالمي الجديد على السلاح الاقتصاديّ، بدل السلاح العسكري، كأداة تستخدمها الدول والشركات الكبرى لفرض قوتها ومكانتها في العالم"للمزيد ينظر: سارة صلاح هادي، التنافس الجيو–اقتصاديّ بين القوى الاسيوية بعد العام 2000، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلّيّة العلوم السياسيّة، 2023، ص 31.

232. مصطفى حسين عبد الرزاق، موقعية الصراع الدولي عل جيوبولتيك العراق في اطار طريق التنمية والقناة الجافة، الحواف الحادة في جيوبولتيك العراق مع الممرات البرية، بغداد، مركز دالة للسياسات والاستشارات، ط1، 2024، ص5.

إعادة بناء العالم بشكل أفضل، والذي سينافس المبادرات الدَوليّة الأخرى[233].

ثانياً: طريق التنمية في المدرك الاستراتيجيّ التركيّ:

1- انطلاق مشروع (طريق التنمية):

تبّنت حكومة رئيس الوزراء محمّد شياع السودانيّ طريق التنمية، الذي تعدّه وسيلة لتسريع التنمية الاقتصاديّة في العراق، وتعزيز ارتباط البلاد بالأسواق العالميّة، وخلق مصادر جديدة للإيرادات وفرص العمل؛ لذا فأمام الاقتصاد العراقيّ فرصة لا يمكن الاستغناء عنها، لا سيما أنّ استراتيجيّة الحكومة العراقيّة الحالية تعتمد على تفعيل الجانب الاقتصاديّ من خلال تبني مخططٍ للإصلاح الاقتصاديّ وتحقيق التنمية الاقتصاديّة وهذه المشاريع الإقليميّة والدَوليّة هي الطريق الأساسي لتحقيق ما سبق، كما أنّ حكومة السيد السوداني أطلقت شعار (حكومة الخدمات) التي يكون هدفها الأساسي تقديم الخدمات الفعلية الماليّة والاقتصاديّة وغيرها إلى المواطنين.

أيّ أنّ حكومة السيّد السودانيّ اليوم أدركت أنّ الإصلاح الاقتصاديّ ضرورة لابد منها، إلّا أنّها اتخذت استراتيجيّات للإصلاح الاقتصاديّ تختلف عمّا سبق، تمثّلت هذه الإستراتيجيات بتنفيذ مشاريع تحويلية عملاقة، ومشروع (طريق التنمية) أحد أهم هذه المشاريع، انطلاقاً من فكرة أنّ تنفيذ مشاريع اقتصاديّة وخدميّة وإعادة إحياء طرق تربط العراق مع العالم الخارجيّ وإعمار البنى التحتية المتهالكة هي الحل الأمثل بدلاً عن البقاء في فكرة البحث عن حلول للمشاكل الاقتصاديّة العديدة التي يعاني منها الاقتصاد العراقيّ، وذلك باعتبار أنّ مشروع (طريق التنمية) الاستراتيجيّ هو ركيزة لاقتصاد مستدام غير نفطيّ، وحلقة وصل تخدم جيران العراق والمنطقة، أيّ أنّ عملية الإصلاح جاءت بمعنى مغاير وبخطوات تدريجية مختلفة.

لذا نجد أنّ حكومة رئيس الوزراء محمّد شياع السودانيّ تبنّت (طريق التنمية) الذي تعدّه وسيلة لتسريع التنمية الاقتصاديّة في العراق، ومنح العراق دوره الحقيقيّ بوصفه فاعلا استراتيجيّا في المنطقة والعالم، والعمل على تبني سياسات خارجيّة تتمثّل بمدّ روابط تعاون مشتركة لا سيما مع الدول التي ترتبط معها بمصالح متبادلة وملفات متعددة، ومن الواضح أنّ الحكومة الحالية أصرّت على المضي بالمشاريع الإقليميّة، لا سيما التي تركز على النهضة الاقتصاديّة والتنمية.

يتمثّل (طريق التنمية) بأنه طريق بري يمتدّ من ميناء الفاو ويمر عبر إحدى عشرة محافظة عراقيّة بطول

233. ثامر محمد العاني، التنافس الصيني- الأميركي: الحزام والطريق مقابل إعادة بناء العالم، جريدة الشرق الأوسط، لندن، العدد(15550)، 25/6/2021.

(1190) كم، وبكلفة (17) مليار دولار تقريباً[234]، يتضمن الطريق شاحنات لنقل البضائع إضافة إلى خط مزدوج للسكك الحديدية لقطارات الركاب والبضائع، ثم يرتبط بشبكات سكك الحديد والطرق السريعة التركية، أمّا فيما يتعلّق بالطاقة الاستيعابية والقدرة على نقل البضائع فمن المتوقع أن تصل قدرة شحن القطار إلى (3.5) مليون حاوية و (22) مليون طن من البضائع، وترتفع لتبلغ (32) مليون طن من البضائع بحلول عام (2038) و(7.5) مليون حاوية لتصل بحلول عام (2050) إلى (40) مليون طن من البضائع، أمّا فيما يتعلّق بالطاقة الاستيعابية للركاب فمن المتوقع أن تستوعب (13.8) مليون مسافر سنوياً[235]، أيّ أنّ هذا المشروع هو مكمل لمشروع ميناء الفاو وعامل أساسي لتحويل العراق إلى مركز رئيس لنقل البضائع بين آسيا واوروبا ليس فقط على مستوى التجارة الدَوليّة، بل تشمل ما يتعلّق بمجال الطاقة وتزويد أوروبا بإمدادات الطاقة من خلال هذا الطريق، ومن المتوقع أن تنخفض مدة شحن البضائع إلى (25) يوما، في حين حركة السفت التي تمر أمام قناة السويس تستغرق نحو (35) يوما، أمّا السفن التي تمر عبر قناة رأس الرجاء الصالح فستستغرق نحو (45) يوما، وهو ما يشكل فارقا كبيرا في مدة الشحن[236].

وفي (22/نيسان/2024) تم توقيع (24) مذكرة تفاهم بين العراق وتركيا من قبل رئيس وزراء العراق (السوداني) والرئيس التركي (أردوغان) وذلك خلال زيارة الرئيس التركي لبغداد بعد انقطاع دام (13) عام، تضمنت هذه المذكرات التعاون في مجالات عدة ومن ضمنها التوقيع على اتفاقية مبدئية تضم (العراق وتركيا وقطر والإمارات) للتعاون في مشروع العراق الاستراتيجيّ (طريق التنمية).

وللعراق تاريخ مع طرق سكك الحديد وهذا المشروع (طريق التنمية) ما هو إلّا إحياء لطرق سكك الحديد القديمة: (بغداد– برلين) التي يعود تاريخها إلى الفترة (1914–1899)، إلّا أنّ هذا المشروع جاء بطرق أكثر تطوّرا وبرؤية مختلفة؛ إذ نلاحظ أنّ مشروع (طريق التنمية) لا يقتصر على نقل الأشخاص والبضائع، وإنّما يستهدف تحقيق تنمية حقيقية في جميع المناطق التي يمر بها، كما أنّه سيكون له دور في تعزيز التجارة الدَوليّة سواء أكان على مستوى الدول التي يمر بها المشروع أم دول العالم الأخرى، وتطوير بنية العراق للسكك الحديدية والطرق بهدف أن يصبح العراق حلقة وصل ومركزا عالميّا للنقل يربط أوروبا

234. مصادر التمويل للمشروع تتوزع بين ثلاث سيناريوهات: –1 التمويل المحلي من الحكومة العراقيّة، –2 التمويل من خلال الشراكة بين القطاع العام والخاص، –3 التمويل من خلال استثمار بعض من الشركات العالمية مع شركات محلية، وكذلك من الممكن ان يكون هناك تمويل دولي من الدول المشاركة. للمزيد ينظر: حافظ عبد الامير امين، طريق الحرير وطريق التنمية نقيضان ام مكملان في استدامة الاقتصاد العراقيّ، المجلة العراقيّة للعلوم الاقتصاديّة، العدد (17)، 2023، ص214.

235. سعد علي حسين، مشروع طريق التنمية: قراءة في الفرص والتحديات، مركز رواق بغداد، 2024، ص5.

236. John calabrese، Iraq's "Development Road": Rough Terrain Ahead، Modern Diplomacy، available at: https://moderndiplomacy.eu/2024/05/04/iraqs-development-road-rough-terrain-ahead/، accessed at: 24l5l2024.

بالخليج، فالاقتصاد العراقيّ اليوم يعاني من اعتمادية كبيرة على المورد الريعيّ، وإنّ أيّ مشروع يوفر مصادر جديدة للإيرادات يمثّل نقلة نوعية في التخلص من التبعية الريعية والأزمات الماليّة المتكررة ويعمل على توفير إيرادات إضافية للاقتصاد العراقيّ، ويقلل من نسب البطالة وغيرها من الأزمات التي يعاني منها الاقتصاد العراقيّ[237].

أمّا ما يتعلّق بخارطة الطريق للمشروع والجهات المشاركة (داخليّاً) وانضمام العديد من المحافظات العراقيّة للمشروع، فنجد أنّ هناك محاولات من قبل إقليم كردستان للانضمام إلى (طريق التنمية) (وهذا أيضاً من ضمن التحديات التي ممكن أن تواجه المشروع)، فهناك نقطة تحول جوهرية في مسار المشروع وذلك بعد موافقة الحكومة العراقيّة والشركة الإيطالية المصممة للمشروع بدراسة مقترح كردستان بتغيير مسار المشروع الحالي من غرب نهر دجلة إلى الضفة الشرقية ويمر بذلك بمحافظة دهوك التابعة للإقليم وهذا يدل على نقاط تحول في العلاقة بين بغداد وأربيل وتحول إيجابيّ في مسار العلاقة[238].

وفي ظل المشاريع الإقليميّة والعالميّة المتعددة المطروحة اليوم على الساحة الدَوليّة والتي تمر بالعراق نجد أنّ العراق يحاول أن يستهدف الاستثمارات الأجنبيّة ولاسيما الاستثمارات الخليجية وهذا بدوره له ابعاد اقتصاديّة وسياسيّة؛ إذ نلاحظ دعم قطر للمشروع ومحاولة السودانيّ باستقطاب الشركات الإماراتية الضليعة في مجال إدارة الموانئ للمشاركة في إدارة مينا الفاو، إنّ جذب الاستثمارات الخليجية يعني أنّ دول الخليج ستشعر باستثمار أكبر في العراق وتوطيد العلاقة مع بغداد ومحاولة تبنّي استراتيجيّات تعاونيّة مع العديد من الفواعل الدَوليّة، وهذا بدوره ينعكس على تحقيق الاستقرار من جوانب عدة، لا سيما بعد غياب الاستثمارات الخليجية في العراق منذ عام (1991)، وفي ظل المناخ الاستثماري للعراق فهو يعد فرصة سانحة أمام دول الخليج لتدفق استثماراتها[239] .

ومن الواضح أنّ (طريق التنمية) يقع بين القوى الإقليميّة المؤيدة والمعارضة إلّا أنّ المشروع هو –بشكل أساس– مشروع عراقيّ برعاية ودعم تركيّ، ولاسيما مع إدراك تركيا بالتغييرات التي طرأت على الساحة

237. مصطفى حسين عبد الرزاق، مصدر سبق ذكره، ص2.

238. باسل سواري، تطوّر مثير في العراق "طريق التنمية" يغير مسار بناءً لرغبة إقليم كردستان، صحيفة النهار العربي، متوفر على الرابط الاتي: https://www.annaharar.com/arabic/news/arab-world، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 27/5/2024.

239. Neil Halligan، Sinan Mahmoud، What is Iraq's Development Road and will it challenge US and China trade routes?، avalaible on: https://www.thenationalnews.com/business/2024/04/24/can-iraqs-development-road-challenge-us-and-china-trade-routes/ .

الدَوليّة بعد أحداث غزة (7-اكتوبر-2023) التي ما زالت مستمرة، والتي أثّرت على المشروع المقترح (الممر التجاريّ بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا) واستبعاد تركيا منه، ممّا زاد من رغبة واصرار تركيا على تقديم الدعم الكامل لمشروع طريق التنمية، وبذلك فإنّ المضي بإنجاز (طريق التنمية) سيؤدي إلى زيادة وتعزيز الروابط التجاريّة بين تركيا والعراق، ولاسيما أنّ حجم التجارة بين البلدين للعام (2023) بلغت نحو (20) مليار دولار، لذا سيعمل (طريق التنمية) على تحقيق التنمية التجاريّة للطرفين[240].

خريطة (1) مسارات طريق التنمية

المصدر: وزارة النقل العراقيّة، متوفر على الرابط الآتي: https://www.motrans.gov.

240. John calabrese، Iraq's "Development Road": Rough Terrain Ahead، Modern Diplomacy، available at: https://moderndiplomacy.eu/2024/05/04/iraqs-development-road-rough-terrain-ahead/، accessed at: 27\5\2024.

iq/?topic=8، تم الاطلاع عليه بتاريخ (28/5/2024).

وتوضح الخريطة في أعلاه مسارات طريق التنمية والمحافظات التي يمر عبرها، علماً أنّ المسارات التي يمر بها طريق التنمية هي مسارات مستحدثة وتمت المصادقة عليها من قبل المحافظات التي يمر خلالها، ويتبين لنا أنّه طريق مزدوج يتمثّل بطريق يضم طرق سريعة تمر عبرها شاحنات نقل البضائع، وطريق آخر للسكك الحديدية لنقل السلع والمسافرين، وينطلق من ميناء الفاو حتى يصل إلى منطقة (فيشخابور) على الحدود العراقيّة–التركية.

2– التنافس الإقليميّ من خلال المشاريع الإقليميّة:

تنافس المشاريع اليوم في الساحة الدَوليّة ما بين العالميّة مثل (مبادرة الحزام والطريق) التي انطلقت عام 2013 من قبل الرئيس الصيني (شي جين بينغ) وانضمت اليها العديد من دول الشرق الأوسط ودول الخليج حتى بعض الدول الأوروبية [241]، وما بين المشاريع الإقليميّة مثل (الممر الاقتصاديّ–الهند –الشرق الأوسط– أوروبا)، ومشروع (طريق التنمية) وغيرها من المشاريع، فأصبحت المنطقة ساحة للتنافس الجيو–اقتصاديّ بين المشاريع المطروحة.

ومن خلال دراسة وتحليل هذه المشاريع نجد أنّ القوى الدَوليّة أو الإقليميّة الدافعة والمؤيدة لهذه المشاريع تتنافس فيما بينها من خلال محاولة طرح مشاريع اقتصاديّة تجاريّة تنموية، ولها أبعاد أخرى أيّ أنّها لا تخلو من ابعاد سياسيّة وأمنيّة، أيّ أنّ القوى الإقليميّة تتحوط من خلال تبني هذه المشاريع، ولكل منها عوائق ومحددات.

فالجانب التركي يؤيد ويدعم (طريق التنمية)، بالمقابل نجد أنّ الجانب الإيرانيّ يعمل على المضي بمشروع (الربط السككيّ) للوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، ولكل من هذه المشاريع عوائق ومحددات، وفيما يتعلّق بمشروع (طريق التنمية) نجد أنّه يقع بين تحديات داخليّة وتحديات خارجيّة، ولعل أهم العوائق

241. جانغ يون لينغ، الحزام والطريق: تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الحادي والعشرين، دار صفصافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2017.

والتحديات التي تحول دون تنفيذ (طريق التنمية) تتمثّل بالآتي:

أوّلاً: تحديّات داخليّة: التي تتمحور حول ملفة الفساد ومدى إمكانية أن يتخلل المشروع صفقات فساد والبيروقراطية الحكوميّة التي من الممكن أن تشكل عائقا أمام تنفيذ المشروع، وكذلك الجانب الأمنيّ ورغبة الطرفين (العراقيّ– التركي) بتحقيق الاستقرار الأمنيّ في الشريط الحدودي العراقيّ– التركي؛ لذا أعلنت (بغداد) أنّ حزب العمال الكردستانيّ تنظيم إرهابيّ محظور، وذلك لتحقيق بيئة آمنة ومستقرة والتوجه نحو مرحلة جديدة من التعاون الاقتصاديّ والأمنيّ مع الجانب التركي[242].

ثانياً: تحديّات خارجيّة: تتمثّل بـ**(التنافس الجيو–سياسيّ والجيو–اقتصاديّ)** بين مشاريع الممرات التجاريّة الإقليميّة والدَوليّة؛ إذ إنَّ تنافس المشاريع اليوم ما بين العالميّة مثل (مبادرة الحزام والطريق) التي انطلقت عام 2013 من قبل الرئيس الصيني (شي جين بينغ) وانضمت إليها العديد من دول الشرق الأوسط ودول الخليج، وما بين المشاريع الإقليميّة مثل (طريق التنمية) و (الممر الاقتصاديّ –الهند– الشرق الاوسط–اوروبا) (IMEC)، فأصبحت المنطقة ساحة للتنافس الجيواقتصاديّ بين المشاريع المطروحة الان ان هذه المشاريع وتحديداً (مبادرة الحزام والطريق) نجد أنّها لا تتعارض مع (طريق التنمية) ومن الممكن أن يتم توظيف طريق التنمية ليصبح مكملاً لمبادرة الحزام والطريق الصينية، بل من الممكن أنّ كلًّا من (طريق التنمية) ومبادرة (الحزام والطريق) تعزّز بعضها بعضا، وهذا ما يؤكده وزير الخارجيّة العراقيّ من خلال زيارته الأخيرة للصين، وتأكيده على الرغبة في تعزيز الشراكة الاستراتيجيّة مع الصين[243]، وأيضاً تصريح السفير الصيني في بغداد (تسوي وي) فإنّ (طريق التنمية مشروع استراتيجيّ ولا يوجد تنافس بين مشروع التنمية والحزام والطريق بالنسبة للصين[244].

242. سلجوق باجالان، زيارة اردوغان إلى العراق وتطلعات التركمان، مركز دراسات الشرق الاوسط، متوفر على الرابط الاتي: https://www.orsam.org.tr/ar/erdoganin-iraka-ziyareti-ve-turkmenlerin-beklentileri/، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29/5/2024.

243. مباحثات عراقيّة صينية على هامش منتدى التعاون العربي–الصيني في بكين، وكالة الانباء العراقيّة، متور على الرابط الاتي: https://www.ina.iq/209866--.html، تم لاطلاع عليه بتأريخ: 31/5/2024.

244. تصريح السفير الصيني (تسوي وي)، ندوة مركز البيان للدراسات والتخطيط، العلاقات العراقيّة–الصينية رؤية في دبلوماسية التعاون والشراكة المستدامة، في تاريخ (27،5،2024).

أمّا ما يتعلّق بالجانب الإيرانيّ، فنجد أنّ إيران لم تدخل ضمن المشروع (طريق التنمية) نظراً لضعف الجدوى الاقتصاديّة، فإنّ الفوائد الاقتصاديّة المرجوة لإيران من مشروع طريق التنمية محدودة وفقاً للرؤية الحالية للمشروع، أيّ أنّ دور إيران تجاه المشروع هو ليس بالدور الداعم للمشروع، بل عملت إيران على المضي بمبادرات أخرى لتحقيق الربط البري مع العراق وفتح مجالات للتعاون؛ لذا نجد أنّها كثّفت الجهود لتحويل مشروع (الربط السككيّ) إلى أرض الواقع والذي يربط إيران بالعراق من خلال سكك حديد وتمتد من الحدود العراقيّة–الإيرانيّة محافظة (شلامجة الإيرانيّة) وعبر محافظة البصرة العراقيّة ومروراً بعدد من المحافظات العراقيّة حتى ميناء اللاذقية السوري وصولاً إلى البحر الأبيض المتوسط. وسنوضح فيما يلي أهداف المشروع وغاياته.

ثالثاً: الربط السككيّ في المدرك الاستراتيجيّ الإيرانيّ:

تتمثّل العلاقات العراقيّة–الإيرانيّة بأنها علاقة مترابط متداخلة في العديد من الجوانب ويُعَدُّ العراق ذا أهمّيّة استراتيجيّة وجيو–اقتصاديّة بالنسبة لإيران؛ إذ تعَدُّه إيران شريكا استراتيجيّا وتجاريّا مهمّا، وشريكاً مهماً من الناحية الاقتصاديّة وبيئة خصبة للاستثمارات الإيرانيّة، وسوقاً مهماً للصادرات الإيرانيّة، ويمتد خط بصرة–شلامجة السككيّ بطول (32) كم [245]، ولهذا المشروع أبعاد اقتصاديّة واستراتيجيّة، وكذلك تداعيات سياسيّة واقتصاديّة للبلدين؛ لذا فإنّ الآفاق والتحديات التي يواجهها العراق في ظلّ علاقته مع إيران متعددة ومتشابكة، وعلى العراق أن يوظف موقعه الاستراتيجيّ مع إيران ويستفيدَ منه من خلال جوانب متعددة منها اقتصاديّ وتجاريّ وأمنيّ، فلا يمكن للجانب العراقيّ الاستغناء عن الجانب الإيرانيّ ولا الجانب الإيرانيّ يمكنه الاستغناء عن الجانب العراقيّ، بل يرتبطان بعلاقات وثيقة ومتعددة، إلّا أنّها بحاجة إلى توظيف حقيقي بما يصب بمصلحة الطرفين، ولاسيما في مجال المشاريع الإقليميّة وممرات النقل البري، ومنها مشروع (خط البصرة–شلامجة).

245. سعد عبيد السعيدي، الابعاد الاقتصاديّة للربط السككيّ بين العراق والكويت ودور البدائل الوطنيّة (ميناء الفاو والقناة الجافة والربط مع مشروع الحزام والطريق انموذجاً، مجلة العلوم السياسيّة، العدد (61)، 2021، ص94.

1– مشروع الربط السككيّ:

بعد تردّد كبير من الحكومات العراقيّة السابقة، تم توقيع اتفاقية المشروع في عهد الحكومة العراقيّة السابقة برئاسة (مصطفى الكاظمي)، وتم وضع حجر الأساس من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء (محمّد شياع السودانيّ) في ايلول/ 2023، وقد تم تحديد السكك بأنّها خط نقل للمسافرين فقط دون البضائع؛ لذا تم وضع حجر الأساس لمشروع الربط السككيّ مع إيران الذي أعلنت عنه الحكومة العراقيّة بأنه مخصص لنقل المسافرين والزائرين فقط دون نقل البضائع؛ لما في ذلك من آثار سلبية على كلّ من ميناء الفاو وطريق التنمية التي تعمل الحكومة العراقيّة على إنجاز كلّ منهما [246]؛ فالعراق اليوم لا يمتلك أيّ سكك حديد مع دول الجوار ويعتمد في عمليّات التبادل التجاريّ على المنافذ البرية والبحرية فقط. ونوضح في أدناه خريطة الربط السككيّ مع إيران والتي تمتد من محافظة البصرة حتى تصل إلى ميناء اللاذقية في سوريا.

خريطة (2) مسارات مشروع الربط السككيّ

المصدر: شبكة الساعة الاخبارية، متوفر على الرابط الاتي: https://www.facebook.com/alssaa.com/post/

246. شبكة الشفق الاخبارية، السوداني وضع حجر الاساس لمشروع الربط السككيّ بين العراق وايران، متوفر على الرابط الاتي: https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%، تم الاطلاع عليه بتاريخ: (1/6/2024).

19859/show، تم الاطلاع عليه بتاريخ: 29/5/2024.

وتوضح الخريط رقم (2) مراحل المشروع التي تتمثّل **المرحلة الأولى** من المشروع بمد خط سكك حديد من منطقة شلامجة والبصرة إلى كربلاء، ثم يتم المباشرة **بالمرحلة الثانية** التي تمتد إلى منطقتي (البوكمال) و(دير الزور) في سوريا، ثم إلى ميناء اللاذقية السوري على البحر المتوسط، وتولت إيران مهمة إزالة الألغام بطول (16) كم، وإنّ المتبقي يكون من مسؤولية العراق بمسافة 18-16 كم، ومن المتوقع أن يتم إنجازه خلال (18) شهراً[247].

2- الجدوى الاقتصاديّة للمشروع:

يعاني الاقتصاد العراقيّ من العديد من التحديات التي تقف عائقا أمام تحقيق نمو اقتصاديّ مرتفع وتحقيق التنويع في مصادر الدخل، ولعل أهم هذه التحديات هي أنّ الاقتصاد العراقيّ أحادي الجانب (اقتصاد ريعي)، وأنّ أيّ صدمات تتعرض لها الأسواق النفطيّة ستؤثر بدورها على الاقتصاد العراقيّ وعلى الإيرادات وبرامج التنمية؛ لذا فالاقتصاد العراقيّ اليوم بحاجة فعلية إلى استراتيجيّة تنموية فعالة وبحاجة إلى الارتباط بمشاريع إقليمية ودولية لتطوير البنية التحتية ومعالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقيّ كالبطالة والتضخم وغيرها من المشكلات التي لابد من معالجتها على وفق رؤى وسعي الحكومة العراقيّة نحو تبني إصلاحات اقتصاديّة جوهرية وحقيقية، فنلاحظ أنّ الأزمات الاقتصاديّة التي تعرض لها الاقتصاد العراقيّ جاءت نتيجة الأزمات التي هزت أسواق الطاقة العالميّة والتذبذب بأسعار النفط، ولأنّ اقتصاد العراق ريعيّ فهذا بدوره يؤدي إلى اعتمادية أحادية على المورد الناضب، وكما موضح في الجدول في أدناه:

جدول (1) حجم الإيرادات النفطيّة العراقيّة وأهمّيّتها إلى الإيرادات غير النفطيّة

السنة	الإيرادات النفطيّة	الإيرادات العامة	نسبة الإيرادات النفطيّة إلى الإيرادات العامة	نوع الدورة
2008	65.615	66.544	99	
2009	44.016	46.987	94	دورة أسعار سلبية
2010	56.958	59.981	95	(صدمة سلبية)

247. إيران والربط السككيّ المشروع التوسعي عبر العراق وسوريا وصولا إلى المتوسط، مركز الروابط للدراسات، متوفر على الرابط الاتي: https://rawabetcenter.com/archives/127940.

2011	91.678	92.996	99	دورة أسعار إيجابيّة (صدمة إيجابيّة)
2012	100.604	102.759	98	
2013	95.248	97.633	98	
2014	88.112	90.383	97	
2015	64.4	66.4	97	دورة أسعار سلبية (صدمة سلبية)
2016	54	58	93	
2017	56.6	65.4	86	
2018	65	76.3	85	
2019	78.1	87.9	89	
2020	75.65	83.6	89.9	

المصدر: بلال فالح الخليفة، الدوافع الاقتصاديّة والاستراتيجيّة من وراء تزاحم الدول المجاورة على طريق التنمية، الحواف الحادة في جيوبولتيك العراق مع الممرات المائيّة، بغداد، مركز دالة لتحليل السياسات والاستشارات، 2024، ص112.

يوضح الجدول أعلاه النسبة التي تحتلها الإيرادات النفطيّة إلى الإيرادات العامة للاقتصاد العراقيّ، ويتبين لنا أنّ عند تعرض أسواق الطاقة إلى أزمات سعرية سيؤثر ذلك بشكل مباشر على الإيرادات النفطيّة للعراق ويدخل بما يعرف بـ(الصدمة السلبية) وكما موضح في الجدول (1) وهذا بدوره يؤكد مدى حاجة الاقتصاد العراقيّ إلى الانفتاح على العالم الخارجيّ وتطوير البنى التحتية والارتباط بمشاريع نقل إقليمية ودولية، وبذلك نجد أنّ ارتباط العراق مع إيران بفكرة مشروع الربط السككيّ من الممكن أن تصب بشكل إيجابيّ على الجانب العراقيّ من جوانب متعددة ولا سيما الفائدة الاقتصاديّة للعراق من الربط السككيّ مع إيران والتي تتمثّل بالآتي:

1- تسهيل عملية نقل المسافرين خلال مواسم الزيارات الدينيّة وبدوره ينعش السياحة الدينيّة للعراق، ويعزز ربط العتبات المقدسة بين البلدين.

2 – بالنسبة للجانب العراقيّ يقتصر الموضوع بنقل المسافرين والزائرين من مناطق إيران وأواسط آسيا إلى العراق؛ أيّ أن العربات صممت بطريقة لا يمكن نقل البضائع من خلالها.

3- يُعَدُّ المشروع بداية لمشاريع نقل استراتيجيّة مستقبلية تربط العراق بدول الجوار وصولاً إلى دول آسيا الوسطى.

4 - كسر حاجز العزلة وانفتاح العراق مع دول الجوار وتطوير البنى التحتية في مجال النقل.

5 - من الممكن أن يستغل الجانب العراقيّ مشروع الربط السككيّ مع إيران للتفاوض في ملف المياه والسعي للحصول على تنازلات إيرانيّة في صالح العراق في هذا الملف بالتحديد().

1- التحديات أمام المشروع:

لعل أهم التحديات وأبرزها أمام مشروع الربط السككيّ مع إيران، تتمثّل بالآتي:

1 - الأرض التي تنفذ عليها المشروع هي أرض رخوية وتحتوي على ألغام نتيجة الحرب العراقيّة-الإيرانيّة، ممّا يزيد من صعوبة تنفيذ المشروع.

2- تقدر كلفة المشروع الإجماليّة بـ(21) مليار دولار، هل من الممكن أن تتمكن إيران من تحمل كلفة المشروع في الوقت الحالي، وفي ظل العقوبات الأمريكيّة على الاقتصاد الإيرانيّ.

2- التحدي الأمريكيّ-الاسرائيلي: هل ستسمح الولايات المتحدة بفسح المجال أمام إيران بالوصول إلى البحر الابيض المتوسط من خلال العراق وسوريا؟

رابعاً: طريق التنمية أم الربط السككيّ (حدود المقارنة والمفاضلة):

في ظل هذه المشاريع التنموية التي تطرح من قبل القوى الإقليميّة والدَوليّة على الفاعل المشترك بينهم وهو العراق نجد أنّ كلّ من هذه المشاريع يحمل جوانب إيجابيّة تعود بالنفع على الاقتصاد والتنمية والبنى التحية العراقيّة، وكذلك تحمل جوانب سلبية أو تحديات قد تمثّل عائقا أمام تنفيذها، وكل من هذه المشروعات من الممكن أن يصب في مصلحة الجانب العراقيّ إذا ما تم توظيفه بالشكل الذي يحقق الفائدة القصوى مع تفادي جوانب السلب الجيوبولتيكي لهذه المشروعات، ونوضح في أدناه أهم نقاط الالتقاء والاختلاف بينهما:

1- إنّ الاثنين يتشابهان ويرتبطان من حيث أنهما مشروعان لنقل العراق وربطه مع العالم الخارجيّ.

2- طريق التنمية هو مخصص لنقل البضائع والأشخاص، أما مشروع الربط السككيّ فهو يقتصر على الأشخاص من دون البضائع.

3- يمرّ طريق التنمية بإحدى عشرة محافظة عراقيّة، ومن خلال مروره بهذه المحافظات العراقيّة سيؤثر إيجاباً على التنمية الحضرية في هذه المناطق والبنى التحتية من سكك حديد وطرق برية وأيضاً ينعكس تأثيره على الجانب الثقافيّ للمناطق التي يمرّ بها المشروع؛ إذ إنّه يربط محافظات العراق من جنوبه إلى شماله وغربه، بينما (مشروع الربط السككيّ مع إيران) يلاحظ أنّه يمتد على عدد محافظات، وهذا بدوره ينعكس على الآثار الإيجابيّة التي من الممكن أن تعود على المناطق المحاذية للمشروع.

4- من حيث الجدوى الاقتصاديّة لكلا المشروعين نجد أنّ طريق التنمية يختص بنقل البضائع والأشخاص، ممّا يسهم في تفعيل الحركة الاقتصاديّة والتجاريّة بين العراق والعالم عن طريق ممرات التنمية ضمن مشروع طريق التنمية، ومن الممكن أن يكون بداية لانطلاق المشروعات الاقتصاديّة المستقبلية ويحقق التنويع في مصادر الدخل للاقتصاد العراقيّ ورفع مستوى الناتج المحلّيّ الإجماليّ (GDP)، أمّا مشروع (الربط السككيّ مع إيران) فنجد أنّه يقتصر في المرحلة الأولى منه على نقل المسافرين فقط، وبدوره ينعكس بشكل إيجابيّ في العلاقة مع الجانب الإيرانيّ من حيث توثيق العلاقة بين الطرفين وتسهيل نقل الاشخاص من أواسط آسيا وإيران إلى العراق، وبدوره سيعود بشكل إيجابيّ على الجانب السياحيّ وتعزيز خطوط النقل الدَوليّة للعراق وبالتأكيد سيؤثر إيجاباً على الاقتصاد العراقيّ.

5- يربط طريق التنمية مجموعة من الدول (العراق، تركيا، قطر، والإمارات)؛ ممّا يعزز من علاقات العراق مع العالم الخارجيّ، أما مشروع (الربط السككيّ مع إيران) فهو يربط بين إيران وسوريا عن طريق العراق.

6- من حيث التحديات التي تواجه كلا المشروعين، يرتبط المشروعين بالعديد من التحديات فمنها تحديات التمويل وتحديات الجانب الأمنيّ وما يتطلبه من تأمين المناطق التي تمر بها تلك المشاريع، وكذلك التحديات التي تتعلق بالفساد المالي والإداري الذي من الممكن أن يكون عائقا أمام تنفيذ هذه المشاريع.

7- من حيث توظيف الموقع الجيواستراتيجيّ والجيوسياسيّ للعراق، فالعراق يتمتع بموقع جيواستراتيجيّ وجيوسياسيّ، وإنّ كلا المشروعين تعتمد على الموقع الاستراتيجيّ للعراق وما يتمتع به موقع جغرافي يجعل القوى الإقليميّة تطمح وتسعى للتعاون معه من خلال هذه المشروعات.

8- الجهة المنفذة لطريق التنمية هي شركة إيطالية (PEG) وتم استبدالها بشركة (اوليفر وايمن الأمريكيّة، أمّا الجهة المنفذة لمشروع الربط السككيّ مع إيران فهي شركة إيرانيّة.

ممّا سبق يتبين أنّ العراق ليس بجديد عليه تنافس القوى الإقليميّة والدَوليّة، وهذه المشروعات التي تطرح اليوم ما هي إلّا وجه من أوجه التنافس الإقليميّ على العراق، وكل منهما يحمل جوانب إيجابيّة وجوانب سلبية، وما على العراق إلّا استغلال هذه المشروعات بأقصى فائدة ممكنة، وإقناع دول السلب الجيوبولتيكي التي من الممكن أن تتأثر سلباً بهذا المشروع، وأن يوضّح لهم أنّ العراق لا يقوم بلعبة صفرية واعتماد مبدأ الشراكة كأساس للتعامل والعلاقات الدَوليّة، أيّ أنّ بإمكانه المضي قدماً بمشروع (طريق التنمية) وتحقيق الغايات والفوائد المتوخاة منه، وأيضاً الأخذ بمشروع (الربط السككيّ مع إيران) كأحد أهم المشاريع التي تفسح المجال لتنمية القطاع السياحيّ، وفتح طرق نقل دولية جديدة لتدفق الأشخاص من إيران وآسيا الوسطى إلى العراق، إلّا أنّه دون أن يكون هناك مجال لنقل البضائع، وكذلك استثمار هذه المشروعات للتفاوض بما يصب في مصلحة الجانب العراقيّ ولا سيما فيما يتعلّق بملفة المياه.

الخاتمة:

ممّا سبق يتضح أنّ الربط السككيّ مع إيران من المفترض أن يقتصر على المسافرين من دون البضائع؛ إذ لا يوجد عربات مخصصة لنقل البضائع، وهذا بدوره يحدّ من منفعة المشروع الاقتصاديّة بالنسبة للجانب الإيرانيّ، ويقلل من الغاية من إنشائه، أمّا ما يتعلّق بوجهة نظر إيران تجاه (طريق التنمية) فنجد أنّ مشروع (طريق التنمية) مشروع منافس لمشروع الربط السككيّ إلى حد كبير، ومن الممكن أن يؤثر (طريق التنمية) على دور إيران في المنطقة، وطموحاتها لتحويل موانئها إلى نقاط للتجارة بين شرق آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا وأوروبا، ومما يزيد الأمور تعقيداً أن العراق عالق اليوم بين الحاجة إلى تطوير بنيته التحتية باستخدام عائداته النفطيّة المتزايدة وحقيقة أن سياساته الداخليّة مرتبطة بشكل متزايد بالمنافسات الإقليميّة، كذلك أنّ مشروع (طريق التنمية) سيعمل على زيادة الثقل الجيواقتصاديّ والجيوسياسيّ للعراق باعتباره ممرا تجاريّا عالميّا ونقطة وصل الشرق بالغرب، وبالوقت نفسه يعزز من التنافس الإقليميّ ويفسح المجال أمام تركيا لتكون فاعلا أكثر تأثيراً في المنطقة، وعلى الرغم من تباين المواقف والآراء تجاه الجدوى الاقتصاديّة لإيران من المشروع والتي تكاد تكون ضئيلة، فإنّ هذا المشروع من الممكن أن يعود على إيران بالنفع من جانب آخر؛ إذ من الممكن أن تستغل إيران المشروع

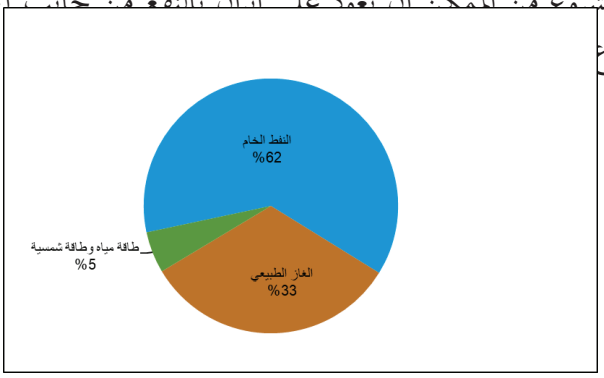

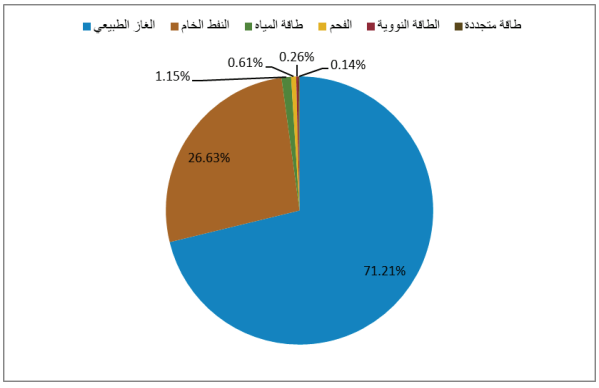

قضية الطاقة بين العراق والجمهورية الإيرانية: حدود المصالح وتحديات الطموح

هاشم الحسينيّ / باحث في شؤون الطاقة، رئيس مركز المنصة للتنمية المستدامة

المُقدِّمة

يتشارك العراق أطول حدوده مع إيران بالإضافة إلى روابط ديموغرافيّة ودينيّة وأيديولوجيّة عميقة، ناهيك عن احتياطيات هائلة من الموارد الطبيعية، وعلى الرغم من أنّ البلدين قد خاضا أطول حرب في القرن العشرين، فقد وفرت هذه الروابط مجتمعة، الأساس لتقارب المصالح الجيوسياسيّة لصالح كليهما، وفي معرض الحديث عن ملف الطاقة فإنّ البلدين يُعدّان من أهم البلدان ذات الاحتياطات والإنتاج الهيدروكربوني، ويقعان في منطقة تمثّل مركزا مهمّا للطاقة العالميّة؛ إذ يطلان على الخليج العربي الممر الأهم في أسواق الطاقة

يُعَدُّ قطاع الطاقة العراقيّ الأهم في اقتصاد البلاد؛ إذ يمثّل القطاع الفرعيّ منه الخاص بالنفط ما يزيد على 68% من إجماليّ الناتج المحلّيّ، وأكثر من 90% من الإيرادات الحكوميّة السنوية، و98% من صادرات العراق، ويمتلك العراق خامس أكبر مخزون في العالم من النفط الخام؛ إذ يبلغ مخزونه 145 مليار برميل، ومع الزيادة السريعة في الإنتاج منذ 2015 يُعَدُّ العراق الآن ثالث أكبر بلد مصدر للنفط على مستوى العالم، وثاني أكبر بلد مصدر للنفط على مستوى أوبك. وبلغت تقديرات احتياطيات الغاز الطبيعي المثبتة 133 تريليون قدم مكعب؛ إذ يحتل العراق المركز الثاني عشر على مستوى العالم في احتياطيات الغاز.

وعلى الرغم من ضخامة ما يمتلكه العراق من احتياطيات من النفط والغاز، فإنّ العراقيّين أنفسهم لا يحصلون على ما يكفي احتياجاتهم من الطاقة ويضطرون إلى استخدام مولدات الديزل باهظة التكلفة. ويُعاني العراق من أزمة مزمنة منذ عقود في قطاع الطاقة الكهربائية، تؤثر هذه الأزمة على معظم القطاعات الأخرى؛ إذ تعرقل عمليّات تطوير البنية التحتية والصناعات، وتحدّ من فرص التنمية، كما تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين وتُثير حنقهم، بحيث أصبحت قدرة الحكومات المتعاقبة على التعامل مع هذا الملف أحد المؤشّرات الأساسية في تقييم أدائها، كما أصبح هذا الملف يؤرق الحكومات؛ لأنه يغذي وبشكل مباشر أيّ تظاهرات واحتجاجات شعبيّة كما حصل في عام 2018.

يستورد العراق في فصل الصيف 70 مليون متر مكعب من الغاز الإيرانيّ في اليوم لتغذية محطات توليد الكهرباء في البلاد، ويولّد نحو 5000 ميغاواط من الكهرباء بهذه الإمدادات. كما تزود طهران العراق بالكهرباء المباشرة بواقع 1200 ميغاوات عبر أربعة خطوط؛ هي خط (خرمشهر – البصرة)، و(كرخة

– العمارة)، و(كرمنشاه – ديالى)، و(سربيل زهاب – خانقين). ويعني هذا التدفق أنّ طهران تلبي قرابة 30 في المِائة من احتياجات العراق من الكهرباء بتكلفة تتجاوز 4 مليارات دولار سنوياً.

اولاً: تحليل واقع قطاع الطاقة في العراق وإيران

تشكل الإيرادات النفطيّة والغازية العمود الفقري لاقتصاد العراق؛ إذ تساهم بأكثر من 90% من إجماليّ الموازنة العامة وأكثر من 68% من الناتج المحلّيّ الإجماليّ. هذه الأرقام تسلط الضوء على الاعتماد الشديد للعراق على قطاع الطاقة بوصفه مصدرا رئيسا للدخل الوطنيّ. بالمقابل نجد أنّ الإيرادات النفطيّة في إيران تمثّل نسبة أقل بكثير؛ إذ تساهم فقط بـ 8% من الناتج المحلّيّ الإجماليّ، ممّا يعكس تنوعًا أكبر في الاقتصاد الإيرانيّ مقارنة بالعراق.

بعد عام 2003، شهد العراق زيادة ملحوظة في الطلب على الكهرباء نتيجة لمجموعة من العوامل. من أبرز هذه العوامل الانفتاح الاقتصاديّ السريع واندماج العراق في الأسواق العالميّة، ممّا أدّى إلى إغراق السوق المحلّيّة بالسلع والبضائع والأجهزة الكهربائية التي ساهمت في زيادة استهلاك الطاقة الكهربائية

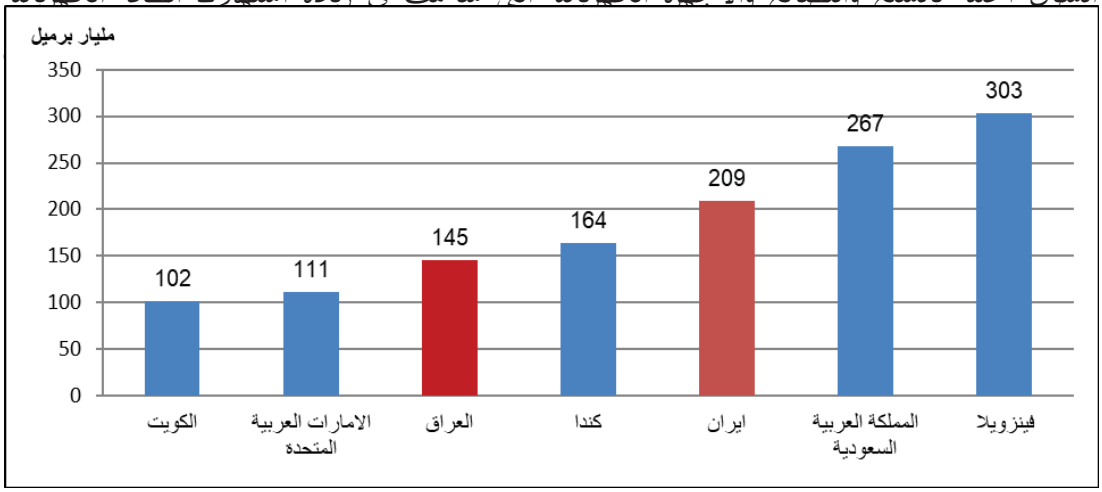

إدارة الطاقة الفعّالة تتطلب مقاربة شاملة توازن بين الإنتاج والاستهلاك والحد من الهدر وتنويع مصادر الطاقة. في العراق، فشلت الحكومات في تحقيق هذا التوازن، ممّا أدّى إلى تفاقم مشكلات قطاع الطاقة. وعلى سبيل المثال ارتفعت نسبة الضائعات الفنية والتجاريّة في الطاقة الكهربائية المنتجة إلى 55% ، وهو رقم يعكس مستوى الهدر الكبير وعدم الكفاءة في النظام الكهربائي.

الدعم الحكوميّ لقطاع الطاقة الذي يكلف خزينة الدولة أكثر من 25 مليار دولار سنويًا يوزع بين ثلاث وزارات رئيسة: النفط، الكهرباء، والصناعة. ومع ذلك، فإن هذا الدعم لم يكن مجديًا بالشكل المطلوب؛

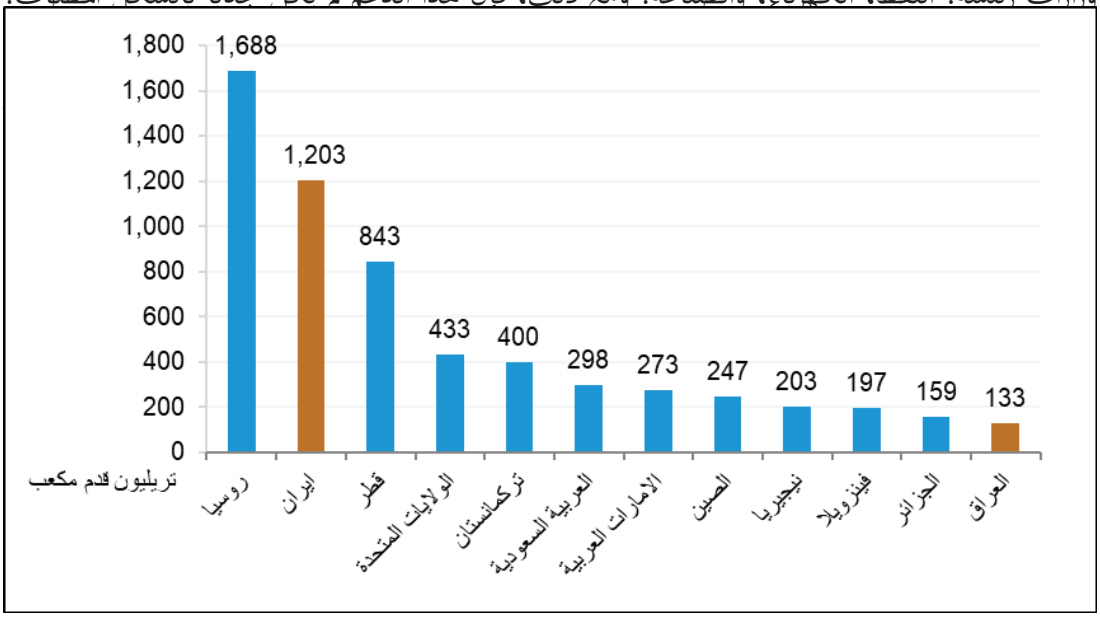

على الجانب الآخر، تمتلك إيران إجماليّ قدرة توليد طاقة يصل إلى حوالي 85 ألف ميغاواط، إلا أن الإنتاج الفعلي لا يتجاوز 75 ألف ميغاواط، مقابل احتياجات تبلغ أكثر من 90 ألف ميغاواط. هذا يشير إلى وجود عجز في الطاقة الكهربائية يقدر بحوالي 14 ألف ميغاواط، أيّ بنسبة تصل إلى 20%. ومع ذلك، من المتوقع أن يرتفع هذا العجز إلى 18 ألف ميغاواط خلال العامين المقبلين، وذلك بسبب تقادم محطات التوليد والعقوبات الغربية المفروضة على قطاع الطاقة الإيرانيّ، ممّا يعرقل جهود الحكومة الإيرانيّة في تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء.

يختلف قطاع الكهرباء في إيران عن نظيره في العراق من عدة جوانب. ففي إيران، يعتمد توليد الطاقة بشكل كبير على الغاز الجاف، حيث يُستخدم هذا الوقود في أكثر من 71% من محطات توليد الكهرباء. هذا الاعتماد على الغاز يعكس استراتيجيّة إيرانيّة تسعى لاستغلال مواردها من الغاز الطبيعي لتلبية احتياجاتها من الطاقة، وهو ما يظهر في شكل رقم (2).

في المقابل، يعتمد العراق النفط الخام وقودا لمحطات توليد الكهرباء؛ إذ يشكل النفط الخام أكثر من 62% من إجماليّ الطاقة المنتجة، وهو ما يظهر في شكل رقم (1). وهذا الاعتماد الكبير على النفط

يضع العراق في موقف صعب، خاصة في ظل التحوّل نحو الوقود الأقل انبعاث كربوني تماشيا مع المتطلبات الدَوليّة فيما يخص التغير المناخي؛ لأنّ النفط الخام أكثر انبعاثات وأقل كفاءة.

إلى جانب اختلاف مصادر الوقود، هناك تفاوت كبير في دور القطاع الخاص في كلّ من العراق وإيران. في إيران يؤدّي القطاع الخاص دورًا محوريًا في توليد وتوزيع الكهرباء؛ إذ يساهم بأكثر من 67% من إجماليّ الطاقة المنتجة. هذه النسبة تعكس نجاح إيران في تعزيز دور القطاع الخاص عبر سلسلة التوريد في قطاع الكهرباء، ممّا ساهم في تحسين كفاءة الإنتاج وزيادة الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي.

في المقابل، يعاني العراق من ضعف كبير في مساهمة القطاع الخاص في قطاع الكهرباء؛ إذ يقتصر دور القطاع الخاص على نسبة ضئيلة جدًا، ما يجعله غير قادر على تقديم الدعم المطلوب لتلبية احتياجات البلاد من الطاقة. هذا الضعف في دور القطاع الخاص يشكل عائقًا كبيرًا أمام جهود الحكومة العراقيّة لتوسيع وتطوير البنية التحتية للطاقة، حيث تعتمد الحكومة بشكل كبير على الاستثمارات العامة والتمويل الحكوميّ في هذا المجال.

شكل رقم (1) نوع ونسبة الوقود المستخدم لتوليد الكهرباء في العراق

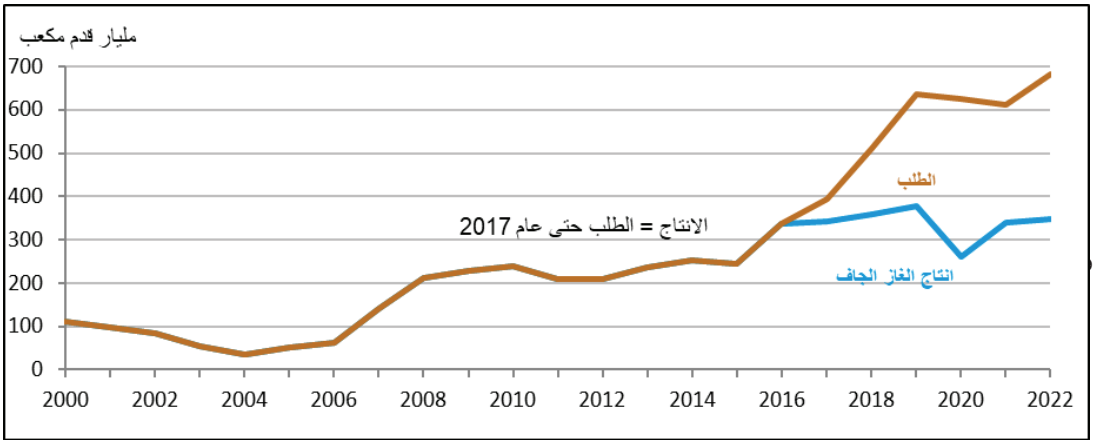

ثالثاً: النفط والغاز

العراق وإيران يُعدّان من الدول الرئيسة في سوق النفط العالميّ؛ إذ يشكلان قوّة مؤثرة في الإنتاج والتصدير ضمن منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) وعلى المستوى العالميّ بشكل عام. بالنسبة للعراق، يُعدُّ النفط العمود الفقري لاقتصاده؛ إذ يساهم بشكل كبير في الناتج المحلّيّ الإجماليّ وإيرادات الدولة. يحتل العراق المرتبة الثانية من حيث إنتاج النفط الخام ضمن دول أوبك، بعد المملكة العربية السعودية. وبالنسبة للموائع البترولية، يحتل العراق المرتبة السادسة على مستوى العالم، ممّا يعكس أهمّيّة دوره في سوق الطاقة العالميّ.

وفقًا لتقديرات رسمية، يمتلك العراق خامس أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في العالم، حيث

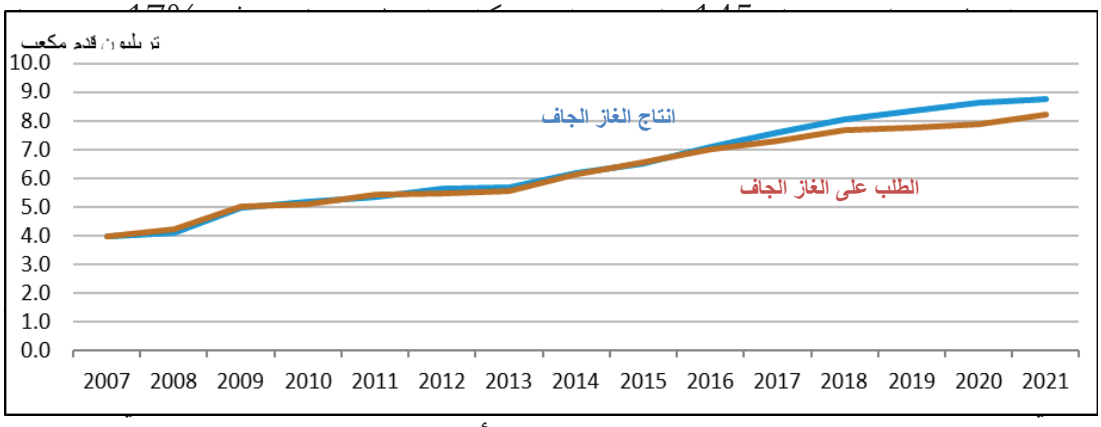

إلى ذلك، تؤدّي الولايات المتحدة دورًا مهمًا كواحدة من أبرز وجهات الصادرات النفطيّة العراقيّة.

أما إيران فهي تحتل المرتبة الثالثة عالميّا من حيث احتياطيات النفط المؤكدة، وتقدر بحوالي 209 مليارات برميل. هذه الاحتياطيات تشكل حوالي 24% من إجماليّ احتياطيات النفط في الشرق الأوسط و12% من الاحتياطيات العالميّة (انظر الشكل 1). رغم هذه الوفرة في الموارد، فإن إنتاج النفط الإيرانيّ شهد تراجعًا منذ عام 2017 بسبب مجموعة من التحديات، أبرزها العقوبات الدَوليّة التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكيّة على هذا القطاع والذي أدّى إلى تقليص صادراتها ونقص الاستثمارات الضروريّة في

قطاع النفط التي أثرت سلبًا على هذا القطاع.

ينتج قطاع النفط الإيرانيّ حوالي 3.6 مليون برميل من النفط يوميًا؛ إذ يتم تخصيص حوالي 1.6 مليون برميل من هذا الإنتاج لتلبية الطلب المحلّيّ. ويشمل هذا الاستهلاك المحلّيّ استخدامات متعددة من بينها توليد الكهرباء وتوفير الوقود للمركبات والصناعات البتروكيماوية. الكمية المتبقية من الإنتاج التي تقدر بحوالي 2 مليون برميل يوميًا تُصدَّر إلى الأسواق العالميّة.

تُعد ماليزيا من أكبر مستوردي النفط الإيرانيّ؛ إذ تستحوذ على أكثر من 46% من إجماليّ صادرات النفط الإيرانيّ، تليها الصين بنسبة 22%. تؤدّي هذه الدول دورًا حيويًا في ضمان تدفق الإيرادات النفطيّة إلى إيران، ممّا يساعد البلاد على التكيف مع العقوبات الدَوليّة والمشاكل الاقتصاديّة الداخليّة.

من هنا يتبيّن أنّ العراق وإيران يشتركان في أهمّيّة استراتيجيّة في سوق النفط العالميّ، ولكن يواجهان تحديات مختلفة تؤثر على قدراتهما الإنتاجيّة والتصديرية، وفي الوقت الذي يتمتع العراق بإنتاج نفطي مستقر نسبيًا تواجه إيران تحديات كبيرة بسبب العقوبات ونقص الاستثمارات، ممّا يؤثر على قدرتها على استغلال احتياطياتها النفطيّة الهائلة بشكل فعال.

شكل رقم (3) اعلى احتياطيات نفطيّة مثبتة حول العالم:

شكل رقم (4) اعلى احتياطات غاز مثبتة حول العالم

أمّا ما يتعلّق بقطاع الغاز فيحتل العراق المرتبة الثانية عشرة عالميّا من حيث حجم احتياطيات الغاز المؤكدة، كما هو موضح في الشكل (4). وعلى الرغم من هذه الاحتياطيات الكبيرة فإن إنتاج الغاز في العراق ما يزال متواضعًا مقارنة بإمكاناته؛ إذ يحتل المرتبة الأربعين عالميّا بإنتاج يقدر بحوالي 9 مليارات متر مكعب سنويًا.

شهد إنتاج الغاز في العراق نموًا ملحوظًا منذ عام 2000 حتى عام 2022؛ إذ ارتفع بمعدل يقارب ثلاثة أضعاف، كما يظهر في الشكل (5). ومع ذلك، فإن هذا الارتفاع في الإنتاج لم يكن كافيًا لمواكبة النمو السريع في الطلب على الغاز الذي ازداد بمعدل سبعة أضعاف خلال الفترة نفسها. وهذا النمو السريع

في الطلب يعود بشكل رئيس إلى دخول عدد من محطات توليد الطاقة الكهربائية التي تعتمد على الغاز كوقود أساسي، إلى الخدمة بعد عام 2017.

مع توسع الفجوة بين العرض والطلب على الغاز في العراق أصبح من الضروريّ البحث عن مصادر خارجيّة لسد هذه الفجوة. وفي هذا السياق اتجه العراق نحو استيراد الغاز من إيران كحل مؤقت لتلبية احتياجاته المتزايدة من الطاقة. هذا الاتجاه كان ضروريّا لضمان استمرار تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية وتجنب الانقطاع في إمدادات الطاقة، بينما يعمل العراق على استكمال مشاريع تطوير واستثمار الغاز المصاحب وحقول الغاز الحر.

وتشير البيانات الموضحة في الجدول رقم (1) إلى أن استيراد الغاز الإيرانيّ كان خطوة استراتيجيّة لتلبية الاحتياجات الفورية للعراق، خاصة في ظل التحديات التي تواجه قطاع الغاز المحلّيّ. إلا أن هذه الخطوة تعدّ حلاً مؤقتًا بانتظار استكمال مشاريع تطوير الغاز المحلّيّة. يعدّ تطوير واستثمار الغاز المصاحب وحقول الغاز الحر ضرورة استراتيجيّة للعراق، ليس فقط لتلبية الطلب المحلّيّ المتزايد، بل لتحسين مكانته في سوق الطاقة العالميّة.

بالمضي قدمًا، يتعين على العراق تكثيف جهوده لتطوير قطاع الغاز المحلّيّ من خلال استثمارات أكبر في البنية التحتية للغاز، وتنفيذ مشاريع لمعالجة الغاز المصاحب واستغلال حقول الغاز الحر. هذا التطوير سيساهم في تعزيز الاكتفاء الذاتي للعراق من الغاز، وتقليص اعتماده على الواردات، ممّا يسهم في تعزيز أمنه الطاقي وتحقيق استقرار اقتصاديّ على المدى الطويل.

شكل رقم (5) الانتاج والطلب على الغاز في العراق للفترة 2000-2022

منذ عام 2007، شهدت إيران تضاعفًا في إنتاج الغاز الطبيعي، بالتوازي مع تضاعف الطلب المحلّيّ على الغاز. على الرغم من هذا الارتفاع الكبير في الاستهلاك الداخليّ، تمكنت إيران من تحقيق فائض في إنتاج الغاز يصل إلى 0.5 تريليون قدم مكعب سنويًا. هذا الفائض يُستخدم لتلبية الطلبات المتزايدة من الأسواق الخارجيّة، ممّا يعزز مكانة إيران كمصدر رئيسي للغاز الطبيعي في المنطقة. تمكنت إيران من تحقيق هذا الإنجاز بفضل استثماراتها المستمرة في تطوير حقول الغاز وتوسيع بنيتها التحتية، رغم التحديات الاقتصاديّة والسياسيّة التي تواجهها. يساهم هذا الفائض في تعزيز عائدات البلاد من الصادرات ويساعد في تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات المحلّيّة وتحقيق الأرباح من الأسواق الدَوليّة.

شكل رقم (6) الانتاج والطلب على الغاز في إيران للفترة 2000-2022

الجدول (1) مشاريع الغاز الطبيعي الرئيسة في العراق، 2023

اسم المشروع	الشركة المستثمرة	القدرة الإنتاجيّة (ألف مقمق/سنة)
1- مشاريع الغاز المصاحب		
مشروع معالجة الغاز الطبيعي في حقل حلفاية	شركة النفط الوطنيّة الصينية CNPC	110
مشروع الغاز الطبيعي المسال في البصرة	شركة غاز البصرة	73 في المرحلة الأولى 73 في المرحلة الثانية
محطة غاز الناصرية	غاز الجنوب وبيكرهيوز	73
مشروع الغاز المتكامل	توتال	110 في المرحلة الأولى 110 في المرحلة الثانية
2- مشاريع الغاز الطبيعي غير المصاحب		
حقل عكاز	شركة نفط الوسط	146
حقل المنصورية		110
المجموع		805

شكل رقم (7) حجم الغاز المصاحب في الحقول النفطيّة العراقيّة ونسب استثماره [248]

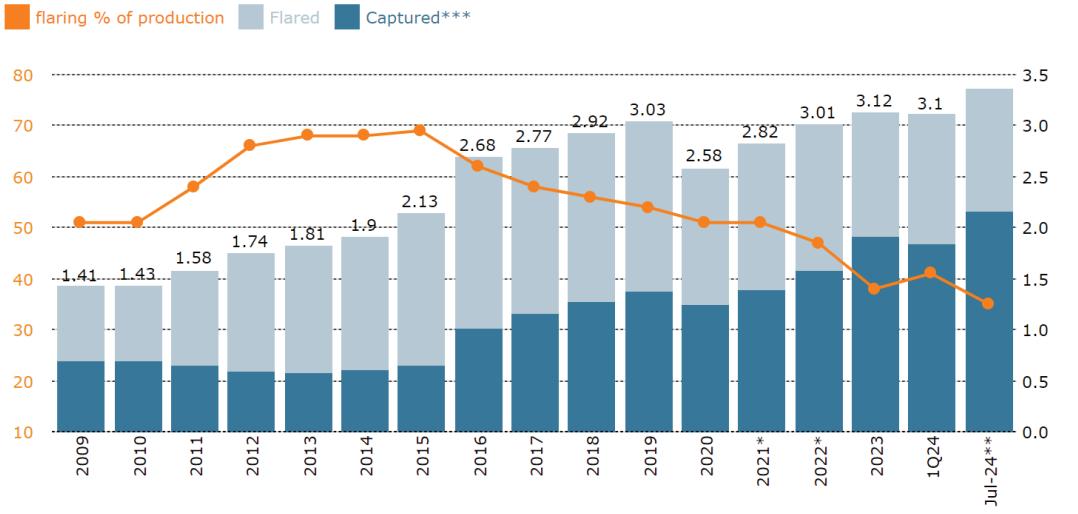

رابعاً: هل يستطيع العراق التخلّي عن استيراد الطاقة من إيران؟

يمثّل تكامل الطاقة بين دول العالم من الملفات المهمة وتعمل البلدان على تعزيز التفاهمات وزيادة الربط الشبكي ممّا يعزز قدراتها ويساهم بتحسين العلاقات بين تلك البلدان، كما ان العلاقات في هذا المجال قد تتعدى هذه الحدود فقد نجد الدول المتصارعة والمتحاربة تمتلك علاقات وتكامل في ملف الطاقة، فعلى الرغم من الحرب الروسية الأوكرانية، ما زالت اوكرانيا الممر المهم لتجارة الغاز الروسي إلى أوروبا، كما أنّ أوروبا نفسها التي هي في علاقة متوترة مع روسيا بسبب اجتياح الأخيرة لأوكرانيا تعتمد على الغاز الروسي بما يزيد عن 35% من حاجتها الكلّيّة.

وكذلك الولايات المتحدة الأمريكيّة، فعلى الرغم من أنّها تطالب العراق كلّ مرة بالاعتماد على نفسه وتحقيق الاكتفاء الذاتي من الطاقة، فإنّها تستورد النفط والكهرباء من الدول الأخرى لتأمين حاجتها، أيّ أنّ أمن الطاقة يتحقق بضمان وجود مصادر تزويد وليس بالضرورة يعني الاكتفاء الذاتي وعدم الحاجة إلى

248. https://www.mees.com/2024/8/9/power-water/iraq-gas-capture-finally-gaining-traction/4c857410-5650-11ef-b073-3da8c26991aa

الآخرين في تأمين الحاجة المحلّيّة.

يمثّل استيراد الغاز الإيرانيّ من أهم الملفات التي لا يمكن للعراق التخلّي عنها حتى في حالة إكمال مشاريع استثمار الغاز العراقيّ بنوعيه (الحر والمصاحب)؛ إذ يسعى العراق لإنجاز مشاريع استثمار الغاز المصاحب والوصول إلى (zero flare)، وكذلك استثمار حقول الغاز الحر الرئيسية (عكاز، المنصورية، سيبة، خورمور (في إقليم كوردستان)) انظر جدول (1)؛ إذ تشكل هذه المشاريع مجتمعة الطاقة الإنتاجيّة القصوى للعراق والتي تشكل 70% من الحاجة المحلّيّة ممّا يعني وجود 30% ينبغي التفكير بتغطيتها من مصادر خارجيّة.

إذا قرّر العراق التخلّي عن الغاز والطاقة الإيرانيّة فعليه البحث عن بديل للاستيراد منه، وفي هذه الحالة فإنّ جميع المحيط الإقليميّ للعراق لا يمتلك القدرة على تزويد العراق بحاجته من الغاز؛ إذ إنّ جميع دول محيط العراق لا تستطيع توفير حاجته من الغاز؛ لأنّها لا تمتلكه أساسا وتعتمد على الاستيراد لسد حاجتها.

خامساً: كيف يمكن لقطاع الطاقة أن يساهم بتحسين العلاقات بين العراق وإيران؟

تستعمل الدول في كثير من الأحيان احتياجات الدول الأخرى بوصفها وسيلة لفرض سياسات معينة وخلق تبعية سياسيّة واقتصاديّة، وذلك عبر استثمار جميع الأوراق المتاحة لتعزيز نفوذها. قد تدخل الدول في صراعات وحروب لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها، وكذلك تلجأ إلى الدبلوماسيّة الاجتماعيّة أو ما يُعرف بدبلوماسيّة المسار الثاني لتقريب الشعوب، ممّا ينعكس إيجاباً على السياسات وتحسين العلاقات الدَوليّة.

أمّا ما يتعلّق بالعلاقة بين العراق وإيران فكان لاستيراد الطاقة من إيران دور محوريّ في تلبية جزء كبير من احتياجات العراق اليومية من الكهرباء والغاز، ممّا ساهم في استمرار توفير الطاقة الكهربائية، خاصة في المناطق التي تعاني من نقص في الإمدادات. كما أنّ آلية شراء العراق للغاز الإيرانيّ بنظام الدفع الآجل والمرونة الماليّة، ساعدت البلاد في تجاوز العديد من الأزمات الماليّة. هذا التعاون لم يكن مفيداً للعراق فقط، بل أتاح لإيران تعزيز نفوذها الإقليميّ عبر تفعيل هذه العلاقة الاقتصاديّة، وتمكينها من تصدير منتجاتها الهيدروكربونية رغم العقوبات الأمريكيّة المفروضة عليها.

ومع ذلك، يواجه هذا التعاون تحديات كبيرة، أبرزها التوتّرات السياسيّة والعقوبات الدَوليّة المفروضة على إيران، التي تؤثر على قدرتها في تلبية احتياجات العراق بانتظام، ممّا يستدعي الحصول على إعفاءات

متكررة. بالإضافة إلى ذلك، توجد ضغوط سياسيّة داخليّة في العراق تدعو إلى تقليل الاعتماد على إيران وتعزيز العلاقات مع دول أخرى لتأمين احتياجات الطاقة. في هذا السياق، تُعَدُّ إدارة العلاقة مع إيران بشكل متوازن أمرًا بالغ الأهمّيّة لتجنب تأثير الأزمات الإقليميّة على هذا التعاون.

يمكن تحسين العلاقات بين العراق وإيران في مجال الطاقة من خلال عدة خطوات، أهمها تعزيز التعاون عبر توقيع اتفاقيات طويلة الأمد تكون عادلة ومفيدة للطرفين. مثل هذه الاتفاقيات قد تضمن استقرار الإمدادات وتقلل من تأثير التوتّرات الإقليميّة على المشاريع المشتركة. كما يمكن تحسين البنية التحتية للطاقة من خلال الاستثمارات المشتركة، بما في ذلك بناء محطات جديدة للطاقة وتحديث الشبكات الكهربائية، ممّا يسهم في تعزيز التعاون الاقتصاديّ والتجاريّ بين البلدين.

سادساً: مسك العصا من المنتصف

يمثّل العراق نقطة ارتكاز هامة في الصراع المستمر بين الولايات المتحدة الأمريكيّة وإيران، خصوصاً فيما يتعلّق بالملفات الاقتصاديّة وملف الطاقة. تحاول واشنطن من خلال نفوذها تقليص العلاقات الاقتصاديّة بين العراق وإيران، وذلك بهدف الحد من التأثير الإيرانيّ في المنطقة. الولايات المتحدة تسعى جاهدة لتمكين العراق من تقليل اعتماده على إيران في ملف الطاقة، سواء عبر زيادة إنتاجه الداخليّ أو تنويع مصادر استيراده. ومن بين هذه الجهود، تقوم واشنطن بتحديد وتعقب الأنشطة الاقتصاديّة للعراق، وتفرض قيوداً على تعاملاته مع إيران، ممّا يجعل العراق في موقف دقيق للغاية بين هذين الخيارين.

إحدى الأدوات الرئيسة التي تستخدمها واشنطن في هذا السياق هي نظام الإعفاءات الذي تمنحه للعراق بشكل دوري. تمنح هذه الإعفاءات العراق القدرة على استيراد الغاز والكهرباء من إيران، أو دفع تكاليف تلك الواردات، دون التعرض لعقوبات أمريكيّة مباشرة. ومع ذلك، فإن هذه الإعفاءات تأتي بشروط وقيود تهدف إلى دفع العراق تدريجياً للبحث عن بدائل أخرى لتلبية احتياجاته من الطاقة. هذه الإعفاءات الدورية تُستخدم كوسيلة ضغط على العراق لضمان التزامه بسياسات الولايات المتحدة وتقليل اعتماده على إيران. ومن خلال هذه الاستراتيجيّة، لا تحاول واشنطن تقليص النفوذ الإيرانيّ في العراق فحسب، بل تحاول أيضا التأثير على السياسة الداخليّة العراقيّة من خلال خلق حالة من الضغوط الاقتصاديّة المستمرة.

على الجانب الآخر، تنظر إيران إلى العراق باعتباره جزءاً لا يتجزأ من أمنها القوميّ، وترى فيه سوقاً حيوياً لمنتجاتها وساحة للتأثير الإقليميّ. تعتمد إيران بشكل كبير على علاقاتها الاقتصاديّة مع العراق لتجاوز العديد من القيود والعقوبات التي تفرضها عليها الولايات المتحدة والمجتمع الدَوليّ. بالنسبة لإيران،

يشكل العراق منفذاً حيوياً لصادرات الطاقة وسلعها الأخرى، خاصة في ظل العقوبات الصارمة التي تعيق صادراتها إلى دول أخرى.

هذا السياق يجعل العراق في موقف معقد، حيث يجد نفسه مضطراً للتوازن بين ضغوط واشنطن وحاجته الحقيقية للطاقة التي يوفرها له التعاون مع إيران. العراق يعتمد على الغاز والكهرباء الإيرانيّين لسد الفجوات الكبيرة في قطاع الطاقة لديه، خاصة في ظل عدم قدرته على تحقيق اكتفاء ذاتي من الطاقة على المدى القصير. وفي الوقت نفسه، يحتاج العراق للحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة لتجنب العقوبات ولضمان الدعم الدَوليّ اللازم لإعادة بناء اقتصاده المتضرر.

إن إدارة هذه العلاقات المتشابكة يتطلب من العراق قدرة على المناورة بذكاء وحنكة سياسيّة، لضمان تلبية احتياجاته الوطنيّة دون الدخول في مواجهة مباشرة مع أيّ من الطرفين. ومن هنا، فعلى العراق السعي إلى تعزيز قدرته على التفاوض وتحقيق توازن يحافظ على مصالحه الوطنيّة في ظل الصراع الدائر بين واشنطن وطهران.

الخاتمة:

في الختام ينبغي تسليط الضوء على الدور المحوري الذي يلعبه ملف الطاقة في تعزيز العلاقات الثنائية بين العراق وإيران. من خلال دراسة معمقة للعوامل الاقتصاديّة والسياسيّة والجيوسياسيّة التي تؤثر على هذه العلاقات، أن الطاقة ليست مجرد ملف اقتصاديّ بحت، بل تمثّل فرصة استراتيجيّة يمكن استثمارها لتعزيز الشراكة بين البلدين. إن تحقيق التكامل في مجال أمن الطاقة يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في تعزيز الاستقرار الاقتصاديّ والسياسيّ في العراق، وفي الوقت نفسه توفير منصة للتعاون الإقليميّ الذي يخدم مصالح كلا الجانبين.

مع ذلك، تُشير الورقة أيضًا إلى التحديات الكبيرة التي تحيط بإدارة هذا الملف، خصوصًا في ظل التوتّرات المستمرة بين إيران والولايات المتحدة. إن أيّ خطوة غير محسوبة في هذا السياق قد تؤدي إلى انزلاق العراق إلى موقف سياسيّ قد يُحسب على أحد طرفي النزاع، ممّا قد يعرض البلاد لضغوط دولية وعقوبات اقتصاديّة قد تُعقد من وضعها الداخليّ والإقليميّ.

من هذا المنطلق، توصي الورقة بضرورة إدارة ملف الطاقة بين العراق وإيران بطريقة احترافية وحذرة. يجب أن تكون السياسات المتبعة مبنية على تحليل دقيق ومتوازن للمخاطر والفرص، مع الحفاظ على سياسة خارجيّة متوازنة تضمن مصالح العراق الوطنيّة وتجنب الانزلاق إلى صراعات لا ناقة له فيها ولا جمل.

بناءً على ما سبق، يُعتبر ملف الطاقة من الملفات الحيوية التي يجب أن تُولى اهتمامًا خاصًا في العلاقات الثنائية بين العراق وإيران. يمكن لهذا الملف أن يكون مفتاحًا لتطوير شراكة استراتيجيّة طويلة الأمد تُحقق الفائدة لكلا البلدين، شرط أن يتم إدارته بحكمة وبعيدة عن أيّ تأثيرات خارجيّة قد تضر بمصالح العراق. لذا، يُشدد على أهمّيّة وضع إطار تعاون شامل ومُحكم يتماشى مع تطلعات البلدين في تحقيق التكامل الاقتصاديّ وضمان أمن الطاقة، مع التركيز على حماية السيادة العراقيّة وتجنب الانحياز لأي طرف في النزاعات الإقليميّة والدَوليّة.

المصادر

1- حجم سوق الطاقة في إيران وتحليل الحصص - اتجاهات وتوقعات النمو (2024 – 2029) https://www.mordorintelligence.com/ar/industry-reports/iran-power-market

2- U.S. Energy Information Administration، Short-Term Energy Outlook June 2024.

3- https://www.eia.gov/international/analysis/country/IRN

4- د. لؤي الخطيب/ الإصلاح القانونيّ والمؤسّساتي والاقتصاديّ لقطاع الطاقة في العراق (مقال) - الطاقة (attaqa.net)

5- صندوق النقد الدَوليّ، مشاورات المادة الرابعة مع العراق، فبراير/شباط 2023، الصفحة 12.

6- هاشم الحسيني/ الغاز المصاحب ثروة مهدورة وبدائل باهظة- ورقة سياسات- مركز المنصة للتنمية المستدامة 2021

7- World Bank، Global Gas Flaring Reduction Partnership (GGFR)

8- رويترز، " إيران والقوى العالميّة تناقش عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي والالتزام به «، 1 أبريل/نيسان 2021.

9- https://www.eia.gov/international/analysis/special-topics/OPEC_Revenues_Fact_Sheet

10- https//:www.mees.com/2024/8/9/power-water/iraq-gas-capture-finally-gaining-traction4/c857410-5650-11ef-b073-3da8c26991aa

العلاقات المالية والمصرفية بين العراق وإيران: تحديات الأداء والعقوبات

د. **حسين أحمد السرحان** / مركز الدراسات الاستراتيجية – جامعة كربلاء

مُقدِّمة

بعد الغزو الأمريكيّ للعراق عام 2003، توسعت علاقات إيران مع العراق بشكل كبير وسريع ولم تشمل الجانب السياسيّ فقط، بل شملت المجالات المختلفة، ممّا جعل العراق أحد أهم جيران إيران سياسيّا واقتصاديّا وثقافيّا. وفي الوقت الحالي، لا يُعَدُّ العراق مهمًا لإيران في المجال السياسيّ والأمنيّ فحسب، بل هو مهمّ أيضا من الناحية الاقتصاديّة.

فالتبادل التجاريّ وتوريد الطاقة أحد أبرز أوجه العلاقات الاقتصاديّة بين البلدين، بفعل التقارب الجغرافي والمنافذ الحدودية. كما أنّ إيران تنظر وتراقب باهتمام للحصول على أكبر مساحة في السوق العراقيّة وتسعى إلى أن تغطي احتياجات السوق العراقيّة. لكن هذا السعي يواجه صعوبات أبرزها عدم الاستقرار، والعقوبات الاقتصاديّة التي فرضتها واشنطن والتي اطرت بالتقييدات الماليّة التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكيّة على المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة الإيرانيّة والعراقيّة التي عرقلت كثيرا من تمويل الاستيرادات والصادرات بين البلدين، وهنا تكمن الاشكالية الرئيسة للموضوع. ولهذا نفترض أن تلك العلاقات تبقى رهينة تلك الإشكالية على الرغم من إرادة سلطات البلدين نحو تطوير علاقاتهما الاقتصاديّة، وأن يكون لديهم علاقات ماليّة ومصرفيّة تخدم وتسهل التجارة البينية.

اولاً: واقع العلاقات الماليّة والمصرفيّة بين العراق وإيران

بعد تغيير النظام الحاكم في العراق بدأت إيران تنظر للعراق على أنّه منطقة استثمار رئيسة في المنطقة وفرصة اقتصاديّة لإيران يجب استثمارها. وبعد التمكن من توريد السلع والمنتجات الإيرانيّة إلى العراق، بدأت إيران تحرص على تأسيس البنية التحية الماليّة لتسهيل التبادلات التجاريّة وتسهيل تحويل الأموال بالنسبة لصغار التجار والشركات، وتوسيع الصادرات الإيرانيّة إلى العراق. ففي نهاية أيلول 2005 حصل مصرف ملي إيران على موافقة البنك المركزيّ العراقيّ لفتح فرع له في العراق. وحزيران 2007، افتتحت إيران فرع بنك ملي في بغداد. ومهدت اتفاقيات أخرى الطريق أمام بنك التجارة وبنك تنمية الصادرات الإيرانيّ (EDBI) لفتح فروع له في السليمانية. كما أنشأ بنكا اقتصاد نوفين وكيشافارزي ثلاثة فروع في كربلاء والنجف وبغداد.

في 8 اذار 2006، تم التوقيع في طهران على مذكرة تفاهم بين بنك التصدير والتصدير الإيرانيّ وبنك الرافدين، اتفق بموجبها البنكان على تحسين علاقاتهما الثنائية في مجال تحويل الأموال لمعاملات النقد الأجنبيّ وخطابات الاعتماد والضمانات وإنشاء خطوط توسيع الائتمان والتمويل قبل وبعد شحن البضائع والخدمات والودائع بالعملة الأجنبيّة وعمليّات التسوية.[249]

وفي تشرين الثاني 2010 اكد رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم في طهران، يحيى الإسحاق، «أن إيران تعتبر العراق أحد مواقع الاستثمار الرئيسة في منطقة الشرق الأوسط، وأن سوق العراق وعلاقاته الاقتصاديّة مع إيران تمثّل فرصة عظيمة لطهران، وأي فشل في اغتنام هذه الفرصة سيكون خسارة للبلاد». ودعا الإسحاق الحكومة الإيرانيّة إلى تمهيد الطريق لزيادة تواجد البنوك الإيرانيّة في العراق المجاور، وهو ما ينطوي على بذل جهود في مجالات مثل الأعمال المصرفيّة والتأمين وخطابات الاعتماد.[250] وفي نيسان عام 2010، وافق البنك المركزيّ العراقيّ على طلبات قدمها بنكان إيرانيّان، بارسيان وكرافارين، وفي شباط 2012 حصل البنكين على اجازة للعمل في البلاد وفتح فروع في العاصمة العراقيّة بغداد.[251]

وبسبب العقوبات الأمريكيّة والدَوليّة وعدم القدرة على توسع نشاطات البنك في العراق ألغى البنك

249. ويكيبيديا ايران، توقيع مذكرة تفاهم بين إيران وبنك الرافدين، https://2h.ae/RSFg

250. Iran Targets Iraq for Investment، Iraqi – business news، Nov، 2010: https://www.iraq-businessnews.com/2010/11/22/iran-targets-iraq-for-investment/

251. البنك المركزي العراقيّ، قائمة البنوك العراقيّة والاجنبية في العراق: https://cbi.iq/page/114 ، تاريخ الزيارة، 16 تموز 2024.

المركزيّ العراقيّ رخصة (بنك ملي الإيرانيّ) في 31 كانون الثاني 2024، وأكّد البنك في خطاب أرسله لبنك ملي جاء فيه أنّه «استناداً إلى قرار مجلس إدارة هذا البنك رقم (185) لسنة 2023، نظراً للخسائر التي يتكبدها فرع المصرف في العراق ومحدودية الأنشطة التي يمارسها وعدم إمكانية تنفيذ أو التوسع في ممارسة الأنشطة المصرفيّة، وبالتالي عدم وجود جدوى من استمراره بالعمل داخل العراق، فضلا عن شموله بالعقوبات الدَوليّة تقرر إلغاء رخصة الفرع بالعراق». وفيما بعد تم إلغاء رخصة بنك بارسيان. وعقب رئيس غرفة التجارة الإيرانيّة العراقيّة المشتركة يحيى آل اسحاق بالقول إنّه «في العراق كان لدينا ثلاثة بنوك وهي بنك ملي، وبنك البارسيان والمصرف التعاوني الإسلاميّ".[252]

وتم التراجع عن قرار إلغاء رخصة بنك ملي إيران في اذار من نفس العام بموجب قرار لمجلس ادارة البنك المركزيّ العراقيّ معللا ذلك بوجود التزامات متبادلة على فرع البنك في العراق.[253] وفي اذار 2024، أعلن يحيى آل اسحاق» أنّ البنك المركزيّ العراقيّ أعلن أنّ نشاط البنك الوطنيّ الإيرانيّ في العراق سيستمر».[254] إلّا أنّ قائمة فروع المصارف الأجنبيّة في العراق والمنشورة على موقع البنك المركزيّ تخلو منه.

وعلى الرغم من حجم التجارة بين البلدين والعدد الكبير من العراقيّين الذين يسافرون إلى إيران بقصد السياحة أو العلاج أو الدراسة، فإنّه لا يوجد فرع لبنك عراقيّ في إيران. ويتكون النظام المصرفي في العراق من تسعة وأربعين مصرفا، فضلا عن البنك المركزيّ وتتوزع حسب الملكية بين (7) مصارف حكوميّة هي (الرافدين، الرشيد، المصرف العراقيّ للتجارة، الزراعيّ التعاونيّ، الصناعيّ، العقاريّ، النهرين الإسلاميّ) و(54) مصرفا أهليّا بضمنها (30) مصرفا إسلامياً[255]، وجميعها ليس لديها فروع في إيران. [256]

وعلى الرغم من ذلك، توالت اللقاءات والزيارات بين البنك المركزيّ العراقيّ والمسؤولين الإيرانيّين، للبحث حول قضايا كثيرة أبرزها التعاون المصرفي والاقتصاديّ وتسوية الديون المستحقة لصالح إيران لتوريدها الغاز والطاقة الكهربائية للعراق. وارادات إيران من ذلك البحث عن طريق اخر التفافا على العقوبات الأمريكيّة على إيران ونشاطاتها التجاريّة الدَوليّة، وتعزيز نشاطات الشركات الإيرانيّة في العراق.

252. وكالة شفق نيوز، إيران تقلل من تأثير إلغاء رخص عمل ثلاثة من مصارفها في العراق: يضر بغداد، https://shorturl.at/1GFn5

253. وكالة مهر للأنباء، بقرار صادر عن البنك المركزي العراقيّ.. بنك ملي الايراني يستأنف نشاطه في العراق، الخبر بتاريخ 7/3/2024، https://shorturl.at/GzT1c

254. وكالة مهر للأنباء، إيران تؤكد على استمرار نشاط البنك الوطنيّ الإيراني في العراق، 9/3/2024: https://shorturl.at/EyG7O

255. البنك المركزي العراقيّ: المصارف : https://cbi.iq/page/93

256. البنك المركزي العراقيّ، فروع المصارف المحلية في العراق، https://cbi.iq/page/126

في شباط 2022 عقد محافظ البنك المركزيّ العراقيّ اجتماعاً مع نظيره الإيرانيّ في طهران. وناقش الجانبان أوضاع المصارف الإيرانيّة في العراق والمبالغ الموجودة في المصرف العراقيّ للتجارة والعائدة إلى شركات الطاقة الإيرانيّة ضمن الاتفاقية الدَوليّة. وقد أكد الجانبان حرصهم على تفعيل التعامل المصرفي وتوثيق العلاقات بما يخدم البلدين في المرحلة المقبلة مع ضرورة استمرار تطبيق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بفاعلية.[257]

في حزيران 2022، التقى السفير الإيرانيّ محافظ البنك المركزيّ العراقيّ لبحث أوجه التعاون المصرفي والاقتصاديّ بين البلدين ودفع المستحقات الماليّة التي بذمة العراق، وتذليل العقبات التي تواجه عمل الشركات الإيرانيّة في البلاد واكد الطرفين على تطوير العلاقات المصرفيّة وتعزيزها بما يخدم مصلحة البلدين وفتح آفاق جديدة من العلاقات الثنائية.[258]

في تشرين الأول 2023، أعلن محافظ البنك المركزيّ العراقيّ علي العلاق عن التوصل إلى اتفاق بشأن تسوية ديون العراق المتعلقة باستيراد الغاز الطبيعي من إيران بما لا يعرض العراق لأيّ إشكالات تتعلق بخرق العقوبات والاتفاقات بعدما منحت واشنطن العراق في تموز 2023 استثناء لمدة 120 يوما لتسديد مستحقات إيران والذي بموجبه تُودع الدفعات في حسابات بنوك غير عراقيّة، على أن يكون التصرف في هذه الأموال مقيّدا وخاضعا للموافقة الأمريكيّة؛ إذ يدين العراق لإيران بمستحقات متأخرة عن واردات الغاز والكهرباء خلال الأعوام الماضية تبلغ نحو 12 مليار دولار.[259]

ثانياً: العقوبات الأمريكيّة على إيران والعلاقات الماليّة والمصرفيّة بين العراق وإيران

تاريخ هذه العقوبات يعود إلى القرن الماضي، ومنذ عام 1979، فرضت الإدارات الأمريكيّة عقوبات اقتصاديّة في محاولة لتغيير سلوك إيران، غالبًا بتوجيه من الكونغرس. والعقوبات الأمريكيّة على إيران متعددة الأوجه ومعقدة، نتيجة لأكثر من أربعة عقود من الإجراءات التشريعية والإدارية المتعاقبة وإنفاذ القانون من قبل الإدارات الرئاسية والكونغرس.

فرضت العقوبات الأمريكيّة على إيران لأول مرة خلال أزمة الرهائن الأمريكيّة الإيرانيّة خلال السنوات 1979 إلى 1981، عندما أصدر الرئيس جيمي كارتر أوامر تنفيذية بحظر جميع الأصول الإيرانيّة الموجودة في الولايات المتحدة تقريبًا. في عام 1984، صنّف وزير الخارجيّة جورج شولتز حكومة إيران كدولة راعية لأعمال الإرهاب الدَوليّ (SSOT) في أعقاب تفجير ثكنات مشاة البحرية الأمريكيّة

257. البنك المركزي العراقيّ، المكتب الاعلامي، 25 شباط 2022، https://cbi.iq/news/view/1958
258. البنك المركزي العراقيّ، المكتب الاعلامي، 6 حزيران 2022، https://cbi.iq/news/view/2020
259. الجزيرة، العراق يتوصل لتسوية ديونه المستحقة لإيران، 1/10/2023 : https://2h.ae/eUsb

في لبنان في تشرين الاول 1983 من قبل عناصر أسست لاحقًا حزب الله اللبناني. إن تصنيف إيران دولة راعية لأعمال الإرهاب الدَوليّ أدّى إلى فرض العديد من العقوبات بما في ذلك القيود المفروضة على تراخيص الصادرات الأمريكيّة ذات الاستخدام المزدوج؛ وحظر المساعدات الخارجيّة الأمريكيّة ومبيعات الأسلحة والدعم في المؤسّسات الماليّة الدَوليّة؛ وحجب المساعدات الخارجيّة الأمريكيّة عن البلدان التي تساعد أو تبيع الأسلحة للدولة المعاقبة. وفي وقت لاحق من ثمانينيات القرن العشرين وطوال تسعينيات القرن العشرين، سعت عقوبات أمريكيّة أخرى إلى الحد من ترسانة إيران التقليدية وقدرتها على فرض قوتها في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومع تقدم البرنامج النووي الإيرانيّ، ركزت العقوبات الأمريكيّة إلى حد كبير على محاولة الضغط على إيران للحد من أنشطتها النووية. وكانت معظم العقوبات الأمريكيّة التي تم سنها بعد عام 2010 عبارة عن عقوبات ثانوية على الشركات الأجنبيّة التي تجري معاملات مع قطاعات رئيسة من الاقتصاد الإيرانيّ، بما في ذلك البنوك والطاقة والشحن. وأصدرت الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة أوامر تنفيذية حددت بموجبها أفراد وكيانات محددة لتنفيذ واستكمال أحكام هذه القوانين. كما فرضت الولايات المتحدة، بموجب سلطات مختلفة، عقوبات على عشرات الكيانات المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان.[260]

إذ تم حظر البنوك الأمريكيّة من إقامة علاقات مباشرة مع نظرائهم الإيرانيّين منذ التسعينيات. وسمح نظام الترخيص بما يسمى معاملات التحويل، والتي سمحت بالتحويلات المقومة بالدولار نيابة عن إيران بشرط أن تبدأ من قبل مؤسسة ماليّة غير إيرانيّة وغير أمريكيّة، وتمريرها فقط عبر النظام المالي الأمريكيّ. وتم إلغاء هذا الاستثناء في تشرين الثاني 2008. وبحلول ذلك الوقت، كانت السلطات الأمريكيّة قد فرضت بالفعل عقوبات على البنوك الإيرانيّة الكبرى مثل بنك ملي، وبنك ملت، وبنك سبه، وبنك الصادرات. ويخضع جميعهم حاليًا لعقوبات ثانوية، وهذا يعني أنّ الأشخاص من الدول الثالثة (غير الولايات المتحدة وإيران) الذين يتفاعلون معهم يمكن أن يتعرضوا للعقوبات من قبل الهيئات التنظيمية الأمريكيّة.

كان للعقوبات دور كبير وحاسم في عدم وجود تعاون ماليّ ومصرفيّ عبر المؤسّسات الماليّة الرسميّة في كلا البلدين وما يزال كذلك، فالعقوبات الأمريكيّة على إيران دفعت المركزيّ العراقيّ إلى التأكيد على عدم التعامل مع المصارف الإيرانيّة. وبعد أن أعلنت وزارة الخزانة الأمريكيّة فرض عقوبات على البنك المركزيّ الإيرانيّ في أيار 2018، أصدر البنك المركزيّ العراقيّ بياناً يحظر فيه استخدام الدولار في أيّ معاملات بين البنوك العراقيّة والإيرانيّة. وفي تشرين الثاني 2018، أصدر البنك المركزيّ العراقيّ بياناً مماثلاً يدعو فيه

260. Congressional Research Service، Iran: Background and U.S. Policy (updated April 22.2024)، p. 22 https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R47321

البنوك العراقيّة وشركات الصرافة إلى عدم توريد الدولار للسائحين العراقيّين الذين يزورون إيران.

كانت واشنطن وبغداد قد قيّدتا في السابق الأنشطة الماليّة غير المشروعة لبنك ملي من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك فرض العقوبات، وتقييد الوصول إلى الدولار الأمريكيّ، وتعيين مدققين من جهات خارجيّة لمراقبة معاملات البنك. في عام 2018، صنفت وزارة الخزانة الأمريكيّة بنك ملي مؤسسة ماليّة تقوم بتوجيه الأموال إلى فيلق القدس التابع للحرس الثوريّ الإسلاميّ (IRGC-QF) وكذلك وزارة الدفاع والإمداد للقوات المسلحة الإيرانيّة. وأشارت وزارة الخزانة في ذلك الوقت إلى أن « فيلق القدس التابع للحرس الثوريّ الإسلاميّ استخدم بنك ملي لتوزيع الأموال على الجماعات المسلحة الشيعيّة العراقيّة، وكان وجود بنك ملي في العراق جزءًا من هذا المخطط». زعم نائب رئيس بنك ملي للصرف الأجنبيّ محسن أمين زاري في عام 2019 أن البنك المركزيّ الإيرانيّ قد قيد أنشطة فروع بنك ملي في بغداد والنجف والبصرة بسبب تصاعد القلق الأمريكيّ، مضيفًا أن «بنك ملي هو الذراع الرئيس لصرف العملات للبنك المركزيّ الإيرانيّ''.[261]

في العام الماضي 2023، حظرت وزارة الخزانة الأمريكيّة وبنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك 14 بنكاً عراقيّاً لمنعهم من إجراء معاملات بالدولار بسبب خطر إعادة توجيه العملة إلى كيانات إيرانيّة خاضعة للعقوبات.

وسبق أن أصدرت الولايات المتحدة الأمريكيّة عقوبات على قطاعات إيرانيّة مختلفة، خاصة القطاع المصرفيّ؛ إذ سبق أن استهدفت العقوبات 50 بنكا وشركات أجنبيّة ومحلّيّة، وجاء بنك «ملي» في صدارة البنوك الإيرانيّة التي خضعت للعقوبات؛ لأنّه قام بتحويل الأموال إلى ما أسموها «المليشيات الموالية لإيران'' في العراق.

كان الهدف الرئيس للعقوبات المفروضة على القطاع المالي الإيرانيّ هو عزل البلاد عن النظام المصرفي الدَوليّ من أجل الحد من قدرتها على الوصول إلى الأموال التي يمكن استخدامها في نشر الأسلحة والأنشطة العسكريّة. وتصاعدت الضغوط مع استبعاد المؤسّسات الماليّة الإيرانيّة الخاضعة لعقوبات الاتحاد الأوروبي من نظام المراسلة الخاص بـ «سويفت» في آذار 2012 وبعض البنوك الإيرانيّة في تشرين الثاني

261. Janatan Sayeh، CBI Revoking Bank Melli's License is unlikely to curb Iran's sanction Evasion in Iraq، Foundation for Defense of Democracies، Policy Brief، February 21،2024، : https://www.fdd.org/analysis/2024/02/21/cbi-revoking-bank-mellis-license-is-unlikely-to-curb-irans-sanction-evasion-in-iraq/

2018، وإن كان ذلك في ظروف مختلفة. وأضرت هذه الخطوة بقدرة إيران على إجراء التجارة الخارجيّة وتحويل الأموال، ممّا أجبرها على البحث عن خيارات بديلة. عمليًا، واجهت جميع قطاعات اقتصاد البلاد صعوبات خطيرة في عمليّاتها الماليّة، ممّا فتح الباب أمام مجموعة واسعة من مخططات التهرب من العقوبات – كان بعضها واسع النطاق ومتطوّرا واشتمل على مساعدة من سلطات الدولة، بينما كان البعض الآخر مصممًا لتغطية الاحتياجات الأساسية للاعبين الصغار في الاقتصاد.[262]

لم تكن الحملة الأمريكيّة للحد من وصول إيران إلى الأموال معزولة، فمع التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) تعرض القطاع المالي الإيرانيّ لضغوط منسقة من قبل المؤسّسات الدَوليّة مثل الأمم المتحدة وفريق العمل المالي (FATF) والاتحاد الأوروبي (EU). وصنف قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1747 (2007) بنك سباه لدعمه لمنظمة الصناعات الجوية الإيرانيّة، في حين دعا القرار 1803 (2008) إلى توخي اليقظة بشأن الأنشطة الماليّة للمصارف التي تتخذ من إيران مقراً لها، وبشكل أكثر تحديداً، بنك ملي وبنك صادرات، وبنكيهما. الفروع والشركات التابعة في الخارج، لأنها يمكن أن تساهم في انتشار الأسلحة النووية أو تطوير أنظمة إيصالها.[263]

وقد أعربت مجموعة العمل المالي، وهي الهيئة الحكوميّة الدَوليّة التي تضع المعايير لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AML/CTF)، باستمرار عن مخاوفها من أن إيران لم تنفذ توصياتها وأن لديها أوجه قصور تجعلها ولايات قضائية عالية المخاطر، لا سيما فيما يتعلّق بتمويل الإرهاب. (تقدم إيران الدعم المالي والعسكريّ للمنظمات التي تعتبرها بعض الدول الغربية إرهابيّة، ولم تصدق على المعاهدات الدَوليّة المهمة المتعلقة بالجريمة المنظمة وتمويل الإرهاب). أرسلت مجموعة العمل المالي إشارة تحذير عبر النظام المالي الدَوليّ بأكمله مفادها أن المؤسّسات الماليّة التي تعالج المدفوعات القادمة من إيران قد تصبح متواطئة في عمليّات غسيل الأموال أو تمويل الإرهاب. كقاعدة عامة، تعد بيانات وتسميات مجموعة العمل المالي أحد المكونات الرئيسة لتقييم مخاطر الولاية القضائية ولها تأثير كبير على كيفية نظر

262. للمزيد حول العقوبات الأمريكيّة على ايران وتأثيراتها الاقتصاديّة، انظر:
Murat Aslan، Kürşad Aslan، Yasir Rashid، ECONOMIC AND SOCIOECONOMIC CONSEQUENCES OF US SANCTIONS ON IRAN، Center for Iranian Studies، Ankara، 2020، p 6-p10.
https://iramcenter.org/uploads/files/Economic_and_Socioeconomic_Consequences_of_US_Sanctions_on_Iran_1.pdf

263. Ralitsa Karagyozova ،Iran's Financial Sector and the Sanctions، Center for Iranian Studies (Iram)، 8/7/2021: https://iramcenter.org/en/irans-financial-sector-and-the-sanctions_en-540

المستثمرين والشركات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى البلد. وحتى يومنا هذا، لم تستوف إيران معايير مجموعة العمل المالي، حيث انه يشتمل على اجراءات حادة ويتم حث الدول الأخرى على تطبيق العناية الواجبة والدقيقة عند التعامل مع المؤسّسات الماليّة الموجودة في إيران.

وبينما اعتمد الاتحاد الأوروبي إجراءات تقييدية على البنوك الإيرانيّة الكبرى، واصلت البنوك الأوروبية إجراء المعاملات مع رعايا إيرانيّين. لقد فعلوا ذلك في انتهاك للعقوبات الأمريكيّة – في المقام الأول – وأجبروا في النهاية على دفع غرامات أو مصادرة مبالغ كبيرة من المال. وعندما تم انتهاك عقوبات الاتحاد الأوروبي، كانت العقوبات التي فرضتها السلطات المختصة في الدول الأعضاء المعنية أقل بكثير من تلك التي فرضتها السلطات الأمريكيّة. على سبيل المثال، في عام 2012، تم تغريم مجموعة الخدمات المصرفيّة والماليّة البريطانية متعددة الجنسيات، HSBC، مبلغ 1.9 مليار دولار أمريكي بسبب انتهاكات مكافحة غسل الأموال، بما في ذلك السماح بإجراء 25.000 معاملة على مدى سبع سنوات دون الإبلاغ عن ارتباطها بإيران. وفي عام 2015، اضطر(Commerz Bank) الألماني إلى دفع 1.45 مليار دولار أمريكي لإجراء معاملات محظورة بموجب القوانين الأمريكيّة.[264] ولم تصدر إدارة بايدن أيّ عقوبات جديدة، لكنها استمرت في تحديد الكيانات الإيرانيّة وكيانات الدول الثالثة للعقوبات بموجب القوانين والأوامر التنفيذية الأمريكيّة الحالية.[265]

ولتجنب الاعتماد على بنك ملي وغيره من الميسرين التقليديين للمعاملات عبر الحدود، أنشأت طهران أيضًا نظامًا لإدارة النقد الأجنبيّ يسمى نيما (NIMA) والذي يسمح للمستوردين والمصدرين الإيرانيّين بتداول العملة الصعبة مباشرة مع بعضهم البعض. وبالتالي فأن الروابط المصرفيّة الرسميّة الوحيدة المتبقية بين العراق وإيران هي مدفوعات استيراد الطاقة. وتعتمد هذه التجارة المستمرة أيضًا على الإعفاء من العقوبات الذي تمنحه واشنطن للعراق، والذي يجري تجديده كلّ 120 يومًا. [266]

264. Ralitsa Karagyozova ،Iran's Financial Sector and the Sanctions، Center for Iranian Studies (Iram)، Op، cit.

265. Congressional Research Service، Iran: Background and U.S. Policy، Ob.، Cit. p 23.

266. Janatan Sayeh، CBI Revoking Bank Melli's License Is Unlikely to Curb Iran's Sanction Evasion in Iraq، February 21، 2024 | Policy Brief، The Foundation for Defense of Democracies (FDD) is a Washington، DC، 2024، https://www.fdd.org/analysis/2024/02/21/cbi-revoking-bank-mellis-license-is-unlikely-to-curb-irans-sanction-evasion-in-iraq/

ثالثاً: التحويلات الماليّة غير الرسميّة بين العراق وإيران

كما أسلفنا أنّ إيران تسعى إلى تواجد متميز في مناخ المؤسّسات الماليّة والمصرفيّة داخل العراق لتسهيل عمليّات التبادل التجاريّ وتعزيز انسيابية الصادرات الإيرانيّة إلى العراق. ولكن العقوبات حدّت كثيرا من هذا التواجد. ومع ذلك لم تقف إيران عاجزة عن ايجاد طرق بديلة وسيقات اخرى لتحصل على قيمة صادراتها إلى العراق. وهذه الصادرات غالبا ما تكون لمصلحة القطاع الخاص العراقيّ والتجار العراقيّين. وبدأ هؤلاء بعد فرض العقوبات وتشديدها إلى تحصيل الدولار من السوق الموازي لتمويل استيراداتهم من إيران. وهذا ما جعل اشكالية مواجهة سعر صرف الدينار العراقيّ مقابل الدولار الاميركي عصية عن الحل. وفي هذا التبادل التجاريّ الذي يشكل 95 بالمئة منه لصالح إيران، ترى إيران في العراق انه فرصة اقتصاديّة مهمة.

في هذا السياق، أكدت وكالة الجمهوريّة الإسلاميّة للأنباء (آرنا) في تشرين الأول 2023، نقلا عن ادارة جمارك الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة أنّ حجم الصادرات الإيرانيّة إلى العراق قد بلغ 4 مليارات و 500 مليون دولار من إجماليّ حجم الصادرات الذي بلغ 24 مليار و 144 مليون دولار خلال النصف الاول من العام 2023. وذكر الأمين العام لغرفة التجارة الإيرانيّة –العراقيّة المشتركة (جهانبخش سنجابي شيرازي) أنّ احتياجات العراق الرئيسة التي تمثّل الآن 65% من واردات العراق تكمن في 10 مجموعات من الآلات الميكانيكية والكهربائية ومعدات النقل، والمواد الكيميائية، والمنتجات الزراعية والصناعات الغذائية، والملابس والمنسوجات، والمعادن والمنتجات المعدنية، والحجر والزجاج، والجلود والسلع الصناعية المتنوعة.[267]

كذلك أكدت منظمة تنمية التجارة الإيرانيّة " أنّ صادرات إيران إلى العراق في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 1403 (2024) ما يقارب ثلاثة مليارات دولار، مرتفعة بنسبة 28% مقارنة بنفس المدة من العام الماضي. وجاء في هذا التقرير الذي قدمته المنظمة ونقلته وكالة الأنباء الإيرانيّة " أنّ العراق يعتبر أحد الشركاء التجاريّين المهمين لإيران". وجاء في التقرير أيضا أنّه « خلال هذه المدة، ارتبط 84% من صادرات إيران إلى العراق بأول 100 صنف من سلع التصدير، والتي تشمل الغاز الطبيعي (1 مليار و211 مليون دولار)، وقضبان الحديد أو الفولاذ (176 مليون دولار)، والبلاط والسيراميك (56 مليون دولار)، التفاح الطازج (50 مليون دولار)، سبائك الحديد والصلب غير المخلوط (47 مليون دولار)، البطيخ (46 مليون دولار)، مبردات المياه المنزلية (45 مليون دولار)، الطماطم المزروعة (36

267. اكدت وكالة الجمهوريّة الإسلاميّة للانباء (آرنا)، إيران والعراق..ضرورة الارتقاء بالعلاقات التجارية إلى آفاق جديدة، 15/10/2023: https://n9.cl/d3ggc

مليون دولار)، اللوازم المنزلية والتنظيف (33 مليون دولار).) وتوربينات الغاز (27 مليون دولار). [268]

كما بلغت واردات إيران من العراق في ربيع عام 1403 هـ (2024) 108 ملايين دولار، أيّ بزيادة قدرها 25% مقارنة بنفس المدة من العام الماضي. ومن أهم السلع المستوردة من العراق في المدة المذكورة: الذهب الخام (58 مليون دولار) وسبائك الألمنيوم (10 ملايين دولار) والإطارات (3 ملايين دولار) والسيارات (3 ملايين دولار).[269]

الإشكالية الرئيسة، فضلا عن العقوبات الاقتصاديّة، التي تواجه التعاون الماليّ والمصرفيّ بين العراق وإيران هو عدم اتفاق البلدين على آلية محددة لتمويل الصادرات والاستيرادات بين البلدين. وهذا بحد ذاته يتطلب موافقة الجانب الأمريكيّ. فالجانب الأمريكيّ يدرك جيدا أنّ الدولار الخارج من العراق إلى إيران لتوريد السلع والخدمات هو يمكن إيران من الإنفاق على نشاطاتها المزعزعة للاستقرار في المنطقة. ولهذا استقرار سعر صرف الدولار في السوق المحلّيّة، يتطلب من العراق إيجاد حلول متفق عليها مع الجانب الأمريكيّ لتمويل التجارة مع إيران، فالدولار مازال يتم جمعه من السوق من قبل بعض التجار من أجل تمويل تجارتهم مع إيران وسوريا ودول أخرى، ودون وجود أيّ اتفاق وبموافقة واشنطن لن يكون هناك أيّ تطوّر للتعاون المالي والمصري بين البلدين، فضلا عن انه لن يكون استقرار في سعر صرف الدينار العراقيّ مقابل الدولار الأمريكيّ.

طهران تدرك ذلك جيدا، وهي دائمة السعي للوصول إلى طريقة يمكن من خلالها الالتفاف على العقوبات الأمريكيّة من دون فقدان العراق كسوق لصادراتها، بعد إخطار البنك المركزيّ العراقيّ لنظيره الإيرانيّ عام 2023 بمنع مكاتب الصرافة والمصارف الرسميّة العراقيّة من أيّ تبادل للعملة مع 5 دول منها إيران، ممّا منع توفير الدولارات عبر القنوات القانونيّة لطهران.

ولهذا ظهرت تصريحات ومواقف إيرانيّة تريد من العراق ان يكون وسيط لتجارة إيران مع أسواق العالم في ضوء العقوبات المفروضة على طهران، واعتبر أن «مفتاح تنمية التجارة الإيرانيّة العراقيّة» هو خروج إيران من القائمة السوداء لمجموعة العمل المالي»FATF".

أكد عضو الغرفة التجاريّة الإيرانيّة العراقيّة المشتركة، محمّد مهدي رئيس زاده انه « كان بإمكان الإيرانيّين تجاوز العقوبات من خلال الحصول على الدولارات مقابل البضائع التي يصدرونها بسعر صرف مقبول

268. غرفة التجارة المشتركة بين ايران والعراق، https://ir-iqcc.com/?p=19107
269. المصدر نفسه.

بالدولار، لكن مع سيطرة أميركا على السوق العراقيّة، أصبح العراقيّون حذرين في التعامل مع الإيرانيّين، وأصبح من الصعب والمكلف على الإيرانيّين تبادل الدينار بالدولار». ووصف رئيس زاده سعر الدولار في الأسواق العراقيّة بأنه « تهديد لتصدير البضائع الإيرانيّة إلى العراق وعائق أمام نمو الصادرات»، وأضاف أن « تكاليف صرف العملة يشمل أحيانا ما يصل إلى 20% من القيمة الإجماليّة للصادرات». [270]

وبفعل وجود القنوات غير الرسميّة والتقليدية في حصول إيران على قيمة صادراتها من الدولار من خلال لجوء التجار والسياح العراقيّين (السياحة الدينيّة والسياحة الطبية) إلى السوق الموازي وبعيدا عن الرقابة والتدقيق في جمع الدولار، فضلا عن وجود جهات متنفذة تشير لها بعض وسائل الاعلام بإمكانها الحصول على الدولار بفواتير مزورة وتجهيز إيران به من بنوك وغيرها، بفعل كلّ ذلك لا يوجد ارقام دقيقة عن حجم التحويلات بالدولار الأمريكيّ من العراق إلى إيران بالطرق غير الرسميّة.

270. ايران انترنشنال، تطوير التجارة مع العراق مرهون بخروج طهران من القائمة السوداء لـ«FATF»،

الخاتمة

العراق شريك تجاريّ مهمّ بالنسبة لإيران، وهو يستقبل ما يقارب من 20 بالمئة من الصادرات الإيرانيّة ويحتل المرتبة الثالثة بعد الإمارات وتركيا. ولهذا تريد إيران أن يبقى العراق وجهة مهمة لصادراتها وتسعى إلى زيادة معدل التبادل التجاريّ والذي في حقيقته 95 بالمئة لصالح إيران.

البنوك الإيرانيّة التي تمكّنت من فتح فروع لها في العراق بعد الاحتلال الأمريكيّ، لم تعد كما في السابق بسبب العقوبات الاقتصاديّة على عشرات المصارف العراقيّة التجاريّة التي تمول التجارة مع إيران، فضلا عن المؤسّسات الماليّة والشخصيّات الإيرانيّة، وهذه أعاقت كثيرا، وربما أوقفت القنوات الرسميّة في تحويل الدولار لتمويل التجارة البينية.

ومن جانب آخر، لا يوجد أيّ فروع لمصارف حكوميّة أو تجاريّة أهلية أو مصارف إسلاميّة في إيران، إمّا بسبب محدودية نشاط تلك المصارف وعدم قدرتها على الائتمان، أو أنّ الكثير منها كان يقتصر على الافادة من نفوذ الجهات السياسيّة والحزبية المؤسسة لها من مزاد العملة وتحصل على أرباحها من فارق النقاط بين السعر الرسميّ والسعر الحقيقي للدولار. كما أنّ الفارق كبير بين تطوّر الأداء بين المصارف الإيرانيّة وبيئة الأعمال الإيرانيّة وبين مناخ وبيئة الأعمال العراقيّة، وبالتالي لا يمكن للمصارف العراقيّة والحكوميّة أن تواكب النظام الماليّ المصرفيّ والماليّ المتطوّر نسبيّا في إيران؛ لأنّه يعتمد النظم الإدارية والمعلوماتية المتطوّرة نسبيا التي تُعَدُّ متطوّرة جدا إذا ما قورنت ببيئة الأداء المصرفيّ في العراق، زيادة على العقوبات التي جعلت من تلك البنوك تخشى التعامل الماليّ مع مؤسّسات ماليّة في إيران.

يبقى مستقبل العلاقات الماليّة والمصرفيّة بين العراق وإيران رهين العقوبات الاقتصاديّة والعقوبات على المؤسّسات الماليّة والتحذيرات التي تضعها وزارة الخزانة الأمريكيّة والتي دفعت البنوك العراقيّة إلى إيقاف تعاملاتها بالدولار مع إيران لتجنب العقوبات. فضلا عن عامل آخر يرتبط بأداء القطاع المصرفي العراقيّ الذي مازال غير متطوّر ولا يعتمد التكنولوجيّا المعلوماتية الحديثة إلّا بشكل نسبيّ، وبالتالي عدم قدرته على مواكبة التطوّرات في التحويل الماليّ حتى تواكب القطاع المصرفيّ الإيرانيّ.

الجزء الثالث

العراق وايران ترابط ثقافي ومصلحة متبادلة

السياحة بين العراق وإيران: تحليل التوازن في المكاسب والتحديات

د.حامد رحيم/ دكتوراه علوم اقتصادية

المُقدِّمة

تغيرات كبيرة جدا في جوانب عديدة شهدها العراق نتيجة للتغيّر السياسيّ في عام 2003، ولعلّ الانفتاح على العالم الخارجيّ كان علامة فارقة في مجمل تلك التغيرات، فتحوّل العراق من الانغلاق على الأصعدة كافة تقريبا بسبب سياسات النظام السابق وما ترتب عليها، إلى سفر مفتوح وتسهيلات كبيرة مع التغيير الإيجابيّ في مستوى الدخل وغيرها ممّا حول مطارات العراق وبعض منافذه البرية إلى شيء أشبه ما يكون بخلية نحل خصوصا في مواسم المناسبات الدينيّة، ولابدّ من الإشارة إلى أنّ تراجع الخدمات الصحّيّة التي تقدمها المؤسّسات العراقيّة وأزمة الطاقة وأجواء المناخ وغيرها كانت عوامل دفعت الفرد العراقيّ إلى السفر لطلب تلك الخدمات والبحث عن أسباب الراحة، كما أنّ المكانة المهمة لحضارة العراق والرغبة للسواح الأجانب في كشف أسرار هذه الحضارة ناهيك عن دور المراكز العلمية المختصة في بعض الدول كانت حافزا آخرَ لتدفّق السواح.

بشكل عام أصبحت السياحة في العراق سواء الداخلة له أم الخارجة منه ظاهرة متنامية، وعلى الرغم من الأحداث الأمنيّة والسياسيّة وظروف عدم الاستقرار، فإنّها شكلت جزءا مهمّا من المشهد الاقتصاديّ في البلد ولها آثار سلبية وإيجابيّة على الصعيد الاقتصاديّ.

ما يهمنا في هذه الأوراق علاقة العراق بإيران ضمن هذا القطاع الاقتصاديّ، فقد شهدت العلاقة بين البلدين تحوّلات كبيرة من الصراع والحروب والقطيعة والتوتّرات السياسيّة إلى شكل اخر تماما، وعلى راس هذه التحوّلات هو التحول الاقتصاديّ فالتجارة نمت بشكل كبير وملف الطاقة وتصدير الغاز وحتى استثمارات إيرانيّة في الصناعات الغذائية وغيرها الكثير، وتصدرت السياحة المتبادلة بين البلدين مشهد التحوّلات في العلاقة بين البلدين وكانت نتيجة طبيعة للعوامل العديدة التي تحكم العلاقة بين البلدين، فمن جانب يشكل العراق مركزا دينيّا أساسيا لأغلب الشعب الإيرانيّ، والعكس صحّيح أيضا، ولقرب المسافة نسبيا بين البلدين وسهولة التنقل برا وجوا والطبيعة الإيرانيّة المتنوعة والمناخ الباردة وغيرها، والعامل المهم في نمو هذا النشاط يكمن في الظروف السياسيّة التي تعيشها إيران وانعكاسها على واقعهم الاقتصاديّ

وطبيعة العقوبات الدَوليّة التي جعلتها في عزلة نسبية مع انخفاض في إيراداتها من الدولار بسبب منعها من تصدير النفط وغيرها الأمر الذي جعلها تولي للعلاقة مع العراق بالجوانب كافّة وبالخصوص الاقتصاديّة منها أولوية كبيرة، وعلى رأسها النشاط السياحيّ، وفعلا أصبح للعراقيّين بصمة كبيرة في السياحة الإيرانيّة كما سيتضح في الأوراق القادمة.

اولاً: السياحة بوصفها قطّاعا اقتصاديّا مهمّا

إنّ الوجهة التنمويّة لأيّ اقتصاد يروم التخلّص من براثن التخلف والانتقال إلى آفاق التنمية الاقتصاديّة ينبغي أن تستند إلى فرشة تحليلية واسعة توضح ما ينبغي أن تكون عليه الخطط التنموية المفترض اتباعها، للوصول إلى أفضل النتائج بأقل قدر ممكن من التكاليف، وعليه فتوجيه التمويل المحدود أصلا ينبغي أن يكون نحو محركات التنمية، وهي تلك المشاريع الإنتاجيّة ذات التأثير الإيجابيّ الكبير على النشاط الاقتصاديّ كحجم التشغيل والقدرة التنافسية والعوائد المتحققة والقدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي وغيرها من المعايير.

النشاط السياحيّ على وفق التجربة أثبت أهمّيته الاقتصاديّة بشكل ملحوظ، ولمس المراقب للحراك التنموي لدول عديدة مثل ماليزيا وسنغافورة وتركيا وغيرها دور هذا النشاط المتصاعد وآثاره على باقي القطاعات؛ لذلك يمكن تصنيف النشاط السياحيّ على أنّه نشاط قطاعيّ رائد نتيجة لما حققه هذا النشاط من نتائج تنموية للبلدان المشار اليها وغيرها من التجارب التنموية وستتضح الفكرة أكثر عبر السطور القادمة.

1– السياحة ونظريّة أقطاب النمو

(فرانسو بيروكس) رجل تنمية فرنسيّ قدّم نظريّته المعروفة (بأقطاب النمو) محاولا إيجاد وسائل (ديناميكية) لتحقيق التنمية الاقتصاديّة بأسلوب (تخطيطيّ) يرتكز إلى مجموعة عناصر ذات طابع اقتصاديّ أو اجتماعيّ أو جغرافيّ؛ ليتم استثمارها في تحقيق حالة التميز الاقتصاديّ، وجعلها محورا يرتكز عليها لتحقيق التنمية بأسلوب التأثير، أيّ جعل تلك المنطقة قطباً تنجذب إليها المناطق الأخرى دائما؛ بسبب نشاطاتها الاقتصاديّة الرائدة وإيجاد الارتباط الإيجابيّ بهذا المركز على صعيد الأنشطة الاقتصاديّة.

إنّ علاقة قطب النمو مع المناطق الأخرى التي تقع تحت تأثيره تكون محفزة؛ لأنّ المنطقة الرئيسة توفر فرص عمل كثيرة ومركزا لممارسة أنشطة اقتصاديّة مختلفة ومحفزة للطلب، وهي بحاجة لمدخلات ومصدرة للسلع والخدمات، وهذه برمّتها تصنع تشابكات امامية وخلفية بين قطب النمو وباقي المناطق الأمر الذي يصل بالنشاط الاقتصاديّ القائم إلى (الديناميكية) المطلوبة للتقدم نحو التنمية الاقتصاديّة.

إنّ أساس فكرة هذه النظريّة تستند إلى الميزات النسبية التي وجدت في هذا الإقليم دون غيره جعلته يمارس دور القطب؛ لتلتف حوله الأقاليم الأخرى وترتبط به بعلاقة تشابكية؛ لأنّها سوق له أو مصدر لمدخلات إنتاجيّة، وتلك العملية تقود إلى نمو مطرد بالنشاط الاقتصاديّ، ومكاسب اقتصاديّة مشتركة لجميع الاقاليم.

إنّ هذه النظريّة تريد أن توضح أنّ القدرات الدافعة نحو تحقيق التنمية ليست موزعة بشكل متساوي بين الأقاليم داخل البلد الواحد، بل هناك تمايز؛ لذلك هناك أقطاب أو مراكز يمكن أن تؤدّي دورا كبيرا لما تحويه من ميزات افتقرت لها أماكن أخرى، ومن ثم فإنّ هذه الأقطاب ستنمو بوتيرة أسرع نسبيا من غيرها، ونموها هذا سيعود بالنفع على الأقاليم الأخرى بسبب حالة التشابك المشار إليها آنفا.

والسؤال هنا: هل النشاط القطاعيّ السياحيّ داعم لنظريّة أقطاب النمو؟

وللإجابة على هذا السؤال، لابدّ من تسليط الضوء على جانب من خصائص القطّاع السياحيّ الاقتصاديّة التنموية، ويمكن إجمالها بالآتي:

1. إنّ المناطق السياحيّة البارزة كالمراكز الدينيّة والمدن التاريخيّة والمناطق ذات الطبيعة الجذابة تحتاج إلى استثمارات كبيرة جدا في البنية التحتية لهذه المدن كخدمات الكهرباء والطرق والماء والعمران وغيرها لمواكبة النشاط السياحيّ ناهيك عن دور الاستراحة والفنادق والمطاعم وخطوط النقل وغيرها وهذا مؤشر على أنّ تلك المناطق مؤهلة لأخذ دور القطبية.
2. إنّ النشاط السياحيّ بأشكاله كافّة يعمل على خلق فرص عمل واسعة النطاق في النشاطات المباشرة كالخدمات الفندقية أو في النشاطات الساندة مثل النقل والتجارة وغيرها، وهذا يضيف ميزة جديدة للنشاط السياحيّ يجعل منه قابل لأن يكون قطبا.
3. إنّ للقطاع السياحيّ تأثيرا عابرا للمناطق السياحيّة؛ إذ يتطلب تطوير للبنية التحتية لمناطق عديدة، فالسياحة بحاجة إلى مطارات ومحطات قطار وشركات سفر وغيرها ممّا يعني أنّ السياحة محفزة لإنشاء مشاريع استثمارية في مناطق عديدة.
4. إنّ النشاط السياحيّ يحتاج إلى تدفقات كبيرة من السلع والخدمات لتلبية طلب السواح كالخدمات الصحّيّة والتعليميّة وخدمات التحويل المالي والصرافة وغيرها الكثير ناهيك عن الحاجة للسلع الغذائية والصناعات الحرفية وغيرها وهذا يُعَدُّ حافزا لإقامة الاستثمارات في مختلف القطاعات.
5. يشكل طلب السواح الأجانب عنصر طلب إضافيّا يرفع من حجم الطلب الكلّيّ، وهذا الارتفاع بالطلب الكلّيّ داخل الاقتصاد سيقود وفقا لنموذج التوازن الكلّيّ (N.E.Y) إلى ارتفاع في

مستوى النمو الاقتصاديّ ممّا يضيف خاصية مهمة للقطاع السياحيّ.

6. يشكل القطاع السياحيّ مصدرا أساسيّا لتدفق العملة الأجنبيّة (الدولار) إلى داخل النشاط الاقتصاديّ، وهذا يعني أنّه يمارس دور في توازن ميزان المدفوعات، أيّ أنّه أحد القطاعات التي تمارس دور في التأثير على سعر الصرف، وما يحققه النشاط الاقتصاديّ من مكاسب على مستوى تدفق الدولار إلى الداخل.

يبدو من الخائص الاقتصاديّة التنموية المشار إليها أنّ النشاط السياحيّ القطاعيّ مصداق واضح لنظريّة أقطاب النمو، بمعنى الأقاليم داخل البلد الواحد إن كانت ذات ميزات تؤهلها لأن تكون مركز جذب سياحيّ ممكن أن تمارس دور ضمن نظريّة أقطاب النمو لتحفز مناطق أخرى عبر التشابك في المدخلات والمخرجات مع المناطق الجغرافية الأخرى[271].

2- قانون إنجل للطلب والجدوى الاقتصاديّة للسياحة

القانون الاقتصاديّ يربط العلاقة إيجابيّا بين حجم الدخل بوصفه متغيّرا مستقلا، ومستوى الطلب بوصفه متغيّرا تابعا، أيّ أنّ ارتفاع مستوى الدخل يقود إلى رفع مستوى الطلب والعكس صحّيح، ولكن كيف لنا أن نفهم علاقة الدخل بنوع الطلب؟ بمعنى آخر كيف يؤثر الدخل على تركيبة سلة الطلب للفرد؟ وما النسبة المخصصة للسلع الغذائية والسلع الأساسية؟ وما نسبة السلع الكماليّة؟

يجيب قانون إنجل عن هذه التفاصيل عبر ما يتضمنه هذا القانون من تصور للعلاقة بين نمو الدخل والنسب المخصصة من الدخل للطلب على السلع والخدمات المختلفة؛ إذ ينص هذا القانون على أن ارتفاع مستوى الدخل يقود إلى انخفاض نسبة ما يخصص من الدخل لشراء السلع الغذائية، وترتفع نسبة ما مخصص من السلع الأخرى كالسكن والملابس والاثاث والسلع والخدمات الكماليّة[272].

لهذا القانون أثر مهم في تفسير سلوك المستهلك، ويمكن الاستعانة به لوضع السياسات الاقتصاديّة الكلّيّة الرامية للتأثير على الاستهلاك الكلّيّ على الرغم من أنّه يُعَدُّ من المعالجات المصنفة ضمن (النظريّة الاقتصاديّة الجزئية) وغيرها من التفاصيل.

إنّ هذا القانون قد تحصل فيه استثناءات خصوصا في البلدان شديدة الفقر، فالتحسن في مستوى

271. للاطلاع أكثر على خصائص السياحة وعلاقتها بنظريّة اقطاب النمو راجع / احمد، اكرم محمد، 2018، السياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة، مجلة العلوم الاقتصاديّة والإدارية والقانونية، العدد 13، المجلد الثاني ص 132

272. Dspace.univ-gnelma.dz للاطلاع أكثر راجع / داودي، بروك،2021، محاضرات في الاقتصاد الجزئي، كلّيّة العلوم الاقتصاديّة والتجارية في الجزائر، متاح على الموقع الالكتروني

الدخل قد يقود إلى ارتفاع نسبة ما مخصص من الدخل للإنفاق على الغذاء، وهذا حال أغلب القوانين الاقتصاديّة تجدها مصداق لمقولة (لكل قاعدة شواذ).

ويمكن أن نعلل هذه التغيرات على وفق قانون إنجل للطلب ونفسرها وفق (مرونة الطلب الدخليّة)، بمعنى أنّ الطلب على السلعة باعتباره متغيّرا تابعا يستجيب إلى التغيرات في مستوى الدخل وهو المتغيّر المستقل، بنسب متفاوتة تبعا إلى أهميّة السلعة بالنسبة للمستهلك، ولأنّ الغذاء سلع ضروريّة فالتغيرات في مستوى الدخل يكون تأثيرها على حجم الطلب من تلك السلعة طفيفا جدا، ويمكن قياسها كميا بحصر النتيجة بين (1-0).

واستنادا لما تقدم كيف لنا أن نفهم العلاقة بين نمو الدخل والطلب على السياحة؟ بالتأكيد إنّ الطلب على السياحة بالأعم الأغلب هو طلب (كماليّ)، وليس ضروريّ لذلك فارتفاع مستوى الدخل سيقود إلى ارتفاع نسبة ما يخصص من الدخل لإنفاقه على السياحة، وهذا ما يعطي لنا منظور بعيد الأمد لأهميّة القطاع السياحيّ في المستقبل في ظل النمو الحاصل في دخل الأفراد عالميّا، بمعنى أنّ أيّ تغييرات إيجابيّة في دخول الأفراد وتحسن مستوى معيشة المجتمعات سيقود إلى ارتفاع (الجدوى الاقتصاديّة) للمشاريع السياحيّة. ويوضح الجدول القادم حجم النمو في الناتج المحلّيّ الإجماليّ للعالم .

الجدول رقم (1) النمو الحاصل في الناتج المحلّيّ الإجماليّ العالميّ

السنة	حجم الناتج (ترليون دولار)	السنة	حجم الناتج (ترليون دولار)
1970	3	2010	66،51
1980	11،42	2017	81،55
1985	13،02	2020	85،85
1990	22،82	2021	97،53
2000	33،84	2022	101،23
2005	47،76	2023	105،44

المصدر/ البنك الدَولّي data.albankaldawli.org

يتضح عبر الاتجاه العام للتحوّلات في قيم الناتج المحلّيّ الإجماليّ أنّ الاقتصاد العالميّ يتسع بشكل كبير محقق قفزات كبيرة نسبيا، وهذا يعني أنّ هناك نموّ في الناتج سينعكس إيجابيّا على حياة البشر على سطح

الكوكب مع مراعاة قضايا توزيع الدخل والظروف البيئية وغيرها، ويلاحظ بشكل واضح أنّ دولا عديدة تشهد تحوّلات تنموية مهمة خلاف ما كانت عليه لسنوات قليلة مضت، انتقلت من التخلف إلى التنمية وانعكس ذلك على أحوال شعوبها إيجابيّا. بشكل عام المعلومات تشير إلى أنّ السياحة لها مستقبل واعد.

3– نموّ الإقبال على السياحة عالميّا

مؤشر آخر يقدم لنا تصور عن مستقبل قطاع السياحة على المستوى العالميّ، هذا المؤشر يمثّل أعداد الأفراد الذين طلبوا الخدمات السياحيّة عبر الزمن، ويبين لنا الجدول القادم أعداد طالبي الخدمات السياحيّة عبر سلسلة زمنية.

الجدول رقم (2) أعداد السوّاح على مستوى العالم

السنة	عدد السوّاح (مليار نسمة)	السنة	عدد السوّاح (مليار نسمة)
1995	1،08	2012	1،88
1997	1،19	2014	2،01
2000	1،33	2017	2،25
2005	1،50	2018	2،34
2010	1،76	2019	2،40

المصدر/ البنك الدَولي data.albankaldawli.org

يتضح من الجدول أعلاه أنّ هناك نموّا مستمر في الطلب على السياحيّة يعكسه ذلك التنامي المستمر في أعداد السوّاح؛ ممّا يعطينا بالإضافة للجدول رقم (1) تصوّرا واضحا عن مستقبل السياحة قطاعا اقتصاديّا له مستقبل ومساهمة كبيرة في النمو الاقتصاديّ العالميّ، وهذا ما يفسر إلى حد كبير اهتمام التجارب التنموية الناجحة بهذا القطاع، فنجد منطقة النمور الآسيوية ذات نشاط سياحيّ مميز كذلك تركيا وبعض دول الخليج، ممّا يعني إيمان هذه التجارب بأهمّيّة السياحة مرتكزا للتنمية.

المنظور الاستراتيجيّ؛ لأنّه مرتكز مهم لتحقيق التنمية، يحتم أن تكون هناك قراءة تحليلية لواقع النشاط الاقتصاديّ واستشراف المستقبل واكتشاف الفرص، واستنادا لما تقدم أصبح من الضروريّ على البلدان التي تعاني من التخلف الاقتصاديّ وتصبو لتحقيق التنمية أن تضع في حساباتها التركيز على السياحة

ووضعها ضمن سلم أولوياتها؛ لأنّها ذات جدوى اقتصاديّة ممكن أن تساهم بتحقيق التغيير بالواقع الاقتصاديّ.

إنّ المرتكز في أهمّيّة السياحة من الجانب الاستراتيجيّ يكمن بالخصائص الاقتصاديّة سالفة الذكر التي تعد إضافة اقتصاديّة مهمة على مستوى مكافحة البطالة وتنويع الإنتاج وجلب العملة الأجنبيّة وتأثير ذلك على ميزان المدفوعات وغيرها، ومشفوعة بالأهمّيّة المتنامية لقطاع السياحة العالميّة عبر ما تم استعراضه من معدلات نمو في الناتج المحلّيّ الإجماليّ العالميّ ونمو أعداد طالبي الخدمات السياحيّة على مستوى العالم، كلّ ذلك يجعل السياحة واحدة من البوابات الأساسية للتحول من التخلف وآثاره ومؤشّراته نحو التنمية الاقتصاديّة وواقعها الهادف إلى تغيير ملامح النشاط الاقتصاديّ نحو التنويع في النشاط الاقتصاديّ والتنمية البشرية الشاملة واقتصاديّات التنافسية والريادة وغيرها.

ثانياً: القطّاع السياحيّ في العراق وإيران

حتى تكون المعادلة متكافئة، لابدّ من وجود توازن نوعي بين العراق وإيران على مستوى المؤهلات والقدرات التي تحكم النشاط السياحيّ، ناهيك عن البنية التحتية السياحيّة والخبرات وحجم الاستثمارات وغيرها من الأمور التي تشكل في مجملها عوامل ومحددات نشوء نشاط سياحيّ مستدام قابل إلى التطوّر، ويعود على النشاط الاقتصاديّ بشكل عام بالمنافع والمردودات الإيجابيّة.

وعكس ذلك، فإنّ اختلاف الميزات النسبية، مع وجود فجوة كبيرة نسبيا في القدرات والتنظيم والتطوّر في البنية التحتية اللازمة لقيام النشاط السياحيّ وغير ذلك، فانه سيقود بكل تأكيد إلى رجوح كفة طرف على الطرف الآخر وتحقيقه مكاسب اقتصاديّة على حساب الطرف الآخر، ومع مرور الزمن تتراجع قدرات الطرف الأضعف في المعادلة وتدريجيا يفقد الدافعية للاستثمار في القطاع السياحيّ لغياب عنصر الجدوى الاقتصاديّة لتلك المشاريع.

وفي حالة مثل العراق إيران المتمثّلة بالقرب الجغرافي والتقارب الثقافيّ خصوصا الدينيّ الكبير بين الشعبين، والخصوصية السياسيّة لأنظمة الحكم في البلدين، مع التسهيلات الكبيرة للسفر بينهما، فإنّ نجاح طرف في ترجيح كفته من جانب تقديم الخدمات السياحيّة سيقود ذلك إلى حالة (الاحلال) والمقصود بها تحول المواطن في طلبه لخدمات مثل الصحة والتعليم وغيرها إلى البلد الأجنبيّ بدل بلده الأصلي.

1- الموارد السياحيّة في العراق بين الهبة والصناعة

إنّ الميزات النسبية التي تؤهل اقتصاد ما للتحرك نحو إيجاد نشاط اقتصاديّ سياحيّ تكون ذات صنفين، الأول يمكن وصفه بأنّه ذاتي، أيّ يشكل جزءا من الواقع كالمناطق التاريخيّة والمناظر الطبيعة والسواحل البحرية والمدن الدينيّة وغيرها، وهي ميزات موروثة يمكن استثمارها لخلق نشاط اقتصاديّ سياحيّ.

أمّا الصنف الثاني، فهو المكتسب؛ أيّ أنّها خلاف ما تقدم في الصنف الأول كالمؤسّسات التعليميّة والصحّيّة والمدن المشيدة لأغراض السياحة وغيرها فتكون تلك الأشياء قد شيدت وأصبحت ذات تميز وقدرة جيدة على المنافسة ممّا يجعلها عوامل مساعدة لخلق نشاط سياحيّ.

العراق يمتلك مجموعة من الميزات النسبية التي يمكن أن تقود إلى خلق النشاط الاقتصاديّ السياحيّ، ويمكن توضيحها بالآتي:

أ- الميزات الدينيّة والتاريخيّة والطبيعة

العراق يمتلك في هذا الجوانب محاور غاية بالأهمّيّة، نابعة من مكانته التاريخيّة الكبيرة فهو مهد حضارة مهمة جدا تشكل محط اهتمام لمراكز علمية وجامعات وثقافات عالميّة، كما أنّ للعراق دورا كبيرا في التاريخ الإسلاميّ، ويعد محط اهتمام كبير من قبل العالم الإسلاميّ؛ لما يملكه من مراكز دينيّة ومراقد وغيرها، أمّا على صعيد هبة الطبيعة باستثناء إقليم كردستان العراق لا يملك العديد منها ربما الأهوار بعد أن أدخلتها الأمم المتحدة ضمن التراث العالميّ، ويمكن أن نشير إلى أهم تلك المراكز التي تعد ميزات ممكن اعتبارها مراكز سياحيّة بالآتي:

- ✓ مراكز دينيّة في بغداد وكربلاء والنجف وسامراء ونينوى وذي قار وتنتشر العديد منها في محافظة مع تفاوت في الأهمّيّة وتشمل هذه المراكز على كنائس ومراقد ومساجد لأتباع الديانات المختلفة.
- ✓ مواقع اثارية وهي عديدة جدا لا تكاد تخلو محافظة منها، ومن أهمها مدينة أوروك وأور ومملكة الحضر والمدائن وكيش وتل حسونة وبابل والمدن الاشورية وحصن الاخضير ومدينة النمرود والقصر العباسي ومسجد الملوية والحيرة وعقرقوف وغيرها الكثير ويحوي العراق ما يقارب (150) ألف موقع أثري منتشرة على مساحات واسعة، كثير منها لم ينقب إلى الآن.[273]
- ✓ المواقع الطبيعة وتتركز في إقليم كردستان بشكل أساس لوجود الشلالات والبحيرات والسفوح الجبلية والمناظر الطبيعية الجميلة، وباقي المناطق باستثناء الأهوار التي ضمتها منظمة (اليونسكو) إلى التراث العالميّ، أمّا البيئة في باقي مناطق العراق فهي محدودة من ناحية احتوائها على مناطق طبيعية جميلة، كما أنّ مناخها حار في أغلب أشهر السنة.

ب- القدرات والميزات المكتسبة

273.للاطلاع أكثر راجع / بوابة العراق الجغرافية / المواقع المنقبة من الهيئة العامة للاثار والتراث على الموقع الالكتروني.

تأتي هذه القدرات من الميزات التنافسيّة التي يتم تنميتها لغرض خلق النشاط السياحيّ، وهي كالآتي:

- ✓ المنشأة السياحيّة: مثل المتاحف التي تعاني من ضمور كبير، ولا يملك العراق سوى ثلاثة متاحف (في الحلة والبصرة)، وهما صغيران لا يتناسبان مع حجم المكتسبات الأثريّة، والثالث هو المتحف العراقيّ في بغداد الذي افتتح عام 1966، وما زال على نمط العمارة القديم على الرغم من موقعه المميز في قلب بغداد ومساحته أرضه الكبيرة نسبيا، لكنه دون الطموح قياسا بأهمّيّة العراق الأثريّة. وهناك مواقع مخصصة للسياحة مثل حدائق الزوراء وجزيرة بغداد السياحيّة، وهما كذلك دون المستوى المطلوب؛ بسبب الإهمال وقلة العناية والطرز المعمارية القديمة حتى بحيرة الجادرية وجزيرة الاعراس وجزيرة السندباد في البصرة وبحيرة الحبانية والثرثار في الأنبار وغيرها من المدن والمواقع المشيدة التي لا ترقى للمنافسة بالمقارنة مع ما موجود في الدول التي تعتني بالسياحة مثل إيران وتركيا ومصر.[274]
- ✓ منشآت الصحة والتعليم: تُعَدُّ هذه المنشآت مراكز جذب للسواح الأجانب الراغبين بالحصول على الخدمات الصحّيّة واكتساب المعارف والحصول على شهادات علمية، ولكن بشرط أن تتمكن تلك المنشآت من تحقيق التميز والقدرة التنافسية، في العراق هذان المحوران لم يحققا التميز، بل إنّ المؤشّرات توضح وجود مشاكل كبيرة ترافق عمل المنشآت فيهما، ولعل مؤشر التنمية البشرية الذي يصدر من الأمم المتحدة يعكس ذلك بوضوح والذي يعالج قضايا (الصحة والتعليم وتوزيع الدخل)، وقد ظهر العراق بموقع متراجع عند التسلسل (128) من (193) دولة؛ ممّا يعني أنّ العراق يعاني من تراجع في قطاعي الصحة والتعليم[275]، ولا يخفى عن المتابع المشاكل في القطاع الصحّيّ والتعليميّ؛ ممّا سبب ذلك ضعف في استقطاب السواح الأجانب لهذا الشكل من أشكال الخدمات.
- ✓ العراق يعاني من مشاكل في البنية التحتية وأزمات مستمرة في الطاقة وتخلف في الطرق والمواصلات فعلى الرغم من كلّ السنوات الماضية والإيرادات المتحققة لا يوجد مترو أنفاق، ولا قطارات سريعة وغيرها وتراجع في الخدمات البلدية ومشاكل أخرى تنعكس سلبا على مقدرته السياحيّة، وهذه التفاصيل وغيرها ضروريّة لأنواع أخرى من السياحة مثل السياحة الثقافيّة التي تستقطب الراغبين بمعرفة أحوال المجتمعات الأخرى والسياحة البيئة حتى السياحة الرياضية، وعلى الرغم من وجود توجه مؤخرا للاهتمام بالرياضة فإنّنا بحاجة لمعالجة أكثر لهذه الملفات.

274. للاطلاع أكثر على المواقع السياحية في العراق راجع Tourism.gov.iq
275. تقرير التنمية البشرية Hdr.undp.org

2– الموارد السياحيّة في إيران بين الهبة والصناعة

تمتاز أراضي إيران بالتنوّع الجغرافيّ، ومناخها يميل إلى البرودة أكثر وطبيعتها جميلة، وتحتوي على مراكز دينيّة مهمة، ناهيك عن أنّها بلاد لها حضارة عريقة، وهذه الخصائص تتيح لها فرصة أن تستثمر كلّ هذه الميزات لتنمية القطاع السياحيّ لديها.

أ- الميزات الدينيّة والتاريخيّة والطبيعة

تمتلك إيران مراكز دينيّة تاريخيّة لديانات عديدة، وتأتي مدينة مشهد في مقدمة تلك المدن الدينيّة، وكذلك مدينة قم التي تحتوي على اضرحة ومساجد تاريخيّة، إضافة إلى مدينة شيراز وغيرها الكثير، وتستقطب مدينة مشهد الإيرانيّة لوحدها سنويا ما يقارب (28) مليون سائح لأغراض دينيّة[276] .

أمّا على صعيد الحضارة الفارسية القديمة وما تركته من آثار ومعالم شاخصة فقد شكلت شواخص حضارية مهمة لتلك الآثار المنتشرة في مناطق عديدة لمدن إيرانيّة، ومن هذه المدن التي تحتوي على آثار قديمة مدينة أصفهان، وخوزستان، وأذربيجان الغربية، وزنجان، وتبريز، والعاصمة طهران وغيرها الكثير.

ولم تخلُ إيران من مواقع صنفتها منظمة اليونسكو العالميّة على لائحة التراث العالميّ من ضمنها (ساحة نقش جهان) الشهيرة، وقد بلغ إجماليّ المواقع المدرجة من قبل المنظمة المذكورة على لائحة التراث العالميّ قرابة (23) موقعا، وكل هذه المواقع هي مركز جذب سياحيّ[277] .

ب- القدرات والميزات المكتسبة

استثمرت إيران الطبيعة الجميلة والمناخ البارد ووفرة الموارد المائيّة مثل الشلالات وغيرها، لإقامة منتجعات سياحيّة ومناطق جاذبة للسواح لأغراض الترفيه، وامتازت بعض المحافظات الإيرانيّة بانتشار كبير لتلك المنتجعات، مثل شمال إيران ذي الطبيعة الجميلة جدا، ومحافظة مازندران ومحافظة كيلان ومنطقة كلستان وجالوس وغيرها الكثير من المناطق التي تُعَدُّ مناطق سياحيّة ترفيهيّة جاذبة، وقد عززت هذه المناطق وغيرها بسلسلة فنادق سياحيّة ذات مستوى عالٍ بالرفاهية.

أمّا على صعيد الجوانب الصحّيّة والتعليميّة فهي أفضل من العراق على أقل تقدير، فقد تمكنت إيران

276. للاطلاع أكثر على المدن الدينية في ايران راجع

Aljadah.media/archives/33806

277. للاطلاع أكثر على المدن والمواقع الاثرية والتراثية في ايران راجع

Ar .tripadvisor.com

بحسب آخر نشرة صدرت من الأمم المتحدة من أن تحتل المركز (78) من أصل (193) دولة في مؤشر التنمية البشريّة العالميّ؛ ممّا يعطيها ميزة نسبية في مجال خدمات التعليم والصحة[278]، ويجعلها مصدر جذب للسواح الباحثين عن خدمات صحّيّة وتعليميّة.

أمّا على صعيد البنية التحتية والطاقة وشبكة النقل والمطارات وخطوط السكك الحديدية وغيرها من العوامل التي تساعد على سهولة الحركة والتنقل، فإيران بلد مستقر من ناحية الطاقة بل ويصدرها للخارج، كذلك هناك طرق مواصلات حديثة ومترو أنفاق وقطارات منتشرة بشكل كبير فقد بلغ عدد المطارات في إيران (319) مطارا موزّعا على مدن إيران المختلفة ممّا جعلها بالمرتبة (22) عالميّا بين الدول المالكة للمطارات، وكل هذه الميزات تمكنها من أن تستقطب أنواع السياحة الأخرى كالسياحة الثقافيّة.

3- مؤشّرات السياحيّة في العراق وإيران

لأنّ السياحة نشاط اقتصاديّ يشتمل على استهلاك كميات من السلع المختلفة بالإضافة إلى الانتفاع من خدمات متنوعة أيضا، فإنّ معرفة حجم النشاط السياحة من الناحية الاقتصاديّة يتم عبر معرفة حجم مساهمة النشاطات ضمن القطاع السياحيّ في الناتج المحلّيّ الإجماليّ للبلد، وباعتبار أنّ الأخير يعني حجم ما ينتج من سلع وخدمات في الاقتصاد خلال مدة زمنية محددة وهي سنة، وكلّما تعاظم حجم مساهمة النشاطات السياحيّة في الناتج المحلّيّ الإجماليّ دلّ على ازدهار هذا القطاع، وكلما كانت نسبة المساهمة تزداد سنة بعد سنة دل ذلك على نجاح خطط التطوير لهذا القطاع وارتفاع مستوى التنافسية له، والعكس صحّيح بكل تأكيد فغياب المساهمة أو تواضعها يدل على فشل في إدارة هذه الملف.

أ- مؤشّرات السياحة في العراق

يظهر الناتج المحلّيّ الإجماليّ في العراق مستوى الأهمّيّة النسبية للقطاعات الاقتصاديّة المختلفة عبر بيان نسبة مساهمة كلّ قطاع، ومن خلال مساهمة كلّ نشاط اقتصاديّ ضمن هذه القطاع في الناتج المحلّيّ الإجماليّ وعبر السلسلة الزمنية، الجدول القادم يبين هذه التفاصيل.

278. تقرير التنمية البشرية المنشور على الموقع
Economy-news.net

الجدول رقم (3) يبين نسب مساهمة الأنشطة الاقتصاديّة القطاعيّة في الناتج المحلّيّ الإجماليّ للعراق (بالأسعار الثابتة)

السنة	الزراعة والغابات والصيد	النفط الخام	التعدين والمقالع	الصناعة التحويلية	التشييد والبناء	الكهرباء والماء	النقل والاتصالات والخزن	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وغيرها	المال والتأمين وخدمات العقار	خدمات التنمية الاجتماعيّة والشخصية
2003	8،32	68،14	0،07	1،01	0،73	0،22	7،64	6،41	1،31	6،22
2004	6،90	57،68	0،09	1،75	1،28	0.82	8،28	6،07	6،90	10،32
2005	6،85	57،34	0،20	1،31	3،63	0،80	7،97	5،68	7،41	8،81
2006	5،80	55،02	0،19	1،53	3،59	0،81	7،02	6،61	8،27	11،16
2007	4،91	52،71	0،23	1،62	4،40	0،87	6،55	6،23	9،71	12،77
2008	3،81	55،02	0،22	1،67	4،16	1،16	5،41	5،30	8،48	14،77
2009	5،19	42،54	0،43	2،59	4،28	1،67	6،47	7،83	10،80	18،11
2010	5،13	44،70	0،41	2،25	6،29	1،78	5،79	7،64	9،43	16،58
2011	4،54	52،72	0،34	2،81	4،74	1،57	4،65	6،46	8،21	13،96
2012	4،10	49،50	0،30	2،70	6،00	1،70	5،60	7،70	7،70	14،70
2013	4،80	45،70	0،30	2،30	7،30	1،80	6،60	7،50	7،70	16،00
2014	4،91	43،72	0،19	1،87	7،15	2،19	7،28	7،83	7،71	17،15
2015	4،16	33،23	0،20	2،16	6،38	3،02	10،60	10،87	8،37	21،01

2016	3،94	33،91	0،20	2،23	6،17	3،25	11،38	9،35	8،95	20،62
2017	2،89	38،77	0.17	2،58	5،68	2،84	10،46	8،04	8،39	20،18
2018	1،92	46،33	0،13	1،77	4،20	2،89	10،49	7،67	7،58	17،02
2019	2،64	44،66	0،99	1،60	2،75	2،75	10،49	7،64	7،6	19،8
2020	4،29	61،38	0،08	1،23	2.22	1،31	6،94	7،40	5،29	19،5
2021	2،65	85،70	0،05	1،21	2،03	1،00	8،52	8،72	6،02	13،67
2022	3،17	60،72	0،06	1،24	2،56	0.65	9،13	7،17	4،65	13،56

المصدر/ وزارة التخطيط – الجهاز المركزيّ للإحصاء

يتضح من الجدول مجموعة دلالات يمكن إجمالها بالآتي:

- إنّ النفط الخام يشكل النسبة الأكبر في المساهمة ممّا يعني أنّه الأعلى أهمّيّة من بين الأنشطة الاقتصاديّة الأخرى، وهذا يدفعنا إلى الحكم بأنّ الاقتصاد مصاب بما يعرف (بالمرض الهولندي)؛ أيّ الاكتفاء بما يدره النفط من عوائد، وإهمال النشاطات الأخرى، وهذا ما يقدم جانب من تفسير تراجع دور السياحة في العراق.
- هناك نشاطات من المفترض أن يتم الاهتمام بها وتنميتها؛ لأنّها تشكل بنية تحتية لنشاطات أخرى كخدمات الماء والكهرباء والخدمات الماليّة حتى الصناعة التحويلية وغيرها، وهذا يقدم لنا سببا آخر ممكن أن يعرقل ازدهار القطاع السياحيّ.
- إشارة خجولة جدا للفنادق لا ترقى إلى الأهمّيّة المفترض تحققها للنشاطات المرتبطة بالسياحة فقد جاء ضمن نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق وغيرها وبنسب مساهمة بسيطة، فنشاط الفنادق يمثّل النشاط السياحيّ وبنسبة متدنية تعكس قلة أهمّيّة النشاط السياحيّ عموما في تكوين الناتج المحلّيّ الإجماليّ في العراق.

ب- مؤشّرات السياحة في إيران

بحكم الاستقرار النسبيّ في الواقع الإيرانيّ، والقدرات المؤسّساتية الكبيرة نسبيا، مع الإقرار بالأهمّيّة الكبيرة لقطاع السياحة في دعم الاقتصاد القوميّ، كان هناك اهتمام واضح في هذا القطاع من قبل الإدارة الاقتصاديّة داخل إيران وانعكس ذلك على المؤشّرات الرقمية للتطوّر في عوائد هذا القطاع الاقتصاديّ، ففي ظل تفشي جائحة كورونا على المستوى العالميّ وانعكاس هذا التفشي على الحركة في عموما بلدان العالم، وبالتأكيد هكذا ظرف سينعكس سلبا على السياحة وستتراجع أنشطتها لارتباطها

بالسفر والمطارات وغيرها من التفاصيل، لذلك تراجع نمو النشاط الاقتصاديّ المرتبط بالسياحة في إيران بنسبة كبيرة ناهزت (-45%) على اثر تفشي جائحة كورونا عام 2020، وبعد انحسار الجائحة وتعافي النشاط الاقتصاديّ العالميّ من آثارها تدريجيا، حقق النشاط السياحيّ في إيران معدل نمو كبير نسبيا عكس قدرة هذا القطاع السياحيّ على الاستجابة السريعة للمتغيّرات الاقتصاديّة، وهذا يدل على الإمكانات الكبيرة للمنشآت السياحيّة في إيران، فقد حققت إيران نموا في القطاع السياحيّ عام 2021 بلغت نسبته (40%).

وعاودت السياحة في إيران إلى النمو الإيجابيّ مجدد في العام 2022 مسجلة ما نسبته (39%) على اثر التعافي المستمر من تبعات جائحة كورونا، أمّا آخر مؤشر للنمو في السياحيّة لإيران فكانت نسبة (21%) وذلك في عام 2023. إنّ هذه التطوّرات تأتي في ظل تحديات كبيرة تواجه النظام العام في إيران، فهم بلد محاصر دوليا ويخوض تحديات سياسيّة وهناك مشاكل أمنيّة داخليّة بين الحين والأخر، وعلى الرغم من ذلك نجد أنّ السياحيّة لها أثر اقتصاديّ مهم جدا على الواقع الاقتصاديّ في إيران.

من جانب آخر ولمعرفة أهمّيّة السياحة في النشاط الاقتصاديّ الإيرانيّ ضمن مؤشر اخر، فقد شكلت مساهمة السياحة في الناتج المحلّيّ الإجماليّ ما نسبته (4،6%) في عام 2022، وارتفعت النسبة في العام 2023 إلى (4،7%) لتعكس لنا صورة أخرى من صور الأهمّيّة النسبية للنشاط السياحيّ في إيران.

أمّا على صعيد ما يحققه هذا القطاع الاقتصاديّ من دور في جذب العملة الأجنبيّة (الدولار) إلى النشاط الاقتصاديّ الداخليّ فقد حققت السياحة إيرادات دولارية بلغت (5) مليار دولار في عام 2019، وزدات هذه الإيرادات في عام 2023 لتبلغ (6،2) مليار دولار محققة ارتفاع ملحوظ.

وتُعَدُّ إيران مركز جذب لسواح من بلدان عديدة منها أذاربيجان وتركيا ودول الخليج العربي وغيرها، واحتل العراق المرتبة الأولى بعدد السواح خلال عام 2022 متصدرا أعداد السواح الوافدين من الدول الأخرى، وكذلك الحال في عام 2023 فنسبة العراقيّين الوافدين إلى إيران من إجماليّ السواح الداخليّن إليها بلغت (37%)، وهي النسبة الأعلى ممّا جعلهم يتربعون على الصدارة لسنة الثانية على التوالي.

ثالثاً: تحدّيات الواقع العراقيّ ورجوح كفّة إيران في المكاسب

على الرغم من ظروف العراق الصعبة والتحدّيات الأمنيّة وغيرها من العوامل المحجمة لتدفق السواح إلى العراق، فإنّ كلّ السنوات بعد عام التغيير السياسيّ تقريبا شهدت تدفق سواح إلى

العراق على الرغم من كلّ التحديات، وبغض النظر عن السياحة الأثريّة والثقافيّة والطبيعة، لنركز على السياحة الدينيّة كونها العامل الأساس المحدد للعلاقة مع إيران، فالشعب الإيرانيّ فيه قسم كبير يرى قدسية دينيّة للمراقد في العراق، لذلك هم يحرصون على التواجد في المناسبات الدينيّة، وعلى سبيل المثال، كان عدد السواح الإيرانيّين الذين دخلوا العراق عام 2022 لحضور مراسيم دينيّة في محافظة كربلاء بلغ (3) مليون سائح، وزاد هذا العدد في السنة اللاحقة، وفي المناسبة الدينة نفسها في محافظة كربلاء إذ بلغ العدد (4) مليون سائح إيرانيّ، ولم تقل كثير هذه الأعداد للسنوات الماضية حتى أنّ سكان المحافظات الدينيّة في العراق صاروا يهتمون بتعلم اللغة الفارسية ويعلقون العلامات الدالة والمرشدة للمناطق باللغة الفارسية دليلا على كثرة الوافدين من السواح الإيرانيّين إلى تلك المحافظات

وعلى وفق ما تقدم، فإنّ الإحصائيات تشير بوضوح إلى تعاظم دور القطاع السياحيّ في إيران، مع وجود دور مميز جدا للعراقيّين في المساهمة بذلك الدور، وتصدرهم أعداد السواح الآخرين القادمين إلى إيران وبنسب كبيرة نسبيا، وقد أظهرت النسب العالية لنمو قطاع السياحة وحجم مساهمته في الناتج المحلّيّ الإجماليّ مع حجم الإيرادات الفعلية المتأتية إلى النشاط الاقتصاديّ الداخليّ من العملة الأجنبيّة، بالمقابل لم تشر الأرقام في العراق إلى دور معتد به للقطاع السياحيّ، ولم يتضمن الناتج المحلّيّ الإجماليّ إشارات واضحة لمساهمة القطاع السياحيّ فيه، مع ظهور اعداد من السواح الإيرانيّين القادمين إلى العراق وبأعداد كبيرة.

السؤال هنا: ما العوامل التي رجّحت كفة إيران في تحقيق المكاسب؟ وما المعوقات التي تحول دون استثمار السياحة مع الجانب الإيرانيّ من قبل العراق؟

يمكن بيان جانب من العوامل التي قادت إلى تمكين إيران من تحقيق مكاسب من السياحة مع العراق مقابل عدم قدرة العراق من تحقيق مكاسب اقتصاديّة ملموسة من السواح الإيرانيّين وكالآتي:

1- الفرق في القدرات التنظيميّة بين العراق وإيران

التنظيم عملية إدارية تتضمن مجموعة إجراءات تعمل على تجميع المهام والأنشطة الخاصة بالفاعلية المراد تحقيقها وتحديدها على شكل وظائف ضمن هيكل تنظيمي، وبعدها يتم تحديد المسؤوليات لكل جهة مشتركة في العمل مع إيجاد مستويات تنسيق بين تلك الأنشطة والمهام لإظهارها بأفضل مستوى ممكن وفق معياري الكفاءة والفاعلية.

إنّ عملية التنظيم تسبقها تحديد هدف أو مجموعة اهداف، وعلى مستوى الجانب السياحيّ، ينبغي

معرفة ما يراد من هذا النشاط من اهداف، هل يراد منه إيجاد موارد ضريبية جديدة للموازنة؟ أو رفع مستوى الاستخدام من ناحية الأيدي العاملة المحلّيّة؟ أو رفع إيرادات البلد من العملة الأجنبيّة؟ وغيرها من الأهداف وعلى اثرها يتم تحديد الأنشطة والمهام ضمن عملية تنظيمية تسهل تحقيق تلك الأهداف بكفاءة، أيّ باقل تكاليف ممكنة، وبفاعلية، أيّ ضمان الوصول إلى تحقيق كلّ الأهداف من دون أيّ تلكؤ بمعنى ان تكون النسب المتحققة من الأهداف عالية، فكلما اقتربنا من النسبة (100%) ضمنا الفاعلية التامة.

في العراق القدرات التنظيمية التي تقود إلى تحقيق الأهداف المرجوة من النشاط السياحيّ والداعمة للنشاط الاقتصاديّ الوطنيّ متواضعة جداً، الإدارة في الحدود واستقبال السواح فيها واليات النقل وغيرها من الأمور اللوجستية ناهيك أوضاع المدن الدينيّة من أزقة متواضعة جدا، وأزمة الطاقة وغيرها، والجانب المهم هو من المسؤول عن إدارة عمليّات السياحيّة الدينيّة؟ هل هي وزارة الثقافة والسياحة والاثار، فأين خططها ومؤسّساتها وضوابطها وغير ذلك من الأمور التنظيمية؟ لا توجد أشياء ملموسة تصدر من تلك الوزارة تكون بمتناول الناس ليعرف الفرد سواء أكان مواطنا محلّيّا أو سائحا أجنبيّا ما ينبغي عليه فعله والالتزام به.

أم هل هي إدارة العتبات للمراقد الدينيّة؟ فإن كانت كذلك هل لها سلطة على متعلقات تقع خارج حدود المراقد الدينيّة وترتبط بشكل مباشر بالعملية السياحيّة مثل تفويج الزائرين وتنظيم الإقامة وغيرها؟ كذلك لا يوجد شيء ملموس يراه السائح لينظم تلك العمليّات.

يبدو أنّ الأمور تسير بشكل تلقائي دون ضوابط واضح ومرصودة ولا يترتب عليها عمليّات تنظيم ليتم تحديد العوائد واستثمارها بشكل امثل لتحقيق الأهداف من السياحة، وعلى اثرها تصبح الإحصاءات والمعلومات لا تمتاز بالدقة، ولا يمكن قياس المنجز الفعلي بشكل دقيق.

والشواهد على سوء التنظيم وعدم القدرة على إدارة ملف الوافدين إلى العراق من الجانب الإيرانيّ ما يحصل أحيانا من اقتحام للحدود بشكل فوضويّ من قبل الوافدين من إيران إلى العراق واشهرها ما حصل عام 2015؛ إذ أقدم قرابة نصف مليون مواطن إيران على اقتحام الحدود العراقيّة ودخولهم دون تأشيرة دخول، وقامت هذه الجموع «بالهجوم على المعبر وتكسيره والدخول إلى العراق“ .

وبشكل عام إنّ أوضاع العراق وظروفه الخاصة ألقت بظلالها على أداء الدولة عموما، ولعل الفساد والهشاشة حالت دون استثمار فرص كبيرة لنهوض العراق تنمويا بسبب أداء المؤسّسات المتأثر بهذين المحورين، ونال النشاط السياحيّ حصته من ذلك ؛ ممّا شكل عاملا إضافية لعدم انتفاع العراق من تدفق السواح الإيرانيّين لتأدية الطقوس الدينيّة.

أمّا إيران فيبدو أنّ الأمر مختلف بالمقارنة مع العراق، الاستقرار العام والدولة القوية والبنية التحتية المتطوّرة بالقياس بالبنية التحتية للعراق هذه العوامل دفعت باتجاه إيجاد تنظيم جيد قياسا بالذي يحصل في العراق، الأمر الذي انعكس على ظهور المردودات الاقتصاديّة على وفق الأرقام السابقة لصالح الاقتصاد الإيرانيّ.

2- القيم الاجتماعيّة وبذل الخدمات بالمجّان في العراق.

تشكل القبلية عنصرا أساسيا في الثقافة العراقيّة؛ لأنّ هناك شرائح كبيرة من المجتمع العراقيّ تنحدر من أصول عربية قبلية حتى بعض الذين أصولهم غير عربية، وهذه الثقافة تمجد ظواهر بذل الطعام وإكرام الضيف وغيرها من الممارسات التي تبعث للمتأثرين بهذه الثقافة للزهو والتفاخر وتعتبر من شيمهم التي يدعون أنّها مميزة لهم عن أقرانهم، لذلك نجدها حاضرة في أدب المديح والتفاخر.

إنّ هذه الظاهرة انتقلت إلى الفكر الدينيّ لشريحة كبيرة من العراقيّين، فصارت المواسم الدينيّة في العراق خصوصا أيام شهر محرم وغيرها أياما لتعميم فكرة الكرم وتقديم الطعام بشكل قد لا يظهر في أيّ مجتمع آخر على وجه المعمورة، ويلمس المراقب بوضوح عبر المعاينة والمشاهد للحياة اليومية في أثناء مواسم المناسبات الدينيّة كيف تطبخ الأطعمة في الساحات العامة وفي داخل البيوت بأعداد كبيرة جدا وتقدم أنواع الاشربة وأسباب الراحة من مكانات للمبيت والجلوس حتى الخدمات الصحّيّة تقدم بالمجّان وغيرها من التفاصيل التي يحتاجها الفرد في حياته اليومية.

إنّ امتزاج الثقافة القبلية بجوانبها التي ذكرنا مع العقائد الدينيّة، يجعل الفرد والجماعة في ما يقدموه من هذه الفعاليات المتمثّلة ببذل الطعام والشراب وغيرها يشعرون أنّهم قد أدّوا أدوارهم الاجتماعيّة التي هي محط تفاخر واعتزاز، والدينيّة باعتبار كلّ تلك الممارسات تتوافق مع العقائد الدينيّة؛ لذلك نجدها تقدم بكل حماس دون كلل أو تعب وبشكل يبدو للمراقب أنّه نادر الحدوث.

إنّ لهذه الظاهرة الاجتماعيّة الدينيّة أثرا مباشرا على السياحة في العراق من الجانب الاقتصاديّ، فالسائح الإيرانيّ الذي يدخل إلى العراق في المواسم الدينيّة يتمكن أن يحصل على خدمات بمستوى جيد على مستوى تقديم الطعام والشراب ومحاطات الراحة والخدمات الصحّيّة وغيرها من الأمور التي يحتاجها خلال

مدة اقامته في العراق بالمجان، وهذا بكل تأكيد سوف يدفع السائح الأجنبيّ إلى تقليل حجم انفاقه إلى مستويات كبيرة ممّا يعني ان الأثر المطلوب اقتصاديّا من النشاط السياحيّ المتمثّل بتنشيط الطلب الداخليّ لدفع عجل النمو الاقتصاديّ عبر تحقيق نشاط إنتاجيّ وتسويقي للسلع والخدمات المحلّيّة لا يتحقق؛ لأنّ السائح لا ينفق من أمواله إلّا النزر اليسير ربما.

ولا بد هنا من الإشارة إلى أثر اقتصاديّ آخر ناتج عن الظاهرة المشار إليها آنفا، يتمثّل بأنّ قيام العراقيّين بعملية بذل الطعام والخدمات الأخرى بالمجّان، يستبطن كلف اقتصاديّة ذات وجهين هما:

1. ضياع فرصة استثمار تدفق السواح الأجانب إلى العراق والانتفاع ممّا ينفقونه لغرض تحقيق مكاسب اقتصاديّة تنعكس على مستويات نمو المشاريع الوطنيّة المرتبطة بالنشاط السياحيّ.
2. إنّ مدخلات عملية انتاج كلّ تلك الخدمات من طعام وشراب وغيرها هي ذات تكاليف ماليّة يقوم المتبرعون بدفعها للتجار؛ ولأنّ السوق العراقيّة تعتمد بشكل كبير على الاستيرادات وإيران تُعَدُّ ثالث بلد من ناحية حجم التجارة مع العراق بعد الصين وتركيا فإنّ ذلك يصب بصالح إيران اقتصاديّا.

النتيجة أنّ القيم الاجتماعيّة وامتزاجها بالعقائد الدينيّة تحول دون أن يكون للعراق القدرة على تحقيق مكاسب اقتصاديّة من السياحة مع إيران، وبالمقابل غياب هذه القيم عن المجتمع الإيرانيّ وظروفه الاقتصاديّة الصعبة لم يكن لهذه الممارسات أثر كبير في المجتمع لديهم إلّا في نطاق ضيق جدا.

3– سعر الصرف وأثره في حفز السواح

يؤدّي سعر الصرف دورا محوريا في الطلب على السياحة، فكلما كانت قيمة العملة المحلّيّة منخفضة قبال الدولار قاد ذلك إلى أن تكون السلع والخدمات في ذلك البلد رخيصة نسبيا، والعكس صحّيح فالقيمة المرتفعة للعملة المحلّيّة قبال الدولار يقود إلى أن تكون السلع والخدمات ذات قيمة مرتفعة نسبيا، ومن ثم يكون البلد ضمن النموذج الأول جاذبا بشكل أكبر نسبيا من البلد على وفق النموذج الثاني للسواح

وبالنظر لسياسة العراق النقدية التي تعمل على الحفاظ على العملة الوطنيّة ذات قيمة عالية نسبيا وسخرت نافذة بيع العملة لهذا الغرض الأمر وأسلوب بيع الدولار بشكل بسيط غير مشروط وبالسعر الرسميّ

الذي بلغ (130،320) ألف دينار لكل مئة دولار، ثم انعكس على أن تكون قيمة السلع والخدمات في العراق عالية نسبيا إذا ما قورنت بالسلع والخدمات الإيرانيّة؛ لأنّ العملة الوطنيّة الإيرانيّة تعاني من انخفاض شديد بسبب العقوبات الدَوليّة المفروضة على إيران؛ إذ بلغت مؤخرا ما قيمته)4،200 (مليون تومان لكل مئة دولار، وهذا ما دفع السواح العراقيّين إلى ان يتوجهون للداخل الإيرانيّ، فكمية قليلة من الدولارات تؤدي إلى الحصول على كمية كبيرة من العملة الوطنيّة الإيرانيّة، وكمية كبيرة من السلع والخدمات والعكس صحّيح، فالسائح الإيرانيّ يحتاج إلى كمية كبيرة من الدولارات للحصول على كمية قليلة من العملة الوطنيّة العراقيّة ثم كمية قليلة من السلع والخدمات.

وهذا عامل مهم جدا في ترجيح كفة إيران في تحقيق مكاسب سياحيّة على العكس تماما من العراق الذي فقد القدرة بسبب قيمة عملته الوطنيّة العالية مقارنة بالعملة الإيرانيّة.

4- الشهادات والقوانين النافذة ودورها في الإقبال على الجامعات الإيرانيّة

لا يخفى عن المتابع أنّ النمط الريعي في الاقتصاد العراقيّ استحكم بشكل كبير جدا على مجريات النشاط الاقتصاديّ، فأصبحت إيرادات النفط الخام تشكل ما لا يقل عن (93%) من إيرادات الموازنة، كما أنّه يُعَدُّ المصدر الأساس لاحتياطيات العملة الوطنيّة من الدولار التي يستخدمها البنك المركزيّ عبر آلية المبادلة التي تحصل بين وزارة الماليّة والبنك المركزيّ، كما يبلغ حجم مساهمة النفط في إجماليّ الصادرات معدلة نسبة (99%)، وقد بين الجدول (3) السابق أهمّيّة النفط في الناتج المحلّيّ الإجماليّ التي فاقت جميع القطاعات الاقتصاديّة الأخرى.

كل هذه العوامل حجمت كثيرا من دور القطاع الخاص الوطنيّ في المساهمة بالنشاط الاقتصاديّ، ولعل العلامة الفارقة في ذلك تكمن بتوجه القوى العاملة العراقيّة نحو المؤسّسات الحكوميّة ومؤسّسات الدولة الأخرى للحصول على فرص عمل وترك القطاع الخاص.

وقد عمدت الحكومات المتعاقبة على زيادة حجم التوظيف مع امتيازات ماليّة تقدم لموظفي الدولة تعد مغرية إلى حد كبير، وهذا الأمر حوّل المؤسّسات إلى مراكز جذب للأيدي العاملة على حساب النوعية والمعيار العلمي في التوظيف.

وواحدة من الامتيازات التي تقدم لموظفي مؤسّسات الدولة هي التوظيف على أساس الشهادة العليا، واحتسابها في حال حصول الموظف عليها اثناء وجوده بالخدمة الوظيفية لتساهم بتحسين مستوى دخله الشهري بشكل كبير، وهذا الأمر أدّى إلى إقبال كثير نحو الدراسات العليا لهذا الغرض.

ولأنّ نظام التعليم العالي في العراق فيه ضوابط صارمة للقبول والحصول على مقعد في الدراسات العليا مع محدودية المقاعد وشدة المنافسة، إضافة إلى شرع البرلمان العراقيّ قانون (أسس تعادل الشهادات رقم 20 لسنة 2020) الذي سهل كثيرا وخفف من القيود للحصول على شهادات من خارج العراق ومعادلتها وسهولة احتسابها في السلك الوظيفي، فكانت الفرصة سانحة للجانب الإيرانيّ لاستثمار كلّ ما تقدم والقيام بإعطاء قبولات واسعة للطلبة العراقيّين الراغبين بالدراسة في جامعاتها؛ ممّا أدّى إلى إقبال كثير من قبل العراقيّين للدراسة في إيران، ففي عام 2022 بلغ عدد الطلاب العراقيّين في إيران (60) ألف طالب ، ليزداد ذلك العدد في عام 2023 ليبلغ (70) ألف طالب عراقيّ.

ويبدو أنّ الأمر باتساع طالما أنّ الشهادة عامل مهم من عوامل الحصول على وظيفة حكوميّة أو تحسين الدخل الشهري للموظف عند احتسابها، لذلك نحن أمام عامل مهم رجّح كفة إيران في تحقيق عوائد اقتصاديّة من السياحة عبر توافد الأعداد الكبيرة من هؤلاء الطلبة للحصول على شهادات من الجامعات الإيرانيّة.

الاستنتاجات

1. يمتلك العراق موارد سياحيّة كبيرة وذلك لميزاته الدينيّة والتاريخيّة والطبيعية لكنها لم تستثمر اقتصاديّا بالشكل المطلوب.
2. لا يوجد اهتمام من قبل الطرف العراقيّ لتحقيق مردود اقتصاديّ من السياحة مع الجانب الإيرانيّ.

التوصيات

1. الإعلان عن خارطة استثمارية من قبل الدولة عبر وزارة الثقافة والسياحة والاثار تعمل على التركيز على المحافظات ذات المكانة السياحيّة وخصوصا الدينيّة؛ لأنّها مقصد السائح الإيرانيّ لغرض تقديم أجود أنواع الخدمات السياحيّة وضمان تحقيق عائد اقتصاديّ.
2. العمل على إلغاء قانون أسس تعادل الشهادات رقم 20 لسنة 2020.
3. فرض ضرائب على السواح العراقيّين الخارجيّن إلى إيران باستثناء السياحة العلاجية لتقليل حجم الطلب على الدولار وتسربه إلى الخارج لخدمة التوجهات التنموية في الاقتصاد العراقيّ.

الدبلوماسيّة الشعبيّة والثقافيّة بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة

دراسة في مسارات السلوك الاجتماعيّ والشعبيّ

د.علي فارس حميد / استاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية/ جامعة النهرين

المُقدِّمة

تتعدد الأنماط التي تتصل بالأداء الدبلوماسيّ وفقاً لطبيعة البنى الاجتماعيّة التي تؤثر في الأداء السياسيّ الخارجيّ للدولة؛ إذ من الصعب تقييم المستويات والأنماط التي يمكن أن تؤثر في علاقات الدول دون الرجوع إلى تأثير البنى الاجتماعيّة وما يمكن أن تبرزه في هذا المجال من دواعي ومبررات تؤثر في علاقاتهما المتبادلة وقد تفرض عليهما أنماطاً من التفاعل الثنائي أو المتعدد وفقاً لهذه البنى.

وتُعَدُّ الدبلوماسيّة الشعبيّة واحدة من الخيارات الأكثر اتصالاً بتعزيز العلاقات الثنائية، فالأنماط التي تستوعبها هذه الدبلوماسيّة تكون ذات تأثير مدروس في تصميم العلاقات الثنائية وتجعلها ذات تفاعلات مؤثرة في الدبلوماسيّة الرسميّة، ويتزايد تأثيرها كلما كانت هنالك قنوات فاعلة ومؤثرة في المحافظة على استدامتها والتي تتطلب رعاية حكوميّة في كثير من الأحيان من أجل تمكين الفئات الاجتماعيّة من تناقل هذا التواصل بين الأجيال مع قياس حجم التحديات الثقافيّة التي تتنامى بفعل السياسات الدَوليّة وتأثير قنوات الرأي العام المختلفة على ثقافة الشعوب وتوجهاتهم.

وعلى هذا الأساس فإن تقييم الدبلوماسيّة الشعبيّة والثقافيّة بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة يمكن أن تكون معياراً مناسباً لقياس العلاقات الثنائية والبحث في الفرص والتهديدات التي يمكن أن تؤثر على هذه العلاقات، فالفرص التي تُتيحها هذه الدبلوماسيّة يمكن أن يساعد في تشجيع موظفي البعثة الدبلوماسيّة على تطوير وسائل وآليات التفاعل وإيجاد قنوات تساعد في استدامتها وتطويرها، وهذا من شأنه أن يقلل من الأزمات والتوتّرات التي يمكن أن تنشأ بين الدولتين بفعل المخاطر والتهديدات الناتجة عن حركة

المتغيّرات في البيئة الاستراتيجيّة للتفاعل.

ومن ثَمَّ فإنّ الدراسة في هذا الموضوع سوف تركز على المبادئ والمرتكزات التي تسهم في حركة هذه الدبلوماسيّة وتنويع محتواها فضلاً عن النتائج التي ستسهم في صياغة توصيات تساعد صانعي القرار على إدارة العلاقات الثنائية بين الدولتين.

اولاً: تلاقي المصالح على وفق فرضيّة تشابك القيم

تشكل الدبلوماسيّة الشعبيّة أحد أنماط الدبلوماسيّة المؤثرة في علاقات الدول، خاصةً إذا ما ارتبطت بمعطيات تتصل بالثقافة والقيم المشتركة والمبادئ المشجعة على التواصل؛ إذ إنَّ هذا النمط من الدبلوماسيّة يكتسب أهمّيّة خاصة في عصرنا الحاضر، لاسيما مع تنامي شبكات المصالح المتداخلة والمتبادلة بين الدول والأمم ومع تطوّر أسباب التواصل والاتصال بين الأمم وتنامي ظواهر العنف والإرهاب ممّا يزيد من ايقاع تأثيرها وحضورها على مستوى العلاقات الدبلوماسيّة، لتقليل المخاطر والتهديدات التي تنتقل بين الدول.

من الناحية العملية وبما ينسجم مع تطبيقات الدبلوماسيّة الشعبيّة، فإن قيادات العالم والمجتمعات تبحث بشكل مستمر عن إيجاد البدائل لفض النزاعات واطفاء دوافع ومحركات الحرب، فكانت الدبلوماسيّة الروحية في مقدمة تلك البدائل باعتبارها من ركائز السلام ومقوماته، ويمكن أن يكون لتأثيرها اجتماعيّاً حراكاً واسعاً يتجاوز الأطر التقليدية في بناء السلام ودعم عمليّات الحوار. وهو الأمر ذاته الذي يرتبط بتأثير الشعوب في العلاقات بين الدول. ويعولُّ على الدبلوماسيّة الروحية أن تؤدي دوراً حاسماً تتوقف عليه بلا غلو مصائر الشعوب والدول، لا بل ومصير الحضارة الإنسانية. فقد شهد العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تزايداً في الصراعات ذات الطابع العرقي والدينيّ والقوميّ، الأمر الذي فسره الكاتب صومئيل هنتنغتون بنظريّة صراع الحضارات الذي ناقش فيه ان صراعات ما بعد الحرب الباردة لن تكون بين الدول القوميّة واختلافاتها السياسيّة والاقتصاديّة بل ستكون الاختلافات الثقافيّة هي المصدر الرئيس للنزاعات بين البشر. ويعزو بعض الباحثين تزايد الصراعات وكثرتها إلى غياب البعد الدينيّ والروحي أو الأخلاقي في إدارة التفاعلات الدَوليّة، الامر الذي يستلزم إعادة البوصلة باتجاه دبلوماسيّة جديدة تنطلق من القيم الأخلاقية وتكون هي المحور فيها، وبخلافه فإن مصير البشرية مهدد بالزوال وقد أطلق على هذه الدبلوماسيّة الجديدة بـ (The New Millennium Diplomacy).

ومن ثَمَّ فإن طبيعة البيئة الاستراتيجيّة التي تحيط بالفعل الدبلوماسيّ تتأثر بحركة التفاعل بين القيم سواء من حيث تواصلها أو تصادمها، وهو ما يفسر التوجه الذي تبناه منظري المدرسة البنائية في تبنيهم للنظريّة الاجتماعيّة وتفسير تداخل القيم من حيث تشكيل حركة التفاعل في النظام الدَوليّ؛ إذ تبين النظريّة مدى

تأثير القيم والهويات في تشكيل أنماط التفاعل الدَوليّ.

وبالاستناد إلى هذه الجوانب النظريّة في فهم منطق التفاعل الدَوليّ، فإن قواعد التفاعل الشعبيّ بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة يمكن أن تساعد في استدامة التواصل الثنائي وتخفيف حدة التوتر التي يمكن أن تحدث بسبب وجود عدة قنوات للتواصل بين الطرفين في هذا المجال خاصةً في المجالات التي تتصل بالثقافة والدين وبعض الطقوس التي ترتبط بها ممّا يمنح بعض هذه المشتركات بعداً روحياً يحرك مظاهر التفاعل والتقارب بين الدولتين.

ومع انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب بات لزاماً على صانعي القرار دراسة البعد **الروحي** دراسة واقعية وموضوعية. فقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 22 في شهر نيسان 1998 إلى اعلان عام 2001 عاماً للحوار بين الحضارات رداً عملياً على القائلين بنظريّة صدام الحضارات أو بتفوق حضارة على أخرى والقول بنهاية التأريخ كما رأى فوكوياما. فالبعد الأساسِ الذي يفرض نفسه في تقييم هذه الجوانب هو مدى استنجاد الشعوب بالأبعاد الروحية بسبب انتشار التطرف والقيم السلبية في المجتمع، الأمر الذي يجعل التوجه الروحي هو الأقرب إلى التواصل والتقارب بين الشعوب لمواجهة الحروب أو الصراعات القيمة.

وفي ضوء ما تقدم فإن مفهوم الدبلوماسيّة الروحية يعدُ مفهوماً حديثاً نسبياً، إذا ما علمنا ان تسليط الضوء عليه بدء مع مطلع الألفية الجديدة كأحد المتغيّرات المؤثرة في السياسة الدَوليّة والتي تستهدف تحقيق السلام العالميّ وحل النزاعات بالطرق السلمية، ومكافحة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والتأثير في السياسات المجتمعية الداخليّة.

ثانياً: مرتكزات الدبلوماسيّة الشعبيّة بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة

ترتكز العلاقة بين الشعوب على جملة من المجالات المؤثرة في تشكيل أنماط التواصل والعلاقات الثنائية؛ إذ قد تنشأ كنتيجة للمشتركات الثقافيّة أو الدينيّة، أو قد تتمدد بسبب وجود بنى وهياكل اجتماعيّة مؤثرة في قيمتها المعنوية على طبيعة التقارب بين الشعوب التي تتشارك في تأثير هذه البنى على سلوكها الاجتماعيّ وادراكها لقيمة الآخر. وعلى هذا الأساس فقد تقسم البحث في مرتكزات الدبلوماسيّة الشعبيّة بين العراق وإيران إلى الآتي:

1– القيمة المعنوية للنجف الأشرف

إن طبيعة الأنماط الدبلوماسيّة التي تتصل بحركة الشعوب وتفاعلها تحتاج إلى جملة من الركائز ذات القيمة المعنوية في إدراك طرفي العلاقة، وهذا الأمر يجعل النجف الأشرف وفقاً لما تحظى به من قدسية معنوية واحدة من أهم ركائز العلاقة بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة؛ إذ يرى المختصين أن الحوزة الدينيّة في النجف الاشرف لم تنشأ في ظروف اعتيادية ولم يكن طريقها سهلاً أو معبداً، بل العكس تماماً؛ إذ لم تكن هجرة الشيخ الطوسي من بغداد إلى النجف الا نتيجة الاضطهاد الذي الحقه السلاجقة بالشيعة وما أقدموا عليه من حرق داره ومكتبته، ولم يقتصر هذا التشدد عليه، بل وضعت ضغوط دينيّة على الشيعة عموماً وهوجمت مراكزهم الثقافيّة. كما أضرمت النيران في واحدة من أكبر مكتبات بغداد تسمى «المدرسة الشيعيّة» التي تحتوي على عشرات الآلاف من الكتب القيمة، وموّرست الضغوط السياسيّة للحكومة السلجوقية على شيعة بغداد، فلم يكن للشيخ الطوسي بُداً من اختيار مكانٍ يكون منطلقاً لتكوين حركة علمية ودينيّة بعيدة عن تضيق السلاجقة، فكانت النجف الأشرف محطته التي لجأ اليها لوجود مرقد الإمام علي (ع) وما يمثّله من رمز لشيعته واتباعه، الامر الذي جعل هذه الهجرةُ تفتحُ فصلا جديداً في تأريخ المدارس الدينيّة الشيعيّة التي بدأت تعرف لاحقاً بالحوزات العلمية . ومن ثَمَّ فإن مركزية النجف في العالم الإسلاميّ وبالتحديد لأتباع مدرسة أهل البيت (عليهم السلام) هي من تزيد من تأثير قيمتها المعنوية بالنسبة للمسلمين في العالم وتجعل منها مرتكزاً أساسياً للمعرفة الإسلاميّة بما تحتويه من ثقل روحي يتمثّل في المرجعية العلمية للإسلام.

منذ ذلك الوقت حتى يومنا هذا، أدّت حوزة النجف الأشرف دوراً كبيرا في تأطير الأحداث والمشاركة في مصير كلّ البلاد الإسلاميّة، وتعرف بالمركز الوحيد الدينيّ والعلمي والفقهي لكل الطوائف الشيعيّة المنتشرة في كلّ أنحاء العالم، على هذا فان كلّ الفتاوى التي يصدرها علماء النجف واجبة الإطاعة للجميع ولهذا تولي الحكومات اهتماماً خاصاً بمدينة النجف وعلماءها. فضلاً عن الحكومات وصناع القرار في العالم، فأي تقارب إسلاميّ لا يمكن أن يحظى بأهميّة ومكانة فاعلة من دون أن يكون للنجف الأشرف تأثير في محتواه الفكري أو الاجتماعيّ، وهذا ما منح لبعض القضايا قيمة جوهرية من حيث التنسيق ومجالات التواصل والحوار التي تبنتها النجف تجاه العالم الخارجيّ خاصةً القضايا التي تتصل بالشعوب، وبالتالي فإن قيمة النجف كمرتكز للدبلوماسيّة الشعبيّة بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة تتضاعف فاعليتها بحكم التحديات والتهديدات التي تحيط بالدولتين.

2– البعد الروحيّ لزيارة الأربعين

يمكن توصيف زيارة الأربعين بطبيعتها التواصليّة كفعاليّة اجتماعيّة شعائريّة أسّست لمفهومٍ جديدٍ متطوّر أكثر من المفاهيم الثقافيّة التي سادت الدراسات والأدبيات السياسيّة ذات الصلة بتصادم الصراعات أو التوحيد القياسي وغيرها، ويمكن أن نصطلح عليه ''تلاقح الحضارات''، والذي يؤدي إلى تجانسٍ بين المتباينات العرقية والإثنية والثقافيّة، على أساس المشترك الإنسانيّ، ولعل هذه الدبلوماسيّة أفلحت ومازالت تفلح أكثر بأن تثبت كينونتها كمستوى متقدم من ادوات تحقيق السلام؛ إذ ترتبط بطبيعة التواصل الروحيّ والدينيّ القائم على أساس فهم حقائق مشتركة لما يتوجب القيام به بوصفه ضرورة لبقاء التماسك العابر للحدود مستمراً بتنسيق عالٍ وتنظيم واعٍ، إلى جانب قدسية هذه الزيارة بالنسبة للمسلمين كشعوب؛ ممّا يتيح لحضور هذه الزيارة والمشاركة فيها أو التفاعل معها واحدة من أهم مرتكزات العلاقة بين العراق والشعوب الإسلاميّة والتي تتصف الجمهوريّة الإيرانيّة بأنها في مقدمة هذه الشعوب بحكم القرب الجغرافي والقيم الإسلاميّة التي تتشارك فيها مع العراقيّين.

ولما كان من الواضح أنّ هذه الفعالية تنال اهتمام الإعلام العالميّ بشكلٍ كبير، فيقدر عدد القنوات الإعلاميّة المحلّيّة والأجنبيّة المشاركة في تغطيتها بحوالي 1500 قناة، وعدد وكالات الأنباء والصحف العالميّة بأكثر من 800 وكالة وصحيفة بما فيها وكالات عالميّة كرويترز وفرانس برنس وشينخوا وصحف عالميّة كنيويورك تايمز وواشنطن بوست وغيرها. فهنا يمكننا فهم الارتباط الوثيق لهذه الفعالية بالرأي الدَوليّ والإعلام التكنلوجي المتقدم . وهذا من شأنه أن يضيف لهذا الحدث بعداً استراتيجيّاً للتواصل بين المسلمين بشكل عام وبين الشعوب بشكل خاص وفقاً لما تفرضه القيم والعقائد من قواعد في هذا المجال، وخاصةً أن الشعب العراقيّ في هذه المناسبة يؤدي أكبر وأوسع خدمة للزائرين تشمل جميع مواقع العتبات المقدسة والطرق التي تتصل بينها.

وفي نطاق البحث عن تأثير الزيارة الأربعينية بوصفها مظهرا للدبلوماسيّة الشعبيّة بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة يمكن ملاحظة الآتي:

- تسهم الزيارة الأربعينية في تعميق البعد الدينيّ والثقافيّ في العلاقات الشعبيّة بين الدولتين؛ إذ تتزايد مشاركة أعداد كبيرة من الإيرانيّين في الزيارة الأربعينية سنوياً، وهذا من شأنه أن يجعل الروابط بين الدولتين في مستويات عالية وتواصل متعدد الأبعاد.
- من الناحية السياسيّة يتزايد تأثير العلاقات الثنائية بشكل مباشر في فترات الزيارة الأربعينية بسبب استمرار التواصل، بحكم تواجد الإيرانيّين في العراق لزيارة العتبات المقدسة ممّا يمنح ذلك فرصة للتواصل السياسيّ والدبلوماسيّ بين الدولتين، وخاصةً أن طبيعة الجوار الجغرافي والطقوس التي ترتبط بالزيارة من حيث الفترة الزمنية تمنح خيارات متعددة للتواصل الدبلوماسيّ

في عدة مستويات وبشكل متبادل بين الدولتين. ولغرض تأمين دور سياسيّ أكبر بالنسبة للحكومة العراقيّة على مستوى الجوار الإقليميّ فإن الحوارات التي تنتج بفعل التأثير الشعبيّ لهذه الدبلوماسيّة يعطي للعراق مكانة تفاوضية مؤثرة في نطاق الوساطة والمساعي الحميدة بسبب القنوات التي يوفرها هذا التواصل مع بعض الدول الخليجية والإسلاميّة.

- تسهم الزيارة الأربعينية في زيادة التواصل الاجتماعيّ بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة عن طريق المواكب والتجمعات المشتركة الذي يمتد من سامراء إلى كربلاء وبغداد والنجف؛ ممّا يترك تأثيراً وانطباعاً للعلاقات التي يتشارك بها الفئات الشعبيّة المشتركة في هذه الزيارة.

تسعى الجمهوريّة الإيرانيّة إلى أن يكون التنسيق مع العراق بمستويات عالية دبلوماسيّاً وحكوميّاً بخصوص الزيارة الأربعينية؛ إذ إنَّ المنطلق الذي تحرص عليه في هذه الزيارة هو طبيعة الحدث من حيث المشاركين فضلاً عن البعد العقائدي الذي يزيد من أهميّة هذه الزيارة كعقيدة مركزية بالنسبة اليها في تحديد العلاقة مع العراق. ناهيك عن أن الزيارة الأربعينية تزيد من التماسك الروحي والدينيّ لدى الشعوب الإسلاميّة، وهو ما يعد أحد أهم ركائز ديمومة الدبلوماسيّة الشعبيّة.

إنّ تقييم الزيارة الأربعينية وفقاً لمنظور الدبلوماسيّة الشعبيّة يزيد من فرص العراق والجمهوريّة الإيرانيّة في ايجاد قنوات جديدة ومؤثرة في العلاقات الثنائية ويسهم في تقليل الأزمات وهذا بحد ذاته يرفع من مستوى التنسيق والتواصل في العلاقات الثنائية، إلى جانب وجود قنوات أخرى مؤثرة ترتبط بالمراقد المقدسة في إيران والتي تمنح العراقيّين فرص للتواصل.

1- الجانب الثقافيّ والفنّيّ

إن واحدة من موارد القوة الناعمة هو ما يتصل بالجوانب الفنية والثقافيّة بين الدول؛ إذ تزيد هذه العناصر من الحوارات الاجتماعيّة بين المتخصصين والرواد وتمنح العلاقات الثنائية مجالات جديدة من التواصل والتأثير قد تتجاوز حدود الدبلوماسيّة الرسميّة والتواصل الحكوميّ لما فيه من تأثير على البنى والهياكل الاجتماعيّة فضلاً عن الخيارات الواقعية التي تحاول الدول تبنيها لتوسيع العلاقات والمصالح الثنائية.

تعزز عناصر الثقافة والفن من فهم الشعوب لبعضها وتسهم في تقليل الخلافات فيما بينها، ففي زيارة أحمدي نجاد رئيس الجمهوريّة الإيرانيّة لبغداد عام 2007 كان اول لقاء عام له مع المثقفين العراقيّين؛ إذ وجه لهم دعوة لإقامة اسبوع ثقافيّ في طهران وبالفعل جاءت الاستجابة بشكل سريع لتعبر عن مضمون يعزز العلاقات الثنائية، فقد شارك ما يقارب من 200 شخصية ثقافيّة وفنية وأدبية وتشكيلية لطهران،

وأيضاً خاض المثقفون العراقيّون برامج متعددة مع المثقفين والسياسيّين الإيرانيّين، قربت كثيرا من وجهات النظر بين البلدين، وكذلك ما حدث في عام 2021 بين العراق والسعودية حيث حل العراق ضيف شرف على معرض الكتاب في الرياض، وشارك ما يقارب من سبعين شخصية ثقافيّة معتبرة بطائرة خاصة إلى الرياض وهو أول وفد بهذا الحجم والتأثير إلى المملكة العربية السعودية ممّا ساعد في تحسين العلاقات على المستوى الثقافيّ والنخبوي بين البلدين وأسهم في توسيع العلاقات الثقافيّة والدبلوماسيّة بين الدولتين.

تشكل الدائرة الفنية ركيزة أساسية في التواصل الثقافيّ بين الدول؛ إذ يمكن أن تعبر عن حجم العناصر المتقاربة بين الدول، فضلاً عن أنها تسهم في اعادة تشكيل المواقف والخيارات الثنائية تجاه المخاطر والتهديدات خاصةً إذا كان الموضوعات الفنية ذات توجه يميل إلى معالجة المشاكل الاجتماعيّة أو التحذير من تحول الخلافات إلى أزمات. كما أحدثت الأعمال الفنية الإيرانيّة في بعض الجوانب التاريخيّة والعقائدية تفاعلاً كبيراً من قبل الشعب العراقيّ أسهم في تعزيز قنوات التواصل والتقارب بين الدولتين.

إن طبيعة الركائز التي يمكن عن طريقها فهم الدبلوماسيّة الشعبيّة بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة تُعَدُّ جانباً أساسياً في تقييم العلاقة بين الدولتين، أو البحث عن الفرص التي يمكن عن طريقها رفع مستوى التقارب؛ إذ إنَّ للقوة الناعمة تأثير كبير في ادارة العلاقات الثنائية تسهم في تعزيز مستوى التعاون والمواقف المشتركة التي يتطلبها تأمين بناء الثقة.

إلى جانب ذلك فإن واحدة من أهم المعايير التي ترتبط بالعلاقات الثقافيّة بين الدولتين هو ما يتصل بالتعليم الدينيّ؛ إذ تمثّل حوزة النجف وحوزة قم من الناحية الدينيّة مراكز تعليميّة مهمة في العالم الإسلاميّ الشيعيّ بشكل خاص، ومن أفضل نماذج التعليم الدينيّ بالنسبة للفئات الاجتماعيّة في الدولتين، وهذا ما يجعل هذا الجانب واحداً من أهم المعطيات التي يمكن أن تحدد مستوى العلاقة والتأثير في مجال الدبلوماسيّة الشعبيّة ، وتتعاون إيران والعراق بشكل وثيق في مجال التعليم الدينيّ؛ إذ يستقبل الطلاب العراقيّون التعليم الدينيّ في إيران، ويتم تدريس المذاهب الإسلاميّة والفكر الدينيّ الإيرانيّ في المدارس الدينيّة في العراق. وتتعاون الحكومات الإيرانيّة والعراقيّة في إقامة المشاريع الثقافيّة والدينيّة، مثل تأسيس مراكز الثقافة والمكتبات العامة والمساجد والأضرحة. ومن ثَمَّ فإنّ تثبيت هذه المقومات في المجالات التي تتصل بالتعليم الدينيّ والتبادل الثقافيّ تزيد من فاعلية العلاقة في المجالات الناعمة كبديل عن اعتبار الأمن الأولوية الوحيدة التي يمكن عن طريقها ترسيخ العلاقات الثنائية بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة.

إلى جانب ذلك، تعمل الحكومتان في العراق وإيران على تبادل الكتب والمؤلفات الدينيّة والثقافيّة، وتوفير

الدعم والمساعدة المادية للمراكز الثقافيّة والمكتبات في البلدين. كما تتبادل الجامعات والمراكز البحثية في العراق وإيران الأفكار والبحوث في المجال الثقافيّ والدينيّ، ويقام العديد من الندوات والمؤتمرات المشتركة في هذا المجال.

إن تأثير التعليم الدينيّ بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة يأخذ أبعاداً متعددة من بينها طبيعة تأثير الجانب الدينيّ في المجتمع بالإضافة إلى طبيعة التواصل الذي يمكن أن ينتج في نطاق التعليم الدينيّ من حلقات دراسية مستمرة ومكاتب دينيّة مؤثرة في الجوانب الاجتماعيّة المختلفة، ناهيك عن تأثير هذا الجانب من حيث النتائج النهائية على تكوين جماعات مؤثرة وفاعلة في المجتمع يمكن عن طريقها تمرير الكثير من الغايات والمصالح بين الدولتين.

تؤثر المحصلة النهائية للتعليم الدينيّ من خلال المكاتب والتمثيل والتفويض وغيرها من المسائل قضايا مشتركة بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة في مقدمة ذلك ما يمكن توصيفه بوجود قنوات اتصال وتأثير مستمر بين هذه المكاتب تصل إلى درجة عالية في التنسيق بين المواقف وهذا ما يمكن ملاحظته في تأييد مكاتب المراجع وعلماء الدين في الجمهوريّة الإيرانيّة لفتوى الجهاد الكفائيّ التي أصدرها سماحة المرجع السيد علي الحسيني السيستانيّ التي أسهمت في تنسيق عسكريّ رسميّ بين الدولتين بحكم تأثير الجانب الدينيّ على العلاقات الثنائية بين الدولتين.

إن تقييم دور التعليم الدينيّ والحوزات العلمية قد لا يخضع لمواقف طارئة أو أحداث يومية إنما يتصل بعمق التواصل الروحي الذي يرتبط بين هذه المؤسّسات فضلاً عن درجة عالية من التأثير الاجتماعيّ الذي يكاد يمتد تأثيره إلى جوانب مختلفة من العلاقات الثنائية بين الدولتين، فالتقارب الدينيّ والاجتماعيّ والروحي الذي تحققه العلاقة بين الجمهوريّة الإيرانيّة والعراق يمكن أن يساعد في تجاوز العديد من المواقف الإقليميّة الأخرى التي قد تكون ذات عواقب مؤثرة دون استيعاب واعي لها من الداخل، وهذا ما يجعل الحملات الإعلاميّة المختلفة على الحشد الشعبيّ تفقد فاعليتها بسبب المواقف الثنائية التي يتشارك فيها العراق مع الجمهوريّة الإيرانيّة لغرض تمكين دور العراق في بعض المؤسّسات الدَوليّة.

إن طبيعة التواصل الذي يمكن إدراكه في توصيف تأثير التقارب الاجتماعيّ والشعبيّ بين العراق وإيران يكاد يتصل إلى جانب كبير بالجوانب الاجتماعيّة المتشابهة بين الشعبين؛ إذ تقام العديد من المناسبات الدينيّة والثقافيّة في البلدين طوال العام، مثل عاشوراء والأيام المباركة في العراق، وأعياد نوروز والمناسبات الدينيّة في إيران. كما يتشارك الشعبان في البلدين العادات والتقاليد الثقافيّة المختلفة، مثل الأكلات

والملابس التقليدية والموسيقى والرقصات الشعبيّة. وهذا بحد ذاته يعزز من مستوى التقارب ويسهم في دعم الدبلوماسيّة الشعبيّة ومن ثم الدبلوماسيّة الرسميّة بالعديد من القنوات والخيارات التي تساعد موظفي البعثات الدبلوماسيّة من تحقيق أكبر قدر من التواصل الضروريّ لاستدامة العلاقات الثنائية وعدم تمرير الأزمات أو الخلافات على العلاقات الدبلوماسيّة بين الدولتين.

الخاتمة

إن طبيعة العلاقات الثقافيّة والاجتماعيّة وما يترتب عليها من تواصل بين الشعب العراقيّ والإيرانيّ ذات مجالات ومرتكزات كبيرة ومتعددة المستويات ويتفرع من بعضها العديد من القيم والسلوكيات؛ ممّا يجعلها تدخل ضمن البنى والهياكل الاجتماعيّة لكلا الدولتين، ويتزايد تأثير هذه المجالات في أحداث كثيرة في مقدمتها المناسبات الثقافيّة والدينيّة والأعياد الاجتماعيّة الأمر الذي يزيد من التواصل والتنسيق والذي يصل في معظم الأحيان إلى الدعم والتأييد الحكوميّ في الدولتين.

إنّ من بين النتائج التي تتّصل بهذه الدراسة هي:

- أنّ طبيعة المرتكزات التي تتصل بالدبلوماسيّة الشعبيّة بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة تُعَدُّ متماسكة ومؤثرة في السياسات العامة للدولتين.
- من الصعب تجاوز أهمّيّة التواصل الروحيّ والمعرفيّ بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة في أيّ دبلوماسيّة رسمية أو حكوميّة يتبناها العراق أو إيران تجاه بعضهما.
- أنّ زيادة تركيز المجالات الثقافيّة والدينيّة في العلاقات الثنائية بين العراق وإيران يمكن أن تسهم في زيادة التنسيق والتقارب بين الدولتين، فضلاً عن أنه يسهم في إدارة العديد من القضايا التي تتصل بالعلاقات المشتركة.
- أنّ العديد من المواقف المشتركة بين العراق والجمهوريّة الإيرانيّة لم تكن نتاج القرب الجغرافيّ، بل كانت جزءا من تأثير الجانب الدينيّ والروحي الذي تتشارك فيه الدولتين.
- أنّ عدم توظيف القنوات الاجتماعيّة المشتركة بين العراق وإيران من قبل صناع القرار سوف تفقد من قيمة تأثير الأداء الدبلوماسيّ والتوجه السياسيّ لكلا الدولتين تجاه بعضهما.

- أنّ التوجهات المشتركة التي كانت نتاج المواقف الدينيّة والروحية قد أثبتت قدرتها في ايجاد مصالح مشتركة بين الدولتين كالحالة مع دعم الجمهوريّة الإيرانيّة فتوى الجهاد الكفائيّ لسماحة المرجع السيد علي الحسيني السيستانيّ؛ ممّا يعني وجود فرص كبيرة لإدارة مواقف أخرى في مستويات متعددة.

إنّ ما يمكن أن يترتب على هذه النتائج من مؤشّرات وحقائق يسهم في تكوين سياسات جديدة بالنسبة للعراق تجاه إيران بما يساعد في إدارة القضايا والمواقف الثنائية التي تمس الأمن القوميّ أو تقييم المخاطر والتهديدات، **والتي يمكن أن تكون ضمن التوصيات الآتية:**

- دعم برامج التعليم الدينيّ من قبل الحكومة العراقيّة بهدف توسيع قابليتها من حيث البنية التحتية وتعزيز مكانتها الخارجيّة بما يناسب الأدوار التي تؤديها خصوصاً في محافظة النجف الأشرف وكربلاء المقدسة.
- تنظيم حدث معرفي دينيّ يتزامن مع المناسبات الدينيّة لغرض عقد لقاءات وحوارات بين المؤهلين لبرامج الدبلوماسيّة الشعبيّة يسهمون في دعم الجهود الحكوميّة لتنسيق المواقف المشتركة وإدارة القضايا التي تتصل بالدولتين وبما يدعم المطالب والاحتياجات الاجتماعيّة والثقافيّة.
- إحلال القيم والحوار كمبادئ سياسيّة للأداء الدبلوماسيّ العراقيّ تجاه الجمهوريّة الإيرانيّة والتركيز على أهمّيّة عناصر القوة الناعمة في دعم العلاقات الثنائية وأن يكون أولوية للبرامج المتبادلة، وأن تحل هذه المبادئ بدل الأمن الذي كان يشكل الأولوية الوحيدة في العلاقات الثنائية.
- المشاركة في الأعمال الفنية والثقافيّة التي يمكن أن تسهم في دعم العلاقات الثنائية مع ضرورة تركيز هذه الأعمال على التحديات التي تواجه العلاقات الثنائية بين الدولتين.

الجزء الرابع

خارطة طريق لإعادة رسم العلاقات العراقية الإيرانية

إطار عام لتصحيح العلاقة مع الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة من منظور العراق

د. عبد الجبار احمد/ استاذ العلوم السياسية/ عميد كلية العلوم السياسية الاسبق/ جامعة بغداد

المُقدِّمة

ليس من المبالغة القول إنَّ مستقبل الدولة العراقيّة كدولة قوية بسيادة واستقلالية كاملتين في إدارة شؤونها لها خياراتها السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة التي تتوافق ومصالحها توافقاً مستقلاً، وبناء شبكة علاقاتها الإقليميّة والدَوليّة على وَفْق مبدأ المصالح المشتركة، وعلى نهج حسن الجوار والتعاون المتشابك، ويعتمد اعتماداً كبيراً على طبيعة العلاقات العراقيّة مع دول الجوار عموماً، وعلى طبيعة العلاقات مع إيران خصوصاً.

ولعل من أسباب قولنا هذا، هو أنَّ العلاقات العراقيّة الإيرانيّة لم تكن على وتيرة واحدة، بل تباينت ما بين مبدأ التعاون (غير المطلق)، ثم الصراع والصِّدَام المسلح (1980 – 1988)، ثم انتهاء مرحلة الصراع مع بداية مرحلة ما بعد التغيير في العراق في التاسع من نيسان 2003، والمتسمة بالتعاون التام والكامل وفي المجالات كلها. إلا أنَّ الملاحظ على هذه المرحلة أنَّها كانت على حساب العلاقات الإقليميّة مع دول أخرى مهمة، ومؤشر في المحيط الإقليميّ والدَوليّ، ورداً على فكرة أنَّ إيران أصبحت هي المهيمنة والمسيطرة على العراق وتوجهاته السياسيّة والأمنيّة، مع اعتقادنا أنَّ هذه الفكرة ليست مطلقة، وتحتاج للتحليل والتدقيق إلا أنَّها لها نصيب في الواقع العراقيّ بعد عام 2003. وإذا كانت إيران قد استطاعت أن تغتنم الفرص الاستراتيجية التي أتيحت لها بعد 9 – 4 – 2003 أمام انسحاب أو مقاطعة دول المحيط العربي (وليس الجميع)، وأمام انشغال العراق بالمادة بناء الدولة ومواجهة التحديات الأمنيّة والسياسيّة، فإنَّ هذه الحقيقة بعد عقدين من التغيُّر قد أظهرت بعض ملامحها، وبدأت خطوات عراقيّة لإعادة النظر في طبيعة علاقات العراق الإقليميّة، ربما يتوافق مع المصالح العراقيّة العليا مصحوبة بوجود رغبة من المحيط العربي

بالانخراط، وإقامة شبكة من العلاقات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والعسكريّة مع العراق.

ولعل التساؤل الأهم الذي يبرز أمامنا هو، هل يستطيع العراق إقامة علاقاته الإقليميّة بصورة متوازنة والحفاظ على مصالحه القوميّة في ظل استمرار الصراع الإقليميّ مع وجود فرصة مناسبة لحل هذا الصراع، أو ضبطه؟ فهل سيبقى العراق أسيراً لجيوبوليتيكية الدولة (شبه المغلقة) ولا يتحرر نحو المجال الجيو–استراتيجيّ– سياسيّ، ويبني دولة قوية وحكومة رشيدة قوية قادرة على مواجهة التحديات والتهديدات عبر تخطيط استراتيجيّ لمستقبل آمن للعراق وشعبه.

أولاً: لا تغطّي العلاقاتُ المذهبيّة العلاقاتِ الإقليميّة الدائمة

النسق الأيديولوجيّ والفكريّ ومنه الدينيّ له أثر كبير في تحديد مدركات صناع القرار وتصوراتهم ودوافعهم ومحركاتهم في مسارات العلاقات الدَوليّة والإقليميّة. ومع أنَّ المصالح هي الأساس المهم في حركة العلاقات الدَوليّة، وهي جوهر القوة أو القوة نفسها التي تطمح الدول لحيازتها وزيادتها وممارستها والدفاع عنها؛ فإنَّ هذه المصالح والقوة تحتاج لإطار فكري، سواءً أكان تبريرياً أم تفسيرياً كعامل دفع وزخم للمصلحة والقوة نحو نهايات مرغوب فيها في ظل وجود دعم وتأييد داخليّ وإقليمي ودولي، وكجزء من البعد الدينيّ يمكن عد المذهبية هي أحد الأبعاد أو الأركان المهمة، وإن كانت هي غير واضحة وضوح قوة العامل الدينيّ أو القوميّ في تحديد طبيعة العلاقات الإقليميّة والدَوليّة، وفيما يخص العامل المذهبيّ وأثره في تحديد طبيعة العلاقات العراقيّة – الإيرانيّة يمكن تحديد الموارد الآتية:

1. إنَّ إيران –ومنذ 1979 وعلى وَفْق دستورها النافذ– لديها فلسفة ثنائية في الحكم، وهما سلطة الثورة وسلطة الدولة والإطار القيمي الذي يحدِّد مسارات الثورة والدولة مرتبط بتصورات رجالات الثورة، وعلى رأسهم السيد الخميني، ومن بعده السيد الخامنئي، ومن أساسات تلك القيم مبدأ ولاية الفقيه، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، ودعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في أيّ بقعة من العالم، ووحدة الأمة الإسلاميّة، وتحقيق مبدأ الأممية الإسلاميّة ومبدأ تصدير الثورة هذا إلى جانب جعل الإسلام هو الدين الرسميّ للدولة، والمذهب الجعفري الاثني عشري مذهب الدولة، ومذهب مَن يتولَّى رئاسة الجمهوريّة، أمَّا العراق ومنذ 2003 فإنَّ فلسفة الحكم والقيم المؤشرة في تحديد طبيعة الحكم وتوجهاته فهي تختلف كلياً، فإلى جانب الديمقراطية والتفردية واللامركزية السياسيّة واللامركزية الإدارية فإنَّ الدستور العراقيّ لسنة 2005 النافذ لم ينص على المذهبية الواحدة، مع عدِّ أنَّ الإسلام هو دين الدولة الرسميّ مع الحفاظ على الهوية الإسلاميّة لمعظم الشعب العراقيّ، وضمان كامل للحقوق الدينيّة لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينيّة، وأنَّ العراق بلد متعدِّد القوميّات والأديان والمذاهب، وأتباع كلّ دين أو مذهب أحرار في ممارسة الشعائر الدينيّة، وإذا كان الدستور قد

نص على مبدأ المكونات كأساس قيمي جديد لحكم المؤسّسات السياسيّة والدستورية على المستوى الداخليّ وعملها، إلا أنَّه لم يشر إلى أيّ نزعة مذهبية محدَّدة كأساس قيمي لعلاقته الخارجيّة، بل رُكِّزَ على أساس المصالح المشتركة والقواعد المعيارية المعتمدة في العلاقات الدَوليّة، ومنها مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخُّل في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى، وحل النزاعات بالوسائل السلمية، واحترام الالتزامات الدَوليّة؛ لذا نجد أنّ القيم المذهبية واضحة والمؤكَّدة في النظام السياسيّ الإيرانيّ بعكس القيم المعتمدة في النظام السياسيّ الإيرانيّ.

2. تختلف النزعة السياسة الخارجيّة والعلاقات الإقليميّة للعراق عن النزعة الإيرانيّة؛ إذ يدرك العراق وعن طريق غالبيته الشعبيّة (السياسيّة نقصد وليس الاجتماعيّة) أنَّ النظام الديمقراطي الذي أُرْسِيَ ما بعد 2003 يحتاج إلى التماسك والاستقرار، وأنَّه لا نية للعراق في تكرار ممارسات النظام السياسيّ لما قبل 2003؛ لذا فإنَّ نزعته دفاعية في الحكم، وليست هجومية مثلما هو الحال في إيران، فإيران الثورة ومنذ 1979 تعمل بنزعة مزدوجة دفاعية وهجومية لاعتبارات عديدة.

3. مع أنَّ إيران تساند جماعات وحركات مسلحة سنية المذهب في فلسطين وموقعها الواضح من النزاع الأذربيجاني – الأرميني، وعلاقتها الجيدة مع بعض دول الخليج العربي؛ فإنَّها وفي إطار علاقتها مع العراق ما زالت توسم بتوجهاتها المذهبية كأساس في علاقته معه، وتوجد مجموعة أسباب وراء هذا التطوّر، وهي:

أ. أنَّ إيران هي أول الدول التي استثمرت ووظفت حالة الفراغ التي حصلت في المنطقة بعد أن فقد العراق دوره الإقليميّ القائد والمؤشر بعد احتلاله 2003، وانسحاب الاحتلال 2011، وما زالت تستثمر كلّ الفرص المتاحة لها من سياسيّة واقتصاديّة وأمنيّة، وعدِّ العراق قيمةً استراتيجيّة لا يمكن التخلّي عنها. وحين نقول إنَّ إيران أول الدول وذلك بوجود حالة التردُّد أو الانكفاء أو الانسحاب من معظم الدول العربية في حكم العراق، مع أنَّ معظم هذه الدول، إن لم تكن جميعها لديها علاقات جيدة وممتازة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة.

ب. توجد مجموعة عوائل أو عناصر يعدُّها الجانب الإيرانيّ سواءً الرسميّ أم غير الرسميّ هي لمثالية العناصر المشتركة ما بين إيران والعراق، ومنها:

- الاشتراك المذهبي بين البلدين.
- وجود العتبات المقدسة في العراق.
- المرجعية الشيعيّة في النجف.
- القواسم الثقافيّة والحضارية المشتركة.
- تواجد جاليات عراقيّة كبيرة في إيران.
- وجود أعداد من العراقيّين المتجذرين من أصول إيرانيّة.
- الاقتصاد المستند للسياحة الدينيّة.

وبالمقابل يوجد مَن يرى من الجانب العربي أنَّ للسياحة الإيرانيّة مجموعة أهداف في العراق، منها:

- تحجيم القدرة العراقيّة في تهديد إيران.
- استفادة دور إيران الإقليميّ.
- محاصرة المشروع الأمريكيّ في العراق.
- دعم الأحزاب الشيعيّة والجهات المسلحة الشيعيّة.

ولا نريد تناول التصريحات الرسميّة الإيرانيّة والعربية والعراقيّة هنا، ربما نتناولها في أوراق أخرى مقبلة، ولكن عند تحليل هذه العناصر والأهداف يمكن تحديد ما يلي:

أ. إنَّ بعض سياقات شاه إيران ومواقفه من المشكلات السياسيّة والحدودية مع العراق قبل 1978 سقوط النظام يتطابق مع بعض السياقات والمواقف لإيران ما بعد 1979، ويؤكِّد هذا أنَّ إيران ما بعد 1979 تتحرَّك على وَفْق مصالحها القوميّة أكثر من حراكها على وَفْق رؤى مصالحها المذهبية.

ب. تختلف سياقات العراق ومواقفه بعد 2003 كلياً عن سياقات العراق ومواقفه قبل 2003 وبالتحديد 1979 – 2003، وليس السبب في ذلك اختلاف الرؤية المذهبية، بل اختلاف الرؤية في كيفية التعاطي مع المصالح العراقيّة على ضوء القدرات والقابليات العراقيّة مع وجود فلسفة سياسيّة جديدة ليس فيها المركزيّة الأولوية، ومن المؤكَّد أنَّ بعض السياقات والمرافق العراقيّة هي ليست على قدر كافٍ من القوة والصلاحية؛ بسبب حالة الوهن في النظام السياسيّ العراقيّ، وانقسام السياسة إزاء علاقات العراق الإقليميّة والدَوليّة.

ج. لا تخصُّ العناصر المشتركة وَفْق الرؤية الإيرانيّة إيران لوحدها، وهي ليست احتكاراً أو امتيازاً لإيران، سواءً كان ذلك على صعيد المرجعية الشيعيّة أم الاشتراك المذهبي أم العتبات المقدسة.

د. لا يُعطي الاشتراك المذهبي بين البلدين الحق لإيران في اعتماد شيعة العراق كإحصائية سكانية عددية تابعة أو موالية لهم، فالعرب الشيعة والشيعة العرب هم من العرب الأقحاح المؤسسين والمشاركين في بناء الحضارة الإنسانية، وأنَّهم من المساهمين أيضاً، وبصورة رئيسة في حركات التحرُّر الاستقلالية، وحركات مناوئة الاحتلال، ومنذ بدايات تأسيس الدولة العراقيّة، وكذا الحال للمرجعية الشيعيّة في النجف، فهي مرجعية لكل المسلمين في العالم من اتباع المذهب الشيعيّ ومقلديه، وهي ليست ذات حركة مذهبية تصديرية نحو الخارج، ولم تعتمد منهج ولاية الفقيه ما خلا جوانب التبليغ الدينيّ والتكليف الشرعي والعتبات المقدسة الأخرى، ليست حكراً على أحد، بل هي لكل المسلمين أياً كانت ديانتهم، أو هويتهم مع عدم إغفال خصوصيتها لأتباع المذهب.

هـ. إنَّ إعطاء المشترك المذهبي أهميّة عند إيران تتجاوز الحدود العبادية الاجتماعيّة وربطه بنزعة سياسيّة معينة سيعطي الحق بالمقابل المحيط العربي السني والدول العربية السنية بالتدرج، وتأكيد المشترك المذهبي ما بين العراق والدولة، وستكون النتيجة ضياع الهوية العراقيّة بنزعتها الوطنيّة وتأثيراته وأبعاده

السلبية على مستقبل العراق، مع الإشارة إلى أنَّ إيران حالها حال الدول العربية دائماً ما تؤكِّد مبدأ وحدة العراق، واحترام سيادته.

و. من الناحية السياسيّة وطالما أنَّ العرف الدستوري الذي اعْتُمِدَ في عراق ما بعد 2003، وإعطاء منصب رئيس مجلس الوزراء للشيعة، ورئاسة الجمهوريّة للكرد ورئاسة البرلمان للسنة، ونظراً إلى أنَّ الصلاحيات والاختصاصات الممنوحة لرئيس مجلس الوزراء هي أوسع الصلاحيات والاختصاصات وأكبرها؛ بسبب طبيعة النظام النيابي البرلماني ونوعه، فإنَّنا نلاحظ أنَّ معظم رؤساء وزراء العراق قد زاروا إيران بعد عملية تكليفهم برئاسة مجلس الوزراء وتسنمهم المنصب، ممّا قد يشير إلى أنَّ واحداً من مذكرات وتصورات رؤساء الوزراء (ما عدا السيد إياد علاوي) هو أهمّيّة إيران ودورها في العراق ليس كدولة جارة وشقيقة للعراق فحسب، بل ولدورها الإقليميّ المؤشر إلى جانب بعض المؤشّرات والعوامل الشخصية أو السياسيّة بوصفها أنَّ إيران كانت مأوى لمعظم المعارضين والمناوئين الشيعة للنظام السابق. ولكنَّنا نعتقد أنَّ هذا التصور ليس مطلقاً إن لاحظنا أنَّ سياسة وتوجهات كلّ من السيد العبادي والسيد الكاظمي كانت متوازنة ولا تشير أو توحي بأي نزعة مذهبية، لا بل اعتماد النزعة الوطنيّة وتأكيد المصالحة كسبيل ووسيلة للعلاقات بين البلدين، مع الأخذ بالحسبان المحددات والمقيدات الداخليّة والخارجيّة التي تؤثر على مسارات تلك العلاقات وطبيعة المصالح.

ز. من الجانب الآخر فإنَّ المحيط العربي (السني) لا ينبغي أن ينظر للعراق في عام 2022 بأنَّ العراق في 2003 – 2008 وضرورة التحرُّر من أيّ نظرة تبتعد عن عناصر المصالح المشتركة، وعن مبدأ استراتيجيّ نعتقده بأنَّه مهم وحيوي بالمنطقة ومفاده أنَّه لا لمقدور المحيط العربي أن يدفع العراق بالانسلاخ من محيطه الإسلاميّ (المذهبي) وإيران قادرة على أن تدفع العراق كورقة استراتيجية بيد كلّ من إيران والدول العربية للمساومة لا يعني سوى ضياع فرص العراق بالاستقرار والأمن المستدام؛ لذا يصبح من المهم أن يكون العراق قيمة استراتيجية لكل الدول المجاورة، ولكن قيمة استراتيجية تمثّل العراق ومصالحه، وليس مصالح الدول المجاورة سواءً كانت شيعيّة أم سنية المذهب.

ح. من واجبات الحكومة العراقيّة، أيّ حكومة وبغض النظر عمَّن هو رئيسها، وفي إطار التوازن ألَّا تتخذَ السياسات والقرارات والإجراءات التي فيها أحادية المصلحة لإيران وعلى حساب الدول الأخرى ومصالحهم، وألَّا تحصرَ نفسها في منزلة التابع السياسيّ والاقتصاديّ والأمنيّ لإيران، وفي الوقت نفسه ألَّا تكونَ طرفاً مخاصماً معادياً لمصالح إيران في العراق، وبالطبع تحدث عن المصالح المشتركة وَفْق مبدأ حسن الجوار، ومواثيق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدَوليّ، كما أنَّه من واجبها أن تلاحظ وللأسباب نفسها ذهاب وزيارة كلّ رؤساء جمهوريّة العراق ورؤساء مجلس الوزراء ورؤساء السلطة التشريعية والقضائية أيضاً مقابل زيارة يتيمة للرئيس الإيرانيّ للعراق أحمدي نجاد، وانعكاسات ذلك لدى المواطن العراقيّ، ثم لماذا تكرر زيارات قادة الحرس الثوريّ الإيرانيّ للعراق في أوقات الانتخابات وما بعدها وفي أوقات التفكير لدى صناع القرار في العراق بالتعاون والتنسيق سواء مع الولايات

المتحدة أو التحالف الدَوليّ أو محيطه العربي وعقد اجتماعات علنية وغير علنية مع قوى سياسيّة شيعيّة عراقيّة بالأخص، والأمر نفسه لزيارة رؤساء بعض القوى السنية العراقيّة لدول إسلاميّة مثل تركيا، ودول عربية خليجية، وغير خليجية في أوقات الانتخابات وما بعدها، أو في أوقات الأزمات.

سيكون من واجب الحكومة العراقيّة العمل على إقناع إيران من أنَّ التفكير بمصلحة المذهب الشيعيّ في العراق والمشترك المذهبي ما بين العراق وإيران لا يكفي لوحده؛ لتحقيق الاستقرار والأمن في العراق والمنطقة، بل الأجدى التفكير بمبدأ مذهب المصلحة؛ لأنَّه الأفضل والأكثر مقبولية لدى دول المنطقة والعالم.

وعندئذ سيكون من برامج الحكومة العراقيّة وغاياتها وأولوياتها ما يلي:

- الحفاظ على وجود الدولة، ووحدتها، وسلامة أمنها، واستقرارها.
- الحفاظ على الخيار الديمقراطي العراقيّ وتعزيز المؤسّسات الديمقراطية.
- اعتماد سياسة التوازن وانتهاجها، وبويصلة المصالح العراقيّة أولاً.
- جعل مبدأ التوازن وسياسته من أولويات برنامج أيّ حكومة عراقيّة، وجعله مبدأ إلزامياً على كلّ الحكومات المتعاقبة، وبوصفها مصلحة عراقيّة عليا مع احتفاظ العراق بحقه في الدخول في أيّ تعاون وتنسيق إقليمي، أو دولي سياسيّ، أو اقتصاديّ، أو أمنيّ، وبإطار مبدأ عام، وألَّا يكونَ هذا التعاون والتنسيق يخلُّ بمبدأ حسن الجوار وسلمية العلاقات الخارجيّة للعراق.
- ومن واجب الحكومة الإيرانيّة، إن كانت إصلاحية أم محافظة، وإن مثَّلت خط الدولة، أو خط الثورة، وألَّا تتعاملَ مع العراق لمصلحة ثانوية لتفاهماتها أو صراعاتها الإقليميّة والدَوليّة، وعدم إدخال العراق في أيّ سياسة إقليمية (سوريا، واليمن، ولبنان) لا تصب في مصلحة العراق واستقراره وأمنه، والأهم ألَّا تتعاملَ مع العراق بأنَّه الحديقة الخلفية لها، وأن ندرك أنَّ القيود التي تحد من حركة صناع القرار الحكوميّ العراقيّ هي كثيرة ومختلفة إن كانت تخص مصالح الدول العربية الخليجية وغير الخليجية، أو مصالح الدول العظمى كالولايات المتحدة، أو الدولة التي تتفاوض معها إيران بصورة مباشرة أم غير مباشرة حول قضايا وملفات عديدة، سواءً ما يتعلّق بالمشروع النووي أم ما يتعلّق بدائرة نفوذها في كلّ من لبنان واليمن والعراق الدولة التي احتلت العراق وكان موقف إيران منها موقفاً محايداً، ولا نقل المتعاون، وهنا تجدر الإشارة والملاحظة إلى أنَّ كلاً من إيران (الشاه والسعودية) كانتا من دعائم الاستراتيجية الأمريكيّة في الشرق الأوسط، ثم تحوَّلت إيران إلى جانب العراق أهداف استراتيجية الاحتواء المزدوج، ثم تحول العراق وأفغانستان إلى أهداف أمريكيّة دولية للاستهداف العسكريّ والاحتلال وبقاء إيران خارج دائرة الاستهداف لسنوات طويلة، إلا بعد دخول موضوع المشروع النووي إلى دائرة التفاعلات الدَوليّة.

ثانياً: **الجغرافية والسياسة**

إنَّ مجال أيّ دولة في العالم هو الجغرافية بكل مقوماتها وعناصرها التي تحدد طبيعة توجهات الدولة وتعاملاتها وسياساتها وعلاقاتها المحلّيّة والإقليميّة والدَوليّة كما أنَّ أيّ سياسة أو استراتيجيّة لأي دولة إن لم تقرأ جغرافيتها في إطار الجغرافية السياسيّة والجيوبوليتك والجيوسياسيّ قراءة موضوعية وصحّيّة تترجم إلى قرارات وخيارات استراتيجيّة فهي ستكون حتماً سياسة لدولة فاشلة وعلاقة الدولة بالسياسة علاقة متلازمة متكاملة؛ لأنَّ الجغرافية تحدِّد نوع السياسة المعتمدة وخيارات الدولة الأمنيّة والعسكريّة والاجتماعيّة كما تحدِّد طبيعة التعامل مع الدول المجاورة وفي المقابل تنهض السياسة بالدور الأهم والحيوي، أمَّا في توظيف إيجابيّات الجغرافية بصورة أعمق وتعزيز قوة الدولة ومركزها ودورها الإقليميّ والدَوليّ فإنَّها تنهض بدور مضاد لأسس الجغرافية الموجودة ومقوماتها كعامل ثابت وتحوُّل إيجابيّ، وتفقد الدولة حينئذٍ كثيراً من مقومات القوة والعلاقات السلبية (الجغرافية) بالإيجابيّة (السياسة الواعية)، ومن ثَمَّ تقود إلى دولة تعتمد سياسات تقلِّل وتقلِّص من السلبيات قدر الإمكان، وتتحرك إقليمياً ودولياً على قدر إمكانياتها، أمَّا علاقة الإيجابيّ (الجغرافية) بالسلبي (السياسة المتخبطة) فتقود إلى سياسة ضعيفة نابعة من تدهور بالمكانة الإقليميّة، أمَّا علاقة الإيجابيّ (الجغرافية) بالإيجابيّ (السياسة الواعية) فتقود –وبكل ثقة– إلى دولة قوية ذات مكانة إقليمية ودولية جيدة ذات دور إقليمية مؤثر في صنع السياسات والقرارات التي تحقق فيها مصالحها ومصالح شعبها.

نجد –في هذا السياق– أنَّ إيران وبمساحاتها الواسعة تحسن قراءة جغرافيتها السياسيّة بالصورة التي يمكِّنها من اعتماد الخيارات المناسبة؛ لتحقيق مصالحها الأساسية والحيوية وتوظيف القدرات والقابليات بالصورة التي تحقق لها الاستجابة الواضحة للتحديات والتهديدات التي تواجهها أو الأهداف والمطامح والمطامع التي تريد الوصول إليها. اعتمدت إيران الحياد إزاء حربين أمريكيتين ضد أفغانستان والعراق قبل وقوعهما، ولكنَّها استثمرت ووظفت قدراتها وسياساتها خصوصاً في العراق بما يعود بالنفع لمصالحها وإدامة نفوذها وتوسيعه في المنطقة.

وأشغلت (إيران) الولايات المتحدة الأمريكيّة في العراق، وزادت من الخلاف وأعباء الاحتلال عبر وكلائها أو مناصريها ومؤيديها عقائدياً وأمنيّاً وتؤيد حزب الله في لبنان وحماس وحركات أخرى في فلسطين والحوثيين في اليمن وتناصرهم وتدعمهم، فضلاً عن دورها في سوريا، ولكنَّها في الوقت نفسه تتحاور مع الولايات المتحدة بوساطة العراق وتتفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكيّة بوساطة الأوربيين (الاتحاد الأوربي) حول مشروعها النووي وكل ذلك في إطار هدف واضح ومحدَّد وهو الدفاع عن الأمن القوميّ الإيرانيّ وثورتها ونفوذها ومكانتها ودورها في المنطقة، أمَّا العراق فإنَّ الموقع الجغرافي جعله ساحة

لصراع الفواعل الدَوليّة والإقليميّة، ممّا أثَّر سلباً على صيرورة الدولة وأدائها منذ تأسيس الدولة العراقيّة عام 1921 فالعراق كدولة متوسطة المساحة يطل على الخليج العربي بساحل يبلغ طوله حوالي (65) كم يبدأ من رأس البيشة إلى أم قصر، وبذلك يُعدُّ المنفذ البحري الوحيد للدولة ومنطلقه الأساس للاتصال بالعالم الخارجيّ وقاعدة أنشطته البحرية المتنوعة.

لذا فإنَّ العراق هو دولة شبه حبيسة تنطبق على حدوده صفة الحدود البرية التي بلغت (3462كم) أي: بنسبة (98%) من إجماليّ حدوده، وبنسبة ساحل لا يتجاوز (1،8%) وحدوده مع السعودية (18كم)، والكويت (195كم)، وإيران (1300كم)، وتركيا (337كم)، وسوريا (600كم)، والأردن (178كم)، وإطلالته البحرية الوحيدة تواجه تحدياً جدياً، لا سيَّما بعد مشروع الكويت بناء ميناء مبارك الذي سيحدِّد كثيراً عمل الملاحة العراقيّة.

وأثَّر هذا الموقع شبه الحبيس (المغلق) سلباً على أداء الدولة وسياستها؛ إذ إنَّ الموقع قيد فاعليها وجعلها أسيرة الابتزاز الخارجيّ من قبل جوارها الجغرافي، مع الإشارة إلى أنَّ السلوك الخارجيّ لدول الجوار اتسم بالنفعية، مع حيازتها أحياناً أوراقاً استراتيجيّة أكثر من العراق مثال إشكالية نهري دجلة والفرات، وروافدهما من دول المنبع (تركيا، وإيران)، والتي أوجدت نقط الدولة وزيادة حجم التحديات التي تواجهها.

وتعامل السياسة العراقيّة مع هذه الجغرافية الظالمة مع أهمّيّة الموقع الجيواستراتيجيّة–السياسيّ كان متفاوتاً ما بين السلبية والإيجابيّة باختلاف الظروف والقيود، ففي العهد الملكي ومع بداية تشكيل الدولة وتأسيسها، بغض النظر عن طريقة تأسيسها وظروفها، ومع قلة القدرات والإمكانيات والانشغال بالبناء الداخليّ امتلكت النخبة السياسيّة آنذاك رؤية واضحة في كيفية التعامل مع الجغرافية، ولعل مشكلة الموصل 1925 مثال على ذلك، هذا إلى جانب سعي النخبة للبحث عن التحالف مع بريطانيا كدولة كبرى كضمان للعراق لمواجهة تحديات وتهديدات كلّ من تركيا وإيران.

أمَّا القراءة السلبية السياسيّة للجغرافية العراقيّة التي أدّت لخضوع العراق لقرارات مجلس الأمن الدَوليّ ومواجهة المجتمع الدَوليّ عسكريّاً وخضوعه للحصار بعد 2003؛ بسبب اعتقاد صانع القرار للنظام السياسيّ 79 – 2003 أنَّ بإمكانه أن يعدِّل من الخارطة السياسيّة الجغرافية للعراق عبر اجتياح الكويت، ولزيادة رصيد العراق من عناصر الحقوق النفطيّة والمنافذ البحرية الواسعة.

أمَّا بعد 2003 فإنَّ سلبية الموقع الجغرافي ومصالح الدول المجاورة ودول أخرى في العراق وبداية تشكيل المنظومة العسكريّة والأمنيّة، وبدايات المشروع الديمقراطي وتشكيل المؤسّسات السياسيّة والدستورية كلّ هذه الأسباب جعلت العراق وحدوده بالأخص دولة هشَّة وحدوده شفافة، والحدود الشفافة يقصد بها

الهيمنة الاقتصاديّة والعسكريّة دونما حدود خرائطية للدول أو ما عُرِفَ بجغرافية السيطرة من دون إمبراطورية.

وقد سهَّلت هذه الحدود الشفافة على الدول المجاورة بالتدخل في الشأن العراقيّ تدخُّلاً مباشراً وغير مباشر منذ عام 2003 وحتى الآن. والمشكلة الأكثر تعقيداً أنَّ النخب السياسيّة في العراق لم تتعامل مع الجغرافية، ومع القدرات والقابليات والموارد، تعاملاً صحّيحاً وبصورة سليمة، ويبدو أنَّها استسلمت لهذا القدر الجغرافي ما بين النعمة والنقمة، وتعاملت في علاقتها مع إيران من منطلقات مذهبية أو شخصية أو نظرة ضيقة ليبقى القرار العراقيّ قراراً تابعاً في عديد من المجالات، وإن لم يكن تابعاً فهو ليس متكافئاً مع التحديات والتهديدات الموجودة والمحتملة.

وأغفلت النخب السياسيّة حقيقية أنَّه ما عاد أمراً ممكناً والدور الإقليميّ وحتى الدَوليّ المؤثر يرتبط ارتباطاً كلياً بالمساحة لوحدها فهذه الإمارات العربية المتحدة وقطر لم تصبح أسيرة للجغرافية وتحررت من قيود الموقع الجغرافي، ولتؤدِّي أدواراً مؤثرة في السياسات الإقليميّة والدَوليّة.

وفي إطار المقارنة والمفاضلة ما بين ما يملكه كلّ من العراق وإيران من أوراق وملفات سياسيّة واقتصاديّة، وفي مجالات الطاقة أيضاً نلاحظ أنَّ الأوراق التي تملكها إيران هي الأقوى والأكثر تأثيراً مثل روافد نهر دجلة والغاز الإيرانيّ؛ لتجهيز محطات الكهرباء في العراق والحدود البرية الطويلة وما يترتب عليها من تبعات أمنيّة واقتصاديّة ومنافذ حدودية، وطبيعة إدارتها والأهم هو موضوع الضغوطات السياسيّة المرتبطة بالفصائل والجماعات المسلحة، وهي موقع نقاش حقيقي في العراق، وتمييزها عن مؤسسة الحشد الشعبيّ كمؤسسة عسكريّة عراقيّة تعمل وَفْق القانون وبإمرة القائد العام للقوات المسلحة وطبيعة السياسات والإجراءات الإيرانيّة المعتمدة عن طريق العراق سواءً أكان براً أم جواً والتي تتعلَّق بالدور الإيرانيّ في سوريا وإيران، ومقابل ذلك فإنَّ العراق لا يملك ما يكفي من أوراق وملفات يستطيع عن طريقها أن يقايض إيران أو يساومها فيما يخص المصالح العراقيّة حصراً إلا من الناحية الأمنيّة ولا الاقتصاديّة ولا السياحة الدينيّة وحتى ما يخص الغاز الإيرانيّ المستورد فهو يتمتع بالإعفاءات الأمريكيّة كلّ مرة مع محاولة مساعي العراق المستقبلية لإكمال خطوط الربط الكهربائي في المحيط العربي، وكذلك استثمار الغاز المصاحب الذي يهدر حرقاً منذ 19 عاماً، والمتبقي في أيادي صانع القرار العراقيّ أن يقدِّم خيارات الوساطات والمساعي لحل المشكلات العالقة ما بين إيران ودول المحيط العربي مثل السعودية، وكذلك رعاية الحوار الإيرانيّ مع الولايات المتحدة الأمريكيّة وليس أكثر من ذلك، وتحت مبدأ اعتماد التوازن الذي يحقق الاستقرار، ويخدم العراق ومصالحه الأساسية.

من جانب آخر أنَّ إيران وعلى لسان قادتهم لا تعترف بالحدود الجغرافية ما بين الدول وتستعيض بالحدود العقائدية بدلاً عنها؛ لذا تختلف السياسات والإجراءات الإيرانيّة عن العراق الذي يؤمن دستورياً بالحدود

الجغرافية كفواصل لسيادة الدول واستقلاليتها.

وتأثير هذا الاختلاف برأينا هو عميق ومؤثر بصورة كبيرة؛ لأنَّ العراق ما زال يعمل أنَّه سيبقى ولو إلى حين في إطار الجيوبولتكس، أمَّا إيران فتعمل وتسعى إلى توسيع عملها في إطار الجيواستراتيجيّ– سياسيّ والفارق كبير ما بين الاثنين؛ لأنَّ الجيوبولتكس يعتمد على الدولة بوصفها وحدة التحليل الأساسية من حيث الموقع وحركة الدولة في داخل إقليمها، أمَّا الجيواستراتيجيّ فإنَّ الإقليم محور البناء الفكري؛ إذ تحدث عن وظيفة الإقليم وآثاره، وهنا ستضم الجيواستراتيجيّة مجموعة من النطاقات والتكتلات الجيوبولتيكية لتصبح نقطة محورية رئيسة في الاستراتيجيّات العالميّة وأهدافها، لا سيَّما حينما توضع تصورات القوى الكبرى في إطار التوسُّع والامتداد.

لذا فإنَّ العراق ما لم يتحرَّر من قواعد الجيوبولتكس وينطلق في آفاق الجيواستراتيجيّة فإنَّه سيبقى أسيراً للقيود الداخليّة والخارجيّة (الإقليميّة) التي تعوقه من ممارسة دوره الإقليميّ المؤثر والريادي والقائد، وسيبقى العراق جسراً ومعبراً لمصالح دول الجوار، وعلى حساب مصالحه واستقلاله وسيادته، وفي هذا السياق فإنَّ النماذج التي يمكن أن تفترض معالجة الواقع العراقيّ في اطار علاقته الجغرافية بالسياسة، وتأييداً لمقولة (أن تشابك المصالح أفضل من الجغرافية)، وهي كما يلي:

1. نموذج الدولة التوافقية (النموذج اللبناني)

وسماته تعايش هش، وفشل سياسيّ واقتصاديّ، ولا استقلال خارجيّ، ممّا يعني بقاء العراق مجالاً حيوياً لتصادم الاستراتيجيّات وتمرير أجندتها لخلق أوضاع جيوسياسيّة حُدِّدَت لامتصاص الأزمات؛ لتصفية الحسابات؛ لتحقيق المكاسب السياسيّة–الاقتصاديّة والعلاقة مع الجوار ستكون علاقة هيمنة واحتواء.

2. نموذج التقسيم– عراق العراقات

تقسيم الأرض على أسس عِرْقِيَّة وطائفيّة وقيام دول مستقلة

3. نموذج الانحياز–دولة الجدار الجيوسياسيّ

وقوع العراق في المجال الحيوي لإحدى استراتيجيّات دول المنطقة (السعودية أو إيران أو تركيا) ليكون العراق الجدار الأساسي لاستراتيجيّات إقليمية وتعني هذا سياسة ابتلاع العراق.

4. نمذج التوازن– التوازن الاستراتيجيّ

وهو نموذج لدولة فاعلة في التوازن الإقليميّ، وحكومة استراتيجيّة وموازية للاستراتيجيّات الإيرانيّة والسعودية، ممّا يعني دولة عراقيّة وطنيّة قادرة على ضبط التوازن الإيجابيّ في استراتيجيّات المنطقة، ومن المؤكّد أنَّ ما نسعى إليه هو الخيار الرابع، وبوجود رغبة استراتيجيّة يتوسع هذا الخيار تدريجياً نحو نموذج الدور الفعال الريادي والقائد، وليعود العراق كما كان ومنذ بدايات الحديث عن إنشاء جامعة الدول العربية؛ إذ كان العراق هو الإقليم– القاعدة كمرتكز أساسي في الجزء الشرقي من الوطن العربي، وانعكاسات هذه السمة على دوره الفعال إقليمياً ودولياً.

ثالثاً: الأمن والاستقرار

الأمن والاستقرار محور أساسيّ ومهم لدى صانع القرار السياسيّ والأمنيّ في العراق، والذي أُعْطِيَ له الأولويّة على سائر الأهداف والمصالح الوطنيّة الاستراتيجيّة؛ لأسباب عديدة بعضها يرتبط بالحاجة للدفاع عن الخيار الديمقراطي وهو في بداية الطريق وضرورة توفير المناخ الأمنيّ المناسب لكل متطلبات الديمقراطية، وكذلك لمسألة المادة لبناء القوات المسلحة العراقيّة وسائر المؤسّسات والأجهزة الأمنيّة على أعتاب قرارات الحاكم المدني بريمر أثناء مدة الاحتلال الأمريكيّ للعراق بحل الجيش العراقيّ والمؤسّسات الأمنيّة والمرتبطة بالنظام السياسيّ السابق، وبعد أن كان العراق ركيزة أساسية من ركائز الأمن والاستقرار في المنطقة حتى عام 1990 الآن دوره القيادي والريادي الإقليميّ بدأ يضعف شيئاً فشيئاً أمام الاستراتيجيّة الأمريكيّة التي اعتمدت الإدارات الأمريكيّة المتعاقبة، وبمساعدة كلّ دول الخليج العربي، وكان التاسع من نيسان لعام 2003 بمنزلة الموعد الرسميّ لنهاية الدور الإقليميّ للعراق إلى جانب انهيار الدولة العراقيّة بالكامل على المستوى الداخليّ، وحلول إدارة الاحتلال الأمريكيّ، والتحالف الدَوليّ محل مؤسّسات الدولة بصورة مؤقتة، لكن تأثيراتها السلبية لم تكن مؤقتة إذ ما زال العراق يعاني منها حتى يومنا هذا، وإحدى النتائج الاستراتيجيّة التي نتجت عن الاحتلال الأمريكيّ للعراق وفقدان العراق لمكانته ودوره الإقليميّ استثمار دول مجاورة للعراق هذا الفراغ الاستراتيجيّ الإقليميّ وملئه وإيران كانت من أوائل الدول التي استثمرت ذلك، والسؤال الذي يُعرَض هنا، لماذا أصبح الأمن والاستقرار رهينة بدرجة كبيرة لسياسات وقرارات الدول المجاورة له؟ ولماذا أصبح موضوع الأمن القوميّ العراقيّ موضوعاً تابعاً لمتطلبات الأمن القوميّ للدول المجاورة له وأولوياته سياسيّاً، وأمنيّاً، وعسكريّاً، واقتصاديّاً؟

يمكن تحديد الأسباب عند الإجابة بما يلي:

1. طبيعة إعادة التأسيس للقوات المسلحة العراقيّة والمؤسّسات الأمنيّة عبر اعتماد مبدأ المكوناتية على

حساب المواطنة نعتقد بأنَّه كان خاطئاً، ولم يلبِّ متطلبات القواعد المعيارية للقوات المسلحة على غرار تلك الموجودة في دول المنطقة.

2. تعددية مراكز القرار الأمنيّ وتعدد المؤسّسات العسكريّة والأمنيّة على حساب مبدأ التنسيق والتعاون الفعال.
3. غياب العقيدة العسكريّة والعقيدة القتالية للمؤسسة العسكريّة العراقيّة.
4. ظاهرة الانقسام السياسيّ وغياب الثقة المتبادلة ما بين القوى السياسيّة العراقيّة ليس على صعيد البرامج والأفكار السياسيّة، بل على المستوى الطائفيّ والقوميّ والمذهبي تارةً، والانقسام داخل الطائفة والقوميّة الواحدة تارةً أخرى. هذا الانقسام المصحوب بعدم الفقه أثَّر كثيراً على الأمن والاستقرار في العراق من منطلق أنَّ السياسة هي التي تحدِّد لنا الأهداف والبرامج والرؤى حول ماهية المصلحة العراقيّة العليا والثابت الوطنيّ لكن هذه المصلحة العراقيّة العليا غابت وذابت كلياً أمام المصالح الحزبية والفئوية الضيقة.
5. انشغال العراق كلياً بموضوع مكافحة الإرهاب أو محاربته، وليكون العراق جبهة الحرب الأولى على الإرهاب وَفْق توصيفات المجتمع الدَوليّ إلا أنَّه من المؤسف له هو عدم استثمار النصر العسكريّ الذي تحقَّق ضد الإرهاب، وعبر المجد العراقيّ بكل قواته ومؤسّساته القتالية والأمنيّة وجهد التحالف الدَوليّ وتحويله إلى نصر سياسيّ مستدام.
6. جعل العراق ساحة لتصفية صراعات الدول الإقليميّة والعظمى، والذي أثَّر تأثيراً كبيراً وحساساً على بؤرة القرار السياسيّ والأمنيّ العراقيّ، ووضع قيود عديدة على عملية اتخاذ الخيارات الاستراتيجيّة المناسبة.
7. تتمترس بعض قيادات القوى السياسيّة والحزبية بدول الجوار والعالم وعدم حصر الخلافات السياسيّة وغير السياسيّة داخل منظومة المؤسّسات السياسيّة والدستورية العراقيّة؛ ممّا أتاح للدول حرية الاستثمار والتوظيف في ممارسة تأثيراتها وتدخلاتها المباشرة وغير المباشرة، سواءً كانت بأدوات سياسيّة أم أمنيّة أم اقتصاديّة وإعلاميّة.
8. زيادة جرائم تهريب المخدرات إلى العراق وأعمال الجريمة المنظمة وآثارها السياسيّة الاجتماعيّة السلبية على الأمن القوميّ للعراق.

وما يخص علاقة إيران بالأمن والاستقرار في العراق وأثره في طبيعة العلاقات الإيرانيّة العراقيّة يمكن القول إنَّ مجموعة أهداف إيرانيّة في العراق منها:

1. جعل العراق مرتكزاً سياسيّاً مهماً عبر وجود حكومة عراقيّة بزعامة شيعيّة ليست معادية لتوجهات إيران وسياساته.
2. جعل العراق محفظة اقتصاديّة في حال استمرار العقوبات الأمريكيّة أو انتهائها، والحفاظ على طبيعة

التبادل التجاريّ مع العراق، وهي لصالح إيران.

3. جعل العراق مرتكزاً أمنيّاً أساسياً وحيوياً للأمن القوميّ الإيرانيّ في مدة الاحتلال الأمريكيّة للعراق (عبر سياسة الإشغال)، ومدة الانسحاب الأمريكيّ من العراق (عبر سياسة ممارسة مزيد من النفوذ ذو التأثير)، وكذلك عدَّه الخط الاستراتيجيّ العابر الذي يربط إيران بسوريا ولبنان (الخط المقاوم).
4. جعل العراق محطة مهمة للسياحة الدينيّة.
5. عدُّ العراق ورقة سياسيّة وأمنيّة واستراتيجيّة للمساومة مع الولايات المتحدة الأمريكيّة حاله حال مناطق النفوذ والتأثير الإيرانيّ في سوريا ولبنان واليمن في أيّ محادثات أو مفاوضات تتعلق بإعادة ترتيبات الخارطة السياسيّة، والأمنيّة، والاقتصاديّة للمنطقة.
6. الدور الإقليميّ العراقيّ قبل عام 2003 كان مستهدفاً من دول عديدة عربية وغير عربية، ومنها إيران والدور الإقليميّ العراقيّ المنتظر أو المؤمل أو المحتمل بعد عام 2003، هو الآخر مستهدفاً من دول عديدة، إلا أنَّ إيران هي أول الدول المستفيدة من غياب هذا الدور؛ لأنَّه يمثّل استمرار وجود العراق كقيمة (سلطة استراتيجيّة لا تقدر بثمن لإيران).

إنَّ الأهداف في أعلاه وغيرها من الأهداف الإيرانيّة في العراق إنَّما يرتبط بمدركات وتصورات القادة الإيرانيّين ومنذ عام 1979 فمكانة العراق عند الخمينيّ تتمثّل بأنَّه الجغرافية الأساسية في مشروع التشيُّع (الجعفري- والعلوي- والمحمدي) الذي كان الإسهام البارز في إشاعة روح الانتماء لمدرسة أهل البيت في العالم.

ومكانة العراق عند الخامنئي والتي أوضحها عند زيارة رئيس الوزراء العراقيّ الكاظمي لإيران إنَّما يحظى بأهمّيّة كبيرة في العلاقات الثنائية للجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة هي المصالح والأمن والشموخ والاقتدار الإقليميّ، وتحسين الوضع في العراق. تريد إيران عراقاً كريماً ومستقلاً مع الحفاظ على وحدة أراضيه وتلاحمه وتماسكه في الداخل.

ومع وجود هذه المكانة المهمة للعراق في ذهن صناع القرار في إيران فإنَّ التساؤل الذي يُعْرَض في مجال البعد الأمنيّ المتغيّر في العلاقات العراقيّة الإيرانيّة هو، كيف يمكن تحديد هذه العلاقة؟ وكيف يمكن تحقيق الأمن والاستقرار في العراق؟

ويمكن تثبيت مجموعة من النقط عند الإجابة، من أبرزها:

أ. الأمن عن طريق البوابة الإيرانيّة

لا يستطيع أحد أن ينكر المساعدات الاستشارية والعسكريّة والقتالية التي قدمتها إيران للعراق إبَّان حربه مع داعش، وخصوصاً بعد سقوط ثلاث محافظات مهمة في أيادي داعش؛ إذ أسهمت تلك المساعدات على إيقاف تمدد داعش لمحافظات أخرى، وما يمثّله هذا التمدُّد من مخاطر حقيقية على أصل وجود الدولة والعملية السياسيّة في العراق، ولكن ما يجب عدم إغفاله أيضاً أنَّ هذه المساعدات لم تكن هي لوحدها التي أسهمت في تحقيق النصر العسكريّ ضد داعش إذا كان لإسهامات الجهد الحكوميّ العراقيّ السياسيّ، والعسكريّ، والأمنيّ بكل صنوفه وتشكيلاته إلى جانب التحالف الدَوليّ، وريادة دور فتوى الجهاد الكفائيّ التي أصدرها سماحة السيد السيستاني.

كما لا يمكن إغفال الدور الإيرانيّ المساند للعملية السياسيّة العراقيّة بعد 2003 أو إنكاره، مع غياب الدور العربي (لكن ليس مطلقاً)، ومع هذا الدور السياسيّ والأمنيّ لإيران لا يمكن القول بأرجحية وصحة أن يرهن العراق أمنه واستقراره بالدور الإيرانيّ فقط. فإيران التي تَعدُّ العراق قيمةً استراتيجيّة حيوية تمتلك الوسائل والآليات والمؤسّسات والأجندة التي توظف الفرص المتاحة وتستثمرها؛ لصالح الأمن القوميّ الإيرانيّ بالدرجة الأساس، وبعد ذلك يأتي العراق، وهذا شيء طبيعي وديدن كلّ الدول التي تريد أن تحافظ أمنها القوميّ وتدافع عنه. أمَّا العراق فهو لا يملك الوسائل الكافية؛ لعدم توظيفه للقدرات والقابليات بصورة سليمة؛ ولذا تصبح العلاقة غير متكافئة؛ إذ إنَّ المؤشر الأكبر والدور الفعال هو لإيران وعلى حساب العراق، ومع وجود المتغيّر الأمريكيّ ودوره في تحديد العلاقة العراقيّة الإيرانيّة نلاحظ أنَّ الولايات المتحدة الأمريكيّة كانت هي صاحبة أداة التغير في العراق، ومنح العراق فرصة البدء بحياة سياسيّة جديدة وتحديد تاريخ ومستقبل سياسيّ جديد وقد ضاعت هذه الفرصة؛ لذا فإنَّ العراق –وعبر صناع القرار السياسيّ والأمنيّ– لا يستطيع أن يدير وجهه للولايات المتحدة، ويذهب باتجاهات سياسيّة وأمنيّة أخرى، والولايات المتحدة الأمريكيّة أيضا هي التي منحت إيران الفرصة الاستراتيجيّة التي كانت تحلم بها، وهي إسقاط النظام السياسيّ في 9 نيسان 2003 مثلما منحتها الولايات المتحدة فرصة إضعاف العراق إقليمياً من عام 1991 – 2003؛ بسبب سياسات الحصار ضد العراق ونظامه السياسيّ؛ لذا فإنَّ ما حصل في العراق هو استبدال الاستياء بالاحتلال العسكريّ الأمريكيّ، ثم استبدال هذا الاحتلال بعد انسحابه بتزايد نفوذ إيران وتأثيرها وسيطرتها في العراق، وما قامت به إيران في العراق في إطار تعاونها مع الولايات المتحدة هو اعتماد مبدأ إشغال قوات الاحتلال وزيادة الأعباء عليه عبر مساندة الجماعات المسلحة والفصائل التي تبنت عمليّات المقاومة(الشيعيّة) ضد الاحتلال، وقبل الاحتلال اعتمدت مبدأ الحياد بانتظار قطف الثمار الاستراتيجيّة بعد الانتهاء من العمليّات العسكريّة، أمَّا بعد الانسحاب الأمريكيّ من العراق 2011 في ظل الإدارة الديمقراطية وهي نفسها التي فاوضت إيران حول مشروعها النووي وصولاً للاتفاق

معها في 2015 – 2016 فقد استثمرت إيران وسائلها؛ لتوسيع مساحات نفوذها في العراق، وقدراتها في التأثير والتحكم في عديد من المسائل السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة، وفي المقابل فإنَّ خيارات صانع القرار في العراق صعبة ومؤلمة في الوقت نفسه ما بين اشتراطات وإغراءات الولايات المتحدة وسلطاتها وسلطانها في العلاقات والسياسة الدَولية، وما بين قدرات وقابليات إيران على مستوى الجغرافية والسياسة والأمن في العراق، وعموماً فإنَّه من الصعوبة بمكان أن يبحث العراق عن خيارات الأمن والاستقرار عبر البوابة الإيرانيّة لوحدها، وفي هذا الإطار فإنَّه من واجب صانع القرار في العراق أن يضع في ذهنه ومدركاته بعض الأسئلة وتحويلها فيما بعد إلى سياسات وقرارات واستراتيجيّات ومنها:

1. ماذا سيكون موقف الحكومة العراقيّة بغياب الدور الأمريكيّ بقسميه الديمقراطي والجمهوريّ؟ وما خيارات العراق بعدها في التعامل مع إيران؟
2. ما خيارات إيران وأدوارها في العراق بغياب الدور الأمريكيّ من العراق؟
3. هل تستطيع الحكومة العراقيّة أن تتعامل مع بعض السياسات والإجراءات الإيرانيّة التي يمكن عدها من كثير من العراقيّين والعرب بأنَّها تقلِّل من قدرات وقابليات ومستوى الحكومة العراقيّة، ومثال ذلك موضوع تصدير الغاز لمحطات الكهرباء العراقيّة وقطعه ما بين مدة وأخرى، ومهما يكن السبب فما موقف إيران الرسميّ وغير الرسميّ من موضوع الربط الكهربائي ما بين العراق ومحيطه العربي؟
4. هل تمتلك الحكومة العراقيّة وسائل الضغط المناسبة لمعالجة موضوع تحويل روافد المياه عن العراق وآثاره السلبية الفادحة على الأمن الغذائي العراقيّ؟ وكذا اختلال العلامات الحدودية للمياه العراقيّة (خط التالوك–خط العمق) وأثره السلبي على الموانئ العراقيّة، وتوسيع مساحة المياه الإيرانيّة على حساب العراق.

أمَّا إيران فإنَّها طالما تؤمن من وجهة النظر الأمريكيّة تجاه العراق هي عكس وجهة نظر إيران تماماً؛ لأنَّ الولايات المتحدة هي العدو بمعنى الكلمة ولا تريد عراقاً مستقلاً وقوياً، وأنَّ الوجود الأمريكيّ في أيّ بلد مصدر فساد وتدمير ودمار، وأنَّ الأمريكيّين يخلقون المتاعب والمشكلات وطالما أنَّ إيران لن تسعى أبداً إلى التدخُّل في شؤون العراق، فإنَّه يصبح من الأفضل العمل على عدم استخدام بعض الأوراق السياسيّة والأمنيّة بالصورة التي قد يكون مؤذياً للحكومة العراقيّة وهيبتها وقدرتها على التحكم والسيطرة، ولعلَّ مسألة وجود بعض الفصائل المسلحة التي تدين بالولاء العقائدي لإيران، وطالما أنَّ العراق قدِ التزم بالنص الدستوري في عدم جعل العراق معبراً أو ممراً لممارسة التهديد ضد إيران، وطالما أنَّ العراق قدِ التزم بالمصالح السياسيّة والاقتصاديّة والإيرانيّة فإنَّه يصبح من اللازم من إيران أن تقيِّد من عمل تلك الفصائل في المجالات والأبعاد التي قد تقوِّض من سلطة الحكومة، وتضعف من هيمنة

الدولة بقصد أو من دون قصد، لا سيَّما أنَّ العراق يسعى منذ مدة إلى القيام بدور الوساطة في الحوار الاستراتيجيّ الإيرانيّ الأمريكيّ، وكذلك في المحادثات الإيرانيّة السعوديّة.

رابعاً: **الأمن عن طريق البوابة العربيّة**

لا يمكن النظر للبوابة الخليجية عن المتغيّر والدور الأمريكيّ إلى جانب كلّ من الأردن ومصر، ودول الخليج ومعظم الدول العربية كانت هي المساند والداعم للعراق في مرحلة الحرب العراقيّة–الإيرانيّة، ثم تغيرت مواقفها بعد اجتياح العراق للكويت، وانضمام عدد مهم من الدول في التحالف الدَوليّ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة لإخراج العراق من الكويت، ومن ثَمَّ سياسة الحصار الاقتصاديّ التكنولوجيّ ضد العراق، ومن ثَمَّ إسهام معظم الدول العربية في حملة إسقاط النظام السياسيّ العراقيّ نيسان 2003 سواءً بصورة مباشر أم غير مباشر بعيداً عن تجربة التحالف الدَوليّ الخاص بموضوع اجتياح الكويت.

وبعد التغيير الذي حصل في التاسع من نيسان 2003 واجهت دول الخليج معضلتين:

أولاً: الفراغ الاستراتيجيّ الذي تركه العراق، ولدوره الإقليميّ المهم بأنَّه جدار الصد أمام إيران ومطامعها وطموحاتها.

ثانياً: استثمار توظيف إيران لهذا الفراغ وتحويل العراق من جدار لصد إيران إلى بوابة مفتوحة على مصرعيها، ودخول إيران بكل قوة بنفوذها السياسيّ الأمنيّ–الاقتصاديّ.

إنَّ فشل الولايات المتحدة في تحقيق الأمن والاستقرار في العراق بصورة كاملة ومتباطئة ومتلكئة في معظم الدول العربية، ما عدا عدد من الدول، أو عدم رغبتهم في الدخول على خط التغيير في العراق من حيث الاعتراف والدعم والمساندة أسهمت كلّ هذه الأسباب في إطلاق يد إيران في العراق، ولتكن لها الكلمة العليا والمهمة في تحديد كثير من الأمور وبالأخص موضوع مخالفة السلوك الأمريكيّ في العراق ومعارضته ومواجهته بصورة غير مباشرة عبر أدواتها غير الرسميّة، وبعض الجهات المسلمة التي تصدرت مشهد المقاومة.

والمشكلة في البوابة الخليجية تكمن في وجود انقسام في الرؤى لدولة ما بين الإمارات والسعودية من جهة وقطر ودول أخرى من جهة أخرى والذي سيؤثر حتماً على طبيعة توجهاتهم إزاء موضوع التعاون مع العراق.

وعلى العموم، فإنَّ البوابة الخليجية مهمة وحيوية وخاصة في أبعادها الاقتصاديّة؛ إذ إنَّ العراق، ومع احتياطياته الضخمة من الموارد النفطيّة وغير النفطيّة، لكنَّه لم يستثمرها الاستثمار المناسب والصحّيح، إلى جانب انشغاله المزمن بموضوع محاربة الإرهاب والنتائج التي تترتب على سقوط ثلاث محافظات عراقيّة بأيدي داعش، والكلف الاقتصاديّة لكل ذلك، لذا فإنَّ العراق بحاجة إلى فتح بوابة الاستثمار أمام الرأسمال السعودي والإماراتي والقطري والكويتي قدر حاجته للانفتاح على الدول العربية؛ لتحقيق نوع من التوازن المطلوب في سياسته وعلاقاته الخارجيّة.

وأياً كانت طبيعة التعاون والتنسيق والتفاهم مع الدول الخليجية سواءً أكان اقتصاديّاً أم سياسيّاً أم أمنيّاً فإنَّه لن يكون إلا برعاية أمريكيّة أو دراية فيها، أو بترتيب أمريكي أو بتخطيطه، ومن شأنه أن يثير مخاوف إيران وقلقها، ومن ثَمَّ دفعها للسعي لممارسة خططها الناعمة، وبعد ذلك الصلبة على العراق لثنيه عن المضي في هكذا مشاريع طالما يوجد دور أمريكي؛ لأنَّها (إيران) تؤمن بأنَّ أيّ مشروع عربي برعاية أمريكيّة، أو أيّ مشروع أمريكي بمساندة عربية سيقوِّض جهودها في العراق والمنطقة؛ إن لم يكن كلياً فهو جزئياً، وفي مفاصل مهمة على أقل تقدير.

والتعاون الأمنيّ العراقيّ–الخليجي المصحوب باتفاقيات اقتصاديّة استثمارية بالتوازن مع التعاون الإيرانيّ–العراقيّ في مجالات الأمن والاقتصاد سوف يحصل العراق نسبياً في أمنه واستقراره، لكنَّه ليس بصورة دائمة ما لم تحل القضايا والملفات العالقة في المنطقة، سواءً في سوريا، أم اليمن، أم لبنان، وكذلك طبيعة الإدارة الأمريكيّة وتوجهاتها إزاء مشكلات المنطقة، وهل تبقى هي صاحبة النفوذ والسيطرة في الشرق الأوسط والخليج العربي؟ ثم ما طبيعة العلاقات الأمريكيّة–الإيرانيّة في ظل التوصل لاتفاق نووي جديد من عدمه وانعكاساته على المنطقة وخصوصاً العراق؟ وهل سيحظى العراق بالفرصة الاستراتيجيّة المناسبة لإعادة النظر في خياراته الاستراتيجيّة أم هل أنَّه سيبقى بمنزلة المنتظر لما سيكون حال التفاعلات، والعلاقات المتشابكة، والعلاقات المعقدة ومستقبلها؟ وهذا كله بافتراض أنَّ العراق بمقدوره أن يتخطَّى الأزمة الحالية أزمة الانسداد والانغلاق السياسيّ والشروع بعملية إصلاح حقيقية للنظام السياسيّ العراقيّ، ومؤسّساته السياسيّة والدستورية، وبما يملكه من توظيف الفرص الاستراتيجيّة وعدم إضاعتها، خصوصاً أنَّ دول المنطقة جميعها تُعدُّ الخطط والمشاريع المستقبلية لمواجهة التحديات والتهديدات سواءً ما يتعلّق منها بتغيرات المناخ وتأثيراته السلبية على الأمن الغذائي والإنساني، أو ما يتعلّق بموضوع التحول نحو الطاقة الصديقة للبيئة والبحث عن خيارات جديدة للتنمية والحكم الرشيد.

وعلى العموم فإنَّ البحث عن الأمن عبر البوابة الخليجية–العربية لوحدها تحتاج كثيراً من المقومات

والجهد، إلى جانب شعور الأخرى بالاطمئنان الاستراتيجيّ من عدم وجود استهداف لمصالحها وأمنها واستقرارها.

أمَّا إذا كان الهدف منه الذهاب في اتفاقيات وتفاهمات ترقى لصيغ التحالفات العسكريّة–الأمنيّة سواءً أكان برعاية أمريكيّة أم من دونها، فإنَّه من واجب صانع القرار في العراق إجراء الحسابات الدقيقة لمثل هكذا إجراء، وتشمل هذه الحسابات ردود الفعل المحلّيّة لبعض القوى السياسيّة المناوئة لمثل هكذا إجراء، أو بعض الدول الإقليميّة التي ستراه بأنَّه يمثّل تهديداً لأمنها ومصالحها، وقيامها بالتدخل المباشر وغير المباشر، وممارسة السياسيّة والأمنيّة والعسكريّة، وما لم تحصن الحكومة نفسها، وتهيّء قدراتها وقابلياتها بصورة جيدة؛ فإنَّها من المؤكد سيكون العراق ضحية الاستقرار السياسيّ والأمنيّ.

خامساً: طبيعة المصالح المشتركة وتوجهاتها

التعاون والصراع هما الثنائية السائدة في تفاعلات العلاقات الدَوليّة والإقليميّة ومن أهدافها وغاياتها تحقيق المصالح العليا والثانوية للدولة، والحفاظ عليها، والدفاع عنها بالوسائل المتاحة، وإذا تلاقت المصالح وتوافقت فقد تحقَّق التعاون، أمَّا إذا تصادمت فعندئذٍ يوجد الصراع وبصوره المتدرجة، والمهم هنا أنَّ الحفاظ على المصالح والدفاع عنها والوصول إلى حالة الاطمئنان على تحقيقها تشترط توفير الاستراتيجيّة المناسبة، الاستراتيجيّة التي تُوظِّف القدرات والإمكانيات المتاحة، وعلى وَفْق تصوُّر شمولي لوضع معين لهدف معين يراد تحقيقه أو توجيهه وتعبئة مصادر قوة الدولة والتنسيق بينها وجعلها تعمل بأقصى طاقة وفاعلية؛ لتحقيق الأهداف، وتتوزَّع الأهداف ما بين أهداف بعيدة المدى، ومتوسطة، ومحورية، ومهما تنوَّعتِ الأهداف واختلفت لدى الدولة فهي لن تستبعد عن مضمون المصلحة الوطنيّة (القوميّة) وهدفها، وهي المصدر الرئيس في السياسة الخارجيّة، والتي تعرف بمجموعة القيم الوطنيّة التي تنبثق من الأمة والدولة؛ لتحقيقها، وتتمثّل بقدرة الدولة في الحفاظ على استقلالها السياسيّ واندماجها الإقليميّ عن طريق حماية حدودها الدَوليّة بوسائل متعددة، وأساس المصلحة الوطنيّة التي يطلق عليها (المحورية) هو وجود الدولة وسلامتها وبقائها والحفاظ على قيامها الأساسية والجوهرية وحماية أمنها بكل أبعاده الشاملة، وبشتى الوسائل المتاحة في العراق نجد التصادم ما بين المصالح المحلّيّة والإقليميّة والدَوليّة أكثر من التعاون والتفاهم. يؤثّر التصادم على أمن العراق واستقراره، وعلى دوره الإقليميّ ومن أسباب التصادم اختلاف المشاريع المرتبطة بالدولة المجاورة وتنافسها، وخصوصاً الدول المحورية مثل: (تركيا، وإيران، والسعودية) كدول مجاورة أولاً وثانياً بعض دول الخليج ضمن المنطقة، وثالثاً الصراعات الحاصلة ما بين الولايات المتحدة وإيران وتأثيراتها السلبية، ولا يحصل

هذا التصادم في العراق فحسب، بل أصبح سمة أساسية للتفاعلات الإقليميّة والدَوليّة في دول عربية عديدة، مثل: (سوريا، وليبيا، واليمن، ولبنان)، واستمرار التصارع في المشاريع جعل العراق في وضع يمكن أن نطلق عليه بوضع الحرج والقلق الاستراتيجيّ، فضلاً عن الانكشاف الاستراتيجيّ، وأوضح صورة لهذا الحرج والقلق الاستراتيجيّ يمكن ملاحظته ومعاينته في مساعي العراق في إثبات أنَّه لا يريد أن يكون متدخِّلاً في شؤون الدول الأخرى، ولا معتدياً عليها، أو حتى أن يكون ممراً لذلك، وما يؤكد كلامنا وعرضنا هذا هو نص المادة (8) من الدستور العراقيّ النافذ لسنة 2005: (يرعى العراق مبدأ حسن الجوار، ويلتزم عدم التدخل في الشؤون الداخليّة للدول الأخرى، ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية، ويقيم علاقاته على أساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل، ويحترم التزاماته الدَوليّة)، واستناداً على النص في أعلاه يبرز التساؤل، ومفاده ما رؤية صانع القرار لمصالح العراق؟

نجدُ –حين الإجابة– أنَّ صانع القرار يريد إثبات أنَّ العراق لا يريد أن يعتدي على الدول الأخرى المجاورة للعراق، ويبدو أنَّهم محملون بهواجس الماضي الذي عاشه العراق في ظل النظام السابق لما قبل 2003 (الحرب العراقيّة الإيرانيّة واجتياح الكويت)، وهذه الهواجس فاقت حدها المعقول إلى أنَّ العراق أصبح ساحة مفتوحة ومكشوفة للتدخلات الإقليميّة بصورة علنية وغير علنية، مباشرة وغير مباشرة، هذا إلى جانب الصراعات بالوكالة ما بين الولايات المتحدة وإيران، ومع استمرار التدخُّلات الإقليميّة، وما وراء الإقليميّة السياسيّة والعسكريّة فإنَّ صنَّاع القرار في العراق ما انفكّوا يؤكِّدون بذل مساعي وساطة الرسائل ونقلها ما بين الولايات المتحدة وإيران بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو ما بين إيران والسعودية، ومن الواضح أنَّ بقاء العراق في دائرة الوساطات، وحمل الرسائل الإقليميّة والدَوليّة مردُّه لمجموعة أسباب، منها:

1. غياب منطق وحدة القرار ومبدأه، وسيادة التعددية السلبية في صنع القرارات، أو اتخاذها، أو تنفيذها، ولا تتعلَّق المشكلة بالجانب السياسيّ فحسب، بل في الجوانب الأخرى ومنها الأمنيّة والتي تركت تأثيراتها السلبية على سمعة العراق ومكانته.
2. ضعف التخطيط الاستراتيجيّ أو غيابه في توظيف القدرات والقابليات المتاحة للعراق، وهي كثيرة ومتنوعة وعديدة، لكنَّها يا للأسف الشديد لم توظَّف التوظيف الصحّيح، وبما يؤمن تعضيد عناصر القوى الوطنيّة للعراق.
3. سيادة القيود الداخليّة والخارجيّة وغلبتهما، وتقييد الفرص المتاحة ومجالاتها، وبسبب التصادم في المشاريع والرؤى الإقليميّة والدَوليّة في العراق، وحوله تصبح القيود المرتبطة بالمصالح السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة لكل دولة وأهلها في العراق أكثر من قدرات العراق وقابلياته الموظفة؛ لذا نجد على سبيل المثال أنَّ أيّ مساع لأي حكومة عراقيّة في أن تقدم على خطوة في سياستها الخارجيّة إزاء الدولة (س) سرعان ما نجدُ أنّ الدولة (ص) تتخذ مجموعة إجراءات تعطل مساعي الحكومة أو تجهضها، والتعطيل متحقق في العراق، سواءً كان من معظم الدول الإقليميّة أم من الدول العظمى.

4. خسر العراق فرصة القيادة والدور المؤثر إقليميا بعد 9 نيسان 2003، واختلال ميزان التوازن على حساب العراق إقليمياً ودولياً، وحيازة دول إقليمية أخرى للدور القيادي والمؤثر مثل: (إيران، وتركيا، والسعودية).

وعلى سبيل المثال، كان العراق في ثمانينيات القرن المنصرم يوصف بأنَّه البوابة الشرقية للأمة العربية، لكنَّه بعد 9 نيسان 2003 أصبح هو البوابة الغربية لإيران لتدخُّلها، أو تأثيرها، أو تمددها في العراق والدول العربية، مثل: (السعودية، وسوريا، ولبنان).

5. سياسات خارجيّة متعدِّدة وليس سياسة خارجيّة عراقيّة واحدة هذا ما يمكن ملاحظته في العراق؛ بسبب طبيعة تشكيل الحكومات العراقيّة المتعقلة بعد 2003، والفلسفة التي حكمت تلك الحكومات؛ إذ التوافقية والمحاصصة التي أنتجت وأدَّت إلى عدم الانسجام على المستوى الداخليّ، وتأثيرات ذلك على السياسة الخارجيّة العراقيّة ورؤيتها للعلاقات الإقليميّة والدَوليّة، وحالة العراق هنا تتمثّل في أنَّه أصبح ضحية الانقسامات الداخليّة التي لم تعد سياسة خارجيّة ناجحة وفعالة، وهو أيضاً ضحية التدخلات الخارجيّة الإقليميّة والدَوليّة، وتسهم هي الأخرى بزيادة آفاق الانقسام، والتشتُّت، وعدم الاتفاق على حدود المصالح العراقيّة للعراق وسماته،

وثَمَّ تساؤل آخر يعرض أمامنا مفاده، ما المصالح التي يريد أن يحافظ عليها؟ وما الوسائل التي يملكها لتحقيق ذلك؟ عند مراجعة مسودة استراتيجيّة الأمن الوطنيّ (المواطنة أولاً) 2021 – 2026 نجد أنّ المصالح قُسِّمَت على قسمين: المصالح العليا للأهداف الاستراتيجيّة أولاً، والمصالح الوطنيّة الحيوية ثانياً، أمَّا المصالح العليا فإنَّها احتوت على خمسة نقط، هي: السيادة ووحدة الأرض، والقضاء على الفساد والإرهاب، وهيبة الدولة، واحترام القانون، واقتصاد تنموي متنوع ونظام يخدم المواطن والوطن؛ أمَّا المصالح الوطنيّة الحيوية فقد احتوت على تسعة نقط، نؤكِّد اثنين منها، وهي: سلامة العراق وحريته واستقلاله، ووحدة أراضيه وأمنه وشعبه نظام ديمقراطي اتحادي ضامن لأمن الشعب وحقوقه، وحرياته، وسلمه الاجتماعيّ ورفاهيته وقيمه العليا ومعتقداته وإرثه الحضاري، وقد حدَّدت أهداف الاستراتيجيّة في السياسة الخارجيّة العراقيّة، فيما يلي:

1. علاقات دبلوماسيّة متوازنة مع الجميع وَفْق المصالح السياسيّة، والأمنيّة، والاقتصاديّة، والوطنيّة.
2. دور فاعل في تعزيز السلم والأمن الدَوليّين.
3. تضمن السياسة الخارجيّة حقوق العراق في المياه، ومصادر الثروات الطبيعية المشتركة إقليمياً ودولياً.
4. دور إقليمي ودولي إيجابيّ؛ لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.

أمَّا عن الوسائل التي تخصُّ ورقتنا البحثية التي سُمِّيت بـ(السياسات والوسائل الوطنيّة؛ لتحقيق الأهداف

الاستراتيجيّة على صعيد السياسة الخارجيّة) فقد حدَّدتِ الاستراتيجيّة ست وسائل، وما يهمنا هو أولاً وثانياً وخامساً، فقد جاء في (أولاً) اعتماد مبدأ التوازن في العلاقات الخارجيّة، ورفض سياسات المحاور، وألَّا يكونَ العراق طرفاً معادياً لمصلحة طرف آخر، وفي (ثانياً) اعتماد سياسة وطنيّة؛ لاستثمار الجهد الدَوليّ السائد في مجالات مكافحة الإرهاب (الاقتصاد والاستثمار) السياسة بكل أنواعها (الدور الفاعل لحفظ الأمن والسلم الدَوليّين)، وفي (خامساً) استمرار التفاوض، واستثمار الجهد الدَوليّ؛ لإيجاد حلول قانونيّة وعملية لمشكلات المياه، والحدود، واحترام السيادة الوطنيّة، والتعاون مع دول المنبع بشأن المياه.

وحين تحليل طبيعة المصالح والأهداف والوسائل والسياسات المرتبطة بالسياسة الخارجيّة العراقيّة كأداة ووسيلة لعلاقات العراق الإقليميّة والدَوليّة، ويمكن تحديد مجموعة من النقط:

1. إنَّ اعتماد سياسة التوازن في علاقات العراق الخارجيّة الإقليميّة ضروريّة وحيوية؛ لمعالجة سمة الحرج والقلق الاستراتيجيّين، ولكن الأهم والأكثر ضرورة هو في كيفية تحقيق ذلك، فمن المؤكَّد أنَّ العراق لا يستطيع أن يصطف مع إيران لوحدها، وهي ضمن المحيط الإسلاميّ–المذهبي، وتأمين مصالح إيران على حساب مصالح المحيط العربي، وهو الأكبر والأكثر، وفي الوقت نفسه لا يستطيع أن يصطف مع مصالح المحيط العربي المتعدد في الرؤى، وتأمين مصالحه، وعلى حساب مصالح إيران، وضمن المحيط الإسلاميّ؛ إذ قد نلمح مشكلة التوازن في المصالح والسياسات ما بين المصالح التركية والمصالح الإيرانيّة، خصوصاً في مناطق اختلاف استراتيجيّات كلّ منهما في سوريا على سبيل المثال، والآثار التي يمكن أن تنعكس على الساحة العراقيّة.

هذا على الصعيد الإقليميّ، أمَّا على الصعيد الدَوليّ فالمشكلة أكثر تعقيداً؛ إذ كيف يمكن للعراق –وهو الذي يعول كثيراً على الجهد الدَوليّ– أن يوازن ما بين المصالح الأمريكيّة والمصالح الإقليميّة، وخصوصاً ما يخص المصالح الإيرانيّة، وهي الأكثر تأثيراً في الساحة العراقيّة، فإذا حصل التفاهم ما بين الولايات المتحدة تحت الإدارة الديمقراطية، فإنَّ العراق هو ضحية التفاهم، وإذا حصل التصادم ما بينهما في ظل الإدارة الجمهوريّة فإنَّ العراق هو الضحية نفسها، فكيف إذا يسهم التوازن في حماية المصالح الوطنيّة العراقيّة؟ وهل يكفي للعراق أن يكون راعياً للحوار الاستراتيجيّ الأمريكيّ– الإيرانيّ؛ لتأمين مصالحه؟ أم هل أنَّه يستطيع تأمين بعض المصالح الجزئية؟ فالاستقرار الذي تطمح إليه، إنَّما هو استقرار وأمن شاملين ومستديمين، ولا يكون رهناً لمعادلة العلاقات الأمريكيّة–الإيرانيّة، فكلٌّ منها لديه رؤية واضحة لما يريده من مصالح من الساحة العراقيّة والساحة الإقليميّة.

فالعراق الهادئ والمستقر في جوار إيران، والذي تسعى إليه المصالح القوميّة الإيرانيّة تختلف عن العراق الذي تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكيّة، فضلاً عن وجود مصالح إيرانيّة في استمرار وجود الشيعة كأغلبية في الحكم على مستوى رئاسة الوزراء، وعدم إقحام العراق في تحالفات مع الولايات المتحدة بصورة مباشرة وغير مباشرة عبر منظومة عربية ووجود حكومة عراقيّة قوية في ظل عراق موحد، إلا أنَّ هناك من يرى أنَّ منع عودة عراق عربي قوي مستقر ومستقل والمساومة أو قيامه، ليس على دور إيران في العراق، أو نفوذها، وإنَّما على العراق نفسه يشكِّل مصلحة إيرانيّة أيضاً.

أمَّا الولايات المتحدة المتهمة فإنَّها مَن سلمت العراق لإيران على طبق من ذهب، ولها مصلحة أساسية في عدم ذهاب العراق لإيران، والارتماء في أحضانها بالصورة التي تجعل إيران قوةً ما فوق الإقليميّة من حيث التأثير والنفوذ، وتصبح المعادلة التي مفادها مزيداً من ضعف العراق لا يعطي سوى مزيدٍ من القوة لإيران.

2. يتطلَّب اعتماد سياسة التوازن إقليمياً دولياً تأمين التوازن على المستوى البيئة السياسيّة الداخليّة، وتحقق الاتفاق والانسجام؛ لتحديد أولويات العراق الوطنيّة الحيوية ومصالحها، ودعم مسارات الحكومة أيّ حكومة في تمثيل رؤاها الخارجيّة، وما يحصل في العراق هو العكس تماماً، وبخلاف الاجتماع والاتفاق على محاربة داعش بوصفه تهديداً وجودياً للعراق؛ إذ لم نجد وجود الاجتماع المطلوب على طبيعة سياسات العراق الإقليميّة والدَوليّة، ممّا يحمل ظهر صانع القرار خفيفاً ومكشوفاً، أو حتى عاجز أمام مواجهة التحديات والتهديدات الخارجيّة؛ لذا نقول إنَّه بغياب التوازن الحقيقي على مستوى الداخل العراقيّ لا يمكن أن نتحدَّث عن التوازن على المستوى الخارجيّ الإقليميّ والدَوليّ للعراق.

3. كيف يمكن للعراق أن يحقِّق التوازن في إطار اعتماد سياسات من دول الجوار؟ إمَّا للتمدُّد، أو التدخُّل، أو التأثير، أو خلق عدم الاستقرار في العرق؛ لغاياتها ومصالحها، على سبيل المثال كيف يمكن أن نتحدَّث عن التوازن في علاقة العراق الإقليميّة مع إيران، وهي تلجأ للاعتماد المباشر أو غير المباشر على بعض الفواعل السياسيّة والعسكريّة كداعم للمصالح الإيرانيّة، وبالضد من مصالح الدول الأخرى، وكيف يمكن للعراق أن يعتمد التوازن في علاقاته مع إيران إقليمياً؟ وهو على المستوى الداخليّ يعاني من قطع أمَّا للغاز المشغل لمحطات الكهرباء العراقيّة أو لبعض الروافد المائيّة، وإن كان ذلك له مبرراته ضمن المصالح الإيرانيّة، ولكن كيف يمكن للحكومة العراقيّة أن تبرِّر ذلك؟ وهي مسؤولة أمام المواطن عن توفير الطاقة الكهربائية، وتقع مسؤوليتها بدرجة كبيرة على الفساد الواسع في العراق، ومن جانب آخر كيف يمكن للعراق أن يعتمد التوازن في علاقاته الإقليميّة مع تركيا والقوات المسلحة التركية موجودة على الأرض العراقيّة وجوداً دائماً مع عدم إفصاح رسمي حكوميّ عراقيّ عن أسباب هذا الوجود، وعدم عدِّ انتهاكاً إلا في وقت متأخر؟ وكيف يمكن للعراق أن يعتمد التوازن أمام حجج تركية من أنَّ عمليّاته العسكريّة في جزئه الأساسي تعود بسبب وجود حزب العمال الكردستانيّ المهدد للأمن القوميّ التركي على الأراضي العراقيّة، ولا تمثّل تركيا المصدر الأساس للمياه التي يحتاجها العراق فحسب، بل هي الشريك التجاريّ المهم

مع العراق مثلما لإيران هي شريك تجاريّ، ولكن مع اختلال ميزان الشراكة لصالح كلّ من تركيا وإيران وعلى حساب العراق ومصالحه. وكيف يمكن للعراق أن يعتمد التوازن في علاقاته الإقليميّة مع سوريا التي كانت متهمة رسمياً من الحكومة العراقيّة في زعزعتها للاستقرار السياسيّ والأمنيّ؟ والتي وصلت إلى حد رغبة العراق في تقديم شكوى إلى مجلس الأمن الدَوليّ، لكنَّها لم تستمر، وبعد ذلك نجد مشاركة بعض الفصائل التي لها حججها وأسبابها في القتال في سوريا؛ للدفاع عن المقدسات، وليس عن النظام وَفْق رأي قادة الفصائل، والأمر هو نفسه مع المملكة العربية السعودية، فكيف يمكن للعراق أن يعتمد التوازن والذاكرة الاجتماعيّة السياسيّة الشخصية محمَّلة بأعباء العمليّات الانتحارية في العراق والتي قام بها عديد من المواطنين السعوديين، حتى وإن كان وجودهم بقرار فردي، وليس حكوميّا.

4. بمقدور العراق أن يعتمد المنهج الوظيفيّ في علاقاته الإقليميّة، سواءً أكان بصورة ثنائية مع إيران أم بصورة جماعيّة مع سائر دول المنطقة، ويمكن أن يحوِّل المنهج الوظيفي العراق –نوعاً ما– من ساحة صراع إلى نقطة التقاء المصالح، والذي يمكن أن يسهم بدوره في خلق المصلحة لدول المنطقة، ولكن أولها مصلحة العراق أنَّ خَلْق المصالح المتباينة، وخصوصاً في المجالات الاستثمارية والتنموية، وليس الاستهلاكية من شأنه أن يوجد تفاهم وتعاون وحرص من الدول المشاركة في الاستثمارات على إدامة الاستقرار السياسيّ والأمن في العراق، والذي سينعكس حتماً على استقرار المنطقة وأمنه.

5. ينبغي للتوازن الذي يسعى إليه العراق ألَّا يكون متغيّراً وتابعاً لتوازنات الثنائية الإيرانيّة–الأمريكيّة، أو الإيرانيّة–السعودية، أو التركية–الإيرانيّة، بل لا بدَّ أن يكون المتغيّر الأصيل والأصلي والرئيس، وبخلافه فإنَّ استمرار التوازن وديمومته ستبقى قلقة وغامضة، ولم تساعد صناع القرار في العراق على تنفيذ الاستراتيجيّات التي يطمحون إليها فعلى سبيل المثال، إنَّ التوازن العراقيّ التابع للتوازنات الإيرانيّة–الأمريكيّة في ضوء المحادثات والمفاوضات حول المشروع النووي الإيرانيّ والملفات المرتبطة به سيفقد العراق ميزانيته الاستراتيجيّة التي من الممكن أن يوظفها لصالح أمنه واستقراره وسيادته؛ لذا فإنَّ صانع القرار في العراق مطالب بأن ينتهج نهجاً فيه من قوة الإرادة، بما يكفي لإرسال رسالة لكل الأطراف المتصارعة، أو التي ستتفاهم بعد حين من أنَّ العراق واستقراره وأمنه لن يكون بصيغة التابع لأي صفقات رئيسة أو ثانوية، والشيء نفسه ينطبق على وضع العراق في ضوء المحادثات الإيرانيّة–السعودية.

6. لا يُقصدُ من التوازن الذي يسعى إليه العراق إلغاء الأطراف الإقليميّة أو بعض منها، بل هو سياسة وآلية لتلبية متطلبات حماية الأمن القوميّ العراقيّ، والعراق وإن فقد دور القائد والرائد والمؤثر في المنطقة إلا أنَّه ما زال بإمكانه أن ينهض بدور محدَّد تخدم المنطقة وأمنها واستقرارها، وأنَّ الإسراف في التجاوز على سيادة العراق وقضم حقوقه وثرواته المائيّة وغير المائيّة لن يؤدِّي إلا إلى ظهور رأي عام عراقيّ، أي: في تأكيد ضرورة أن ينتج العراق سياسات أكثر وطنيّة، وأكثر صلاحية للحفاظ على سيادته، وتأكيد أنَّ هذا الإسراف قد يؤدِّي إلى إضعاف العراق وقدراته ليس على الحكم فحسب، بل إضعاف قدراته وقابلياته على مواجهة التحديات والتهديدات المفضي إلى تفكُّك الدولة، وذهاب المنطقة نحو الهاوية

والكارثة.

أمَّا عن الجهد الدَوليّ والعلاقات العراقيّة الأمريكيّة وأثره في تحديد المصالح وطبيعتها وعلاقته بالتوازن الذي يسعى إليه العراق وأثره على العلاقات العراقيّة الإيرانيّة، فإنَّه يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

1. إنَّ التفاعلات المصاحبة للعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكيّة هي أكثر تعقيداً وصعوبةً، فعلاقة دولة مثل العراق في مثل وضعه الاستراتيجيّ الراهن مع دولة عظمى لها مصالح مهمة حيوية في العراق والمنطقة، وأهداف تسعى لتحقيقها هي علاقة معقدة في إطار خصوصية التفاعلات الإيرانيّة الأمريكيّة سواءً حول صراعها أو تفاهمها في العراق.
2. مع وجود اتفاقية الإطار الاستراتيجيّ 2008 ما بين العراق والولايات المتحدة، وحوارات استراتيجيّة ومؤتمرات إقليمية برعاية أمريكيّة، إلا أنَّه يبدو تردُّد العراق في الإفصاح عن طبيعة العلاقة هذه، أهي صيغة الشراكة، أم التحالف، أم الصداقة، أم التعاون والتنسيق؟ فكل صيغة لها أبعاد سياسيّة، وأمنيّة، وعسكريّة، واقتصاديّة، يمكن أن تسهم الأبعاد في تحديد طبيعة الرؤى الرسميّة لصناع القرار في العراق، وماهية الاستراتيجيّة المعتمدة لمعالجة التحديات، والتهديدات الحالية، والمحتملة، والمستقبلية.
3. ذهاب العراق إلى خيار التحالف، وهو الخيار الصعب مع الولايات المتحدة يثير حفيظة إيران بالدرجة الأساس، ومن المؤكَّد أنَّ إيران لن تكتفي بالتحفُّظ كرد فعل لخيار العراق هذا، ومن المؤكَّد أنَّها ستلجأ إلى أوراقها وخياراتها السياسيّة التنفيذية، والتشريعية، والأمنيّة؛ لردع خيار التحالف أو إعاقته أو تعطيله أو حتى إلغائه، مع الإشارة إلى أنَّ معظم دول الخليج العربي لديها تحالفات متعددة الأبعاد مع الولايات المتحدة ودول أخرى، مثل: بريطانيا، وفرنسا، ومع ذلك فإنَّ إيران تتعامل معها من دون اللجوء إلى خيارات الإعاقة، أو التعطيل ما خلا العراق الذي يؤكِّد لنا أنَّ العراق لإيران فرصة سياسيّة، وأمنيّة، واقتصاديّة، لن تتكرَّر، وتعمل بكل جهدها على ألَّا تضيع هذه الفرصة.
4. أمَّا في حال ذهاب العراق لخيار ما دون التحالف واشتراكه اختياراً أم اضطراراً في تفاهمات إقليمية في بعض الدول الخليجية زائراً الأردن ومصر برعاية أمريكيّة فإنَّ هذا الخيار يثير مخاوف إيران أو قلقها من هكذا تفاهمات؛ لأنَّ إيران لا تريد البحث عن أيّ مشروع أو خيار لأمن المنطقة واستقرارها من دون أن تكون هي اللاعب الرئيس فيه، ولكن السؤال الذي يثار هنا، لماذا تتزايد حالات القلق الإيرانيّة من سلوك العراق؟ وحتى في خيار التفاهم والتعاون، ولا تعبِّر عن المخاوف نفسها إزاء الدول الأخرى (الإمارات مثلاً)، ولعل أحد أسباب ذلك يكمن في طبيعة البيئة السياسيّة الداخليّة المنقسمة والمتشظية، وغياب وحدة القرار، والموقف السياسيّ إزاء عديد من الملفات السياسيّة، والأمنيّة، داخل حدود العراق وخارجه، وبعكس الدول مدار المثال.
5. من غير المناسب أن يبقى العراق في دائرة القلق الاستراتيجيّ ومن اللازم أن يتحرَّر هذا القلق، وأحياناً

العجز، ويكون أجرأ في اتخاذ قرارات استراتيجيّة تضمن وجوده ومستقبله ونعتقد أنَّ وجود الضامن الدَوليّ كفيل بتحرير العراق من قلقه الاستراتيجيّ، فمن دون ضامن دولي لن يكتب الاستقرار للعراق، ولن تحقَّق التنمية الأساسية التي تكفل حقوق الأجيال المقبلة في العراق، ولا يعني هذا الضامن –بالضرورة– أنَّ العراق هو في تحالف أو ترتيب لتكتُّل أمنيّ أو عسكريّ أو حتى سياسيّ ضد مصالح دولة من دول الجوار، ولا يعني هذا الضامن إهمال صناع القرار مسائل توظيف القدرات والقابليات العراقيّة؛ لجعله في مكانة أفضل وأقوى، لا بل أنَّ توظيف القدرات والقابليات (إعمار استثمار تنمية استقرار)، ستكون أكثر رشداً وعقلانية وشفافية وأهمّيّة في ظل تسارع الخطط والمشاريع التي تتبناها الدول؛ لضمان مستقبلها وأمنها.

6. بخلاف الضامن الدَوليّ، مَن هي الجهة أو الدولة أو التكتل الذي سيوفر الغطاء السياسيّ والقانونيّ والاقتصاديّ للعراق لتأمين استقراره وأمنه ومستقبله؟ ولماذا يتنازل العراق عن خياراته التي تخدمه لصالح خيارات تخدم مصالح الآخرين، ويبقى في دائرة الوسيط.
7. يجب على العراق ألَّا يضيّعَ خياراته وقراراته في ضوء التصارع أو التفاهم الإيرانيّ– الأمريكيّ، بل في ضوء مصالحه كدولة وحكومة وشعب يطمح لأن يعيش في وضع أفضل في ظل وجود موارد نفطيّة وغير نفطيّة، لكنَّها تهدر لأسباب عديدة، ومنها التصارع والتفاهم الإيرانيّ–الأمريكيّ. يرتبط بمصالح كلّ منهما والدفاع عن أمنهما القوميّ ومعظم هذا التفاعل يكون على ساحة العراق الجغرافية والسياسيّة؛ لذا يجابه العراق مجموعة قيود إقليمية ودولية تعطل من إمكانية اتخاذ قرارات استراتيجيّة تخدم مصالحه، وهذه القيود المتضاربة في الرؤى والأهداف، وحتى في ظل التفاهم لن تسمح للعراق أن يكون له دوره الإقليميّ المؤثر؛ لأنَّها تعتقد أنَّ الدور المؤثر إقليمياً، ليس عمل الوساطات التي تخدم مصالح الآخرين لصالح مصلحة عراقيّة (استقرار نسبي مؤقت)، وبمزاعم أنَّ هذا الاستقرار النسبي هو أفضل من خيار التصارع ما بين إيران والولايات المتحدة، لكنَّها حجة ومزاعم واهنة؛ لأنَّ التجربة أثبتت أنَّه لا التفاهم ولا التصارع غيَّر مِن وضع العراق الاستراتيجيّ، ولا من دوره المعطَّل إقليمياً أو دولياً؛ لذا نقول لا بدَّ للعراق أن يتخذ قراره الاستراتيجيّ الجريء كحال تركيا، والإمارات، والسعودية، وإيران، وإلا سيبقى ضمن نطاق الدور التابع.
8. العراق بوصفه دولة لا ينطبق عليه وصف (المستضعفين في الأرض)؛ لأنَّ الأغلبية التي تحكم في العراق مذهبياً لديها مرجعية دينيّة داخل حدود العراق وخارجه، ولكن الأغلبية هي داخل حدود العراق، وهي التي تصدَّرت المواقع والمناصب الرسميّة وغير الرسميّة، فهذا يمكن عدَّه أحد الأهداف التي تطمح إليها إيران لتحقيقها في العراق، وكما أنَّ العراق كدولة وجغرافية ليس هو ولاية أمريكيّة؛ إذ إنَّه توجد حدود فاصلة بين ما هو عراقيّ وأمريكي، مع اعتماد بعضهم أنَّ عراق ما بعد 2003 هو العراق الأمريكيّ، لكنَّه ليس كذلك في الواقع، والعراق مع علاقاته السياسيّة، والاقتصاديّة، والأمنيّة، والدينيّة، والمذهبية المنحازة مع إيران، لكنَّه لا يتمتَّع بالاستقرار والأمن الدائمين، كما أنَّ

العراق اليوم ليس ديمقراطياً كلياً، وما زالت خياراته الاستراتيجيّة مصادرة من قبل الآخرين، فالأمن والاستقرار عبر بوابة الثنائية العراقيّة–الإيرانيّة أثّرت في ابتعاد العراق عن الحاضنة العربية والمحيط العربي، كما أنَّ العملية السياسيّة والديمقراطية عبر البوابة الأمريكيّة فائدة التغيير في 9 نيسان 2003 توفّر له الاستقرار والسلم والأمن المنشود، أمَّا إيران لا تريد الأمن والاستقرار العراقيّ يتحقَّق عبر مفاتيح عربية صِرْفَة (دول خليجية، والأردن، ومصر) من دون مساهمتها ومشاركتها الأساسية، كما أنَّها لا ترغب في ديمقراطية عراقيّة بعيداً عن التوافقية والتعددية، فالتعددية هي من ضمن وجود حكومة عراقيّة خياراتها لن تبتعد عن إراحة المصالح الإيرانيّ في العراق. إنَّ عدم تحقيق الأمن الشامل والاستقرار الدائمين في العراق هو مصلحة لكل دول الجوار، كما أنَّ عدم استكمال شروط الخيار الديمقراطي من حيث المحاسبة والمسؤولية والشفافية والقضاء على الفساد والانقسام السياسيّ (وغير السياسيّ) هو مصلحة لها، فالأمن الواهن، والضعيف، والاستقرار النسبي، وليس الشامل، وهشاشة الديمقراطية تجعل العراق ساحة مفتوحة بحدود واهنة، ومواقف سياسيّة، وخيارات وقرارات ضعيفة إزاء المشكلات والمسائل العالقة، أو المشاريع التي هي ذات منفعة ومصلحة لدول الجوار أكثر ممّا هي للعراق.

9. يدخل أيّ تحالفٍ عراقيّ مع الجميع في إطار اليوتوبيا والمثالية التي لا تتحقَّق كما أنَّ التحالفات الثنائية عراقيّة–إيرانيّة، أو عراقيّة–تركية، أو عراقيّة–سعودية لا تخدم مصالح العراق، كما أنَّ التحالف الإسلاميّ لوحده لن يجدي نفعاً، ولا التحالف العربي لوحده يجلب النفع ويحقق المصلحة للعراق؛ لذا يجب على صناع القرار في العراق البحث عن نوع من أنواع التحالفات في حال عدم الذهاب بخيار الضامن الدَوليّ، واتخاذ الخطوات المناسبة والملائمة؛ لوجود العراق ومستقبله مع عدم إغفال حركة التفاعلات الاقتصاديّة التي سعت إليها أغلب دول المنطقة والجوار واعتماد الرؤى والمشاريع التي تؤمن مستقبلهم في ظل اقتصاد متنوع الموارد وتنمية مستدامة ودولة أقوى سياسيّاً وأمنيّاً وحياة رغيدة لشعوبهم، وإن لم تكن رغيدة فهي آمنة على أقل تقدير.

سادساً: خارطة طريق لتصحيح مسار العلاقات العراقيّة الإيرانيّة

1. إعادة الاعتبار للمصالح العراقيّة والوطنيّة، وجعل الإدارة السياسيّة العراقيّة في مكان الصدارة، ولها الأولوية في مسارات العمل السياسيّ والدستورية على الصعيد المحلّيّ، وتدعيم أسس شرعية الحكم والعمل الديمقراطيّ عبر حصر التفاعلات السياسيّة للقوى السياسيّة في إطار الوطن (جغرافية ومصلحة العراق)، وعدم التمترس بدول الجوار لأي سبب كان.
2. تأكيد أنَّ العلاقات المذهبية لوحدها لن تفضي لعلاقات عراقيّة إقليمية سليمة ومرغوب فيها؛ لإدامة المصالح، بل على العكس فإنَّ المنطلقات المذهبية قد تؤدِّي إلى انقسامات في البيئة الداخليّة العراقيّة والبيئة الإقليميّة أيضاً.

3. الالتزام بمبدأ لا ضررَ ولا ضِرَار، كإطار وقاعدة لعمل إيران وسلوكها وسياساتها في الحفاظ على أمنها القوميّ، والدفاع عنه، ومن دون أن يلحق الضرر بسلوك العراق وسياسته، ومساعيه بالحفاظ على أمنه القوميّ.
4. ضرورة إقناع إيران بأن تعدِّل من سياستها تجاه العراق في مواضيع الروافد المائيّة والطاقة الغازية؛ لأنَّها تتعارض مع مبدأ مساعي إيران؛ للحفاظ على وحدة الأراضي العراقيّة، وعدم التدخُّل في شؤونه؛ لأنَّها تضعف من قدرات الحكومة العراقيّة، وتولد تشنّج رأي عام عراقيّ، ليس لصالح سياسة إيران في العراق.
5. ضرورة تشكيل مجلس أعلى ثنائي (عراقيّ-إيرانيّ)؛ لمكافحة عصابات الجريمة المنظمة ومحاربتهم، وتهريب المخدرات بما يخدم مصالح البلدين.
6. ضرورة مراجعة العراق ودراسة كلّ الاتفاقيات والمعاهدات ومذكرات التفاهم المعقودة ما بين العراق وإيران، ومنذ بداية تأسيس الدولة العراقيّة عام 1921 والتي لها مساس بالأمن القوميّ العراقيّ، سواءً في موضوع المياه أم في موضوع الحدود، وبيان نقط الضعف فيها، والتي يمكن تعديلها أو تعزيزها باتفاقيات ومعاهدات ومذكرات جديدة، والأمر نفسه بشأن العلاقات مع تركيا في إطار مبدأ المصلحة الواحدة وسياسة التوازن.
7. عَدُّ مواضيع المياه والطاقة بكلِّ أنواعها والمنافذ الحدودية والاستثمارات مواضيعَ من صميم الأمن العراقيّ (وجوداً ومصلحةً)، وتضمينها كفقرة إلزامية في أيّ برنامج حكوميّ، ولا ضررَ حتى إخضاعها للاستفتاء الشعبيّ العام تقوية لسياسة الحكومة، وجعلها من القضايا غير القابلة للمساومة، أو للمقايضة.
8. جعل موضوع التبادل التجاريّ في علاقات العراق الإقليميّة خاضعة لمبدأ مقدار المنفعة المتحقق للعراق ومصالحه السياسيّة والأمنيّة، وجعلها قراراً سيادياً يُناقشُ في مجلس الوزراء وبوصفه ورقة سياسيّة واقتصاديّة مهمة للعراق، وينبغي ألَّا يفرط بها، مع ضرورة تحديد طبيعة التبادل التجاريّ بنسب محددة؛ لما هو استهلاكي غذائي، وما هو إنتاجيّ تصنيعي، وبصورة موازية لا بدَّ للحكومة العراقيّة أن تعيد النظر في موضوع مزاد العملة والتحويلات الخارجيّة، وبما يتوافق مع جعل التحويلات الخارجيّة تخدم التبادل التجاريّ المتكافل، وفي مسار حماية الأمن القوميّ العراقيّ.
9. تأكيد الحكومة العراقيّة استقلالية خيارتها في علاقتها الإقليميّة والدَوليّة طالما أنَّها تضمن قواعد ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ حسن الجوار، وإنَّ من حق العراق أن يقيم علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس المصالح المشتركة، والفهم المشترك الذي يعزز من أمن العراق واستقراره، ولأنَّ هذا الاستقرار الأخير حتماً سيسهم في استقرار المنطقة، وتأكيد هذا الحق إنَّما هو قياس على المفاوضات التي تجريها إيران مع الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة، سواءً ما تعلق بالمشروع النووي أم الحوار

العلاقة مع إيران (إيجابية) + (ضعف) الالتزام الأمريكي + (قلة) الفرص الإقليمية والدولية

الاستراتيجيّ الذي يتوسَّط العراق فيه ما بينهما.

10. ضرورة تضمين البرنامج الحكوميّ خيارات الحكومة العراقيّة وتوجهاتها، وسياستها الخارجيّة، ورؤيتها لعلاقات العراق الإقليميّة ومواقفه الرسميّة إزاء القضايا السياسيّة، والاقتصاديّة، والأمنيّة مع دول الجوار، مع قيام مجلس النواب العراقيّ بدور الرقابي أكثر فاعلية وقوة لموضوع التزام الحكومة من عدمه عبر إدراج الموضوع في جدول أعمال مجلس النواب العراقيّ بصورة دائمة وثابتة؛ لأغراض المتابعة والتدقيق وإمكانية اعتماد حق حجب الثقة عن الحكومة التي لا تلتزم بالبرنامج (موضوع العلاقات مع دول الجوار على وَفْق مصالح العراق كأولوية).
11. تشكيل مجلس للخبراء يتولَّى متابعة أمر التفاعلات الرسميّة وغير الرسميّة لعلاقات العراق الإقليميّة مع دول الجوار، وتقديم المشورة والنصح لصانع القرار، وبكل أمانة على ألَّا يشكِّل المجلس استناداً لمبدأ المحاصصة، بل على أساس الاختصاص والكفاءة.
12. اعتماد مبدأ خلق المصلحة في إطار المنهج الوظيفي في العلاقات الدَوليّة، ويكمن على سبيل المثال إشراك أكثر من شركة لدول مجاورة مختلفة في المشاريع الاستثمارية الضخمة في العراق؛ لخلق التعاون الثنائي على مستوى المال، والخبرة، والعمالة؛ ليتجاوز موضوع التعطيل، أو الإعاقة المتعمدة أيّ دولة مجاورة لمصالح العراق.
13. يمكن للعراق اعتماد سياسة التوازن الثنائية مع دول الجوار في حال انعدام خيار التوازن مع جميع الدول، وعقد اتفاقيات عدم الاعتداء، والتعاون، والتنسيق في المجالات الاقتصاديّة، والأمنيّة، والسياسيّة من دون الإضرار بمصالح أيّ دولة من دول الجوار، ثم الذهاب بعد ذلك إلى إقامة اتفاقيات فيها طابع الشراكة والصداقة والتعاون والتنسيق، ولكن دون صيغة التحالف العسكريّ مع الولايات المتحدة والدول الأخرى على أن يسبق ذلك تهيئة البيئة السياسيّة الداخليّة للعراق، ومعالجة الأزمات البنيوية في المنظومة السياسيّة العراقيّة، وإعادة هيكلة المؤسسة العسكريّة والأمنيّة، وتقديم العقيدة العسكريّة القتالية المناسبة للعراق، وتحديد التهديدات والتحديات وَفْق أولويتها، فهل يحتاج العراق على سبيل المثال إلى إنشاء قوة بحرية، وهو دولة شبه مغلقة أم قوة جوية صاروخية رادعة، أم اعتماد منطق الضامن الأمنيّ الدَوليّ، أم اعتماد منطق الحياد الإيجابيّ في علاقاته الإقليميّة والدَوليّة، وعدم الدخول في تكتلات، أو تحالفات عسكريّة، أو ترتيبات إقليمية جزئية، أم كلّيّة مع الإشارة إلى أنَّ هذا الخيار يحتاج إلى أن يوظِّف العراق قدراته السياسيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة أحسن توظيف، ولا نظن أنَّ البيئة الداخليّة والإقليميّة وطبيعة المشاريع المتصارعة في البيئة الإقليميّة والدَوليّة الآن، وفي المستقبل تسمح للعراق بأن يذهب إلى هذا الخيار.

العلاقة مع الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة: دلالات متأزّمة وخيارات العمل الممكنة

قسم الأبحاث

إنَّ عقدة السياسة الخارجيّة العراقيّة في علاقاته الإقليميّة والدَوليّة هو الجانب الذي يتصل بالعلاقة مع الجمهوريّة الإيرانيّة؛ إذ تُعدُّ إيران من الناحية العملية دولة ذات تأثيرات سلبية على الاستقرار الإقليميّ وَفْقاً لرؤية الولايات المتحدة الأمريكيّة وحلفائها الإقليميّين في المنطقة، ومن ثَمَّ يصعب تشخيص أيّ مسارات للعلاقات الخارجيّة من دون تحديد موقع إيران في هذا المجال. والذي يفترض أن يستند إلى مؤشّرات تعكس الفعل السياسيّ.

فرضيّات الأداء/ التفكير السياسيّ في ميدان العمل:

1. **لا تُعدُّ الجمهوريّة الإيرانيّة الطرف الأقوى في المعادلة الإقليميّة، ومن ثَمَّ فإنَّها غير قادرة على ضمان استقرار حقيقي للعراق.**
2. **تسمح المساحة السياسيّة في الجمهوريّة الإيرانيّة بالمراوغة عراقيّاً، على عكس المساحة التي يتحكّم بها الحرس الثوريّ. غير أنَّها أقل تأثيراً في خيارات الجمهوريّة الإيرانيّة بحكم تكليف الحرس بملف العراق، فضلاً عن أنَّها الأقرب إلى المرشد في هذا المجال.**

3. إنَّ تقليل ضغوط الخصوم الإقليميّين بحاجة إلى أن يكون لدى العراق مصدر جديد ومقبول من كلّ الأطراف للتعاون معه، ولتعظيم الشراكة من دون أن يؤدّي ذلك إلى التحالف.

تقييم مجال الحركة

لا يمكن أن يكون التفكير بالعلاقة مع الجمهوريّة الإيرانيّة بمعزل عن فهم الرؤية الأمريكيّة، والسياسيّات الإقليميّة في المنطقة التي تتشكَّل وَفْقاً لمعطى احتواء إيران والأطراف المتصلة بها في المنطقة الرمادية؛ لتعزيز منحى الاستقرار الذي تستهدفه الولايات المتحدة الأمريكيّة •. فالعراق ضمن المنطقة الرمادية وَفْقاً للحسابات الاستراتيجيّة الأمريكيّة، ويعني هذا الأمر تقليل الالتزامات إلى الحد الذي تتساوى فيه التهديدات الناتجة من علاقة العراق بإيران.

إنَّ الجمهوريّة الإيرانيّة —على وَفْق مؤشّرات العمل– ذات إمكانيات محدودة بالمقارنة مع الفرص التي يمكن أن يفقدها العراق؛ بسبب العلاقة مع الجمهوريّة الإيرانيّة؛ إذ لا يمكن أن تقدِّم فرص عالية في مجالات (الطاقة/ النقل) بالمقارنة مع الفرص التي يمكن عن تعزيز اتفاقية التعاون الاستراتيجيّ مع الاتحاد الأوروبيّ، أو الاتفاقيات المبرمة مع دول الاتحاد الأوروبيّ بصورة خاصة. ويشكِّل هذا ضغطاً من حيث التكاليف؛ لعدم الجدوى من التعاون وَفْق النوعية الرديئة التي تتسم بها الصناعات الإيرانيّة.

من الناحية العسكريّة والأمنيّة فإنَّ الهواجس الإقليميّة والدَوليّة تجاه الجمهوريّة الإيرانيّة عالية، ومن ثَمَّ أيّ تعاون عسكريّ، أو أمنيّ مع الجمهوريّة الإيرانيّة يجعل العراق في نطاق الدول المخلة بالأمن الإقليميّ، وذات أهداف وغايات غير مطمئنة، وقد يكون في الاتجاه نفسه الذي وضعته الولايات المتحدة الأمريكيّة والبرلمان الأوروبي أثناء فترة السيد عادل عبد المهدي. وقد أثَّرت العلاقة بالجمهوريّة الإيرانيّة على فرص حصول العراق على طائرة (F16) في التوقيتات المحددة؛ لعدم التزام العراق بعلاقات متوازنة مع إيران.

أمَّا من الناحية الفكرية أو ما يعرف بمنطق القيم فإنَّ المنظومة القيمية للجمهوريّة الإيرانيّة ذات نمط عقائدي هجومي، وهي بهذه الصورة تعني أنَّ أيّ اتصال مباشر أو غير مباشر بهذه العقيدة، سواءً من حيث النشر، أو التأييد سوف يؤثِّر على مكانة العراق وموقعه من حيث السياسات والمحاور الإقليميّة، فالدول المحيطة وفي مقدمتها دول الخليج لا تتعامل مع العراق وَفْق منطق النيات بقدر سلوكه حيال الجمهوريّة الإيرانيّة. فأي انتشار للقيم الإيرانيّة، وتحديداً الثوريّة يؤثِّر تأثيراً سلبياً على العراق؛ لأنَّه من الدول التي تُعدُّ بحسب موقعها دولة مخلة بالأمن وضعيفة من حيث الالتزامات التي قد تمنحها للدول الأخرى.

اسم الكتاب	المؤلف
مستقبل النفط العراقي	روبن ميلز
التحالفات المرنة لموسكو في الشرق الاوسط	هانا نوتي
الوفاء بوعود التعليم عبر عملية التعلم	البنك الدولي
مؤتمر البيان السنوي الثاني (1 - 2)	مجموعة باحثين
استراتيجيات التنمية الوطنية في العراق	علي المولوى
سلطنة عمان .. مواقفها الاقليميمة والدولية والحياد في سياستها الخارجية	ايمن عبد الكريم الفيصل
التعليم العالي في العراق . مقاربات نقدية ورؤى استشرافية	مجموعة باحثين
الدستور العراقي: تحليل للمواد الخلافية – الحلول والمقترحات-	زيد العلي – يوسف عوف
خطة التعليم في ماليزيا (2013 - 2025) (1 - 2)	وزارة التربية والتعليم الماليزية
لمحات استراتيجية في مكافحة الفساد	فراس طارق مكية
بناء الدولة في العراق.. رؤى سياساتية نحو ديمقراطية مستدامة	هاشم الركابي – علي المولوي – علي الصفار
مدخل للنزاهة ومكافحة الفساد في التشريعات العراقية والاتفاقيات الدوالية	حيدر الامارة – رحيم العكيلي – بلال عبد الحي
المكانة المؤسساتية لشركة النفط الوطنية	أ.د. جواد كاظم لفته الكعبى
الحل المنسي .. مجلس الاتحاد: ترشيد السلطة وتعزيز التشريع	د. علي عبد الحسين الخطيب – د. باسم علي خريسان
ملامح العدالة الدستورية في ضوء النظام الداخلي الجديد للمحكمة الاتحادية العليا	د. وائل منذر البياتي
خارطة طريق استراتيجية نحو تحويل الطاقة في العراق	هاري إستبانيان - نعام ريدان
احتجاجات تشرين 2019 في العراق من منظور المشاركين فيها	فارس كمال نظمي – مازن حاتم
الابادة الجماعية مستمرة	سعد سلوم
اطفال داعش .. ارث النزاع وعتمة المستقبل	د. عدنان ياسين – د. اسماء جميل رشيد

اسم الكتاب	المؤلف
العدالة والاستقرار السياسي في العراق	علي المعموري
نحو نظام انتخابي عادل في العراق بالاستفادة من التجربة اليابانية	د. عبدالعزيز عليوي العيساويّ
قبل أن يدركنا الظمأ .. أزمة المياه في العراق من سياسة الدولة إلى سياسة الأرض	إعداد وتحرير: علي عبدالهادي المعموريّ
جرائم المخدِّرات في البصرة .. تحليل للواقع ورؤى مستقبلية للمكافحة	د. أحمد علي أحمد التميميّ
المجتمع الساكن والمجتمع الديناميكي .. مسارات العراق في مواجهة النمو السكاني	تحرير: د. عدنان صبيح ثامر
دليل المعارضة السياسية	مجموعة باحثين
مكافحة الفساد في العراق .. اوراق سياساتية	إعداد وتحرير: د. علي طاهر الحمود
وثائق وحقائق الدولة العراقية والمشروع الأمريكي	قيس قاسم العجرش
استراتيجية الحوار والمشاركة في العراق	د. علي طاهر الحمود - علي عبد الهادي المعموري
الشباب وبيئة الاعمال في العراق	د. سلام جبار شهاب
الوقاية من الفساد في العقود الحكومية	د. معتز فيصل العباسي
أهوار الرافدين والأراضي الرطبة: النشأة والسكان وتغيير المناخ	حمزة شريف
التجربة البرازيلية في مكافحة الفقر نحو رؤية في الاستراتيجيات الاقتصادية-الاجتماعية طويلة الأمد	د.لورنس يحيى صالح - منتظر سلمان الجوراني
المصارف الرقمية والوصول السهل الى التمويل	د. فلاح حسن ثويني
تعزيز العدالة في العراق.. إجرائات تخصصية لقضايا متنوعة	د. علي طاهر الحمود
المخاطر الموثقة والمحتملة للتغيرات المناخية (تقييم تداعيات النزوح على الاطفال واسرهم)	د. أحمد قاسم مفتن
مسارات نحو الشمول المالي في العراق	مجموعة باحثين

327 / 563055

س 429 السراي ، مصطفى.

العلاقات العراقية-الايرانية في مهب التحولات: رؤى مستقبلية لعلاقات بناءة

مصطفى السراي - ط1 - بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2025

(296) ص ، (17×24) سم (سلسلة اصدارات مركز البيان)

1. العراق- علاقات دولية- ايران

2. ايران- علاقات دولية- العراق

أ-العلاقات العراقية-الايرانية في مهب التحولات: رؤى مستقبلية لعلاقات بناءة

2025 / 3864

المكتبة الوطنية / الفهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (3864) لسنة 2025

تُعدّ العلاقات العراقية – الإيرانية من أعقد وأصعب العلاقات الثنائية التي يصعب فهمها سابقاً وحديثاً، فهي علاقات مركبة تجمع بين المصلحة والعقيدة، والجيرة والعداوة، والقرب والابتعاد، والحرب والسلام، مما يجعلها شديدة الأهمية وفي الوقت نفسه بالغة الخطورة والتعقيد، لأنها لم تتخذ شكلاً واضحاً من حيث مؤشرات الاستقرار والاضطراب. وبالمقابل، كان سوء التصور السمة الأبرز في فهم هذه العلاقة العميقة الجذور في بعدها التاريخي. وتارةً لا يُنظر إلى هذه العلاقة بمعزل عن طرف ثالث، وهذا ما يشكّل تحدياً بارزاً في صناعة سرديات غير ناضجة لفهم هذه العلاقة المهمة، ليس بين البلدين فقط، بل بما لها من تأثير في مسار المنطقة برمتها.

أنّ العراق وإيران لم يتمكنا من حل الإشكاليات التاريخية القديمة المتجذرة، مثل مسألة الحدود، والأنهار المشتركة، والتوازن التجاري، بالإضافة إلى الإشكاليات الأخرى، ونتيجة لهذه التداخلات في العلاقات العراقية – الإيرانية، ارتأينا في مركز البيان للدراسات والتخطيط العمل على إنتاج جهد لا نقول إنه شامل، وإنما يغطي السواد الأعظم من تعقيدات الإشكاليات والمقترحات للعلاقات العراقية – الإيرانية، لا سيما بعد 2003.

ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب، إذ حاولنا في مركزنا، منذ التأسيس، البحث والتعمق في محيط العراق الإقليمي رغبةً منا في تقديم مجموعة من الدراسات والأبحاث التي تعين صانع القرار في الدرجة الأساس، والباحثين على فهم الإشكاليات ومحاولة تذليل العوائق أمام الحلول.

العارف للمطبوعات

978-9922-8871-5-9

مركز البيان
للدراسات والتخطيط